

السيد شبل بركات



طوفان الأقصى

الملحمة والآثر



طوفان الأقصى

الملحمة والآثر



تأسست ١ يناير ١٩٩٠م

ش.ذ.م.م: 2022

مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة في استنهاض وتأكيد الانتماء والوعي القومي العربي، والإسهام بدورٍ فاعلٍ في إثراء الثقافة العربية، ونشر الكتاب العربي.

ينطلق المركز في ممارسة دوره في إطارٍ من حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي سعيًا نحو بناء مجتمع يؤمن بالتنوع والتسامح والانفتاح على كل الرؤى والأفكار والاجتهادات المختلفة، ومواجهة التحديات التي تعيشها الأمة، وبناء وحدتها، في إطار المشروع الحضاري العربي الإسلامي المستقل.

يسعى المركز إلى التفاعل مع المثقفين، وتشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتّاب العرب، والتعاون والتبادل الثقافي والعلمي مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات في مصر والوطن العربي والعالم.

يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق رؤيته وأهدافه.

الآراء الواردة في ما يصدر عن المركز تُعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز

علي عبد الحميد علي

للتواصل

مركز "الحضارة العربية"

Mo&Whats : { 01095770008 - 01115790009
01223050005

E-mail : { hadaraa1990@gmail.com
hadaraa2023@gmmail.com

F: { الحضارة العربية للتنمية الثقافية
علي عبد الحميد علي عبد القادر

السيد شبل إبراهيم بركات

طوفان الأقصى

الملحمة والأثر





جميع حقوق الطبع محفوظة

الكتاب : طوفان الأقصى

الملحمة والأثر

المؤلف : السيد شبل إبراهيم بركات

الناشر : مركز الحضارة العربية

الطبعة : الأولى 2026

الغلاف والإخراج الفني : أيمن رياض دويدار

الجمع والصف الإلكتروني : وحدة الحاسوب بالمركز

شبل، السيد
طوفان الأقصى .. الملحمة والأثر " / السيد شبل
إبراهيم _ مركز الحضارة العربية، 2026.
420 ص : 24 سم.
رقم الإيداع: 2026 / 5493

تدمك 1_735_496_977_978 ISBN:

1_ القضية الفلسطينية

2_ النزاع العربي الاسرائيلي

أ_ العنوان

341,5

إِهْلَاءٌ

إلى ابنتي الحبيبة
تذكّاراً لحُبِّ لا ينضب ودعاءً لا ينقطع

مُقَدِّمَتُهَا

بين دفتي هذا الكتاب، نسرد حكاية فترة زمنية لا تشبه غيرها في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي؛ عامان فصلا بين زمنين، وأعادنا صياغة وعي المنطقة والعالم بأسره. تبدأ القصة من فجر السابع من أكتوبر 2023، تلك اللحظة التي عبرت فيها المقاومة حدود المستحيل، وحطمت أسطورة "الجيش الذي لا يقهر" في ملحمة "طوفان الأقصى"، لتتد الأحداث في مخاض عسير ومؤلم وصولاً إلى أكتوبر 2025.

يرصد الكتاب بإنصاف مسارات الانتصارات التي لم تكن عسكرية فحسب، بل كانت انتصاراً للرواية وللحق الفلسطيني في وجه آلة تضليل دولية ضخمة. لكنه في المقابل، لا يغفل عن الإخفاقات الصعبة، ولحظات الإحباط التي تملكت القلوب أمام مشاهد الإبادة الجماعية، والدمار الذي طال الحجر والبشر، في ظل صمت دولي مخزٍ وعجز مؤسساتي لم يسبق له مثيل.

كما يسلط الضوء على خيوط المؤامرات التي حيكت في الغرف المغلقة، ومحاولات الالتفاف على توضيحات الشعب الفلسطيني عبر صفقات سياسية تهدف إلى تصفية القضية بدلاً من حلها. نناقش هنا كيف تحالفت قوى كبرى لكسر إرادة شعب، وكيف خذلت السياسة الأخلاق في أكثر من محطة مفصلية خلال هذين العامين.

ومع ذلك، وبالرغم من ركام البيوت وأوجاع النزوح ومرارة الفقد، يبقى هناك خيط رفيع وقوي من الأمل يتمثل في روح المقاومة التي أثبتت أنها ليست مجرد خيار عسكري، بل هي ثقافة حياة وإرادة عصية على الانكسار. إن قصة هذين العامين هي برهان حي على أن فجر التحرير، مهما بدا

بعيداً في ظل اختلال موازين القوى، يظل حتمية تاريخية يؤمن بها من
يزرعون الصمود في أرض غزة والقدس وكل فلسطين.
هذا الكتاب ليس مجرد توثيق زمني، بل هو تحية لأولئك الذين تمسكوا
بالأرض حين تزلزلت من تحتهم، وإيمان راسخ بأن الطوفان الذي بدأ في
أكتوبر، لن يتوقف حتى يغسل أدران الاحتلال.



كيف تصدّر طوفان الأقصى المشهد السياسي في مصر؟

(8 أكتوبر 2023)

لم تغب القضية الفلسطينية مطلقاً عن العقل المصري، وظل الموقف من التطبيع معياراً حقيقياً للحكم على أي سياسي أو ناشط في المجال العام. صحيح أن بعض الدخان قد يُعمي العيون ويشوش الرؤى، لكن على الفور، مع أول طلقة رصاص جديدة تُسدّد إلى صدر صهيوني، تعود الأمور إلى نصابها الصحيح.

فمع توالي الأخبار، التي تكشف حجم الانتصار الذي حققته عناصر المقاومة في المستوطنات المحيطة بقطاع غزة، صباح السابع من تشرين الأول/أكتوبر، كان المصريون في مواقع التواصل يتبادلون التهاني والتبريكات، وينشرون صوراً من الأراضي المحتلة، تعكس مدى جسارة العملية التي نفذتها المقاومة، تعلوها عبارة «عملية طوفان الأقصى هي الإحياء الفعلي لانتصار أكتوبر 1973».

حتى صفحات الفيسبوك المليونية الساخرة، والتي لطالما تعامل معها الكثيرون بعلى أنها منصّات للتسلية، وتعبّر عن فراغ عقلي لدى الأجيال الجديدة، تحوّلت، بين طرفة عين وانتباهتها، إلى منصّات لتأييد العمل المقاوم، ثمّ التهكم والحط من أي شخص يتجرأ على التقليل من قيمة المقاومة الفلسطينية وجدواها.

عادت فلسطين إلى صدارة المشهد السياسي المصري، لتؤكد أنها القضية الأهم والأجدر بالمتابعة، وليصدّق فيها القول إنها «كقطعة الفلين، كلما حاول أحد إغراقها تحت الماء طفت»، وهو تعبير التصق بالقضية الفلسطينية، وكان استخدامه الأول بواسطة الجغرافي الراحل جمال حمدان، لوصف القومية العربية وراهنيتها.

حملات المرشحين لانتخابات الرئاسة في مصر صارت مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، بالتعبير عن موقفها تجاه المقاومة الفلسطينية والتطبيع وكل الملفّات التي تتعلق بحركة مصر في دوائرها الثلاث: العربية والأفريقية والإسلامية. وهي أمور دأب السياسيون البارزون في القاهرة على

تجاوزها خلال الأعوام الماضية، على عكس الحال في عقود خلت. تعالت الأصوات الشعبية التي تطالب الفاعلين السياسيين داخل مصر، أفراداً وأحزاباً، بمواقف أكثر جذرية ووضوحاً في رفض التطبيع مع العدو الإسرائيلي. وما دام الشعب العربي خارج فلسطين غير قادر على دخول المعركة بصورة مباشرة، فليضغط على الجالسين فوق كراسي السلطة، أو المرشحين لها، حتى تُحرم "إسرائيل" من الاعتراف بها، بعد أن نجحت المقاومة في حرمانها من الأمن.

بحسب الآراء السائدة في منصات الإنترنت وفي الشارع المصري، اختطفت حركات المقاومة الفلسطينية الأنظار من الجميع، كأن لا شيء يحدث في البلد، الذي يضمّ مئة مليون نسمة، سوى متابعة كل خبر جديد تنقله وسائل الإعلام عن «طوفان الأقصى»، وكل خبر يحمل معه بشري جديدة، ترفع معدلات الحماسة والثقة بالنصر.

من معبر العوجة إلى غلاف غزة.. محمد صلاح كان هناك

مع فجر يوم السبت، الثالث من حزيران/يونيو 2023، عبر الجندي المصري محمد صلاح داخل "الحدود الإسرائيلية"، وقام بإطلاق النار على عدد من جنود الاحتلال وضباطه، ونتج من الاشتباك مقتل 3 من الجنود وإصابة اثنين آخرين، واستشهد الشاب المصري منفذ العملية.

بعدها بأربعة أشهر وبضعة أيام، وفي يوم السبت أيضاً، يعبر الشبان الفلسطينيون السياج الذي يفصل بين قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وينجحون في تنفيذ عملية استثنائية وغير مسبوقة، جعلت حكومة الاحتلال عاجزة، فترة طويلة، عن إحصاء خسائرها.

محمد صلاح، المجدد البسيط والذي تحولت صورته (وهو يمتطي أحد الخيول في منطقة الأهرامات) إلى أيقونة مصرية خالدة، وصار نشرها في الآلاف من حسابات مواقع التواصل تعبيراً عن المكثوم في النفوس من تأييد للمقاومة، وتأكيداً مفاده على أن كل "المباحثات" و"المفاوضات" التي تجري منذ عقود بين القاهرة وحكومة الاحتلال لم تنجح في تغيير عقيدة المصريين، مع أول اختبار يثبت للجميع أن ما حدث منذ السبعينيات حتى اليوم، ليس إلا تطبيعاً هشاً وواهناً، بل أضحوكة.

استحضر المصريون روح محمد صلاح في أثناء متابعة أخبار عملية طوفان الأقصى، وأرادوا بذلك تأكيد وحدة المعركة عربياً، وأن هذه "الحدود الإسرائيلية" بات عبورها أيسر من حبو الأطفال، و"أن" إسرائيل "التي تملك أسلحة نووية وأقوى سلاح جو في المنطقة، هي أوهن من بيت العنكبوت"، كما قال الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله.

اليوم، يعيش "المجتمع الإسرائيلي" صدمة كبرى، ولم يعد قادراً على الشعور بالأمان بينما تطارده الصواريخ والرصاصات والسكاكين من داخل "الحدود" ومن خارجها، وصار قادة الاحتلال اليوم يدركون أكثر أن كيانهم إلى زوال، وخصوصاً عندما يتابعون أعداداً لا بأس بها من المستوطنين تفرّ نحو المطارات لحجز تذكرة السفر إلى أراضي أجدادهم الحقيقية في أوروبا! هذه المشاهد، التي تكشف فشلاً صهيونياً حقيقياً في ملاحقة المقاومة أو التصدي لها، أعادت ثقة المواطن العربي بذاته، بعد أن زُعزت لعقود بفعل عوامل خارجة عن إرادته، استهدفت شل قدراته عبر تدميره مغنويًا. ولطالما أدرك الاحتلال أنه لا يمكنه الانتصار إلا في حال أفقد خصمه قدرته على المواجهة، وذلك عبر إفقاده الإيمان بنفسه، وهذا ما سعت له وسائل إعلام غربية وصهيونية، منذ هزيمة حزيران/يونيو 1967.

قضايا المقاومة تتصدر في مصر.. والمنافسات السياسية تتواري
تدرك الطبقات الشعبية داخل مصر أن ثمة رابطاً حقيقياً بين تدهور أحوالها المعيشية وانخراط الأنظمة الحاكمة في المنظومتين الغربيتين، الاقتصادية والسياسية، والتزامها أجندات مؤسسات المال الدولية، وتؤمن بأن الفكك من التبعية سيحمل معه تحديات صعبة، لكنه سيفضي إلى تنمية مستقلة، ثم استقرار ورخاء اقتصاديين.

وقلّما تجد مواطناً عادياً في مصر لا يتهم الكيان الإسرائيلي بالتورط في مخططات ظاهرة وباطنة لإفساد بلاده وإضعافها وإفقارها، وهذا الموقف ليس نابغاً من متابعة وسائل الإعلام أو تأثير البروباغندا، بل هو نتاج وعي فطري سليم، مفاده أن المصائب تراكمت على بلادنا منذ أن عاونت القوى الغربية الكيان الإسرائيلي على النشوء كترسانة عسكرية. بشرية تمثل حاجزاً جغرافياً يقطع التواصل البري بين شرقي العالم العربي وغربيّه،

وتبادر إلى تحطيم أي تجربة للتنمية والتحديث في مصر، كما حدث في الزمن الناصري، وفي غيرها من بلدان المنطقة.

بناءً عليه، ينطلق المصري العادي من أسس مادية وعملية حين يتخذ موقفاً رافضاً للهيمنة الأميركية أو للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، لأنه يدرك جدوى هذا المسار في تحسين أحوال بلاده. وبالتالي، تأخذه الحماسة إلى المتابعة والتعبير عن الرأي، لكنه، على العكس، ربما تفتقر حماسه عند متابعة المنافسات السياسية الداخلية، لأنه لم يقف بعد على جدوى تلك "المعارك الانتخابية" وانعكاساتها على قضايا المعيشية والمصيرية.

صحيح أن هناك حضوراً لأجواء الانتخابات الرئاسية في مصر، لكنه حضور تقف خلفه عشرات الفضائيات والموقع الإخبارية، وتفرضه حملات المرشحين في الميادين العامة وأمام مقار الشهر العقاري، لكن، في المقابل، طفت قضايا المقاومة على السطح بسلاسة ومن دون مساندة إعلامية، أو حتى حركات منظمة تتبنى أفكارها، وعندما برزت أجبرت "المناحرات المحلية" برمتها على التراجع إلى الخلف.

الحديث الدائر اليوم بين المصريين يتمحور حول كيفية مساندة المقاومة الفلسطينية في معركتها، وما الذي يمكن أن يقدمه مرشحو الرئاسة إلى قضية العرب المركزية، وأي مستقبل ينتظر مصر في ظل متغيرات وانقلابات دولية عميقة، بدأت تؤتي ثمارها حتى في مسألة الصراع العربي-الصهيوني؟ من المؤكد أن عبور مقاومي كتائب القسام إلى الأراضي المحتلة، وسيطرتهم على عدد من المستوطنات، والانتصار في المعارك العسكرية، ونجاحهم في أسر عدد من جنود الاحتلال، أمر لا ينفصل دولياً عن الأمراض التي بدأت تفت في جسد البيت الأبيض الداعم الأهم للكيان الإسرائيلي، وسمحت لدول، مثل الصين وروسيا، بتصدّر المشهد، كما لا ينفصل إقليمياً عن نمو قوة الجمهورية الإيرانية والانتصارات المتتالية التي يحققها محور المقاومة، من طهران إلى بيروت، مروراً بقلب العروبة في دمشق.

كل ما سبق يدفع المواطن المصري، لا شعورياً، إلى خفض الاهتمام بهذا النوع من المنافسات السياسية الداخلية، ما دامت لا تروي عطشه الذي يشعر به من جراء غياب بلاده عن أداء الدور الذي يتلاءم مع مكانتها التاريخية وإمكاناتها البشرية ورصيدها الحضاري.

"طوفان الأقصى":

عودة التطبيع العربي / الإسرائيلي إلى المربع صفر

(13 أكتوبر 2023)

نجحت قوى المقاومة في إجبار شعوب العالم كافة على التوجه نحو فلسطين وقضية شعبها الذي يعاني ويلات الاحتلال منذ عقود، وكان الشعب العربي في المقدمة بطبيعة الحال، فعادت صور الأقصى لتُرفع مرة أخرى في العواصم العربية كافة من المحيط إلى الخليج، وقفزت الفيديوهات التي تم تصويرها أثناء عمليات المقاومة إلى خانة "الترند" في مواقع التواصل العربية.

حتى "قطار التطبيع" الذي انطلق من محطته الأولى في القاهرة في سبعينيات القرن الماضي، مروراً بعمّان، وانتهاءً بأبو ظبي والرباط، بات مهدداً بالعودة للصيانة، رغم أنه كان يستعد للوصول إلى محطته شبه الأخيرة مع الرياض، وهو السيناريو الذي أفسدته بين طرفه عين وانتباهها عملية "طوفان الأقصى" التي تعدّ عملاً استثنائياً في تاريخ المقاومة كسر هيبة العدو، ربما للأبد.

عدة أسئلة طرحتها وسائل الإعلام الغربية منذ صباح السابع من تشرين الأول/أكتوبر، لكن ثمة سؤال بارز بقي من دون إجابة: كيف تمسك المواطنون العرب بكل تلك المشاعر الرافضة لـ"إسرائيل" والمؤيدة للمقاومة رغم مرور 5 عقود على حرب 1973 (التي صنّفها البعض كآخر الحروب)، ورغم موقف الأنظمة الرسمية التي كانت دوماً في صفّ تطبيع العلاقات وتجنّب أي لغة تصعيدية؟

لسنوات، ادعى الاحتلال الإسرائيلي أنه بات مقبولاً لدى المواطنين العرب خارج فلسطين، وأن العرب صاروا يفكرون بشكل أكثر عملية مما يجعلهم أكثر استعداداً للانفتاح على "تل أبيب" التي تعتبر بوابتهم للولوج إلى العالم الأورو/أميركي، حتى الخارجية الإسرائيلية زيّت استطلاعات للرأي نهاية عام 2018، مفاده أن أكثر من 40% من شعوب العراق والمغرب

والإمارات باتوا يفضلون التعاون مع "إسرائيل".

كل تلك الادعاءات باتت اليوم مرفوضة وغير معتمدة من جانب المراكز البحثية المختصة بالسياسة الدولية في العالم الغربي ذاته، والكل صار ملزماً بالاعتراف بأن "إسرائيل" باتت ملفوظة أكثر من أي وقت مضى من محيطها، وأن من المستحيل الاعتراف بها كدولة طبيعية في منطقة الشرق الأوسط، سواء في القريب العاجل أو البعيد الآجل.

في مقابل مزاعم الاحتلال الإسرائيلي، فإن آخر استطلاع للرأي العام العربي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أكد أن الرأي العام العربي متوافق بنسبة أكبر من 84% على أن سياسات "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية تهدد أمن المنطقة واستقرارها، وأنهم يرفضون إقامة علاقات طبيعية مع حكومة الاحتلال لأسباب مرتبطة بطبيعتها الاستعمارية والعنصرية والتوسعية.

تبعات "طوفان الأقصى": دعاة التطبيع في مأزق

ينظر البعض إلى عام 2020 بأنه "عام الحظ" للقلة المؤيدة للتطبيع في العالم العربي، إذ وقعت فيه كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان على اتفاقيات متتالية لإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع حكومة الاحتلال، وهو ما أشاد به رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام الجمعية للأمم المتحدة في وقت سابق، معتبراً أن العملية أطلقت "عهداً جديداً من السلام".

لكن من يتابع صورة العالم العربي اليوم يُدرك أن اندفاع النظام الرسمي العربي نحو التطبيع منذ 3 أعوام لم تُغيّر شيئاً في رؤية الشارع، فالجماهير العربية الراضية للتطبيع لا تزال تضغط على حكوماتها لاتخاذ مواقف أكثر دعماً للقضية الفلسطينية، والحكومات تضطر إلى مواءمة مواقفها وإصدار البيانات الراضية للاعتداءات الإسرائيلية، وذلك تجنباً لخسارة المساندة الشعبية.

بحسب التحليلات التي تناولت خطاب نتنياهو يوم السبت الماضي، الذي أعلن فيه أن "إسرائيل في حالة حرب"، فإن الكيان يعيش أزمة وجود حقيقية

لا تتعلق بقدرته على التصدي للمقاومة داخل الأراضي المحتلة فقط، إنما بوزنه الإقليمي، وبتمكّنه من إقناع أنظمة عربية جديدة على عقد معاهدات معه، وأنه، ربما للمرة الأولى، سيكون مضطراً إلى طأطأة الرأس أمام الفلسطينيين للحفاظ على العلاقات القائمة بالفعل مع دول عربية بعينها. أجهزة التلفاز في المقاهي العربية، المثبتة على القنوات الإخبارية التي تعرض كل مستجدات عمليات المقاومة وتبعاتها والتظاهرات الضخمة التي تهتف باسم فلسطين في صنعاء وعمّان والمنامة والرباط وتونس، تعرض مشاهد ربما لم يختبرها الشارع العربي منذ أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية واستشهاد محمد الدرة في أيلول/سبتمبر عام 2000.

تلك المؤشرات كافة، مضافاً إليها نشاط الشباب العربي في مواقع التواصل، والإعلان عن تأييد كل عملية جديدة تنفذها المقاومة، واستدعاء صور القائد سمير قنطار في لبنان، والمجند محمد صلاح في مصر، والمهندس محمد الزواري في تونس، أصابت التيار المؤيد للتطبيع بالصدمة، إذ تبين لهم بالتجربة العملية أن الجهود التي بذلتها وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية بهدف حرف بوصلة الشعب العربي ضاعت هباءً.

أما المآزق الذي يواجه المطبّعين العرب، فيتمثل في انكشاف "إسرائيل" وظهورها ككيان واهن منقسم داخلياً ولا يقوى على "صلب عوده" من دون الدعم الأميركي والأوروبي، ولطالما روج المطبّعون لأفكارهم اعتماداً على "قوة إسرائيل" و"تقدمها" و"صلابة مؤسسات الحكم فيها"، معتبرين أن على العرب إقامة علاقات معها للاستفادة منها ومحركاتها. أما الآن، فقد انكشفت الحقائق أمام الجميع.

مستوطنو الأراضي المحتلة: الأمن أولاً

على الرغم من الأهمية الحثيثة لإتمام التطبيع مع مختلف الدول العربية بالنسبة إلى حكومة الاحتلال، إذ يرى نتنياهو أن فتح مسارات للعلاقات الطبيعية مع أنظمة جديدة في المنطقة يشكل طوق نجاة له ولحكومته قبيل الانتخابات المقبلة، وذلك بعد فشله في إدارة العديد من الملفات، فإن الوضع يبدو مختلفاً بالنسبة إلى الداخل الإسرائيلي، إذ يبدو المستوطنون

غير مبالين بإتمام تلك الصفقات السياسية التي تبرمها الحكومة لتعزيز موقفها من دون جدوى.

بعيداً عن الأزمات الداخلية التي شهدتها "المجتمع الإسرائيلي" في الفترة الأخيرة، فجرت عمليات المقاومة غضب الشارع في وجه نتياهو بشكل يبخس من قيمة عمليات التطبيع، إذ يرى المستوطنون انعدام قيمة أي خطوة سياسية ما دامت أرواحهم مهددة في الداخل ولا تستطيع حكومتهم حمايتهم وحماية ذويهم.

يشكل هذا أكبر تحدٍ وعامل ضغط على حكومة الاحتلال التي أصبحت أمام تحدٍ كبير، هو ضرورة تحقيق مكسب الأمن والاستقرار مع تلك الاتفاقيات السياسية لإثبات نجاحها.

ضربة لمساعي التطبيع بين الرياض و"تل أبيب"

وجّه الهجوم المباغت الذي شنته حركات المقاومة انطلاقاً من قطاع غزة ضربة إلى الزخم الذي اكتسبته خلال الأشهر الماضية المساعي الأميركية لإبرام اتفاق تطبيع بين المملكة العربية السعودية وحكومة الاحتلال، وهو الاتفاق الذي كان ينظر إليه المسؤولون الإسرائيليون باعتباره "حسن الختام" لرحلة شاقة من العمل الدبلوماسي وإثبات القدرات العسكرية.

ويدفع البيت الأبيض في اتجاه هذا الاتفاق لما سيشكله من مكسب دبلوماسي للرئيس جو بايدن، بما يعزز حملته للانتخابات الرئاسية عام 2024، وخصوصاً أنه يواجه تراجعاً في شعبيته بين المواطنين الأميركيين، لكنّ عملية "طوفان الأقصى" أعادت العملية برمتها إلى المربع صفر، وقضت على أحلام بايدن الذي صار اليوم مهموماً بضمان أمن "إسرائيل" ذاتها.

وبحسب مراقبين، فإن المكاسب التي كان يفترض أن تعود على السعودية من اتفاق التطبيع، مثل امتلاك برنامج نووي سلمي، تعدّ محدودة للغاية مقارنة بالمكاسب الأميركية والإسرائيلية على المستوى السياسي الداخلي والخارجي، إضافةً إلى المكاسب الاقتصادية، إذ كانت "تل أبيب" تقترح ما يسمى بـ"قطار الازدهار"، وهو مبادرة تربط السعودية ودول

الخليج بميناء حيفا مروراً بالأردن عبر شبكة للسكك الحديدية". وقد ذكر عدد من وسائل الإعلام، إضافةً إلى السفير الأميركي السابق مارتن أنديك، أنَّ الرياض وضعت شروطاً للموافقة على التطبيع مع "إسرائيل"، منها توقيع اتفاقية أمنية مع واشنطن يقدم فيها الأميركيون ضمانات للمملكة شبيهة بالتزام الناتو بموجب المادة الخامسة من الدفاع المشترك بين أعضائه، إضافة إلى مساعدتها في تطوير برنامج نووي سلمي، والموافقة على صفقات الأسلحة التي كانت الإدارة الأميركية الحالية قد أوقفتها، بما في ذلك طائرات أف35-.

بشكل عام، فإن "تل أبيب" كانت تريد إبعاد الرياض عن طهران قدر المستطاع، وخصوصاً بعد الاتفاق السعودي-الإيراني في بكين في العاشر من آذار/مارس الماضي برعاية صينية، ودائماً ما كانت طهران تؤكد حاجة دول المنطقة للتقارب وعقد التفاهات لتحقيق المصالح المشتركة والتصدي للأعداء المشتركين.

ورغم تصريحات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في الشهر الماضي عن "الاقترب أكثر فأكثر من التطبيع مع إسرائيل"، فإنَّ ما يجري في الأراضي الفلسطينية اليوم عقد احتمال عقد اتفاق بين الرياض و"تل أبيب" في القريب العاجل على الأقل.

هذا ما أشار إليه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بعد يوم واحد من عملية "طوفان الأقصى"، إذ قال إن "عرقلة التطبيع المحتمل للعلاقات بين إسرائيل والسعودية ربما يكون من دوافع الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل"، كما أكدّه نائب رئيس السياسات في معهد الشرق الأوسط في واشنطن براين كاتوليس، إذ قال إن اتفاقاً كهذا "كان دائماً قمة يصعب تسليقها، والآن ازداد ذلك صعوبة".

العالم يتغيّر.. والكل يقدم أوراق اعتماده لفلسطين

في مرات كثيرة، اتهم الإعلام العبري بعض الزعماء العرب بـ"النفاق"، لأنهم يلومون "إسرائيل" في العلن، ويتوددون إليها في الخفاء. وأياً كانت حقائق الأمور، فإن ما يهم هو أن للقضية الفلسطينية حضوراً عربياً طاغياً

يجبر أي مسؤول عربي على إعلان الولاء لها ، بصرف النظر عن قناعاته الخاصة أو ممارساته السياسية غير المعلنة.

ورغم مرور عقود على تطبيع دول عربية مثل مصر والأردن ، لا تزال حكومات تلك الدول تقدّم الدعم للفلسطينيين ، وتدين سياسات الاحتلال الإسرائيلي التوسعية ، حتى الإمارات ، التي تزعمت طابور الدول المطبّعة في السنوات الأخيرة ، وجدت نفسها مدفوعة إلى تقديم ملايين الدولارات كمساعدات عاجلة إلى فلسطين.

ويؤكّد الخبراء أن صمود المقاومة وتطويرها مستوى عملياتها يجلب تأييداً أوسع من الشارع العربي للقضية الفلسطينية. وبالتبعية ، يمثل هؤلاء المؤيدون الذين يكتسبون ثقةً أكبر في قضيتهم عامل ضغط على المسؤولين داخل دولهم ، ما يضطرهم إلى التخفيف من اندفاعهم نحو التطبيع أو التوقف عنه بالكلية.

ولا شك في أن تغيّر الأوضاع العالمية ، وتراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية ، وبروز قوى دولية جديدة كالصين وروسيا ، واتساع رقعة تكتلات اقتصادية مثل منظمة بريكس ، سيكون له مردود إيجابي على القضية الفلسطينية ، فانشغال الدول الغربية بمشكلاتها الخاصة وهمومها الداخلية وعدم وجود فائض قوة لديها يعني بالضرورة خسارة "إسرائيل" داعميها من الخارج بالشكل الذي يسهل مهمة قوى المقاومة في النيل منها.

قصف مستشفى المعمداني

عوضاً من الغزو البري: الاحتلال "يثأّر" بدناءة

(19 أكتوبر 2023)

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وعلى مدار عشرة أيام، بحث بنيامين نتنياهو عن عمل عسكري يكون موجّهاً ضد أصحاب الأرض من الفلسطينيين، يسترضي عبره التكتلات الصهيونية المتطرفة. كان الخيار الأول يتمثل بالغزو البري لقطاع غزة من شماليه، لكن بسبب صعوبة المهمة، لجأ الاحتلال إلى خيار "المجزرة"، فكان قصف مستشفى المعمداني عبر سلاح الجو الإسرائيلي.

أصاب الصاروخ الأميركي، الذي تم إطلاقه من طائرة أميركية يقودها طيار إسرائيلي، ساحة المستشفى التابع للكنيسة الأسقفية الأنغليكانية في القدس، والذي كان فيه أعداد كبيرة من الجرحى والنازحين المدنيين، فسقط المئات شهداء وجرحى، أغلبيتهم من النساء والأطفال. هنا حدثت المذبحة/المجزرة/العنف الجنوني، وتلوّنت الأرض بلون الدم الفلسطيني. بكى العرب وأحرار العالم على صور الأطفال الشهداء، لكن الحدث ذاته، في الجهة المقابلة، وداخل الأراضي المحتلة، كان "يوم الثأّر" بالنسبة إلى المتطرفين الصهاينة، الذين لم يهدأ لها بال منذ الانتصار الذي حققته عناصر المقاومة خلال عملية "طوفان الأقصى".

يعترف الإعلام العبري ذاته بأن "المجتمع" الإسرائيلي كان متعطشاً إلى الانتقام، بصورة جنونية وغير مسبوقة، وكان يُحصى خلف الآلة الإعلامية العسكرية عدد القتلى في غزة، ليعقد مقارنة بين "السيوف الحديدية" و"طوفان الأقصى"، وأنه كان متلهفاً إلى سماع خبر يروي عطشه إلى الدماء، أو بتعريف عبري آخر: إلى "النصر".

هنا، يستوي اعتراف "جيش" الاحتلال بقصف المستشفى وإنكاره، لأن الكيان الإسرائيلي، في عنصريته ودمويته الفطريتين، فارتوى من دماء النساء والأطفال التي سالت في حي الزيتون، وكفاه ذلك، كما نام

المستوطنون قريري الأعين في ليلة السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن شاهدوا ملايين العرب، بعد أن اسودّت وجوههم وسالت الدموع من أعينهم، بعد أن عاشوا أياماً نشوة الانتصار.

طوال "تاريخ" الإسرائيليين القصير في فلسطين، كانوا دوماً يعتمدون سياسة "إرهاب الآخر" و"جزر العمل المقاوم". فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي، كانت عقلية العصابات الصهيونية تتمحور حول ارتكاب كل صور العنف الممكنة لإرهاب العرب الآخرين نفسياً، حتى وإن لم تطلّهم يد العنف مباشرة، ثم الرد على أي عمل مقاوم بدناءة وبلا أخلاق لإقناع الجميع بالتكلفة العالية لأي محاولة للتحرر من الاحتلال.

الأزمة أن الإعلام المؤيد للقضية الفلسطينية كثيراً ما تورّط في خدمة السياسة الصهيونية، عبر التركيز على وحشية العدو وإجرامه دونما إشارة إلى قدرة المقاومة على تهذيب الوحش وتقليم أظافره وإخضاعه، فترسّخ لدى العرب عدو من الأساطير بشأن القدرات الاستثنائية للاحتلال، بينما التجارب، تلو الأخرى، تؤكد أن "إسرائيل" ليست سوى كيان هش وممزق داخلياً، وخاو عقائدياً وسهل الهزيمة.

وحدة صفّ المقاومة.. وإفساد مخططات الغزو البري

أدلّ شيء على ضعف الاحتلال الإسرائيلي هو عدم قدرته على توجيه ضربة إلى قوى المقاومة في الميدان، وكان قادة الاحتلال زعموا قدرتهم على الدخول براً إلى قطاع غزة لاقتلاع كتائب القسام وسرايا القدس من الجذور، بينما الواقع أنه حتى الساعة لا تزال صواريخ المقاومة تنطلق من غزة في اتجاه الأراضي المحتلة، وتؤتي ثمارها.

المحللون الإسرائيليون لم ينكروا أن حزب الله كان العامل الفارق، حتى الآن، في تعطيل المخططات الصهيونية لغزو قطاع غزة، لأن جيش الاحتلال يشعر بالقلق من زحف قوى المقاومة في لبنان، وفتح جبهة كاملة في الشمال، في الوقت الذي تكون أغلبية القوات البرية التابعة للاحتلال جاهزة للزحف إلى غزة.

والحقيقة أن حزب الله لم يتوقف عن المشاركة منذ بداية الحرب،

وبقيت هجماته تهدد العدو الإسرائيلي، وتشتت جهده في أكثر من جبهة. وبالتالي، فإن "تل أبيب" تشعر بالخطر من أن يصعد الحزب مشاركتة إذا تم الهجوم برًا على غزة.

أمّا العامل الآخر، فهناك اعتراف عميق بضعف "جيش" الاحتلال الإسرائيلي، وخصوصًا مع غياب الأسس العقائدية عند كثير من الجنود والضباط الشبان، كما أن "الجيش" لم يخض حربًا كهذه منذ عقود. وبالتالي، فإن الاندفاع إلى التدخل في قطاع غزة، من دون تدريب كاف، قد يؤدي إلى خسائر أكبر، على نحو يعني ضياع مزيد من "هيبة الجيش".

أمّا العامل الثالث فهو غياب عنصر المفاجأة الاستراتيجية، ففصائل المقاومة في غزة هي التي بدأت هذه الحرب، ولا بد من أنها أعدت ما يكفي من الخطط، التي ستحوّل الأحلام الإسرائيلية إلى كوابيس. وكان المتحدث باسم "القسام"، أبو عبيدة، قال "إن دخول العدو غزة سيكون فرصة جديدة من أجل محاسبته بقسوة على ما ارتكبه في حقنا".

أمّا العامل الرابع فهو الضغط العربي، وهو ضغط يهدد كل مسار "السلام" الذي سعت نحوه، وحافظت عليه "تل أبيب" طوال كل تلك العقود. فمع ارتفاع أرقام الضحايا في غزة، والتي من المرجح أن تتضاعف أكثر وأكثر مع الغزو البري، ستكون الحكومات العربية تحت ضغط شعبي كبير، على نحو سيدفعها إلى اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه "إسرائيل".

حتى الولايات المتحدة، الحليفة الأهم للكيان، ستكون مضطرة إلى الضغط حينها على "إسرائيل"، حتى لا تخسر كل أوراقها في الشرق الأوسط، وهو أمر أصبح شديد الحساسية للإدارة الأميركية مع صعود تأثير روسيا والصين في القضية الفلسطينية ذاتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المصالح الأميركية باتت مهددة بدرجة كبيرة بسبب انحيازها للاحتلال الإسرائيلي، ففصائل المقاومة في العراق لم تتردد في توجيه الضربات إلى قاعدة "عين الأسد" غربي البلاد، والتي تضم قوات للتحالف الدولي، كما أن السفارات الأميركية باتت مقصدًا لكل المتظاهرين العرب، وأصبحت حياة الدبلوماسيين الأميركيين في خطر.

أمّا العامل الخامس، والأخير، فهو المخاوف الداخلية بشأن الأسرى الإسرائيليين في غزة، وهي ورقة مهمة في قبضة المقاومة.

هل انتهت المعركة؟

يدرك الجميع أن المعركة لن تنتهي إلا بتحرير فلسطين، فالواقع أن "إسرائيل" بمثابة فيروس دخيل في جسد المنطقة، وسيبقى هذا الجسد في مقاومة شرسة لتحرير ذاته مما أصابه، وقد يربح جولة ويخسر أخرى، لكن المعركة لن تنتهي.

وبدأت فصائل المقاومة في غزة تلك الجولة في عملية "طوفان الأقصى"، والتي تُعدّ عملاً استثنائياً في تاريخ العمليات الفدائية، ويحاول العدو الإسرائيلي أن يُنهئها، عبر رسالتين:

الأولى، أنه كيان وحشي ولا أخلاقي، ويمكن له أن يقصف المستشفيات والمدارس، ويستهدف النساء والأطفال، محاولاً بذلك إرهاب الرأي العام العربي وإرباكه، عبر إشعاره بالتكلفة العالية لعمليات المقاومة. وهنا، يربط البعض بين قصف مستشفى المعمداني يوم الـ 17 من الشهر الجاري، ووصول صواريخ المقاومة إلى القدس قبله بيوم، وقطع جلسة الكنيست مع تفعيل صفارات الإنذار.

الثانية: أن لديه "جيشاً" قوياً وطائرات قادرة على هدم قطاع غزة في أيام، وأن لديه حشوداً من الجنود والمدرمات تستطيع تنفيذ غزو بريّ، إن تطلب الأمر.

في المقابل، تواصل المقاومة في فلسطين ولبنان عملياتها، ولا يزال المستوطنون الإسرائيليون يفرّون إلى المطارات أو ينزحون داخل الأراضي المحتلة، وصفارات الإنذار لا تكفّ عن العمل. عبر هذا، تؤكد المقاومة قدرتها على تحديد موعد انتهاء تلك الجولة القتالية وفق مخططاتها ووفق ما تقتضيه المعركة برمتها، وليس في الوقت الذي يريده العدو الإسرائيلي. كذلك، نجحت الأحداث المتتالية، طوال الأيام الماضية، في إعادة القضية الفلسطينية إلى الصدارة مرة أخرى على المستوى العربي، حتى بات عدد من المحللين يتحدثون عن بداية "الربيع العربي" الحقيقي، الذي

تُوجَّه فيه طاقات الغضب في اتجاه الاحتلال والقوى الغربية التي تحميه وتسانده.

هذه الجولة من القتال أعادت المشهد العربي برمته إلى جادة الصواب. حتى الحكومات المنخرطة في التطبيع، والتي كان يتبجح إعلامها في الحديث عن انتهاء "عصر اللغة الخشبية"، أصبحت مضطرة اليوم إلى أن تدّين السلوك الإسرائيلي وإعلان الدعم للفلسطينيين.

وأياً يكن الوقت، الذي ستنتهي فيه هذه الجولة القتالية، فإن الذاكرة العربية لن تنسى ثلاثة أمور:

الأول، دناءة الاحتلال الناجمة عن هشاشة موقفه وعدم قدرته على الرد في الميدان الحقيقي.

الثاني، صلابة المقاومة وقدرتها على توجيه الضربات إلى العدو في عقر داره.

الثالث، قوة حضور القضية الفلسطينية لدى الشعب العربي برمته، وعبر مختلف أجياله، على رغم كل المحاولات التي حدثت من أجل اختراق الوعي العربي وكيّه.

لا وقت للبكاء: المقاومة تنحر نتيها هو على عتبة الكنيسة

(27 أكتوبر 2023)

قدّمت فلسطين عشرات الآلاف من أبنائها شهداء على مدار عقود ، ولا تزال تُقدّم حتى الساعة ، وهو قدر كل أمة لا ترضى لنفسها الهوان وتسعى إلى تحرير نفسها من دنس الاحتلال.

ورغم صعوبة التخلص من الاحتلال ذي الطابع الاستيطاني الذي تدعمه الدول الأقوى عسكرياً في شمال غرب الكرة الأرضية ، فإن ثبات المقاومة وقدرتها على تطوير أدائها واتساع رقعة عملياتها أمور تؤكد أن إنهاء الاحتلال ممكن ، وإن كانت المهمة غير يسيرة.

وقد تعلّمت الأسر الفلسطينية منذ زمن بعيد أن الدموع التي تسقط أمام مقابر الشهداء هي الوقود الذي يحرك آلة المقاومة والثار ، وأن أفضل فاتحة تُقرأ على روح الشهيد هي الفاتحة التي يقرأها شقيقه وهو في طريقه إلى جبهة القتال ، وأن أكرم كلمات العزاء التي تُعين اليتامى والأرامل والثكالى على مصابهم هي الكلمات التي تزف إليهم بشرى قنص جندي من جنود الاحتلال أو فرار مستوطن إلى مطار "بن غوريون" ، ومن ثمّ إلى أرض أجداده في شرق أوروبا.

إن أسوأ معالجة إعلامية للأخبار الواردة من فلسطين هي تلك التي تحوّلها من "نضال شعبي ومقاومة مسلحة لتحرير أرض محتلة" إلى "ساحة لذرف الدموع وهزّ الأكتاف" ، والحقيقة أن العرب في فلسطين لا يحتاجون إلى هذا النوع من التعاطف المصحوب بالشعور بالحسرة والألم ، بل يريدون التعاطف المصحوب بالزنود والبندقيات وصواريخ الكورنيت. هم يطلبون مدداً يعينهم على مواصلة القتال ، وليس "دموعاً" و"آهات" تنتهي إلى رفع الرايات البيضاء باسم "حقن الدماء".

في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ، نفّذت فصائل المقاومة انطلاقاً من غزة عملياتها الاستثنائية ، وأطلقت "طوفان الأقصى" الذي لم يجرف معه العنجهية الإسرائيلية وحدها ، بل جرف معه كل أحلام المطبوعين العرب

الذين سعوا لسنوات تلو أخرى إلى جعل "إسرائيل" كياناً مقبولاً في المنطقة العربية، فإذا بعملية واحدة للمقاومة تمت دراستها وتنفيذها بعناية تعيد كل تلك المخططات إلى المربع صفر، وتكشف معدن الشعب العربي ومواقفه المناصرة للمقاومة والمعادية للتطبيع.

ولتبيان ذلك، يكفي متابعة تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن الذي عبّر عن إحساسه بخيبة الأمل بسبب فشل "ما أحرزوه في ملف التطبيع" نتيجة لعملية "طوفان الأقصى". وقد كرر بايدن الإشارة إلى هذا الأمر مرتين تقريباً خلال أسبوع واحد؛ الأولى خلال مؤتمر صحفي جمعه برئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيزي في 21 من الشهر الجاري، والأخرى بعدها بأربعة أيام خلال حفل لجمع التبرعات لحملته الانتخابية لرئاسيات 2024.

خسائر العدو.. واتساع جبهة المقاومة

لقد مُني العدو الإسرائيلي على مدار 3 أسابيع تقريباً بخسائر اقتصادية وعسكرية وبشرية لم تكن في حسابات أشد الصهاينة تشاؤماً؛ خسائر كسرت هيبة "جيش" الاحتلال والأساطير التي نسجها حول تحصيناته "الفدّة". ولعل هذا ما يُفسّر حالة الجنون التي أصابت الطيارين الإسرائيليين، وجعلتهم يوجّهون صواريخهم نحو المشافي والمدارس ودور العبادة والمباني السكنية، ليضاعفوا أعداد الشهداء في غزة، كمحاولة لتحقيق انتصار زائف وطمأنة "المجتمع" الإسرائيلي الذي أصابته حالة غير مسبوقة من الذعر والإحساس بالهزيمة.

نحرت المقاومة غرور رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو عندما اضطرتّه إلى الاعتراف بالهزيمة وتشكيل حكومة طوارئ للمرة الأولى منذ عام 1967، وعندما أجبرته على الفرار إلى الملاجئ محاطاً بالعديد من أعضاء الكنيست في ليلة السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر، وعندما جعلته عاجزاً عن نيل ثقة منتخبيه، بعدما صارت استطلاعات الرأي داخل "إسرائيل" تشير إلى أن 80 % من الإسرائيليين يحملونه مسؤولية الفشل ويطالبونه بتسليم السلطة.

لقد تلقى اقتصاد العدو الإسرائيلي ضربة قاسية، ونزح عشرات الآلاف من الإسرائيليين من مناطق سكنهم شمالي وجنوبي الأراضي المحتلة،

إضافةً إلى بقاء الآلاف داخل الملاجئ حتى اليوم، فضلاً عن خسائر العدو البشرية التي خلفتها الحرب، وتلك جوانب يتم تهميشها في المواد الإخبارية التي تبثها عدد من المنصّات التي تزعم الانحياز إلى أهالي فلسطين، إذ لا تريد لمتابعيها أن يدروا حجم إنجاز المقاومة الفلسطينية والمحور الداعم لها من طهران إلى بيروت مروراً بصنعاء ودمشق.

بحسب وسائل الإعلام العبرية، هناك 1.3 مليار دولار خسائر خلال الأيام الـ 5 الأولى فقط بسبب عدم حضور العمال وانخفاض الإنتاج، إذ تغيب 1.3 مليون عامل عن محال عملهم، كما خسرت الأسهم الإسرائيلية ما يقدر بـ 20 مليار دولار من قيمتها السوقية، وهناك 84% من شركات "الهاي تيك" والشركات الناشئة تضررت من الحرب.

أما الشيكّل الإسرائيلي، فقد تراجع إلى أدنى مستوى له أمام الدولار منذ عام 2014، وحذرت وكالات التصنيف الائتماني الدولية من تراجع وشيك لتصنيف الاقتصاد الإسرائيلي. أما عن القتلى، فهناك نحو 1400، منهم نحو 308 جنود وضباط في جيش الاحتلال، إضافة إلى 222 أسيراً في قبضة أبناء قطاع غزة.

ونجحت صواريخ المقاومة على مدار نحو 20 يوماً في تحويل حياة المستوطنين إلى جحيم، فهناك أكثر من 120 ألف إسرائيلي أدخلوا منازلهم في الجنوب والشمال، واتجهوا إلى الفنادق والخيام. واليوم، يتحدث الإعلام الإسرائيلي عن وجود صعوبات في تنظيم عمليات الإخلاء، فيما استنفدت غرف الفنادق لدى الاحتلال، وأقر قادة الكيان بفشل كل الاستعدادات التي حصلت طوال السنوات في الجبهة الداخلية في هذا السياق.

حتى مدينة "إيلات" التي هرب إليها آلاف المستوطنين الموجودين في شمال الأراضي المحتلة قرب الحدود مع لبنان فارين من صواريخ حزب الله، باتت هي الأخرى معرضة للانهايار، لا بفعل الفوضى الحاصلة فيها فقط، بل أيضاً بفعل استهدافها بواسطة صواريخ المقاومة (صاروخ "عياش 250")، علماً بأن "إيلات" تقع في جنوب "إسرائيل" على بعد نحو 220 كيلومتراً من قطاع غزة.

في خضم ذلك، يؤكد الخبراء العسكريون أن المقاومة عندما تطلق صواريخها بانتظام تجاه "تل أبيب" وقاعدة "رعيم" ومستوطنة "كيسوفيم"،

وإلى عسقلان وحيفا المحتلتين، فإنها تريد أن تبعث برسالة مفادها: لا وقت للبكاء، والتصعيد الإسرائيلي الذي أسقط قرابة 7 آلاف شهيد في غزة، سيكون الرد عليه في الميدان عبر إطلاق المزيد من الصواريخ إلى الأراضي المحتلة والتسبب بمزيد من الخسائر للمعتدين.

اللافت في هذا السياق هو قدرة محور المقاومة على حشد طاقاته في العديد من الجبهات، إذ لم يقتصر الأمر على فلسطين ولبنان، بل امتد إلى العراق وسوريا. وبحسب المتحدث باسم القوات الجوية في البنتاغون الجنرال بات رايدر، فقد تعرضت القوات الأميركية المتمركزة في الشرق الأوسط لـ 13 هجوماً في الأسبوع الماضي.

وقد تم تنفيذها بطائرات من دون طيار أو صواريخ أرض أرض، إذ تعرضت القوات الأميركية في العراق للهجوم 10 مرات في الفترة من 17 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر، فيما تعرضت القوات في سوريا للهجوم 3 مرات خلال الفترة نفسها.

وفي وقت سابق، أفاد البنتاغون بأن 20 جندياً أميركياً أصيبوا إثر هجمات على القواعد الأميركية في كل من سوريا والعراق.

وتشير جهات إعلامية أخرى إلى أن حجم الخسائر التي منيت بها القوات الأميركية في المنطقة بالتزامن مع عملية "طوفان الأقصى" يفوق ما يعلنه البنتاغون، وأن المسؤولين الأميركيين حريصون على عدم نشر الأرقام الحقيقية لعدم استفزاز الرأي العام الداخلي الذي بدأ يشعر بتراجع قوة الولايات المتحدة الأميركية تحت حكم جو بايدن.

الكيان الإسرائيلي مأزوم

إن الوقائع اليوم تفيد بأن أزمة الكيان الإسرائيلي لم تعد مع الفلسطينيين وحدهم أو مع محور المقاومة أو حتى مع العرب الذين عادوا إلى الميادين العامة يهتفون باسم القدس ويرفعون صور الشهداء، إنما باتت مع كل صاحب ضمير حول العالم، فالتظاهرات التي تدين الممارسات الإسرائيلية باتت مشهداً مألوفاً في العواصم الأوروبية ذاتها. أما شعوب الشرق والجنوب، فاكشفوا "إسرائيل" على حقيقتها ككيان غريب على المنطقة العربية

مغروس ومحمي بفعل الآلة العسكرية الغربية.

حتى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش صار اليوم ضمن دائرة الخصومة مع العدو الإسرائيلي، لأنه طالب بوقف القتال ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة، ولأنه اعتبر أن وقائع يوم 7 أكتوبر "لم تحدث من فراغ، وأن شعب فلسطين عاش تحت احتلال خانق لمدة 56 عاماً". واليوم، يتحدث سفير الاحتلال لدى الأمم المتحدة غلعاد إردان عن أن بلاده ستفرض منح تأشيرات لمسؤولي المنظمة الدولية.

يدرك كل متابعي الشأن الفلسطيني اليوم أن من يرغب في التقليل من حجم إنجاز عملية "طوفان الأقصى" عبر الحديث عن مأساة أهالي غزة، سينتهي به الحال إلى دائرة النسيان، ولن يجد له مكاناً تحت الشمس عمّا قريب، لأن منجز المقاومة لم يعد قاصراً على الـ 27 ألف كيلومتر مربع، أي مساحة فلسطين التاريخية، بل امتد إلى طول الكرة الأرضية وعرضها، فثمة عالم جديد يتشكل اليوم قبلته السياسية هي القدس.

الصراع الدائم، على سبيل المثال، داخل مجلس الأمن بين بكين وموسكو في جهة وواشنطن في جهة أخرى صارت فلسطين جزءاً رئيسياً منه، إذ تستخدم روسيا والصين حق النقض "الفيتو" لإفشال المشاريع الأميركية التي تزيد معاناة الفلسطينيين، وهذا ليس إلا دليلاً على ولادة عالم جديد من رحم قضايا شعوب الجنوب التي قفزت لتأخذ مكانتها الطبيعية في صدارة القضايا العالمية، والكل الآن يتعجب من قدرة القضية الفلسطينية على إزاحة الحرب في أوكرانيا عن الصدارة وخفض مستوى الاهتمام الإعلامي بها.

لقد أنجزت المقاومة عملاً غير مسبوق أعاد إلى القضية الفلسطينية زخمها، ووضعها في المكانة اللائقة بها على المستوى الدولي، كما المستوى العربي، وأي جهد يلتف على هذا الإنجاز لتفريغه من مضمونه التحرري سيكون وبالاً على صاحبه، لأن هذا المنجز لم يعد ملكاً لفرد أو تنظيم أو جماعة، إنما بات ملكاً للأمم كاملة رفعت رأسها عالياً في صباح السابع من أكتوبر، ولم يعد بإمكان أحد إجبارها على الانحناء مرة ثانية.

العدوان الإسرائيلي على غزة: مصر في قلب المعركة

(9 نوفمبر 2023)

تطوّر موقف الدولة المصرية بصورة ملحوظة منذ اندلاع القتال بين الكيان الإسرائيلي وحركات المقاومة داخل قطاع غزة. ففي البداية شرعت القاهرة في إجراء اتصالات مكثفة بالجانبين للوصول إلى صيغة لوقف إطلاق النار، ودعت الجميع إلى ضبط النفس، ولاحقاً ربطت خروج الأجانب من قطاع غزة عبر معبر رفح بسماع الاحتلال الإسرائيلي بإدخال المساعدات للقطاع المحاصر. أما الموقف الأبرز فكان الرفض المتكرر لمخططات حكومة الاحتلال الرامية إلى تهجير أهالي غزة إلى شبه جزيرة سيناء، والإعلان أن "سيادة مصر ليست مستباحة، وأمنها القومي أولوية".

عند التدقيق في المشهد الإقليمي برمته تبدو الإدارة المصرية كأنها متورطة في الصراع القائم رغماً عنها، وأنها كانت تريد النأي بنفسها عن كل ما يجري خارج الحدود، ثمّ التركيز على المشكلات الاقتصادية والبحث عن السبل الممكنة إلى سد حاجات عدد السكان، والبالغ نحو 110 ملايين. محور الأزمة في هذا التصور الانعزالي، الذي يحكم الرؤية المصرية منذ نهايات عهد أنور السادات، أنه غير ممكن عملياً، فالدول جميعها لا بد من أن تؤدي دوراً في محيطها، إقليمياً ودولياً، بل عليها أن توظف كل المستجدات لمصلحتها.

مؤخراً، وجدت القاهرة نفسها مضطرة مجدداً إلى إعلان موقفها بشأن مسألة "إدارة قطاع غزة"، فالعدو الإسرائيلي الواهم بات يخطط من أجل المستقبل، متصوراً إمكان تصفية حركات المقاومة والقضاء على سلطتها. بحسب المصادر، أبلغت مصر الولايات المتحدة الأميركية رفضها الوجود الإسرائيلي في قطاع غزة، تحت أي مسمى، كما رفضت وجود قوات من الناتو أو قوات أجنبية، كذلك أكدت مصر رفضها عرض إدارتها لقطاع غزة.

الرأي العام داخل مصر بات هو الآخر عامل ضغط على السلطات من أجل اتخاذ مواقف أكثر قوة ضد العدوان الإسرائيلي المستمر لنحو

شهر، والذي أدى إلى سقوط الآلاف بين قتيل وجريح، إذ ينادي سياسيون مصريون بضرورة إنهاء كل العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة و"تل أبيب" أو تجميدها، وتوجيه رسائل إلى الإدارة الأميركية، مفادها أن الموقف المصري من الوارد أن يتطور في مسار العداء لـ"إسرائيل"، إذا استمرت في ضرباتها الجوية ومساعيها لاجتياح القطاع برًا. كما يطالب الشارع المصري بفتح معبر رفح بصورة كاملة لإمداد سكان القطاع بما يحتاجون إليه من مستلزمات العيش.

معبر رفح.. شريان الحياة لقطاع غزة

ينظر السكان المحاصرون داخل قطاع غزة إلى معبر رفح المتاخم للحدود المصرية على أنه شريان الحياة بالنسبة إليهم، فهو المعبر الوحيد الذي يتيح لهم التواصل برًا مع دولة أخرى غير "دولة" الاحتلال.

وفي خضم العدوان الإسرائيلي المستمر، يؤدي المعبر الدور الأهم في إجلاء الجرحى والمرضى لتلقي العلاج، بالإضافة إلى إدخال المساعدات الإنسانية والطبية، إلا أن المعبر محكوم بأسلوب إدارة يُفضي إلى فرض القيود على تدفق الأشخاص والبضائع، وذلك منذ سيطرة حماس على القطاع عام 2007، وكان هذا الدافع وراء بناء عدد من الأنفاق غير الشرعية لتسهيل مرور السلع وحركة المواطنين.

يمتد معبر رفح على مسافة تقدر بـ 12 كيلومترًا، ويتميز بكونه المعبر الوحيد الذي لا تديره "إسرائيل"، على رغم أنها تراقب جميع الأنشطة في محيط المعبر وعموم جنوبي غزة عبر قاعدة "كريم شالوم" العسكرية. وبالإضافة إلى معبر رفح، هناك عدد من المعابر، مثل معبر بيت حانون ("إيريز") في شمالي القطاع، ومعبر كرم أبو سالم للحركة التجارية بين القطاع و"إسرائيل". كما توجد معابر أخرى معطلة عن العمل، مثل المنطار والعودة والشجاعية. وهناك أيضًا معبر القرارة ("كيسوفيم") شرقي خان يونس ودير البلح، وهو معبر مخصص للتحرك العسكري الإسرائيلي، بحيث تحاول الدبابات والقطع العسكرية الدخول منه كلما قرر "جيش" الاحتلال اجتياح القطاع.

تكمّن الأزمات المتعلقة بمعبر رفح عمومًا، منذ اندلاع الحرب، في 8

نقاط:

1 - إنه نظريًا تحت تصرف السلطات الفلسطينية والمصرية، لكن الاحتلال الإسرائيلي لديه كلمته دومًا فيما يتعلق بمسألة العبور من القطاع وإليه.

2 - إن استخدام المعبر يتميز بنوع من الانتقائية وعدم الانتظام، إذ يمكن أن فتحه أو إغلاقه في أي لحظة.

3 - إن عبور المعبر في حد ذاته أمر مُعقّد، إذ يحتاج كل شخص إلى تصاريح، ويتطلب ذلك التسجيل لدى سلطات حماس قبل فترة طويلة من السفر. أمّا الذين يستطيعون دفع تكاليف التصريح، ففي إمكانهم طلبه إلى السلطات المصرية.

ووفق مكتب الأمم المتحدة، فإن هذه الإجراءات تفتقد الشفافية، الأمر الذي يُضطر المسافرين إلى الانتظار عدة أيام، أو شهرًا كاملًا، أو شهرين، قبل العبور.

4 - مع أحداث "الربيع العربي" وحدث حالة واسعة من الانفلات الأمني في عموم مصر، وخصوصًا في شمالي شرقي شبه جزيرة سيناء، قامت السلطات بفرض رقابة صارمة على كل الذين يريدون السفر في اتجاه المدن والبلدات القريبة من معبر رفح، وتم إغلاق كل المنطقة الحدودية، وخصوصًا أن تلك المنطقة معروفة بكونها مركزًا للتهريب بسبب الأنفاق.

5 - خلال عام 2015، غمرت السلطات المصرية المنطقة الحدودية بالمياه بهدف تدمير جميع الأنفاق السرية، كما قامت، خلال الأعوام العشرة الماضية، بنقل عدد من سكان سيناء المصريين بعيدًا عن الحدود، من أجل السيطرة بصورة كاملة على مخارج الأنفاق وسدّها، الأمر الذي جعل المعبر الشرعي هو الطريق المتاح أمام أهالي غزة.

6 - قبل اشتعال الأوضاع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت كل المساعدات تدخل غزة عبر معبر "كرم أبو سالم"، الذي يديره

الاحتلال. ولاحقاً، أصبح معبر رفح الممر الوحيد المتاح. في الأيام الأولى للحرب، أعلنت مصر أن الحدود مفتوحة، لكن لا يمكن استخدام المعبر بسبب القصف الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، في 10 تشرين الأول/أكتوبر، قصفت "إسرائيل" معبر رفح 3 مرات خلال يوم واحد، الأمر الذي أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة من المعبر. في نهاية المطاف، تمكنت شاحنات المساعدات من العبور إلى غزة في 21 تشرين الأول/أكتوبر.

7 - تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو 500 شاحنة كانت تدخل كل يوم من معبر رفح لغزة، لكن منذ 21 تشرين الأول/أكتوبر الماضي لم تعبر سوى نحو 400 شاحنة إغاثة فقط!

8 - بفضل وساطات إقليمية ودولية، تم السماح باستخدام معبر رفح لعمليات إجلاء محدودة لنحو 100 جريح من غزة، كما غادر نحو 600 شخص ممن يحملون جنسيات أجنبية، وبعض موظفي المنظمات الإنسانية منذ مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا يزال الغموض يلف مصير فلسطينيي غزة، ولا سيما بعد أن أعلنت حكومة الاحتلال أنها عازمة على مواصلة العدوان وتشديد الحصار على القطاع حتى القضاء على حركة المقاومة، فيما يُعدّ ضرباً من الجنون.

محاولة "إسرائيل" تهجير أهالي غزة إلى سيناء
مخططات كيان الاحتلال لتفريغ قطاع غزة من أهله ودفعهم نحو سيناء المصرية، ليست جديدة، فثمة وثائق تشير إلى مساعٍ إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية عبر دفع الفلسطينيين مرة أخرى إلى خارج أراضيهم، في تكرار لمأساة عام 1948.

وتكشف الوثائق أن الاحتلال الإسرائيلي وضع خطة سرية قبل أكثر من خمسين عاماً لترحيل الآلاف من فلسطينيي غزة إلى شمالي سيناء، وكان ذلك بُعيد احتلال غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية، في حرب عام 1967. حينها أصبح القطاع مصدر إزعاج أمني للاحتلال، وباتت مخيمات اللاجئين المكتظة بؤراً للمقاومة.

وفي أوائل أيلول/سبتمبر 1971، أسرت حكومة الاحتلال إلى البريطانيين بوجود خطة سرية لترحيل الفلسطينيين من غزة إلى مناطق أخرى، على رأسها العريش المصرية، لكن هذه المخططات عُرقلت بسبب الموقف الدولي، ثم لاحقاً حرب أكتوبر عام 1973.

وتكررت تلك المساعي الصهيونية برعاية أميركية في الأعوام الأولى لتولي حسني مبارك للسلطة. وبحسب ما تكشف وثائق سرية بريطانية، فإن رئيس مصر الأسبق مبارك كشف طلب الرئيس رونالد ريغان توطيق فلسطينيين من لبنان في مصر، وذلك خلال مباحثاته مع رئيسة الوزراء البريطانية يومها مارغريت ثاتشر، في أثناء زيارته لندن في طريق عودته من واشنطن في شباط/فبراير 1983.

ويسعى الاحتلال لفرض مخططات التهجير كونها "أمراً واقعاً"، مع استمرار عمليات القصف الهمجية واعتماد سياسة الأرض المحروقة، على النحو الذي أجبر مئات الآلاف من السكان على النزوح من شمالي القطاع إلى جنوبيه، علماً بأن 1.7 مليون غزي هم لاجئون بالفعل داخل القطاع، وفق تقديرات الأمم المتحدة.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حذر من خطورة تهجير سكان قطاع غزة إلى صحراء سيناء المصرية في أول تصريحاته بهذا الشأن في الثامن عشر من الشهر الماضي، مشيراً إلى أن مخطط تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر قد يؤدي إلى تهجير مماثل من الضفة الغربية إلى الأردن، وهذان الأمران يمتنعان إقامة دولة فلسطينية.

لكن الأمر الذي أثار الجدل لدى بعض أطراف المعارضة حينها، هو اقتراح الرئيس المصري "نقل سكان قطاع غزة إلى صحراء النقب، حتى تتمكن إسرائيل من تصفية المقاومة في غزة".

وبحسب التسريبات الصحافية المتلاحقة على مدار الأسابيع الماضية، فإن "تل أبيب" مستمرة في حشد دعم دولي لنقل مئات الآلاف من المدنيين من غزة إلى مصر، وأن هذا المخطط يتم تسويقه كونه "مباراة إنسانية ستسمح للمدنيين بالهروب مؤقتاً من المخاطر". وتصر القاهرة على موقفها

الرافض لعملية التهجير على رغم المحاولات الإسرائيلية والضغوط الغربية. ومنذ عدة أيام، صرح وزير الخارجية المصري، سامح شكري، بأن أي وثيقة تخص وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، وتقترح تهجير ملايين الفلسطينيين إلى سيناء، هي "اقتراح مثير للسخرية"، وذلك في مقابلة مع شبكة "سي أن أن" الأميركية.

وبحسب خبراء، فإن الإدارة المصرية تتحسس من المخطط الإسرائيلي الرامي إلى تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، نتيجة عدة أسباب، منها ما يتعلق بالخشية من تصفية القضية الفلسطينية ذاتها، ومنها ما يدور حول تخوف الأجهزة المصرية من تحوّل مخيمات اللاجئين إلى بؤر توتر وانفلات، قد تُجهد المؤسسات الأمنية في الداخل، كما قد تجعل سيناء قاعدة للعمليات ضد "إسرائيل"، الأمر الذي يجزّ مصر إلى الدخول في صراعات أوسع. من جهة أخرى، لا ترغب الدولة المصرية في تحمل أيّ أعباء اقتصادية إضافية، وخصوصاً في ظل تقاعس الدول الثرية في المنطقة، والمجتمع الدولي أيضاً، عن مدّ يد العون إلى البلاد في أزمتها الأخيرة.

عودة الروح إلى الشارع المصري.. وفلسطين كلمة السر

تعالّت أصوات المصريين الرافضة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وعادت المظاهرات إلى الشارع بعد انقطاع دام أعواماً. ودوماً كانت القضية الفلسطينية مُحركاً للشارع السياسي المصري، في مختلف أطرافه وتوجهاته، إذ يشعر المصريون بعمق الرابط بفلسطين، قومياً ودينياً وإنسانياً. ويتبيّن ذلك بدرجة أكبر في الأوقات التي تتعرض أراضي الأتقاء للعدوان.

ويشدّد المجتمع السياسي المصري على ضرورة اتخاذ الدولة خطوات أقوى من أجل التعبير عن التضامن مع أبناء غزة، الذين تسحقهم الآلة العسكرية الإسرائيلية. وتتنامى المطالبات بضرورة مراجعة اتفاقية السلام التي تم إبرامها مع العدو الإسرائيلي في سبعينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وسحب السفير المصري من الأراضي المحتلة، كخطوة أولية في مسار التصعيد.

وكان ناشطون مصريون أجمعوا على الذهاب إلى ساحات المحاكم لرفع دعوى بشأن بطلان اتفاقية كامب ديفيد ، واتخذوا خطوات بالفعل في هذا السياق ، كما طالب آخرون بضرورة مراجعة نشاط الدبلوماسيين الإسرائيليين داخل العاصمة المصرية ، بالإضافة إلى التشديد على إبقاء معبر رفح مفتوحاً ، والمطالبة بإدخال مزيد من الشاحنات للقطاع المحاصر . وتتشابه الأجواء اليوم داخل مصر بأجواء الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، حين كانت الأعلام الفلسطينية منتشرة في كل الشوارع ، والطلاب الجامعيون يهتفون للمقاومة ويرفعون صور الشهيد محمد الدرة ، وأجهزة التلفاز مضبوطة على المحطات الإخبارية لمتابعة تغطية الأحداث الفلسطينية على مدار اليوم .

ويؤكد المصريون في مواقع التواصل أن الأحداث الأخيرة أعادت الروح من جديد إلى الشارع السياسي بعد فترة كبيرة من الخمول بسبب الأوضاع الأمنية وارتدادات "الربيع العربي" .

وتشير صور الجرحى والشهداء من قطاع غزة عواطف المصريين ، كما تُعدّ وقوداً بالنسبة إلى السياسيين الذين يحملون همّ القضية الفلسطينية . ويمثل هذا بالمجمل عامل ضغط كبيراً على الإدارة المصرية ، التي وجدت نفسها ، في قلب الحدث ، مدفوعةً إلى التعامل مع العدوان الإسرائيلي بصورة أكثر حسماً لإيقاف نزف الدم الفلسطيني .

اليمن و"طوفان الأقصى": أكبر من سفينة... وأكثر من دَعَم

(20 نوفمبر 2023)

لسنوات لم يشعر الفلسطينيون بأنّ ثمة طرفاً عربياً، خارج بلاد الشام، على استعداد للذهاب إلى أبعد مدى في دعمهم، حتى دخلت حركة "أنصار الله" على خط المقاومة، فأعادت إلى الفلسطينيين ثقته بقدرة قضيته على حشد المقاومين في مختلف الساحات. ليثبت اليمنيون أنهم أنصارٌ لله اسماً ومسمى، وبالتالي فهم أنصارٌ لمستضعفي فلسطين فعلاً وعملاً.

اللافت في دخول صنعاء على خط المواجهة منذ انطلاق عملية "طوفان الأقصى" في الـ 7 من تشرين الأول/أكتوبر أنها لم تكن مطالبة بذلك، فالكل يدرك بُعد المسافة بين اليمن وبين الأراضي المحتلة، كما يعرف الجميع الصعوبات التي يعيشها اليمنيون بسبب الحرب التي شنها عليهم "التحالف العربي بقيادة السعودية" على مدار نحو 8 أعوام، لكن أهل اليمن اختاروا القتال رغم كل المعوّقات.

على مدار الأسابيع الماضية استمرت القوات المسلحة اليمنية في إطلاق الصواريخ والمسيّرات باتجاه أم الرشراش المحتلة "إيلات"، ولا تكمن عبقرية هذا العمل العسكري فقط في قدرته على تخريب منشآت تابعة للاحتلال أو إسقاط قتلى بين صفوفه، وإنما تكمن في قدرة محور المقاومة على اصطلياد الإسرائيليين أينما كان. فعندما فرّ المستوطنون من شمال الأراضي المحتلة على وقع صواريخ "حزب الله" كانت وجهتهم إلى الجنوب أي إلى "إيلات" لقضاء وقت آمن في فنادقها وملاهيها، هنا كانت صواريخ "أنصار الله" بانتظارهم. لتعلن المقاومة رسالتها: أن لا مكان آمناً للمحتل على أراضي فلسطين.

لم تكتفِ صنعاء بصواريخها التي عبرت البحر الأحمر طويلاً لنحو 2000 كم أو أقل قليلاً، بل صعدت من مشاركتها في "طوفان الأقصى"، فكان إعلان قائد حركة أنصار الله، السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، في 14 تشرين الأول/أكتوبر، "أن القوات المسلحة اليمنية ستظفر بسفن

الاحتلال في البحر الأحمر"، وجاء التنفيذ مُصدّقاً الوعيد في الـ 19 من الشهر ذاته، بإعلان العميد يحيى سريع، أنّ القوات البحرية اليمنية نفذت عملية عسكرية كان من نتائجها احتجاز سفينة إسرائيلية واقتيادها إلى الساحل اليمني.

اعترف العدو بأن السفينة بالفعل تابعة لأحد رجال الأعمال الإسرائيليين، ويدعى رامي أونجر، ويملكها بشكل كلي أو جزئي، وأنها كانت تحمل سيارات، وتشق طريقها من ميناء في جنوبي تركيا إلى ميناء في غربي الهند. علماً بأنّ "إسرائيل" دوماً ما تعتمد في حركتها بالبحر الأحمر على التهريب والتمويه، إذ لا ترفع العلم الإسرائيلي على سفنها، وهنا تتكشف قدرة أخرى من قدرات المقاومة الاستخباراتية، والتي مكّنتها من تحديد هوية السفينة و"جنسية" مالكيها.

في محاولة لطمأنة دول المنطقة والعالم التي تستخدم باب المندب للعبور من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، ولقطع الطريق على أي محاولة لتجسير الموقف أو الحشد ضد صنعاء، أعلنت القوات المسلحة اليمنية أنها "لا تهدد إلا سفن الكيان الإسرائيلي والمملوكة لإسرائيليين"، وهو موقف يكشف مدى الوعي الذي تتمتع به القوى التي تدير المعركة من اليمن اليوم، كما أنه يتسق بطبيعة الحال مع المبادئ التي تتبنّاها.

أصابت تلك العملية واشنطن بصدمة، فالبيت الأبيض منذ اليوم الأول لاحتدام الصراع في فلسطين، يحرص على عدم اتساع جبهات القتال، وهو لا يريد أن تتشكل ضمن تلك الظروف جبهة واسعة ترفع شعار العداء لكامل منظومة النهب الغربية، وتوجّه سلاحها، من دون تردّد أو وجل، إلى القواعد العسكرية الأميركية في العراق وسوريا أو إلى أساطيلها الجوّالة في البحر الأبيض والأحمر.

تحذّر "السي آي إيه" من ارتفاع منسوب العداء للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط بسبب انحيازها العارم إلى "تل أبيب"، لكن المشكلة التي تواجه الإدارة الأميركية حالياً لا تنحصر في "أن العرب يكرهون بايدن ومن سبقوه"، فالمشاعر بحد ذاتها لا تعني أحداً طالما ظلت حبيسة الصدور. مشكلة البيت الأبيض اليوم أن تلك الكراهية بدأت تجد طريقها للترجمة

إلى أفعال على أرض الواقع، وأن تياراً شعبياً ضخماً بدأ يلتفّ حول محور المقاومة بعد إحرازه انتصارات متتالية، وأن كثيراً من العرب قد تحرّروا من الخطابات الطائفية والدعاية الكاذبة التي وضعت حاجزاً بينهم وبين أولئك المقاومين الذين لم يتردّدوا يوماً في دفع ضريبة الدم حتى تتحرّر المنطقة بأسرها من الهيمنة الأميركية وتنزاح الغمّة الصهيونية عن أرض كنعان.

من الطبيعي إذاً أن يشعر الأميركي بالخطر، كما من المنطقي أن يشتدّ أزر فصائل المقاومة الفلسطينية بالعمليات التي تنفذها المقاومة من جنوب لبنان أو من صناعاء، أو بانتصارات الجيش العربي السوري على آخر فصول المؤامرة. كل هذا من شأنه أن يضع القضية الفلسطينية في موضعها الصحيح كقابلة للمقاومة في المنطقة، بل ما هو أكثر كראس حربة للمتغيّرات الدولية بأسرها، والتي تبشر بعالم جديد متعدد الأقطاب عن حقّ.

أشادت الفصائل الفلسطينية كافة من حركة حماس إلى الجهاد إلى الجبهة الشعبية بتمكّن المقاومة اليمنية من السيطرة على سفينة إسرائيلية، لا لأنها تؤلم العدو وتحرمه من أمانه فقط، بل لأنها تدخل المعركة بالفعل في مرحلة جديدة. مرحلة تدفع العدو الإسرائيلي إلى إدراك أنه محاصر ومطارد ومُستهدف داخل الأراضي المحتلة وخارجها.

ما يلفت النظر هو اهتمام العدو الإسرائيلي بالجبهة اليمنية منذ فترة طويلة وتوقّعه تطوير قدراتها، وذلك على العكس من كثيرين قلّلوا من إمكاناتها أو شكّكوا في قدرتها على تأدية دور إقليمي يتخطى حدود اليمن.

على سبيل المثال، عندما قامت حركة أنصار الله بقصف أبو ظبي أكثر من مرة في مطلع العام الماضي 2022، وكانت إحدى المرات بالتزامن مع زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ للإمارات، شعر المسؤولون الإسرائيليون بالهلع، ونشر "معهد القدس" تقريراً مفصّلاً، يقول بصريح العبارة "إنها اقتربت"، وإن القيادات الإسرائيلية قلقة، فالمسافة التي تفصل بين اليمن والإمارات 1500 كم، وهي أدنى قليلاً من المسافة بين اليمن وجنوب "إسرائيل"، وأن المسيّرات التي هاجمت الإمارات من نوع "صماد 3" ويمكن أن تصل إلى 1700 كيلومتر، وهكذا ستطال "إيلات"، وهو ما كان بالفعل.

عبقرية التوقيت... وجسامة الهدف

باحتيال السفينة الإسرائيلية "غالاكسي ليدر"، يوم الـ 19 من تشرين الثاني/نوفمبر، تكون القوات البحرية قد نجحت في توجيه عدد من الرسائل، منها ما هو موجّه إلى "تل أبيب"، ومنها ما يتخطى ذلك ليصل إلى مسامع البيت الأبيض والعالم أجمع، ومنها ما يستهدف المواطنين العرب والمسلمين في كل مكان حول العالم، يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً: التعاطف مع الفلسطينيين لا يعني مجرد التباكي على الشهداء أو التأوّه عند مشاهدة الأطفال الجوعى النازحين برفقة أسرهم، بل يعني التضامن معهم في دربهم الطويل الذي ساروا فيه لتحرير أراضيهم من الاحتلال بكل سبل المقاومة المتاحة، وهذا يشمل فعل كل ما هو متاح لإيذاء وإضعاف وتشتيت تركيز عدوهم الإسرائيلي، وهذا ما يقوم به بالفعل محور المقاومة على مختلف الجبهات.

ثانياً: الكيان الإسرائيلي هشّ وضعيف رغم عدوانيته المفرطة والدعم الغربي الذي يتمتع به، ويمكن النيل منه وإرباكه، فقط، إذا توفرت الإرادة وتحلّت المقاومة بالصبر والثبات.

ثالثاً: القوات المسلحة اليمنية نجحت في تطوير قدراتها على التتبع والرصد، وذلك بالتعاون مع كامل المحور المقاوم الذي تنتمي إليه، مما مكّنها من تحديد هوية السفينة المحتجزة، رغم أن السفن الإسرائيلية دوماً ما تعتمد أسلوب التمويه في البحر الأحمر.

رابعاً: "إسرائيل" ستزف من دمها واقتصادها طالما استمر عدوانها، فعملية اليمن الأخيرة، ستلحق أضراراً بالغة بالتجارة البحرية الإسرائيلية، إذ سيصبح عمّا قريب البحر الأحمر منطقة محرّمة على السفن الإسرائيلية، هذا مع العلم بأن "جيش" الاحتلال برّر عدوانه على مصر في حزيران/يونيو 1967 بقرار الزعيم الراحل جمال عبد الناصر إغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية.

خامساً: كلّ ما هو مرتبط بالغرب و"إسرائيل" بات هدفاً، وهي رسالة شديدة الأهمية، فالعالم كله تابع المظاهرات العربية التي حاصرت

سفارات الدول الغربية بسبب دعمها للاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى قصف القواعد العسكرية الأميركية، وانتهى الأمر باحتجاز سفينة إسرائيلية بهذه الضخامة على شواطئ اليمن.

سادساً: الخناق يضيق يوماً بعد آخر على الوجود الأميركي (بما يشمل "إسرائيل") في منطقة الشرق الأوسط، وهو أمر لا يمثل مصلحة للعرب فقط، بل مصلحة لكل دول الجنوب التي تطمح لإضعاف الولايات المتحدة والتحرر من هيمنتها، كما هو مصلحة لبكين وموسكو، التواقيتين لظهور عالم جديد بحسابات مختلفة. وبهذا تكون صنعاء قد وضعت نفسها في قلب العالم ومتغيراته، لا في قلب محيطها الإقليمي فقط.



بعد نجاح حملات المقاطعة.. الشارع المصري يُعيد التعرّف على ذاته

(24 نوفمبر 2023)

نجحت حملات المقاطعة للعلامات التجارية الداعمة للاحتلال الإسرائيلي على نحو غير مسبوق، وهو أمر لم يتسبب في ضربة اقتصادية لكبار المستثمرين الغربيين فقط، بل منح المواطنين العرب، وبالأخص في مصر، أكثر الدول العربية سكاناً، ثقةً كبيرة في ذواتهم، بعد أن اكتشفوا قدرتهم على التأثير وإحداث الفارق.

ودوماً ما كانت القوى السياسية ذات التوجهات القومية واليسارية والإسلامية تدعو إلى عدم شراء المنتجات التي تعود أرباحها أو جزء منها إلى الرأسماليات الغربية الكبرى، والتي تتعامل بدورها مع الاحتلال سواء بامتلاك فروع داخل الأراضي المحتلة تخدم المستوطنين وتدفع الضرائب هناك أو بدعم مباشر يتم تقديمه إلى "تل أبيب".

وغالباً ما كان الشارع المصري يستجيب لتلك الدعوات لكن في إطار محدود للغاية، وبالتالي فإن انعكاس التأثير على المؤسسات الاقتصادية المستهدف مقاطعتها ظل أقل من المتوقع. لكن هذه المرة، بات كل شيء مختلفاً، إذ أحجم عشرات الملايين من المصريين عن التعامل مع أي مؤسسة تجارية أو صناعية يثبت تعاملها مع الاحتلال، وذلك منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد عملية "طوفان الأقصى".

وبحسب وكالات الإعلام الدولية، فإن موظفي شركة "ماكدونالدز"، يؤكّدون أنّ مبيعات السلسلة داخل مصر قد تراجعت بنسبة 70% على الأقل خلال الأسابيع السبعة الماضية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما يكشف مستثمرون آخرون أن هناك انخفاضاً أو تباطؤاً بنحو 50% في الطلب من قبل مقاهي "ستاربكس" ما دفعها خلال الأيام الماضية إلى تسريح عدد من العاملين في فروعها المنتشرة في مصر.

طوفان المقاطعة الذي اجتاحت الأقطار العربية كافة، والذي يُعدّ أحد

توابع طوفان السابع من تشرين الأول/أكتوبر، سيُسهم في دفع الوعي العربي خطوات كثيرة إلى الأمام، خاصة أن هذا المسلك يتزامن مع انخراط أكبر للدول العربية في منظمة "بريكس"، التي تكافح بدورها لتقليل هيمنة الاقتصاديات الغربية على الكرة الأرضية، وإفساح المجال لظهور عالم متعدد الأقطاب ومتوازن.

من اللافت هنا أن الناشطين الذين قادوا حملات المقاطعة ودعوا إلى شراء البدائل المحليّة عوضاً عن المنتجات الغربية التي ثبت تورطها مع الاحتلال، كانوا في الآن ذاته يفتشون عن البديل الصيني أو الروسي في حال عجز المنتج المحلي عن سد حاجة المستهلكين، وهو أمر كشف عن ترابط كل الأنشطة الداعمة للقضية الفلسطينية بالنشاطات الدولية الأكبر الرامية إلى تغيير النظام العالمي القائم، وخلق عالم جديد.

ما سبق يضع بدوره النضال من أجل تحرير فلسطين على الخط الرامي إلى التحرر من قوى النهب الغربية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وقد أثبتت الحوادث ما بعد "طوفان الأقصى" عمق دعم دول حلف "الناتو" للاحتلال الإسرائيلي، ما يعدّ رسالة لكل سياسي عربي حاول الفصل بين "تل أبيب" وبين واشنطن وغيرها من عواصم غرب أوروبا، زاعماً إمكانية تحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال من دون كسر شوكة المنظومة الغربية بدايةً.

فرصة لدعم الاقتصاد الوطني وتحجيم نزح الأرباح للخارج

في دولة مثقلة بالديون وعاجزة في ميدان التجارة الخارجية، مثل مصر، فإن ثمة فائدة كبرى من شيوع ثقافة المقاطعة للمنتجات الغربية، وهي أنها تمنح فرصة أكبر للمُنتج المحلي لكي ينتشر ويكسب ثقة المستهلك، وبالتالي يحقق المستثمرون المحليون أرباحاً أكبر تتيح لهم تطوير منتجاتهم ورفع جودتها.

وكثيراً ما عانى المصنّعون والمستثمرون المصريون بسبب عدم قدرتهم على منافسة العلامات التجارية الكبرى، لا بسبب التباين في مستوى جودة البضاعة ذاتها، وإنما بسبب مشكلات تتعلق بالتسويق والترويج

للمنتجات، إذ تقوم الشركات الغربية الكبرى المالكة للعلامات الشهيرة أو المؤسسات المرتبطة بها ضمن نظام "الفرانشايز" بإغراق السوق بالبضائع وتقديم امتيازات واسعة لأصحاب المتاجر بالإضافة إلى الحملات الإعلانية الضخمة، كل هذا وبالتدريج يتسبب في غياب المنتجات المحلية عن رفوف المتاجر، فلا تعود هناك ساحة للمنافسة من الأساس.

وسمحت حملات المقاطعة للبضائع الوطنية بأن تعود إلى الميدان مرة أخرى مدفوعة برغبة المستهلكين أنفسهم في بدائل لتلك المنتجات الأجنبية التي طاردتهم إعلاناتها عبر التلفاز أو في اللافتات الكبيرة بالشوارع.

إذ يعدّ البعض أن ما يحصل اليوم هو بمنزلة ثورة اقتصادية تدفع بالمنتجات "المُهمّشة" إلى الصدارة بعد أن تم كتم أنفاسها لعقود، وبالتحديد منذ اعتماد سياسة الانفتاح التجاري في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، وعلى سبيل المثال، فقد ارتفعت مبيعات إحدى شركات المياه الغازية محلية الصنع بنسبة 350٪، بعد أن كانت السوق تتعامل معها باعتبارها "نوستالجيا".

وما من شك أن ما يحصل اليوم هو فرصة لرجال الأعمال المصريين لتطوير منتجاتهم، وبناء الهياكل اللازمة لظهور علامات تجارية وطنية عوضاً عن نظائرها الغربية، إذ بات المصريون ينحازون للمنتجات الوطنية لأسباب تتعلق بمناصرة القضية الفلسطينية، وكذلك لوعيهم بصعوبة تدبير العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد، ودعماً للمستثمر المحلي الذي لا ينزح أرباحه للخارج، ويُعيد استثمارها داخل البلاد بالعملة الوطنية.

شرعية المقاطعة كسلاح ضغط في أوقات الحرب

تُقدّم جميع البلدان حول العالم الدعم لمنتجاتها الوطنية، حتى الولايات المتحدة سعت لفرض قيود على البضائع الصينية لحماية المنتج الأميركي، كانت أشد شراسة في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. ويأتي ذلك بالتعارض مع شعارات حرية التجارة التي طالما روج لها المعسكر الغربي الرأسمالي تحت لافتة "دعه يعمل.. دعه يمر"، لكن ما إن باتت تلك

الشعارات خطراً على المستثمرين المحليين العاجزين عن ملاحقة التتين الصيني في ميدان الاقتصاد، حتى تمت الاستعاضة عنها بـ"قومية" لحماية "الاقتصاد الوطني الأميركي".

وبالمثل، أوقف الأوروبيون جميع التعاملات الاقتصادية مع روسيا وتم التحفظ على أصول العديد من الشركات الروسية وممتلكاتها، بمجرد اندلاع الحرب الأوكرانية وتصنيف موسكو كعدو، حتى الغاز الروسي الذي كان يعتمد عليه المواطن الأوروبي بشكل واسع، تم التخلي عنه، والبحث عن بدائل لسدّ العجز في جنوب البحر المتوسط، وبالقيااس يصبح من حق الشعب العربي إيقاف التعامل، ومصادرة أملاك أي مؤسسة تتبع لدولة تقدّم الدعم للعدو الإسرائيلي، وتوفّر له الإعانات التي تطيل مدة بقائه على الأراضي المحتلة.

في السياق ذاته، حفل التاريخ الحديث بـصور من المقاطعة الاقتصادية، كسلاح للضغط لتحقيق جُملة من الفوائد السياسية، على سبيل المثال:

- توقف الفلاحون الأيرلنديون عن أي تعاملات مع الإنكليز أصحاب الإقطاعيّات الزراعية، وذلك أواخر القرن التاسع عشر.

- حين تم اعتقال زعيم حزب "الوفد" المصري سعد زغلول في عام 1921، قرر المصريون مقاطعة البضائع البريطانية وتنفيذ أعمال تخريب بحقها، كما دعا الحزب إلى سحب الودائع كافة من البنوك الإنكليزية.

- كانت المقاطعة أحد أسلحة الزعيم الهندي المهاتما غاندي لتحرير بلاده من الاحتلال البريطاني، إذ تم إحراق البضائع القادمة من بريطانيا في مومباي ضمن سلسلة من الأعمال الاحتجاجية.

- رفضاً لسياسة التمييز العنصري داخل الحافلات في الولايات المتحدة الأميركية، قام السكان السود في ولاية ألاباما بمقاطعة شركة النقل المحلية استجابة لدعوة مارتن لوتر كينغ.

- استجاب العديد من المواطنين حول العالم لدعوات مقاطعة البضائع القادمة من جنوب أفريقيا احتجاجاً على سياسة الفصل العنصري، واستمر ذلك حتى إلغاء الفصل العنصري وإقامة انتخابات متعددة الأعراق في 1994.

الشارع المصري يعود للأضواء مع حملات المقاطعة في مصر، إذ لا تتوافر فرصة تنظيم الاحتجاجات في الشوارع بسبب التضييق السياسي والصعوبات الأمنية، يرى البعض أن المقاطعة هي الطريقة الأمثل لتوصيل أصوات المصريين الغاضبين من استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ومع اتساع نطاق دعوات المقاطعة المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي لتشمل عددًا لا بأس به من المنتجات، بحث المصريون عن بدائل لتلبية احتياجاتهم، ومع الوقت بدأوا يرصدون حجم ما أنجزوه، عندما تم تبين مدى الكساد الذي طال مبيعات شركات مياه غازية مثل "بيبيسي" و"كوكا كولا"، كما ظهرت صالات مطاعم "كنتاكي" و"ماكدونالدز" و"هارديز"، وهي خالية من الزبائن تقريبًا.

ما سبق منح الناشطين المصريين ثقة أكبر في دعواتهم، التي بدأت تحصد مؤيدين جددًا، تزامن انضمامهم مع تصعيد "جيش" الاحتلال من عملياته الجوية والبرية. وبالتالي، كانت المقاطعة نشاطًا فعليًا منح المصريين الفرصة للمشاركة بإيجابية في الأحداث ومفادرة مقاعد المتفرجين.

في بداية الأمر، ركز الناشطون على مقاهي "ستاربكس" بسبب مقاضاتها العاملين فيها على خلفية نشرهم بيانًا عن الصراع في الأراضي المحتلة، وكذلك شركة "ماكدونالدز" بعد أن قال وكيلها في "إسرائيل" إنه يقدم وجبات مجانية لجنود الاحتلال وضباطه، وبالتدريج اتسعت رقعة المقاطعة لتشمل المؤسسات الغربية كافة تقريبًا.

وكان لموقف بقية الشعوب العربية والإسلامية المؤيد للمقاطعة تأثير كبير داخل مصر، وبات كل تصعيد في هذا الميدان من جانب أي دولة عربية أو إسلامية يواكبه تصعيد من جانب الشارع المصري، ما سبب ضغطًا كبيرًا على المنتجات الأجنبية ووكلائها المحليين أو المتعاقدين معها بنظام "حق الامتياز".

ويمكن رصد الأسباب التي دفعت المصريين نحو الاستجابة لحملات

المقاطعة بدرجة أكبر في النقاط الآتية:

أولاً، حجم الممارسات الإسرائيلية الانتقامية بحق أهالي غزة غير المسبوقه، وبالتالي فإن ردود الفعل، سواء في الشارع المصري أو العربي، لم يسبق لها مثيل أيضاً.

ثانياً، الشارع المصري كان يتوق للتعبير عن نفسه سياسياً من جديد، وأن يحتشد خلف قضية جماعية مرة أخرى، وقد وافته الفرصة ضمن حملات المقاطعة.

ثالثاً، أن العدوان الإسرائيلي الأخير بات يهدد الأمن القومي المصري بشكل مباشر، عبر دعوة عدد من قادة الاحتلال إلى تهجير أهالي غزة إلى شبه جزيرة سيناء.

رابعاً، تراجع القدرة الشرائية للمصريين بشكل عام بسبب ارتفاع الأسعار وتدني سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية، ما أدى إلى تراجع قدرة قطاع كبير من المصريين على استهلاك الكثير من المنتجات التي كانوا معتادين عليها، بما يشمل منتجات ضمن قوائم المقاطعة.

خامساً، شعور المصريين بأن الاقتصاد الوطني في حاجة ماسة إلى الدعم، وأنه من الأولى استهلاك المنتجات المصنعة داخل مصر أو التي لا يتم نزح جزء من أرباحها إلى الخارج بالدولار.

سادساً، تنامي المشاعر المعادية للهيمنة الاقتصادية الغربية بشكل عام في مختلف دول العالم الثالث، والإحساس بالقدرة على إحداث فارق على الصعيد الدولي، خاصة مع نمو قوة الصين وروسيا، ورصد المواطن العادي لتلك المتغيرات.

"طوفان الأقصى" وفرصة الأنظمة العربية المهدرة

(6 ديسمبر 2023)

لم تُمثّل عملية طوفان الأقصى قفزة للأمام في مستوى العمليات النوعية للمقاومة الفلسطينية داخل قطاع غزة وخارجه، فقط، بل مثلت فرصة لمختلف العواصم العربية، حتى تراجع حساباتها، فتنهز أجواء المدّ والصعود العربي بعد سنوات من الجزر والتراجع، لكي تؤدي أدوراً إقليمية ودولية أكبر بما يتلاءم مع مكانتها وقدراتها وثرواتها.

إن ما فعلته فصائل المقاومة في الـ 7 من تشرين الأول/أكتوبر كان كفيلاً بإعادة ثقة الشعب العربي بذاته، وكان يُفترض بالأنظمة أن تلتقط هذا الخيط وتؤسّس عليه منهجاً سياسياً شاملاً يُعبد الطريق نحو مستقبل أكثر تحرراً من الإملاءات الأميركية، وأقلّ خضوعاً لأيّ التزامات تتعلق بملف التطبيع مع العدو الإسرائيلي.

في الماضي القريب كان الحديث يدور في الشارع العربي حول أن الاحتجاجات الشعبية المناهضة للهيمنة الأميركية كثيراً ما ساعدت الأنظمة الرسمية على عصيان أوامر البيت الأبيض المتتالية. إذ كان "الزعماء العرب" يتخذون من مواقف شعوبهم الراضة للتدخلات الغربية عموماً ذريعةً للامتناع عن تنفيذ هذا "الإملاء العسكري الأميركي" أو تلك "النصيحة الاقتصادية".

ظنّ البعض أن اشتعال نار المقاومة في الأراضي المحتلة، وما منحه ذلك من روح إيجابية للشارع العربي الخامد منذ أحداث "الربيع العربي"، سيكون بمثابة قبلة الحياة للعديد من الأنظمة لكي تتخذ مواقف أكثر جرأة وقدرة على تحدي منظومة الهيمنة الدولية، خاصة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في دول كبرى مثل مصر، كنتيجة مباشرة لتنفيذ إملاءات مؤسسات المال المنبثقة عن المنظومة ذاتها.. لكن الفرصة أهدرت كما المعتاد.

ما من شك أن الإدارة الأميركية كانت على وعي بتبعات زلزال "طوفان الأقصى" خارج فلسطين، ورصدت وسائل الإعلام الغربية تلك الروح المعنوية العربية التي وصلت حدّ السماء في الساعات الأولى التي تلت إعلان المقاومة عن عملياتها، وربما هذا هو أحد أسباب إسراف آلة الحرب الصهيونية في عدوانها على قطاع غزة، كي يُشطب هذا الإحساس العالي بالكبرياء والتباهي ويحل محله إحساس بالحسرة والندم.

القاهرة.. وفرصة التخلص من قيود "كامب ديفيد"

في القاهرة، على سبيل المثال، كان المصريون يتبادلون التهاني بعد نجاح عملية "طوفان الأقصى"، وبين طرفه عين وانتباهها ظهرت الأعلام الفلسطينية في الشوارع، وبات الكل يتناقل أخبار المقاومة وانتصارها، وانتشرت دعوات المقاطعة كالنار في الهشيم، مسببة خسائر كبيرة للشركات التي تمّت مقاطعتها، ثم ازداد معدّل المتابعة بالتزامن مع الدعوات الإسرائيلية لتهجير سكان قطاع غزة إلى شبه جزيرة سيناء، وهو مطلب صهيوني قديم، جدّته حكومة بنيامين نتنياهو.

تدرك عقلية الحرب الصهيونية أنّ موازين القوى العسكرية يمكن أن تجعلها قادرة على غلبة الجيوش، ولكنها لا تملك الاستيلاء على الأراضي أو استيطانها ما دامت عامرة بالسكان ومُسلّحة بالمقاومة، والدليل انسحاب "جيش" الاحتلال من جنوب لبنان عام 2000 ومن قطاع غزة في 2005، وخسائره بفضل تضحيات أهالي مدينة السويس في 1973، وقبلهم أبناء بورسعيد في 1956.

لذا يدرك قادة الاحتلال أنهم لن يحققوا انتصارهم المنشود باستئصال شأفة المقاومة من القطاع المحاصر منذ سنوات، طالما بقي الـ 2.3 مليون غزّاي على أراضيهم. من هنا كانت الدعوى لتهجيرهم، لأنّ السكان هم خط الدفاع الحاسم والأخير عن الأوطان.

مخططات نتنياهو وحكومته، فتحت الباب على مصراعيه داخل مصر للحديث عن أمرين:

أولاً: ضرورة تعمير سيناء وزيادة عدد سكانها ، وهو أمر قد تعطل لعقود بسبب القيود الأمنية الملحقة باتفاقية كامب ديفيد ، والتي تسببت في تجريد ثلثي شبه الجزيرة من السلاح والقوات ، مما حرّمها من الاستقرار والتنمية ، وجعل بعض مناطقها ذات الكثافة السكانية العالية نسبياً في الشمال الشرقي بيئة خصبة لنمو بعض الحركات التكفيرية التي هدّدت الأمن القومي للبلاد في سنوات ما بعد 2011. كذلك فالمشكلة الأكبر المتعلقة بفراغ سيناء من العمران ، هي أنها تحقق حلماً إسرائيلياً. فالاحتلال يعتبر سيناء منذ عقود طويلة منطقة عازلة بينه وبين مصر ، فلا يريد أن يرى المصريين يسكنون بكثافة على "حدوده" الغربية ، لأنّ هذا يمثل تهديداً أمنياً وجيو سياسياً لبقاء الكيان. ويمكن في هذا السياق العودة إلى تصريحات ، رئيس حكومة الاحتلال الأسبق مناحيم بيغن ، عام 1979 ، حين سُئل عن الخروج من سيناء ، فأجاب "أنهم مضطرون إلى ذلك بسبب عدم توافر الطاقة البشرية القادرة على الاحتفاظ بهذه المساحة المترامية الأطراف ، فسيناء تحتاج إلى 3 ملايين يهودي على الأقل لاستيطانها".

علماً بأن عدد سكان شبه جزيرة سيناء المصريين ، بمحافظتيها الشمالية والجنوبية ما زال أقل من هذا العدد بكثير ، إذ يبلغ نحو 600 ألف نسمة ، بحسب تعداد عام 2018.

ثانياً: العمل على اتخاذ مواقف أقوى ضد "إسرائيل". إذ بات من المؤكد لعموم المصريين ، بما يشمل النسبة البسيطة التي خضعت لدعاية المطبّعين ، أنه من المستحيل إقامة "سلام دائم" مع العدو الإسرائيلي ، فبمجرد انطلاق العمليات العسكرية العدوانية ضد قطاع غزة ، حتى باتت:

أ. بعض الأراضي المصرية الحدودية هدفاً عسكرياً.
ب. حشّدت "إسرائيل" أنصارها الغربيين للضغط على الدولة المصرية للقبول بعملية التهجير ، وازدادت تلك الضغوط بالتزامن مع فشل الاجتياح البري الإسرائيلي في تحقيق مآربه.

هنا تنامت مطالبات القوى الوطنية المصرية بضرورة انتهاز الفرصة لتحرير سيناء من قيود كامب ديفيد. فإن كان قد تحقق قدر من ذلك في سياق الحرب على التنظيمات الإرهابية، وتمددت الآليات العسكرية المصرية إلى المنطقة ج (33 كم غرب الشريط الحدودي مع فلسطين التاريخية)، وهي التي كان محظوراً دخولها، فقد باتت الفرصة مواتية بشكل كامل للتخلص من كل ما يتعلق بالشق الأمني لمعاهدة كامل ديفيد، كخطوة أولية بطبيعة الحال.

كذلك دعت القوى السياسية إلى فتح معبر رفح بوصفه معبراً فلسطينياً مصرياً، وسحب السفير المصري من "تل أبيب"، أما المطلب الأبرز فكان أن تنتهز الدولة المصرية الفرصة للوثوب إلى المجال الإقليمي والدولي، متكئة على دورها المحوري في كل ما يتعلق بفلسطين وقضيتها.

إن الرابط بين مصر وفلسطين يتخطى مسألتى العروبة والدين، ففلسطين كانت جزءاً من الدولة المصرية وتابعة لإدارتها في كل مراحل قوتها منذ عهد الفراعنة وحتى دولة المماليك، وكان فقدان فلسطين هو مقدمة لانحلال عقد الأقاليم المصرية ذاتها في وادي النيل أو الصعيد.

لقد منح "طوفان الأقصى"، وما لحق به من أحداث الفرصة للقاهرة للعودة إلى الساحة الإقليمية والدولية من أوسع أبوابها، ولعلّ "قمة القاهرة للسلام" التي دعت إليها الإدارة المصرية في الثلث الأخير من شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي، كانت إحدى المحاولات في هذا السياق.

لكنّ كل التحركات بقيت أقل من المتوقع، لأنها محكومة بسقف الدبلوماسية المصرية طوال العقود الأربعة الماضية، إذ تتجنب التحدي لقواعد "السياسة الدولية" لأبعد حدّ ممكن، وتتحاشى الصدام مع البيت الأبيض كأنها نهاية العالم بالنسبة إليها.

العرب لم يتخلصوا من عُقدة الاستعمار الأوروبي بعد

رغم تحرّر الأقطار العربية كافة من الاستعمار الأوروبي الذي دخل إلى منطقة الشرق الأوسط على مراحل منذ القرن الثامن عشر، إلا أن العقول لم تتحرّر بعد، وهي في أحسن الأحوال تفكّر وفقاً لظروف ما بعد الحرب

العالمية الثانية ، حين اختطف واشنطن راية الرجل الأبيض من التاج البريطاني ، ثم هيمنت على العالم منفردة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في مقتبل تسعينيات القرن العشرين.

إن ما يجري على أرض غزة اليوم لا ينفصل بأي حال عن الصراع الدولي القائم بين "عالم قديم" طَعَن في السن وشاخ ، وبين "عالم جديد" ينمو ويزدهر. إذ تدخل البشرية حقبة جديدة ، لا يكون فيها الأميركي سيِّداً على مقدرات الكوكب ، بل تتنازع في أمره معسكرات الشرق والجنوب ، وإن ما تفعله المقاومة الفلسطينية اليوم ليس إلا حلقة في هذا الصراع ، الذي سيُفضي إلى كسر شوكة الأميركيين والأوروبيين ، والحيولة دون وجودهم خارج أراضيهـم ، بما يعني تفكيك هذا الكيان المغروس غرساً لا منطقياً في الأراضي العربية.

لو أدركت الأنظمة العربية حجم التفاعلات التي تجري في العالم من أوكرانيا (في شرق أوروبا) إلى غزة (على الساحل الشرقي للمتوسط) ، لانخرطت بكل قوتها لتحجز لنفسها مكاناً في العالم الجديد ، وليس لها بوابة إلا فلسطين ، لتعبر منها فتؤدي دورها في الإطاحة بالعالم القديم ودقّ أحد أعمدته المتمثلة في "إسرائيل".

في هذا السياق ، يمكن فهم الدوافع التي تحرّك أنظمة أميركا الجنوبية باتجاه قطع أو تجميد العلاقة مع "تل أبيب" ، فليست هي المشاعر الإنسانية الفاضلة وحدها ، بل هناك وعي عقلاني بأن الحرب ضد أهالي غزة ، هي حرب أميركية بالأساس ، وأن واشنطن هنا لا تدافع عن "تل أبيب" بحدّ ذاتها ، بقدر ما تدافع عن وجودها نفسه في منطقة الشرق الأوسط ، وأنها إذا خسرت هذا الموقع الاستراتيجي الهام ، فإن هذا يعني أن موعد إهالة التراب على "عالمها القديم" قد حان.

يؤكد الخبراء الدوليون أن أشجار المنطقة العربية السياسية باتت مثمرة والأغصان قد مالت من ثقل حمولتها ، لكن الأنظمة ممتعة عن قطف الثمار لأنها تُحجم عن النظر إلى الأعلى واعتادت النظر إلى الأسفل ، وهذا بحدّ ذاته يُحيل إلى قضية "الاستعمار النفسي واحتلال العقول" ، وحجم الجهد

المطلوب للتخلص منه.

بكل الأحوال، فالعرب أمامهم المجال لإنجاز وحدتهم المؤجلة، لأنّ هذا بدوره يمنع استغلالهم من قبل القوى الدوليّة، كما أن ثروات العرب النفطية الضخمة تفتح أمامهم المجال الواسع للتعاون مع الآخرين من منطلق النديّة والمنفعة المتبادلة، لا كما هو الحال مع المعسكر الغربي الذي عطل مسيرة التنمية العربية لعقود، فأفقر دولاً عربية، وأغرق أخرى في النزعات الاستهلاكية، وفي الحالتين باتت مدن وقرى العرب خالية من المصنع والمزرعة، تعتاش على إنتاج الغير.

الأزمة أن الأحلام العربية كافة مرهونة بالإرادة الصادقة لدى الأنظمة التي تدير أمور الشعوب، كما أنه ما من سبيل لتحقيق أي شيء من هذه الطموحات سوى بالعمل على التحرّر من التبعية للبيت الأبيض، وهذا بدوره يضع كل الأنظمة العربية على النقيض مع "إسرائيل"، التي لا تحتل الأراضي العربية فقط، بل هي وكيل واشنطن لتخريب أي مشاريع للتنمية في المنطقة.

لهذا كانت عملية "طوفان الأقصى" بما مثّلته من شرخ في جدار الأمن الإسرائيلي، وصفعة على وجه ساسة الولايات المتحدة كافة، وبقدرتها في إعادة إحياء القضية الفلسطينية والكشف عن بُعدها الأممي، هي الفرصة كي تعيد الأنظمة العربية تعريف ذاتها والوقوف على ما يمكن أن تضيفه إلى هذا العالم الجديد، الذي سبقتهم إليه المقاومة الفلسطينية ومحورها، في الحقيقة، لكن تلك الأنظمة أبت التفاعل بإيجابية مع هذا الحدث، وواصلت تشبّثها بعالم "السيد الأميركي" الذي بات في طور التعفن.

بين غزة والدونباس.. عالم جديد يتخلق

(11 ديسمبر 2023)

في عام 2014، قادت المخابرات الأميركية، بدعم من السلطات الإنكليزية، مجموعة من الحركات الليبرالية داخل أوكرانيا بهدف إسقاط حكم الرئيس فيكتور يانوكوفيتش. كان يانوكوفيتش منتخباً بإرادة حرة من أبناء شعبه قبل هذا التاريخ بأربعة أعوام، ويملك علاقات جيدة مع موسكو، ويسعى لتحويل بلاده إلى جسر لعبور الروس باتجاه أوروبا والعكس، فيُنجز بهذا المخطط جُملة من المصالح المشتركة.

تؤمن الـ"سي أي إيه" بأن تغريد القارة العجوز خارج النفوذ الأميركي يعني بداية النهاية لحلف شمال الأطلسي، ما يُفضي إلى خسارة واشنطن نصف نفوذها على العالم تقريباً، بالتالي كان عليها أن تقضي على حكم يانوكوفيتش ورجاله، ثم تحوّل أوكرانيا كلها إلى كتلة من اللهب على حدود روسيا الغربية، تعوق أي تواصل لموسكو مع غرب أوروبا.

بادرت أميركا إلى صناعة "ثورتها الملونة" في كييف، وانتهزت اعتراض السلطات الأوكرانية على تحكّم الاتحاد الأوروبي وتدخلاته السياسية والاقتصادية في مقابل تعزيز التعاون مع موسكو التي كانت على استعداد لتقديم 15 مليار دولار بالإضافة إلى أسعار غاز أرخص، فأشعلت شرارة الاحتجاجات في "ميدان الاستقلال"، والتي لم تكن موجهة ضد السلطات المحلية بقدر ما كانت موجهة ضد فلاديمير بوتين ذاته.

هنا، ظهرت منطقة الدونباس على خارطة السياسة الدولية، كم منطقة في شرق أوكرانيا، بالقرب من الحدود الروسية، أعلن أهلها اعتراضهم على غزو الأميركيين السياسي لأوكرانيا (والذي تطور إلى عسكري لاحقاً)، بذريعة "تحريرهم" من العلاقة مع روسيا، التي يجمعهم بها التاريخ والجوار الجغرافي والأصول المشتركة وفوق كل ذلك، اللغة.

تمخضت التفاعلات في الدونباس عن ميلاد جمهوريتي دونيتسك

ولوغانسك، ولأعوام عدة لاحقة، حتى اعتراف موسكو بهما ثم التدخل العسكري في شباط/فبراير 2022، ستتعرض هاتان الجمهوريتان لصور العنف كافة على أيدي المجموعات النازية المدعومة من نظام الحكم الجديد في كييف، والذي خلف يانوكوفيتش وحظي بتأييد واشنطن و"تل أبيب".

لكنّ العجيب هنا، أن تلك المجموعات "القومية المتطرفة" التي ارتكبت جرائم حرب ضد أبناء الدونباس، قد استقبلت دعماً من تنظيمات سلفية جهادية، تمتد جذورها إلى منطقة القوقاز وحارب بعضها ضد الجيش السوري على مدار العقد الماضي، بمعنى آخر فهي تملك ثأراً مع الروس وحلفائهم، أو بمعنى أدق فهي تحارب حيث يكون للبيت الأبيض مصلحة. كان لتمدد روسيا عسكرياً باتجاه الشرق نحو أوكرانيا، مبرراته الإنسانية لإنقاذ السكان الذين يتعرّضون للأذى لرفضهم نظام الحكم الجديد وانشقاقهم عنه، كما له مبرراته السياسية لمنع وصول الآليات الحربية الأميركية حتى حدوده الغربية، وهو أمر كان سيعقب انضواء كييف تحت لواء حلف "الناتو".

لكن، بعيداً عن كلّ ذلك، مثل وثبة للأمم فسّرت أحلام شعوب العالمين الثاني والثالث الطامحة لظهور قطب عسكري جديد قادر على تحدي الإرادة الغربية.

غزة في قلب العالم

كما لم يعد أحد ينظر إلى التفاعلات التي نجمت عن رفض أبناء الدونباس الخضوع لحكم "الناتو" باعتبارها شأنًا أوكرانيًا أو حتى يخص أوروبا وحدها، لم يعد أحد يرى ما يجري على الأراضي الفلسطينية عامة وبالأخص في قطاع غزة باعتباره شأنًا محليًا أو يعني العرب والشرق الأوسطيين وحدهم، بل بات الجميع ينظر إلى كل تلك الأحداث باعتبارها تمثل حلقات ضمن صراع دولي أكبر، سيتمخض عنه نموذج عالمي جديد بشرائع سياسية مختلفة.

يدرك قادة "إسرائيل" وضع كيانهم ضمن تلك المعادلة الدولية، وأشدّ ما

يدلّ على ذلك هو رواج الخطاب الذي يرد الكيان الإسرائيلي إلى "الحاضنة الغربية" كلما حاصرت زنود المقاومة أعناق المستوطنين، وهو جانب أيديولوجي راسخ بعمق داخل "المجتمع الإسرائيلي" ويطغى على أي عقيدة توراتية أو مزاعم قومية، إذ يؤمن ساسة الاحتلال أن الكيان منذ تأسيسه بدعم غربي وإلى اليوم، يمثل نموذجاً مصغراً لما كانت عليه أوروبا في نهايات القرن الـ 19 وبدايات القرن الـ 20، تم نسخه ولصقه في الأراضي العربية، ليلعب دوره كقاعدة لخدمة المصالح الأميركية والأوروبية.

في الخامس من كانون الأول/ديسمبر، أعلنها رئيس "دولة" الاحتلال إسحاق هرتسوغ بجلاء ووضوح في تصريحاته لمحطة "MSNBC" الأميركية، "أن الحرب في غزة ليست بين إسرائيل وحماس فقط بل هي حرب لإنقاذ الحضارة الغربية"، وهذا يتماشى بطبيعة الحال مع الدعم العسكري والسياسي والدعائي الذي تقدمه مختلف الأنظمة الغربية إلى "تل أبيب" على مدار الأسابيع الماضية.

لا يدرك العرب مجتمعين حقيقة "إسرائيل" كامتداد للاستعمار الغربي، وهذا ما يجرّ بعض زعمائهم إلى قصور الحكم في أوروبا طالبين استعادة بعض الحق الفلسطيني المسلوب، وهو مسار هزلي بطبيعة الحال، وحاصله صفر مضروباً بأصفار، وهو أحد الأسباب الرئيسية لضياع القضية طوال تلك العقود، وكاد أن يؤدي إلى ذبولها لولا صلابة إرادة المقاومين من أبناء الشعب الفلسطيني والدعم الذي استقبلوه من محور المقاومة.

تحيل تلك الحقائق كافة إلى أهم ما يُميّز الأحداث منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وهو تعدد الساحات التي لم توجه سلاحها إلى الاحتلال الإسرائيلي وحده، بل إلى العدو الأميركي قبله، وهذا يكشف عن أصالة الرؤية التي تمتلكها قيادات محور المقاومة، وعن وعيها بجوهر الصراع العالمي وقدرتها على النفاذ إلى جوهره.

فبعد أسبوع من "طوفان الأقصى"، كانت المقاومة الإسلامية في العراق تنفذ عشرات الهجمات على القواعد الأميركية في العراق وسوريا بالصواريخ والطائرات المسيّرة، أما القوات المسلحة اليمنية فلم تكف

بإطلاق الصواريخ على أم الرشراش المحتلة ومهاجمة السفن الإسرائيلية عند مضيق باب المندب واحتجاز واحدة منها ، بل طالت تهديداتها الدول الغربية التي تقدّم الدعم للاحتلال ، وفي السياق نفسه ، كان تصريح المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني ، رمضان شريف ، بأن "بعض الأيدي التي لا تبال إسرائيل قد تطال القوات الأميركية وأن كل القواعد الأميركية ورحلاتهم الجوية تحت الرصد والمراقبة".

معظم النار من مستصغر الشرر

خلال عام 1942 ، كان الجندي الروسي الصامد في ستالينغراد يتصوّر أن دوره الدفاع عن حدود بلاده ، فقط ، ومنعها من السقوط في قبضة الجيش الألماني النازي ، لكن الحقيقة أن دوره التاريخي قد تخطى ذلك بكثير ، إذ كتب بصموده كلمة النهاية لهذا الجنون النازي الاستعماري.

فلم تنحصر إنجازات الكاتوشا (قاذفة صواريخ بي أم 13-) في إفشال طموحات أدولف هتلر فقط ، بل امتدت لتحقيق أحلام ملايين البشر حينها في عالم خال من العنصرية والقتل المجاني.

ليس المقصود عقد مقارنة بين أوضاع النظام الدولي الآن وبين الحال في نهاية الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات ، حينما كان يتم النظر إلى برلين كعاصمة حديدية يستحيل كسرها ، وكيف أنها سقطت بعد ذلك بسنوات قليلة وتم تقسيمها في 1945 ، ولكن المقصود أخذ العبرة من الماضي ، والإيمان بإمكانية تغير الأحوال على نحو مفاجئ وصادم ، بشرط توافر الصمود والإرادة.

العالم يتغيّر منذ أن غادر الإنسان الأول كهفه ، وأفكار فرانسيس فوكوياما حول "نهاية التاريخ" و"سيادة الليبرالية الغربية" ليست مقدسة عند أحد في الكرة الأرضية سوى "المحافظين الجدد" داخل الولايات المتحدة ، والذين يرنون إلى ضمان بقاء البيت الأبيض كسيّد أوحده على مقدرات الكرة الأرضية.

إن أشدّ ما يزعج الأميركي اليوم هو أن تؤمن شعوب العالم بإمكانية إلحاق الهزيمة به ، كما حدث مع النازيين يوماً ما ، أو أن ترى مصلحتها مع

روسيا الصاعدة بقوة عسكريها والصين النامية بفضل اقتصادها ، بالضبط كما أن أكثر ما يصيب الاحتلال الصهيوني بالهلع ، هو أن يؤمن العرب بالقدرة على تفكيك هذا الكيان ، وأنه واهن وأعمدته هشة ومغروسة فيه بذرة زواله من لحظة التأسيس ، وأن تحتضن كفوف العرب كفوف جيرانهم وتمتد جسور التعاون.

لا يؤذي الأميركيين وأذئابهم الإسرائيليين أن يتم اتهامهم بالبلطجة وانعدام الأخلاق وارتكاب الجرائم ، بل يؤذيهم أن يتجرأ عليهم خصومهم ويستهنوا بهم. وهذا بالضبط ما يحصل اليوم من أنصار الله في اليمن حتى مواطني الدونباس في شرقي أوكرانيا ، خطوط المواجهة مع المعسكر الغربي تمتد وتتسع.

عندما توضع المعركة في غزة ضمن هذا السياق الأممي تتضح على الفور الأسباب التي تحرّض العواصم الغربية على الالتفاف حول "إسرائيل" ، كما يتضح من جانب آخر حجم المنجز الذي يصنعه ابن كتائب عز الدين القسام ، وهو قابض على زناد بندقيته يتصدى للغزو البري في مخيم جباليا أو ضواحي خان يونس ، وهو بذلك لا يدفع عدواناً عن أهله أو يساهم في تحرير أرضه فقط ، بل يمنح البشرية كلها فجرًا جديدًا ، ويبشر بولادة عالم جديد لا يكون فيه الأميركي قادرًا على الهيمنة أو توفير السلاح والدعم لأذنايه.

معركة "عض الأصابع" .. كيف باتت شوارع غزة متاهة كبيرة؟

(19 ديسمبر 2023)

نجحت المقاومة الفلسطينية خلال الفترة الماضية في إلحاق العديد من الخسائر بصفوف قوات الاحتلال، رغم فارق القوة الهائل بين الطرفين وال سلاح الأميركي المتقدم الذي يستخدمه الإسرائيليون، في واقعة تكشف متانة العقيدة التي تتسلح بها فصائل المقاومة داخل قطاع غزة وقدرتها على الصمود في أوقات الشدة.

بحسب التقارير التي نشرتها وزارة الصحة التابعة لحكومة الحرب الإسرائيلية، أصيب أكثر من 10 آلاف إسرائيلي منذ يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وذلك من جراء العمليات التي تنفذها فصائل المقاومة في قطاع غزة وجنوب لبنان أو نتيجة للاشتباكات الحاصلة في الضفة الغربية مع الشباب الفلسطينيين.

الأمر المهم في هذا السياق أن قطاع الصحة الإسرائيلي بات يشكو بسبب عدم قدرته على تقديم الرعاية الطبية لهذا العدد من الجرحى والمصابين، فهناك نحو ألفي أشخاص سيعانون عاهة دائمة، كما أن الأعداد مرشحة للارتفاع مع استمرار الحرب. أما الأسرّة المتاحة لإعادة التأهيل، فقد انخفض عددها من 750 سريرًا إلى 150 سريرًا متاحًا للمرضى الجدد.

هنا، تتكشف حقيقة "إسرائيل" وعدم قدرتها على الصمود في حرب طويلة الأمد، وهذا ما دفع قادة الكيان على مدار العقود الماضية إلى تحاشي الانجرار إلى معارك تمتد لفترات زمنية واسعة، لما تسببه من خسائر اقتصادية فادحة، إضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة العكسية من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبناء عليه، فإن صمود المقاومة مع استمرار عملياتها يعد انتصارًا في حد ذاته.

ويُعدّ اعتراف "جيش" الاحتلال مؤخرًا بتدمير آلياته ومقتل ضباطه وجنوده في المعارك الدائرة في شمالي قطاع غزة بمنزلة ضربة للروح المعنويّة داخل

"إسرائيل"، إذ عاد الرأي العام الإسرائيلي إلى موقع الخصومة مع بنيامين نتنياهو، بعدما كان قد مال إلى صفه مع بدء عمليات الاحتياج البري خاصة. وكان العديد من الإسرائيليين قد تملّكهم إحساس هائل باليأس بعد عملية السابع من تشرين الأول/أكتوبر، لكنهم استعادوا بعضاً من الثقة مع بدء العدوان على قطاع غزة، واعتبروا أن قتل الأطفال والنساء وقصف المستشفيات أمور كافية على سبيل الثأر، لكن صمود المقاومة وقدرتها على توجيه الضربات إلى قوات الاحتلال أعادت الأمور إلى سابق عهدها، ومنعت الإسرائيليين من "الاستمتاع بنشوة النصر".

في السياق ذاته، تكشف التقارير الاقتصادية عن حجم الخسائر المادية التي يتكبدها الاقتصاد الإسرائيلي مع تصعيد الحرب في غزة، إذ بلغت نحو 600 مليون دولار أسبوعياً، وذلك بسبب نقص القوى العاملة، كما نجمت عن إجلاء نحو 144 ألف عامل من المستوطنات القريبة من الحدود مع غزة ولبنان، إضافة إلى استدعاء نحو 350 ألف جندي احتياطي في "الجيش" الإسرائيلي.

تملّل أوروبي بسبب الفشل الإسرائيلي

الأمر اللافت دولياً هو رصد حالة تملّل أوروبي وأميركي بسبب استمرار تقديم الغطاء السياسي لحكومة الاحتلال. وفي الوقت ذاته، يفشل الضباط والجنود الإسرائيليون في تحقيق أهدافهم داخل قطاع غزة المتمثلة في "تحرير" الأسرى والوصول إلى قادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي كخطوة نحو استئصال شأفة المقاومة بشكل كامل.

وكانت وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا قد دعت منذ أيام إلى هدنة فورية بهدف الإفراج عن المزيد من الرهائن، وإدخال كميات أكبر من المساعدات إلى غزة، كما دانت الغارة الإسرائيلية التي تسببت في مقتل أحد موظفي الخارجية الفرنسية أثناء وجوده داخل منزل في رفح، مطالبة بتوضيح من السلطات الإسرائيلية.

ودعا وزيراً خارجية بريطانيا وألمانيا إلى وقف دائم لإطلاق النار، معربين عن انزعاجهم بسبب سقوط عدد كبير من المدنيين قتلى، مؤكدين أن ما

يجري يقضي على "أي احتمالات للتعايش السلمي مع الفلسطينيين". ومن المقرر أن يسافر وزير الدفاع الأميركي إلى "إسرائيل" لمواصلة المناقشات حول جدول زمني لإنهاء المرحلة الأكثر كثافة في الحرب. ورغم أن البيت الأبيض قدّم دعماً سخياً لحكومة الاحتلال، فإنه في الوقت ذاته يريد أن تنفذ "إسرائيل" مخططاتها للقضاء على المقاومة الغزاوية في أسرع وقت، وذلك لتجنب اتساع مساحة الحرب، وكذلك تحاشياً لارتفاع معدلات الكراهية العربية للدور الأميركي العدائي. حتى الفاتيكان بات عاملاً من عوامل الضغط على حكومة نتنياهو، وذلك بعدما قال البابا فرنسيس إن "إسرائيل تستخدم أساليب الإرهاب في قطاع غزة"، مستنكراً التقارير التي تفيد بقتل قناص تابع لقوات الاحتلال سيدتين مسيحيتين لجأتا إلى مجمع كنيسة. في الوقت ذاته، يستمر عشرات الإسرائيليين في نصب خيامهم في "تل أبيب"، للتعبير عن رفضهم استمرار الحرب على قطاع غزة، وخصوصاً بعدما أعلن "جيش" الاحتلال أنه قتل 3 "رهائن" كانت كتائب عز الدين القسام تحتجزهم في حي الشجاعية.

شوارع غزة باتت متاهة والاحتلال غارق في الوحل

بات العدو الإسرائيلي على قناعة اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن من المستحيل اقتلاع جذور المقاومة ما دامت الحاضنة الشعبية محيطة بها. لذا، أصبح مشروع حكومة الاحتلال المعلن اليوم هو دفع أهالي غزة إلى النزوح جنوباً قرب الحدود المصرية أو إخلاء القطاع بشكل كامل، وذلك عبر الإسراف في عمليات الاستهداف للمدنيين وتنفيذ حملة إرهاب مسلح لتخويف الأهالي من الالتفاف حول المقاومين.

لكن المؤكد أن تلك المخططات ستبوء بالفشل ما دامت معطيات الصراع كما هي، وخصوصاً أن الضغوط الداخلية والخارجية باتت تتراكم على كاهل قادة الكيان، دافعة إياهم إلى القبول بوقف إطلاق النار والانسحاب من قطاع غزة، وهو ما يعني عملياً انتصار المقاومة وفشل "إسرائيل" في تحقيق أهدافها.

الخبراء العسكريون الإسرائيليون أنفسهم باتوا يعلنون أن حرب غزة ليست سهلة بالنظر إلى مستوى أداء قواتهم العسكرية. ورغم مرور أكثر من شهرين على عمليات القصف المتواصل والتوغل البري، فإن الصواريخ التي تنطلق من قطاع غزة ما زالت مستمرة، كما ينتشر المسلحون في المدن الغزّائية كافة، وينجحون في نصب الكمائن للضباط والجنود الإسرائيليين. أما أكبر الخسائر، فهو اتساع رقعة المعارك وامتدادها من جنوب لبنان حتى جنوب البحر الأحمر.

على صعيد مواز، وكما يشكو العسكريون الإسرائيليون من غرقهم في الوحل وعدم قدرتهم على تنفيذ المهام المكلفين بها، فإن سفراء كيان الاحتلال بالخارج باتوا مستائين بسبب اتساع مساحة الرفض للممارسات الإسرائيلية ضد المدنيين داخل قطاع غزة أو للدقة للوجود الإسرائيلي ذاته في منطقة الشرق الأوسط.

ومن المعلوم أن المعارك الأخيرة بين المقاومة الفلسطينية ومحورها في جانب والكيان الإسرائيلي في جانب آخر أخذت طابعاً أممياً يتخطى الحدود الإقليمية الضيقة، فهناك أقطاب دولية صاعدة صار لها مصلحة مباشرة في هزيمة "إسرائيل"، لما يمثله ذلك من هزيمة لواشنطن ومساحة وجودها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

إنما النصر صبر ساعة

لن تتمكن "إسرائيل" من البقاء في شوارع غزة أكثر من ذلك، فالمقاومة صامدة، والجبهة الداخلية باتت تتداعى من أثر الانقسام السياسي والخسائر البشرية والاقتصادية المتتالية. أما دولياً، فاستمرار الحرب لفترة أطول يعني أن نتنياهو يضحي بالمزيد من حلفائه الغربيين، والأهم أن كل هذا يحصل دون طائل.

كان قادة الاحتلال ينتظرون أن تقبل فصائل المقاومة بأي نوع من المساومات، وتوقعوا أن يؤدي رفع معدل الحصار عبر إغلاق معبر كرم بو سالم والتحكم في معبر رفح إلى دفع قادة المقاومة نحو القبول بالشروط الإسرائيلية التي لا تتعلق فقط بطريقة تبادل الأسرى، بل تشمل كذلك

طريقة إدارة القطاع لاحقاً وشكل الحياة داخله.

لم تترك المقاومة سلاحها ، وهذا أشدّ ما يزعج الأميركي والإسرائيلي ، كما لم تفرج عن الأسرى إلا وفقاً لشروطها التي تتضمن تحرير أعداد مضاعفة من الأسرى الفلسطينيين ، فإذا تمت الهدنة المرتقبة وفقاً لتلك الرؤية ، فإن المقاومة ستكون هي الطرف المنتصر سياسياً وعسكرياً ، وسيكون نتيا هو على موعد مع رأي عام داخلي غاضب واثّر ، ما سيضعف من حجم الشروخ داخل "المجتمع الإسرائيلي".

الدول العربية المطبّعة ذاتها صارت تتصح قادة "إسرائيل" بالقبول بأي صفقة لتبادل الأسرى ، وخصوصاً بعد فشل العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة إلى الآن ، وتزايد الضغوط على الحكومة الإسرائيلية ، سواء من الداخل ، وتحديدًا من عائلات الرهائن ، أو من الخارج.

بات الكل يدرك أن "إسرائيل" إذا أوقفت حربها ، فإن هذا يعبر بوضوح عن فشلها وانتصار حركات المقاومة الحقيقية أنه لا يمكن القضاء على المقاومة كفكرة ورؤية ، وهو درب من العبث سار فيه بنيامين نتنياهو ، فهو برفعه سقف أهدافه من العملية العسكرية د

كما كان السابع من تشرين الأول / أكتوبر علامة فارقة في التاريخ الحديث للنضال الفلسطيني ، وإيذانًا بامتلاك حركات المقاومة الغزيّة زمام المبادرة ، سيكون اغتيال الاحتلال الإسرائيلي نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الشيخ صالح العاروري أمانة تدل على عمق الأزمة التي يعيشها الكيان ، وحاجة قادته إلى "اصطياد هدف ثمين" بصورة عاجلة ، ولو كان على حساب توريثهم في معارك أكبر من طاقتهم.

المؤكد أن حكومة بنيامين نتنياهو التي باتت اليوم عاجزة أكثر من أي وقت مضى عن تأمين المستوطنين إلى حد الفشل المتكرر في إقناع الفارين منهم بالعودة إلى المستوطنات على الحدود الشمالية مع لبنان دفعت بنفسها إلى قلب العاصفة عبر توجيه مسيرات أو صواريخها إلى الضاحية الجنوبية لبيروت واغتيال العاروري.

يتحدث الإعلام العبري اليوم بصراحة عن فشل "إسرائيل" في أداء الدور

الذي يُزعم أنها تأسست للقيام به ، وهو حماية يهود العالم وتوفير الملاذ الآمن لهم بعدما تعرضوا للظلم بواسطة المجتمعات الغربية ، لكنّ الواقع الآن ، بحسب الأصوات الإسرائيلية ذاتها ، أنّ الكيان الذي تأسّس عام 1948 (على أرض عربية) عجز عن أداء الدور المنتظر منه ، وأنّ "مواطنيه" باتوا مهددين أكثر من أي وقت مضى بخسارة حياتهم ، وفي أضعف الأحوال الفرار إلى الملاجئ أو النزوح عن مناطقهم.

في المقابل ، لم يدرك بعض العرب حجم المتغيرات التي أحدثها محور المقاومة ، وكيف بات الرعب يدبّ في قلب "إسرائيل" من دون مبالغة ، مع كل عملية عدوانية يبادر إليها قادة "جيش" الاحتلال.

الأمر بالفعل تبدّل ، ولم يعد شيء يمرّ من دون عقاب ، والعقاب بدوره لم يعد يطال الإسرائيليين وحدهم ، بل الولايات المتحدة قبلهم ، وهذا يتكشف من الهجمات التي طالت القواعد الأميركية في العراق وسوريا منذ اليوم الأول لطوفان الأقصى ، والتي لم تتوقف حتى الساعة.

الحديث عن تحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر لم يعد كلاماً مجازياً أو حلمًا بعيد المنال ، واليهود في الأراضي المحتلة باتوا يغبطون أقرانهم الذين يعيشون في الغرب ، وصاروا يطمحون إلى اللحاق بهم وهجر تلك البلاد العربية لأهلها ، علماً أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يفوق عددهم في فلسطين المحتلة ، ما يسهل عملية الهجرة العكسية ، وذلك بالحسابات العقلية المجردة.

قدرّ من أزمة الوعي الحاصلة اليوم تتعلق بغياب المعلومة أو ضالة انتشارها ، فكثيرون في الشارع العربي منذ بداية العدوان الصهيوني على غزة باتوا على قدر عالٍ من المعرفة بأعداد الشهداء والمصابين الفلسطينيين ، لكن في المقابل فإن قليلين منهم يعلمون حجم الإنجاز الذي تصنعه المقاومة الغزيّة داخل القطاع المحاصر أو في جنوب لبنان.

عندما يمرّ أمام المواطن العربي مصادفة خبر عن قيام المقاومة الإسلامية في لبنان بتنفيذ 10 عمليات ضد مواقع الاحتلال في يوم واحد ، فإنه ربما لا يدرك حجم التخطيط والإعداد ، ناهيك بالتضحيات ، التي سبقت مثل تلك

العمليات ، كما أنه بالمثل لا يعي حجم الهلع الذي تُحدثه تلك العمليات وما ينجم عنها من إصابات في "جيش" الاحتلال.

الوضع في العواصم الغربية مختلف إلى حد كبير ، والكل بات على وعي بقدرة المقاومة ، حتى مراكز الأبحاث نزلت إلى الساحة بثقلها منذ اغتيال العاروري ، وذلك حتى تروي عطش العالم المترقب لرد محور المقاومة ، والذي صار معلومًا أنه قادمٌ لا محالة ، وقد بدأت بشائره بالتطور النوعي في عمليات المقاومة خلال الفترة القصيرة الماضية.

ربما لم تخض "إسرائيل" معركة صعبة إلى هذا الحد منذ عقود طويلة ، والسبب يعود إلى تعدد الجبهات التي توجه نيرانها إلى الأراضي المحتلة ، فمن قطاع غزة إلى جنوب لبنان وحتى اليمن ، باتت النيران تلاحق الإسرائيليين من كل مكان من "كريات شمونة" في شمال فلسطين التاريخية إلى غلاف غزة وحتى "إيلات" في الجنوب.

باغتيال العاروري، الحرب أخذت أبعاداً أوسع، يمكن تلخيصها بالآتي:

أولاً: تعيش "إسرائيل" أزمة حقيقية منذ يوم السابع من أكتوبر ، ولا يفكر قادتها بعقلانية بقدر ما تهيمن عليهم روح الانتقام. ولعل هذا ما يدفعهم إلى التصرف بعشوائية ، وأحياناً بجنون يسوقهم نحو توسيع نطاق الحرب. ربما يعطي هذا إحساساً بالقوة ، لكنها قوة زائفة ، وستتهار مع أول اختبار ، وخصوصاً إن كان الخصم محوراً مقاوماً يمتاز بالقدرة على اصطلياد عدوه في لحظات تخبطه ، لما يتسم به من راحة العقل وطول الخبرة.

ثانياً: من يحارب الكل يخسر ، وتلك حقيقة العدو الإسرائيلي اليوم. "تل أبيب" خسرت الشارع العربي الذي حاولت نسج علاقات معه لعقود واختراق وعيه ، حتى الأنظمة باتت تشعر بالحرَج بسبب ملف التطبيع. أما المقاومة ، فهي بأفضل حالاتها ، ويمكن القول إنَّ "إسرائيل" تدفع الآن بنفسها إلى معركة غير متكافئة مع المحور ، وأن الكفة تميل إلى مصلحته. الجبهة الداخلية في "إسرائيل" هشة ومفككة بدرجة غير مسبوقة ، ولم تجد في عملية اغتيال العاروري ما يشفي غليلها أو يمنحها شعوراً بالقوة والتفوق. على العكس ، فالكل اليوم داخل المستوطنات الإسرائيلية قلق

بسبب إدراكه أن رد المقاومة سيأتي قريباً ، وهذه معادلة جديدة ضمن سيناريو الحرب نفسية ، والمقاومة باتت المنتصر الأول فيها.

ثالثاً: لجوء قادة الاحتلال إلى هذا السلوك العدواني بحق العاروري نسف كل جهود التوصل إلى هدنة أو صيغة تهدئة ، ومنح شرعية أكبر لخط المقاومة ورفض الاعتراف في مواجهة خط المساومة والتسويات السياسية ، وهذا بدوره سيفسح مجالاً أكبر أمام حركات وفصائل المقاومة لتنفيذ عمليات أشد وأقوى ، بحكم أنها تتمتع بمساندة شعبية أوسع بعدما تأكدت سلامة النهج الذي تتبناه.

رابعاً: فضحت تلك العملية الدور الأميركي أكثر أمام المواطنين في الشرق الأوسط وفي مختلف دول العالم ، فواشنطن التي ترعى من اليوم الأول للحرب الدعوة لعدم توسيع مساحتها سمحت لـ "إسرائيل" بتنفيذ عملية اغتيال أحد قادة حماس في الضاحية الجنوبية لبيروت.

هذا الأمر سيدفع بمحاور القتال المتنوعة خطوة كبيرة إلى الأمام. صحيح أن الولايات المتحدة مستهدفة من جانب المقاومة منذ اليوم الأول ، لكنها اليوم ستكون عرضة لهجمات الحركات والفصائل بصورة أقوى ، إذ إنها شريكة في توسيع مساحة القتال ، وبالتالي عليها أن تتحمل تكلفة ذلك النهج. خامساً: من المؤكد أن اغتيال العاروري دفع بالمواجهة بين المقاومة في لبنان و"إسرائيل" إلى منعطف جديد وحرّج ، إذ تجاوزت العملية الأخيرة الخطوط الحمراء لقواعد الاشتباك بين الطرفين ، كما أنها تعتبر الأعنف في الضاحية الجنوبية منذ حرب تموز/يوليو 2006 ، وتقارب العملية التي نفذتها طائرتان مسيرتان إسرائيليتان ضد مكتب للعلاقات الإعلامية لحزب الله في آب/أغسطس 2019 ، لكنها اقتصرَت على أضرار مادية ، وهذا ما دفع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى الإشارة إلى أن اغتيال الشيخ صالح العاروري عبارة عن عدوانين؛ الأول اعتداء على الشيخ صالح ورفاقه ، والآخر اعتداء على الضاحية الجنوبية ، مؤكداً أن الجريمة لن تبقى من دون رد وعقاب.

لماذا العاروري؟

كان الشهيد عقلاً سياسياً ناضجاً بقدر ما كان أحد أبرز سواعد المقاومة الميدانية، يتجلى الشق الأول في رؤيته لآلية مشاركة كوادر حركة حماس في إدارة البلاد مسترشداً بمنهج حزب الله داخل لبنان.

أما الشق الثاني، فيبرز من خلال دوره في تأسيس كتائب عز الدين القسام، والتوسع القوي للحركة في الضفة الغربية، إضافة إلى تديره هجمات أسقطت العديد من القتلى الإسرائيليين على مر السنوات الماضية.

هنا، يبرز جانب مهم في شخصية العاروري، وربما يمثل أساس الوجود الذي أدار محرّكات العدو الإسرائيلي لاغتياله، وهو الدور الذي أداه لسنوات كهمزة وصل بين فصائل المقاومة داخل قطاع غزة وباقي مكوّنات محور المقاومة في بيروت وطهران، فأشدّ ما يثير جنون الصهيوني اليوم هو أن يتوسع المحور أكثر وتترابط عناصره. لذا، يتم استهداف كل كادر مقاوم يؤدي دور الجسر أو صلة الربط. ومن هذا القبيل أيضاً كان اغتيال الشهيد

رضي موسوي، مسؤول حرس الثورة الإيراني في سوريا، منذ نحو أسبوع. وقد جاء استشهاد العاروري قبيل كلمة الأمين العام لحزب الله، وزعمت القناة 13 الإسرائيلية أنهما كانا يرتبان للقاء قريب. كما جاء اغتياله بعد ساعات من إعلان أحد المسؤولين الإسرائيليين أنّ القوات المنسحبة من قطاع غزة تستعد لجبهة ثانية محتملة في لبنان.

يدرك القادة الإسرائيليون أن هجوم طوفان الأقصى الذي أسفر عن مقتل نحو 1400 شخص، بعد اختراق السياج الحدودي الفاصل مع قطاع غزة واستخدام الطائرات المسيّرة والشرعية، يحمل توقيع كامل محور المقاومة، وهو نتاج سنوات من الإعداد والتنسيق. لذا، إن الرد عليه يستدعي من "جيش" الاحتلال ضرب كل عناصر الربط بين مكونات المحور، سعياً إلى تفكيكه، وهذا هو الهدف النهائي لحكومة نتنياهو، والذي بات الجميع على يقين باستحالة تحقيقه.

حزب الله: الوعي العربي عند مفترق الطرق

(15 يناير 2024)

يمثل حزب الله، باعتباره دُرّة تاج محور المقاومة في الميدان العربي، دوماً الجواب السليم عن كل الأسئلة المفتوحة التي يطرحها المواطن العربي عندما يحمى وطيس الحرب حوله، فتتهاوى اللغة الطائفية، ويتوارى الخطاب التحريضي، ويبقى الحُكم للميدان وحده.

في كل معركة خاضها العرب ضد العدو الإسرائيلي خلال العقود الأخيرة، كانت المقاومة اللبنانية حاضرة ومكافئة وقادرة على تحقيق النصر. كل ذلك جعل العقل العربي يتجه أوتوماتيكياً إلى الضاحية الجنوبية ببيروت كلما اشتعلت نار الصدام المسلح داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هذا بدوره أثار جنون خصوم محور المقاومة الذين بذلوا جهوداً مضنية لتغيير بوصلة الشارع العربي ووضعه في خانة العداء مع المعسكر الممتد من طهران إلى صنعاء مروراً ببيروت ودمشق. وقد تمركزت تلك الجهود على عاملين؛ الأول: التحريض المذهبي والادعاءات الباطلة في هذا السياق، والآخر: عباءة العروبة المخاتلة التي تطعن ما تبقى من فكر قومي ووحودي حيث تدّعي نصرته.

لسنوات عديدة، أنفقت العواصم الخليجية أموال النفط على رجال دين متعصبين ومتشاققين دجالين أطلّوا عبر الفضائيات كافة، في محاولة لفك الروابط النفسية الإيجابية التي انعقدت بين الشارع العربي والمقاومة اللبنانية بعد تحرير جنوب لبنان في 25 أيار/مايو 2000. لم يحصل هذا الأمر بإرادة خليجية خالصة بطبيعة الحال، بل كان تكليفاً أميركياً التزمت به تلك الأنظمة.

بحسب التقارير التي يتم الإفراج عنها بواسطة المخابرات الأميركية كل فترة، يتبين حجم القلق الذي يصيب البيت الأبيض بسبب انتشار صور السيد حسن نصر الله في كل التجمعات السياسية، من بغداد إلى نواكشوط، خلال فترة ما قبل الربيع العربي، حتى يمكن القول إنّ الأحداث التي

"طفحت" خلال العقد الماضي من شيوع للتعصب المذهبي ورواج للأفكار التفكيكية لم تكن موجهة ضد الدولة الوطنية العربية بقدر ما كانت تستهدف البيئة الشعبية الحاضنة للمقاومة في محاولة لصرف الناس عنها. أراد الأميركي وفي ذيله الإسرائيلي تحويل حزب الله من كيان للمقاومة يهتف الناس باسمه في الميادين العربية كلما هتفوا لفلسطين إلى منصة رماية يتبادل قاذفو السهام التصويب عليها ، إلى درجة أن مؤيدي الحزب صاروا في حرج من إعلان تأييدهم له في فترة ما ، ثم جاء طوفان الأقصى ليكنس كل ما سبق ويمحوه كأنه لم يكن.

طوفان الأقصى وحزب الله

ثمة جانب مهم في الظواهر التي ترتبت على عملية السابع من أكتوبر البطولية التي نفذتها المقاومة الغزيّة ، ولم ينتبه له كثيرون ، وهو عودة القضية الفلسطينية لتحتل الصدارة كما كانت طوال النصف القرن الأخير ، وتحديدًا حتى مجريات الربيع العربي التي أحدثت حالة غير مسبوقة من التشوّش والانقسام في الرأي العام الشعبي والنخبوي.

عندما كنت تتابع آراء قطاعات واسعة في الشارع المصري على سبيل المثال خلال السنوات الأولى للحرب في سوريا ، كنت تلمس بسهولة تأثيرات آلات الإعلام الغربية والخليجية التي لم تكن تتوقف لحظة عن التحريض على الجيش العربي السوري وكامل المحور الحليف له. حينها ، توارى التأييد للمقاومة ، وبرز انقسام حول القضية الفلسطينية أيضًا.

هنا ، يبرز عامل مهم يتعلق بالتلازم بين الولاء أو الانحياز إلى جانب محور المقاومة والعداء للصهيونية والإيمان بضرورة وإمكانية تحرير فلسطين. ببساطة ، هناك طرف يموّل فصائل المقاومة الفلسطينية ويسلّحها ويدربها. وعندما تخوض معاركها فإنه يبادر إلى إسنادها وتوسيع مساحة الحرب لتخفيف الضغط عليها ، ولا يمكن لكائن من كان الزعم بمناصرة المقاومة في قطاع غزة أو الضفة الغربية من دون أن يكون موالياً للطرف الذي يحتضنها ويحميها ويُعوّمها كلما تأمر الجميع لإغراقها.

يقول جوناس كابلان ، أستاذ الأبحاث المساعد في علم النفس في جامعة

جنوب كاليفورنيا ، إن "المعتقدات السياسية مهمة لهوية الناس وإحساسهم بذواتهم". أما "التعصب، فينشأ بحكم أن الدماغ البشري عندما يعتقد أن شيئاً جزء منه، سواء كان جسماً أو معتقداً، فإنه يحميه بالطريقة نفسها".

في لحظة ما بعد عام 2011، أحس الجميع برغبتهم في الانتماء إلى شيء أكبر منهم؛ قضية ما أو موقف عام. المشكلة أن البيئة السياسية لم تكن ناضجة كافية لتوظيف هذا الشره السياسي وتعبئة الخواء الموجود في العقول بالمواد الصالحة. وهنا كانت الفرصة سانحة أمام الجهات الموالية للغرب والكارهة لذاتها الشرقية لتأخذ العقل الجمعي بعيداً عن مصلحته وبيئته و"مقاومته" .. ومن هنا كانت الدوامة التي جرّت معها الشارع العربي نحو عقد كامل.

المفارقة في هذا السياق أن الآراء النخبوية التي حرّضت العوام من الناس ضد المقاومة، باسم "الديمقراطية" تارة، وباسم "التمذهب" تارة أخرى، اعتمدت على الادعاءات الكاذبة والمتاجرة بالعواطف، من دون تقديم أي أساس مادي أو عقلاني لهذا التوجه. في الجانب الآخر، كان أنصار المقاومة وخصوم المؤامرة واقعيين تماماً، وكانوا يؤسسون حجتهم الدفاعية على أساس مصلحة البلد والشعب والناس في التخلص من الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الإسرائيلي. هكذا ببساطة.

لا يعرف أحد كيف عاد الهتاف باسم الأمين العام لحزب الله إلى شوارع القاهرة وعمّان وتونس، وخصوصاً أنه لا يوجد حزب أو حركة عابرة للحدود تتمترس في الشارع العربي وتبني هذا الخيار، لكن المؤكد أنه بمجرد إحساس المواطن العربي بالكبرياء عقب عملية "طوفان الأقصى"، ثم بالخطر الداهم بعد الرد الإسرائيلي العنيف، توجهت عيناه تلقائياً نحو قلب المقاومة النابض في جنوب لبنان، وكان هذا منطقياً تماماً وعاقلاً بالكلية.

تصاعدت شعبية حزب الله بصورة مفاجئة طوال الأسابيع الماضية، لأن رهان الشارع العربي على الحزب لم يخب، فهو يقدم الشهداء تباغاً، كما أنه شريك من اليوم الأول بالمعركة مع عز الدين القسام وسرايا القدس. والحزب هنا يمثل الخيار الشعبي الأول؛ الخيار الذي لا يساوم ولا يتردد، في الوقت نفسه يدير معركته بعقلانية تامة تجعل منه الطرف الفاعل وتضع خصمه في موقع الرد الفعل.

الخشبة التي في عيونكم ولا تفتنون لها

الإعلام العربي المُمَوَّل خليجياً والغربي الناطق بالعربية حاول الترويج لسردية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، مفادها أن "محور المقاومة لم يقم بما لا يلزم من الأعمال المسلحة" أو "أن مشاركته غير مجدية"، لكن المهم هنا هو انصراف المواطن العربي ببساطة عن هذا النوع من الخطاب المُلفَق، لا لشيء إلا أنه كان يُبصر ميدان الحرب بعينه، ويشاهد التضحيات التي يتم تقديمها من مضيق باب المندب إلى جنوب لبنان، وحتى العراق وسوريا. كان لسان حال المواطنين العرب هو استحالة المساواة بين الرياض بموسمها الترفيهي وأبو ظبي بتطبيعها والقاهرة بتخطيها المعهود، ومحور كامل يحمل السلاح ويطارد الإسرائيلي في البحر الأحمر ليعطل تجارته ويقصفه من الجنوب، حيث "إيلات" إلى الشمال على الحدود مع لبنان، ولا يدخر وسعاً لاستهداف الأميركي ذاته في قواعده المغروسة على الأراضي العربية في العراق وسوريا.

العدو الإسرائيلي الغارق حتى أذنيه في قطاع غزة، ويوشك أن يرفع الراية البيضاء، سيكتب نهاية عصر ليبدأ عصر جديد هو زمن المقاومة بكل تأكيد. ومن لا يلمس المساحة التي صارت المقاومة تحتلها في الشارع العربي، فهو غافل عن رصد الواقع بما فيه الكفاية، كما أنه لا يقرأ خريطة المتغيرات الدولية بالقدر السليم، والتي صارت مُمهدة بدرجة كبيراً لظهور قوة شرق أوسطية ناضجة تتأطح الاستعمار الغربي بوضوح. التقارير الأخيرة لمراكز الدراسات الغربية صارت تركز مؤخراً على "مركزية فلسطين بالنسبة إلى إيران ومحورها"، وتتهم زعماء العواصم الأوروبية بالجهل بألية تفكير زعماء محور المقاومة، عندما تعاملوا مع فلسطين باستخفاف، وتصوّروا أن عمود خيمة الأحداث في طهران، فيما الواقع أنه في فلسطين، وبالتالي فإن كل انتصار يتم إحرازه في الأراضي المحتلة هو انتصار لكامل المحور، وليس على الصهيوني وحده، بل على قوى الاستكبار الغربي التي تدعمه أيضاً.

لا شك في أن المقاومة الإسلامية في لبنان وحركة حماس هما الطرفان

العربيان الوحيدان اللذان وقفوا في وجه "إسرائيل" وأجبرها على القيام بأمور مثل المفاوضة على تبادل الأسرى أو الانسحاب من أراضي محتلة ، وهذا ما يدفع المراهقين والشباب والشيوخ في الأقطار العربية إلى الالتفاف حولهما ، وهذه هي لحظة استعادة الوعي الذي ربما كان مفقوداً خلال الفترة الماضية.

المستقبل لمن؟

ليس بفضل العولمة وحدها صار العالم مترابطاً ، بل منذ فجر التاريخ ، تتأثر كل بقعة في الكرة الأرضية بما يحدث حولها ، ولا يمكن لشعب ما أن يدعي بناء حضارة أو تحقيق منجز باستقلالية تامة عن كل المتغيرات التي تمرّ حولها ، فتتعرض منه وتُعرضه ، وهذه إحدى الأبجديات البشرية على مر العصور.

المهم أن العالم اليوم يبذل جلده بشكل حقيقي ، فهناك نمو مستمر للصين كقوة اقتصادية تغزو أسواق العالم ، حتى أوروبا ذاتها وشمال أميركا. أما روسيا ، فتواصل صعودها كقطب سياسي قادر على جذب دول العالم الثالث بالاتكاء على القوة العسكرية والثروات الطبيعية. هذه الأمور لها مردودها بطبيعة الحال على منطقة الشرق الأوسط ، وإن كان المردود متوسط الحال اليوم ، فسيكون أقوى لاحقاً.

القوات المسلحة اليمنية التي وجدت في موسكو نصيراً لها في المؤسسات الدولية لإدانة "تحالف الازدهار" الذي أسسته واشنطن هو علامة على ذلك ، ودمشق التي تخرج من كبوتها الاقتصادية على مهل بالاتكاء على طهران وبكين علامة أخرى. أما فلسطين ، فعادت إلى سابق عهدها وجلبت الأنصار من مختلف دول العالم ، حتى في دول الشمال ذاتها.

المستقبل ليس صهيونياً بالتأكيد ، ولا ينحاز إلى الذين رهنوا قرارهم بإرادة الآخرين ، بل هو لمن آمن بذاته واستقلال قراره ، وتحدى في سبيل ذلك القوى الاستعمارية ، وراهن على انتصار مساعيه مؤمناً باقتراب أو ان تحقيق غاياته النبيلة.

بين وحدة الساحات وحطام المستوطنات:

المقاومة ترسخ أقدامها

19 يناير 2024

لم يتصاعد نجاح المقاومة في السنوات الأخيرة على المستوى العمليّاتي فحسب، بل نجحت أيضاً في ترسيخ عدد من الأفكار بات تكرارها على الألسن واستخدامها الواسع إعلامياً مدخلاً لتثبيت الهزيمة النفسية بحق العدو الصهيوني، وصار من النادر جداً أن يُغالب محلل إسرائيلي الواقع فيزعم نصراً أو يدعي وصول "جيشه" إلى أهدافه.

في السنوات القليلة الأخيرة، راج عدد من العناوين المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي، كان أهمها من ناحية التأثير في الداخل الإسرائيلي ذاته: "وحدة الساحات". المحك هنا يتمثل في قدرة محور المقاومة على التوسع أفقياً ليضم عدداً من الفصائل والحركات المسلحة التي لم تكن تحت رايته منذ عقد مضى، أو بالأحرى لم تكن الظروف مهيأة داخل القطر العربي الموجودة فيه كي تؤدي دورها في المقاومة، ثم الشروع في التنسيق بين تلك الحركات أو الجبهات للمساهمة في المعركة في التوقيت نفسه. يقارب بعض المحللين بين المسار السياسي الذي شكّل "وحدة الساحات" والتكتلات التي ظهرت في مرحلة أفول الخطاب القومي العربي، وكرد فعل على انسحاب القاهرة من الصراع وتوقيع معاهدة كامب ديفيد مع الكيان الإسرائيلي سنة 1978. في تلك المرحلة، ظهرت "جبهة الصمود والتصدي" لتضم عدداً من الأنظمة العربية والقوى الفلسطينية الراضية للتطبيع مع العدو الإسرائيلي.

لكن تلك المقاربة لا تصحّ على طول الخط، بحُكم أن المحور الذي يوسّع جبهة القتال ضد الوجود الصهيوني والأميركي في المنطقة اليوم لم ينشأ في سياق ردّ فعل، كما أنه يعتمد على حركات المقاومة الميدانية أكثر مما يراهن على الأنظمة الرسمية. كذلك، يعتمد مبدأ حمل السلاح

وخوض المعركة بشكل مباشر وصريح ضد الاحتلال و"جيشه" ومصالحه الاقتصادية، أي أن عمود خيمة محور المقاومة اليوم ليس الموقف التقدمي فحسب، بل القدرة السريعة على ترجمة هذا الموقف ميدانياً أيضاً. عملياً، إن التنسيق العالي بين كل مكونات محور المقاومة هو أمر قائم منذ فترة طويلة، كما لا يغيب عن أحد تكاتف جميع التنظيمات المقاومة داخل فلسطين، لكن من ناحية شيوع مصطلح "وحدة الساحات"، يمكن إرجاعه إلى أمرين:

الأول، الأحداث التي رافقت معركة "سيف القدس" التي أطلقتها المقاومة الغزية عام 2021 ردّاً على محاولات الاحتلال إزالة حي الشيخ جراح في القدس وانتهاكات المستوطنين لحُرمة الأقصى. وبهذا، تكون أول حرب تخوضها الفصائل في غزة لأسباب غير متعلّقة بالوضع الميداني داخل القطاع. حينها، وجد الكيان الإسرائيلي نفسه أمام شعب فلسطيني ينتفض ككتلة واحدة رافضاً أي مشاريع لتفتيته وعزله، وذلك رغم وجوده في مناطق متفرقة.

الثاني، العدوان الذي شنّه الاحتلال الإسرائيلي في صيف العام قبل الماضي على قطاع غزة، حين استهدف مواقع تابعة لحركة الجهاد الإسلامي، ما أدى إلى استشهاد 48 فلسطينياً، بينهم تيسير الجعبري وخالد منصور القياديان في سرايا القدس، وكان هذا ردّاً على تأسيس حركة الجهاد كتيبة جنين في الضفة الغربية تحت قيادة الشهيد جميل العموري. أطلق العدو على عملياته اسم "الفجر الصادق". أما حركة الجهاد التي ردّت على العدوان بقصف عدد من المستوطنات المتاخمة للقطاع، فأطلقت اسم "وحدة الساحات" على عملياتها، لوعيتها بأن التصعيد الإسرائيلي سببه خروج الحركة من "حدود القطاع المحاصر" إلى الفضاء الفلسطيني أو بالأحرى إلى الفضاء المقاوم على امتداد المنطقة بأسرها.

وحدة الساحات خلال العام المنصرم وصولاً إلى "طوفان الأقصى" يُنظر دولياً وإقليمياً إلى عام 2023 باعتباره عام "فلسطين ومحورها" بامتياز، ويمكن التأكيد من ذلك عبر متابعة الإعلام الإسرائيلي ذاته،

إذ إن العدو لا يقيس حجم نجاحه أو فشله بالاعتماد على أرقام "المصابين والقتلى" من الجانبين، كما يفعل بعض المرجفين من الجانب العربي، فتفوق الفلسطينيين عددياً على اليهود الغزاة أمرٌ قائم، وكلما مرّت السنون اتسع الفارق وتأكّد التفوق العددي، لكن العدو يحدد نجاحه من عدمه بناء على عاملين:

الأول: قدرته على إخضاع الشعب الفلسطيني إخضاعاً كاملاً على المستويين النفسي والعملي، بحيث يصبح مشلول القدرة عاجزاً عن العمل على استرداد أرضه المسلوبة.

الثاني: عزل فلسطين عن محيطها العربي والإسلامي والعالم، وبالتالي الفصل بينها وبين الآبار والأسواق التي يمكن أن تتزوّد منها بالماء والمؤن، بما يقضي عليها بالذبول ذاتياً، ويسهّل مهمة تفتيتها داخلياً.

خلال الشهور الماضية، كانت المقاومة الفلسطينية في أشرس حالاتها، إن جاز التعبير، إلى حد تمكّن العناصر المسلحة في قطاع غزة من عبور "الحدود" وتنفيذ عمليات داخل المستوطنات المحيطة بالقطاع، ثم العودة بأسرى من الجانب الإسرائيلي يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر.

الأمر لم يتوقّف عند هذا الحد، بل صعدت كل جبهات محور المقاومة من لبنان إلى اليمن استهدافها للاحتلال ومصالحه بمجرد شروعه في عملياته الانتقامية بحق أبناء غزة.

في نيسان/أبريل الماضي، قال الصحفي الإسرائيلي يوني مناحم: "إن قصف إسرائيل بالصواريخ خلال عيد الفصح من قطاع غزة وجنوبي لبنان هو المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف التي يشنها محور بقيادة إيران عبر استخدام استراتيجية وحدة الساحات".

وبعد طوفان الأقصى واتساع رقعة القتال، تبين للجانب الإسرائيلي عمق الروابط بين عناصر محور المقاومة وقدرتها على التصعيد وإطالة أمد القتال.

قامت نظرية الأمن الإسرائيلية التي أشرف على بلورتها رئيس الوزراء الإسرائيلي وزير الدفاع آنذاك ديفيد بن غوريون على مبدأ "الدفاع عن

الوجود"، وهي تطوير ما لأطروحات زئيف جابوتنسكي، الأب الروحي لليمين الإسرائيلي، والتي نشرها عام 1923 تحت عنوان "الجدار الحديدي"، واستندت إلى قلة عدد سكان "إسرائيل" مقارنة بالعرب، وافتقادها العمق الدفاعي. لذا، اعتمدت عقيدة "كل الشعب جيش" وإرهاب المحيط العربي لإجباره على عقد السلام مع "تل أبيب" والقبول بالاحتلال كواقع لا يمكن الفكك منه.

لا يمكن إنكار نجاح "النظرية" في بعض المراحل خلال العقود الماضية، وإلا لما كان المسؤولون العرب قد هرولوا نحو التطبيع، طبعاً من دون إغفال العامل الأميركي والأدوار التي يؤديها البيت الأبيض دوماً لضمان التفوق العسكري الإسرائيلي أو لإجبار الأنظمة العربية على القبول بوجود "إسرائيل".

في المقلب الآخر، ثمة عامل مهم أفسد تلك النظرية أو بالأحرى عطّلها. وقد برز نتيجة تفاعل 3 مواد:

المادة الأولى كانت الثورة الإيرانية عام 1979، التي حملت على عاتقها همّ القضية الفلسطينية منذ أيامها الأولى، معلنةً العداء للصهيونية، متحديّة في سبيل ذلك القوى الاستعمارية الغربية.

المادة الثانية كانت الفصائل الفلسطينية التي رفضت الانخراط في مسار أوسلو، مؤكدة ضرورة تحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر، وهي الفصائل التي تخوض اليوم القتال من قطاع غزة، وتمدّ أيديها لتخلق حالة مماثلة في مخيمات الضفة.

المادة الثالثة هي الأنظمة العربية التي رفضت الانخراط في مسار التسوية، والتي لم يتبقّ منها سوى النظامين السوري والجزائري بدرجة ما، إضافة إلى الشعب العربي ذاته في مختلف الأقطار، والذي تبنى خيار المقاومة بصرف النظر عن قرار حكوماته.

هذا التفاعل الحاصل بين المواد الثلاث تطوّر تدريجياً واختمر على مهل، حتى أنتج الحالة القائمة اليوم، التي أنهت نظرية الأمن الإسرائيلي بشكل شبه كامل، ونسفت مرتكزاتها الثلاثة، سواء كانت الردع أو التفوق

الاستخباري أو الحسم السريع، ونقلت الصراع مع الصهيونية إلى فضاء آخر، يصبح فيه الإسرائيلي تحت ضغوط وجودية، فهو مستهدف من "كُريات شمونة" إلى "إيلات"، حتى سفنه القادمة عبر البحر الأحمر تصبح معرضة للإغراق أو القنص، كما حصل على مدار الأسابيع والشهور الفائتة.

خراب المستوطنات كمقدمة لزوال الكيان

تعددت الإنجازات التي نجح معسكر المقاومة في تحقيقها خلال عملية "طوفان الأقصى" وما تلاها من معارك، وأهمها إجبار المستوطنين الإسرائيليين على هجر مستوطناتهم التي بنوها على الأراضي المحتلة، واستحلوا العيش فيها لعقود. بدأ الأمر بمستوطنات غلاف غزة، ثم المستوطنات الشمالية، فمستوطنات الضفة الغربية.. والحبل على الجرار. ما فعلته المقاومة خلال الفترة الماضية، رغم جسامه التضحيات، يرقى إلى مراتب مشاريع التحرير الجذرية التي تستهدف اقتلاع الاحتلال من جذوره، وليس استنزافه أو إحباط مخططاته لإجباره على تقديم تنازل هنا أو هناك فحسب.

وأدلّ شيء على ذلك هو ارتفاع معدلات الهجرة العكسية وانحياز نظرية الملاذ الآمن، وما يكشفه الخبراء الإسرائيليون من تدني منسوب الثقة في "جيش" الاحتلال.

في نهاية عام 2020، كان عدد اليهود الإسرائيليين الذين غادروا الأراضي المحتلة قد وصل إلى 756 ألفاً، ثم قارب العدد المليون في نهاية العام قبل الماضي، وذلك وفقاً لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فيما ارتفعت الأعداد بصورة ملحوظة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الفائت. وتبعاً للتقارير التي بثتها القناة الثانية عشرة الإسرائيلية، فإن العديد من الإسرائيليين قدّموا طلبات لجوء إلى البرتغال. وقد اختاروا ذلك البلد في جنوب أوروبا، لأنه يسمح لليهود بالحصول على تأشيرات اللجوء، كما كشف موقع تأشيرة شنغن الأوروبي عن زيادة الطلبات التي يقدمها إسرائيليون للحصول على الجنسية البرتغالية بنسبة 68%، والفرنسية بنسبة 14%، والألمانية بنسبة 10%، والبولندية بالنسبة نفسها.

وتشير الصحف الإسرائيلية إلى أن أسباب تلك التوجهات التي باتت تجتاح الشارع الإسرائيلي ترجع إلى فقدان المستوطنين الشعور بالأمان بسبب تطوّر عمليات المقاومة، إضافة إلى أسباب تتعلق بانهيار البنية الداخلية للمجتمع، تنصدها التخوفات المتعلقة بتزايد اعتماد الحكومة على التيار الديني واليمين المتطرف، بما يخلّ بالطبيعة "العلمانية للمجتمع"، وذلك بمفهومها الحضاري والمعاشي لا العقدي أو السياسي بطبيعة الحال.

الأزمة المتعلقة بالهجرة العكسية وتفريغ أجزاء واسعة من المستوطنات الإسرائيلية صارت صداداً يُلازم قادة الاحتلال، بقدر ما يمثل غرق جنودهم في أوحال غزة نزيفاً مستمراً لما تبقى من دمائهم التي تجمدت في عروقهم طوال الأيام المئة الماضية.

في هذا السياق، أكدت "يديعوت أحرونوت" مطلع الشهر الجاري أن نتنياهو يعيش مأزقاً حقيقياً بسبب عجز حكومته عن إقناع سكان المستوطنات بالعودة إليها مرةً أخرى، سواء أكانت المتاخمة للقطاع أم على الحدود مع لبنان، وأن "المجتمعات الإسرائيلية" التي نشأت في تلك المستوطنات تفككت بأكملها، وأن البنية التحتية فيها لم تعد صالحة بعد، مع إشارة إلى أن الأضرار يمكن أن تصل إلى نحو 5.5 مليار دولار.

الدرس المهم هنا، هو أنه في الوقت الذي تضاعفت المستوطنات 3 مرات منذ اتفاقية أوسلو في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فبفضل المقاومة والعمل المسلح المنظم الخارج عن ضوابط وأعراف أوسلو، تم إجبار العدو على تفكيك مستوطناته مرة من قطاع غزة ذاته عام 2005، ثم مرة أخرى عام 2023 بفضل صواريخ المقاومة وعملياتها الظافرة.

يقول فيليانور إس راماشاندران، وهو عالم أعصاب هندي أميركي، "إن السياسة والاستعمار والإمبريالية هي أمور تنشأ أيضاً في الدماغ البشري". ومما لا شك فيه أن أعظم ما فعلته المقاومة اليوم هو قدرتها على تحرير الدماغ العربي، وأنها أعادت للأجيال الجديدة الإيمان بإمكانية تحرير الأرض المحتلة، كما أنه، وربما للمرة الأولى منذ عقود، يلمس العربي ضعف "إسرائيل" بيديه، في الوقت الذي تتفصح حقيقة الكيان أمام العالم

كقوة غاشمة نازية الطابع.

هنا تكتمل الصورة التاريخية التي يكون عليها الاحتلال (أي احتلال) قبل زواله، إذ تقوم على معادلتين، الأولى في الداخل، حين يتجاسر الشعب الواقع تحت الاحتلال على أعدائه، ويشعر بؤهنهم، ويؤمن بإمكانية استرداد حقوقه المسلوبة؛ والأخرى في الخارج، حين يُكشف الستر عن الممارسات الإجرامية للاحتلال أمام العالم، ويحتشد الكل في مواجهته. وقتها، يشعر المُحتل بدنوّ أجله بالشكل الذي يدفعه إلى ارتكاب جرائم جنونية، بالضبط كما يفعل اليوم في قطاع غزة، ولكنه حينها يكون قد شرع في حفر قبره!.



من "السلام البارد" إلى خيارات القاهرة في مواجهة التغطرس الإسرائيلي

6 فبراير 2024

على رغم مرور نحو خمسة عقود على توقيع "اتفاقية السلام" بين العدو الإسرائيلي والنظام المصري، فإن القطاعات الشعبية في مصر لا تزال رافضة أي إجراءات تؤول إلى التطبيع الكامل مع "تل أبيب"، متشبثةً في الآن ذاته بخيارات دعم المقاومة وتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة. انعكاس هذا المزاج الشعبي على القيادة السياسية هو أمر مؤكد. وعلى رغم انخراط الدولة المصرية، على مدار الأعوام الفائتة في مسار التطبيع السياسي، فإنها حرصت على عدم تعميق أطر التطبيع، متحاشيةً أن يشمل المجالات العسكرية أو الثقافية أو الاجتماعية. ولطالما عبّر قادة الاحتلال عن استيائهم من الضوابط التي وضعتها القاهرة من أجل تحجيم "عملية السلام".

المؤكد أنه لم يدر في خلد الجنود المصريين عند عبورهم قناة السويس، ونظرائهم السوريين مع اقتحامهم مرتفعات الجولان، تلك التحولات غير المسبوقة التي ستتبع معارك تشرين الأول/أكتوبر المجيدة. لكن هذا ما حدث، ودخلت المنطقة، في حقبة "ما بعد الحرب"، منعطفًا جديدًا، إذ وقع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس حكومة الاحتلال مناحيم بيغن معاهدة سلام في 26 آذار/مارس 1979 برعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر، غير أن العلاقات الثنائية بقيت محصورة على الجوانب الرسمية.

سعت واشنطن، في بعض المراحل، لتشجيع كل من القاهرة و"تل أبيب" على مزيد من التعاون التجاري، من خلال اتفاقية الكويز لإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة في مصر عام 2004، والتي سمحت بوصول البضائع المصرية إلى السوق الأميركية مُعفاةً من الرسوم الجمركية، شريطة أن

تشمل ما لا يقل عن 10.5 ٪ من المدخلات الإسرائيلية.

ضمن المسار ذاته ، حاول بعض رجال الأعمال تخطي حواجز العلاقات من دون جدوى ، إذ بقي حجم التبادل التجاري بين البلدين محدوداً ، وبلغ خلال عام 2022 نحو 270 مليون دولار ، إذ تُصدّر "إسرائيل" إلى مصر بضائع قيمتها 150 مليون دولار ، في حين تستورد منها ما قيمته نحو 115 مليون دولار ، وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية ، بينما لا تتوافر بيانات مصرية محدّثة في هذا الشأن ، الأمر الذي يلقي ظلالاً من الشكوك بشأن تلك الأرقام.

الحديث عن "سلام بارد" أو "تطبيع مُحاصر" لم يُعِف الدولة المصرية من تلقي سهام القدح والنقد من جانب القوى الشعبية والسياسية الغاضبة من التقارب المصري- الإسرائيلي ، والذي انعكس سلباً على مكانة مصر في محيطها العربي ، بل أدى ، بصورة أو أخرى ، إلى تراجع مستويات المعيشة وتدهور الأمن في سيناء.

يُمكن تلخيص المشكلات التي عانتها مصر من جراء انخراطها في مسار التطبيع في ثلاث نقاط:

الأولى: انحسار تأثير مصر في محيطها العربي والإسلامي ، وتراجع دورها القيادي ، على النحو الذي حرّمها من جني ثمار سياسية واقتصادية ، كان يمكن أن تتشغلها من عدد من الأزمات.

الثانية: كون القاهرة من دون ظهير من الوطن العربي والعالم الثالث ، هو أمر يجبرها على مزيد من الانصياع لرؤى البيت الأبيض ، الأمر الذي ينعكس سلباً على المجال الاقتصادي.

تبنت الدولة المصرية برامج للإصلاح الاقتصادي أدّت إلى بيع مزيد من الأصول ، وخصخصة كثير من المصانع والشركات ، بالإضافة إلى التزام برامج صندوق النقد الدولي المتعلقة بتعويم العملة المحلية وخفض قيمتها أمام الدولار الأميركي.

الثالثة: تراجع مستوى الأمن في شبه جزيرة سيناء ، وهو أمر ناتج من انخفاض معدلات التنمية ، والعائد بدوره إلى تراجع منسوب حضور الدولة في مناطق واسعة من شبه الجزيرة ، بموجب اتفاقية كامب ديفيد ، التي

رسمت حدود وجود القوات المسلحة المصرية، ومنعت وجود قوات ومعدات عسكرية في المنطقة "ج" الملاصقة للحدود مع "إسرائيل".

لكن هذه النقطة تحديداً، طرأت عليها عدد من المتغيرات في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بعد أن أعلن المتحدث العسكري المصري نجاح اللجنة العسكرية المشتركة - بناءً على الاجتماع التنسيق مع الجانب الإسرائيلي - في تعديل الاتفاقية الأمنية بشأن زيادة عدد قوات حرس الحدود وإمكاناتها في المنطقة الحدودية في رفح، والتي كانت محظورة على الجيش إلا بتنسيق مع "إسرائيل".

وجاءت تلك المتغيرات تعبيراً عن رغبة الدولة المصرية في تعزيز وجودها في تلك المساحة الجغرافية، وخصوصاً بعد أن عانت نشاط التنظيمات المتطرفة فيها طوال العقد الماضي. وبالتالي، كان عليها تأمين الحدود في الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي، كما يتوافق ذلك مع رغبة "إسرائيل" في تهدئة عمقها الجنوبي من أي هجمات محتملة، وملاحقة طرق دعم المقاومة الفلسطينية وإمداداتها في غزة.

في صباح السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وبعد هجوم صاروخي واسع النطاق، اخترقت فصائل المقاومة الغزيّة الحاجز الحدودي الذي شيدته "إسرائيل" في عام 1994، ثم سيطرت على عدد من المواقع العسكرية، وخصوصاً في سديروت وأوفاكيم ونتيفوت، كما أسرت عدداً من الجنود واقتادتهم إلى داخل غزة.

أحدثت تلك العملية، التي جاءت رداً على الانتهاكات المتتالية لباحات المسجد الأقصى، زلزالاً في المنطقة، أو بالأحرى في العالم. فلم يكن في حسابان أحد أن تطوّر المقاومة قدراتها إلى هذا الحد غير المسبوق من اختراق "الحدود"، ثم السيطرة على نقاط عسكرية، والعودة بالأسرى.

رداً على عمليات المقاومة، شن طيران الاحتلال غاراته المكثفة، ثم أعلن "الجيش" اجتياحه البري للقطاع مع نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر. كان الهدف المعلن لقادة الاحتلال يتلخّص في تصفية فصائل المقاومة والعثور على الأسرى والعودة بهم إلى داخل "إسرائيل".

تصاعد الجرائم الإسرائيلية داخل قطاع غزة مع عجز الاحتلال عن تحقيق أهدافه، واستمرار أعداد الشهداء في الارتفاع، أمرٌ وضع المنطقة كلها على فوهة البركان، وخصوصاً مع انخراط ساحات محور المقاومة من لبنان حتى اليمن في الحرب ضد العدو الإسرائيلي وراعيه الأميركي. كل ما سبق جعل دول المنطقة الكبرى، وبينها مصر، مُجبرةً على الاشتباك والتفاعل مع الملف الأبرز في المنطقة، والذي طغى على كل الأحداث الأخرى، محلياً ودولياً، إلى حد تراجع الاهتمام بالحرب الروسية- الأوكرانية، والتي احتلت صدارة نشرات الأخبار نحو عام ونصف عام. في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر (اليوم الثاني لعملية طوفان الأقصى)، فتح شرطي مصري النار من سلاحه الشخصي على حافلة تُقلُ سياحاً إسرائيليين في مدينة الإسكندرية، نجمَ هذه العملية مقتل إسرائيليين اثنين بالإضافة إلى المرشد المصري، وفُسرت هذه العملية من جانب عدد من المحللين بأنها ردٌّ فعلٌ على ما يجري في فلسطين. الشارع المصري اشتبك على الفور في الأحداث، وعاد المتظاهرون إلى الاحتشاد مرة أخرى في الميادين المصرية، معلنين دعمهم للمقاومة ورفضهم للعدوان الإسرائيلي، وذلك بعد أعوام من الخمول السياسي الذي أعقب فوران "الربيع العربي".

بحسب التحليلات السياسية التي شاعت في تلك الفترة، يمكن تلمُّس عمق تأثير الحدث الفلسطيني على الشارع المصري من خلال أربعة عوامل: العامل الأول: ضخامة التظاهرات المؤيدة للمقاومة، ودخولها ميدان التحرير في القاهرة يوم 20 تشرين الأول/أكتوبر، والذي يُعدّ أحد أهم ميادين التعبير السياسي والثوري داخل مصر، والذي سعت القوى الأمنية لمنع أي نشاط سياسي فيه بسبب ما يحمله من رمزية سياسية.

العامل الثاني: انخراط كل القطاعات والطبقات والأعمار في الحملات الرافضة للعدوان الإسرائيلي، والتعبير عن ذلك من خلال التبرعات والمصقات والتجمعات السياسية، بالإضافة إلى حملات المقاطعة الاقتصادية.

العامل الثالث: كثافة الاهتمام بالأخبار الواردة من فلسطين، إلى حد أنها طغت على متابعة الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي.

العامل الرابع: تنامي المطالبات بتعليق التطبيع مع "تل أبيب". وأقيمت دعوى قضائية بالفعل ضد رئيس الجمهورية، بصفته، من أجل وقف العمل باتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام 1978، واتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل" الموقعة عام 1979.

تهجير الفلسطينيين.. والقشة التي قصمت ظهر البعير

مع تصاعد عمليات "جيش" الاحتلال داخل قطاع غزة، تسرّبت أخبار عن محاولات إسرائيلية لإجبار أهالي غزة على النزوح والفرار في اتجاه مصر، تمهيداً لتوطينهم في شبه جزيرة سيناء المصرية.

تأكدت التسريبات لاحقاً، عبر تصريحات رسمية من وزراء في حكومة الاحتلال، إذ تبين وجود خطة لنقل المدنيين في قطاع غزة الفلسطيني إلى مخيمات في سيناء، ثم بناء مدن دائمة وممر إنساني.

تدرك "إسرائيل" أنه لا يمكنها تحقيق هدفها في القضاء على المقاومة ما بقيت القوى الشعبية داخل غزة تحتضنها، كما تدرك أنها لن تتمكن من السيطرة على هذه المساحة الجغرافية المحدودة ما بقي فيها سكان، وبالتالي تفتّق ذهنها عن إعادة الروح إلى مشروع صهيوني قديم يتمثل بتهجير أهالي غزة إلى خارج أراضيهم.

على رغم الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الدولة المصرية، جاء الردّ قاطعاً على لسان رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس الجمهورية، ومفاده الرفض التام لأي مخطط يتضمن تهجير أبناء غزة إلى مناطق في شمالي شرقي شبه جزيرة سيناء، بل دعت الدولة ضمناً المواطنين إلى التظاهر ضد هذا المخطط، والتعبير عن رفضهم أي مشروع اسرائيلي يرمي إلى تصفية ما تبقى من القضية الفلسطينية.

تجنباً لتطور القتال في قطاع غزة، وللحد من تصاعد الضغوطات على الدولة المصرية، أبانت القاهرة عن ثلاثة خيارات:

الأول: جاء ، على لسان رئيس الجمهورية ، عند محاولته ثني "إسرائيل" عن تهجير أهالي غزة إلى شبه جزيرة سيناء ، بحيث اقترح تهجيرهم إلى صحراء النقب إلى حين إنهاء العملية العسكرية.

الثاني: محاولة إنزال حكومة بنيامين نتنياهو من أعلى الشجرة ، وحثها على التهدئة ، والسعي للتوصل إلى اتفاق ما ، يضمن وقف القتال وعودة الأسرى ، من دون التعرض لملف التهجير أو سلاح المقاومة.

الثالث: العمل على إشراك الأميركي في تحمل المسؤولية عن وقف القتال ، والإشارة المتكررة ، من جانب الإدارة المصرية ، إلى أن اتساع رقعة القتال سيجرّ العالم بأسره إلى أزمات كبرى.



الغطسة الإسرائيلية وتمدد القتال في اتجاه جنوبي غزة

خيّم أهالي قطاع غزيرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو ألمح يوم 4 شباط / فبراير إلى أن رفح ستكون الهدف المقبل للعمليات البرية، مشيراً إلى أن "المطلوب تقليص عدد كتائب حماس".

في الوقت نفسه، يؤكد قادة "جيش" الاحتلال أن أغلبية كتائب فصائل المقاومة المتبقية موجودة جنوبي قطاع غزة وفي رفح، وأنهم "سيحاولون" أمرها أيضاً.

تلك النيات المعلنة بشأن الاجتياح البري الوشيك لمدينة رفح، تؤكد الغارات غير المسبوقة، والتي يشنها الطيران الإسرائيلي منذ عدة أيام. كل ذلك يرفع معدلات خوف الفلسطينيين من دفعهم نحو الحدود مع مصر، وهو أمر مرفوض، فلسطينياً ومصرياً وإقليمياً.

من جهة أخرى، يثير حديث "إسرائيل" المتكرر عن خطتها للسيطرة على محور فيلادلفيا، استياء القاهرة، التي تنفي دوماً الأخبار التي تتردد في صحف أميركية بشأن التوصل إلى اتفاق بشأن هذا المحور الممتد داخل قطاع غزة من البحر الأبيض شمالاً حتى معبر كرم أبو سالم جنوباً، على طول الحدود المصرية.

ويطلق اسم محور فيلادلفيا، أو محور صلاح الدين، على شريط طوله 14 كم، يمتد على الحدود بين مصر وقطاع غزة، ويقع ضمن المنطقة "د" العازلة بموجب اتفاقية السلام. وانتشرت مؤخراً تقارير صحافية عن مشروع إسرائيلي لبناء جدار تحت الأرض في تلك المنطقة.

ويشير الحديث عن محور فيلادلفيا والتقدم البري صوب رفح قلق مصر، وأمام تلك التحديات ستكون القاهرة مطالبة بحصر خياراتها وتحديد أوراقها لمواجهة الغطسة الإسرائيلية.. فما هي؟

الورقة الأولى: لدى القاهرة الفرصة في التصعيد، إعلامياً ودبلوماسياً، في مواجهة العدو الإسرائيلي، ويمكن رصد هذا الأمر من خلال اللغة

المستخدمة في وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية مؤخراً، بحيث أصبح من المتكرر وصف "إسرائيل" بـ"دولة الاحتلال"، كما يتحدث ضيوف تلك المنصات الإعلامية عن تحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر.

أما الشق الدبلوماسي، فمؤخراً أفادت تقارير إعلامية إسرائيلية بأن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، رفض تلقي اتصال هاتفي من بنيامين نتنياهو، وقالت القناة الـ"13" الإسرائيلية إن موقف الإدارة المصرية يأتي على خلفية التوترات بشأن محور فيلادلفيا الحدودي.

ودعت مصر، في وقت سابق، إلى مؤتمر القاهرة للسلام كمحاولة لتوحيد الجهود الرامية إلى تهدئة الأوضاع في قطاع غزة وعموم الأراضي المحتلة، كما دانت الجرائم الإسرائيلية، سواء عبر البيانات الرسمية، أو من خلال الهيئات الدولية.

المعضلة في هذا المسار أن العدو الإسرائيلي يواصل تصعيده ميدانياً، أو من خلال التصريحات الإعلامية، غير مكترث للموقف المصري. وفي مطلع الأسبوع الجاري، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "إن لكل بلد مصالحه، وكل بلد يسعى لتحقيقها". وفهم أن التصريح تصعيداً يتجاهل التحفظات المصرية.

الورقة الثانية: وهي أخطر ما في جعبة السياسة المصرية، وهي المتعلقة بتعطيل اتفاقيات السلام مع "تل أبيب"، أو إلغائها.

وكان الإعلام العبري أشار، على مدار الأيام الماضية، إلى ارتفاع معدل غضب المسؤولين المصريين بسبب تجاهل القيادة الإسرائيلية التحفظات المصرية، إذ نقل عن مصادر مصرية رسالة مفادها: "إذا مر لاجئ فلسطيني واحد إلى سيناء، فسيتم تعليق اتفاق السلام على الفور".

ويتركز اليوم في مدينة رفح نحو 1.4 مليون فلسطيني من أصل 2.2 مليون. وبما أن "إسرائيل" تمنع الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم في قطاع غزة، فإنها لن تترك لهم خياراً سوى الفرار نحو مصر؛ أو بتعبير آخر، فإنها تجعل مدينة رفح "طنجرة ضغط مملوءة باليأس"، بحسب تعبير مكتب

الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الجمعة الماضية. وكان محللون اسرئيليون أشاروا إلى أن حكومة نتياهو تلعب بالنار، وأنها تدخل حالة عناد صريحة مع القاهرة، كما أنها تُخرج النظام المصري أمام القوى الشعبية، التي هي بدورها غاضبة بسبب ارتفاع أعداد "القتلى" داخل قطاع غزة، وأن هذا سيؤدي إلى تضعيف الأعمدة التي قامت عليها أول اتفاقية سلام وقعت لها "إسرائيل" مع دولة عربية، وقد ينسف ذلك عملياً التطبيع مع الأنظمة العربية بالكلية.

الورقة الثالثة: من الوارد أن تسعى القاهرة لحشد حلفاء أوروبيين في مواجهة التصعيد الإسرائيلي، وخصوصاً أن عدة عواصم أوروبية، على خلاف واشنطن، لا تريد أن تتسع دائرة التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وتريد للأمور أن تعود إلى حالة الهدوء النسبي التي كانت عليها. وكانت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، حذرت "إسرائيل" من شن هجوم عسكري على مدينة رفح في أقصى جنوب قطاع غزة. وظهرت، في الآونة الأخيرة، مواقف أوروبية متعددة ومتزنة ضمن هذا السياق، ومن الممكن أن تنشط الخارجية المصرية ضمن هذا الإطار، والذي يمكن أن يمثل ضغطاً على العدو الإسرائيلي، على النحو الذي يدفعه إلى مراجعة حساباته.

الورقة الرابعة: تتمثل بقدرة مصر على التحرر من القيود الأميركية التي تحكم في المواقف السياسية المصرية، على المستوى الخارجي، لعقود طويلة مضت.

وحافظت الإدارات المصرية المتعاقبة على نمط سياسي محافظ، من أجل تجنب الصدام مع واشنطن، إلى أقصى حد ممكن، وهذا الأمر أصاب السياسة الخارجية بالشلل في كثير من الأحيان، ومنع القاهرة من اكتساب حلفاء متنوعين، سواء في ميدان السياسية أو الاقتصاد.

وكما تخشى القاهرة الصدام مع واشنطن، فإن الإدارة الأميركية بالضرورة تدرك العواقب الوخيمة لخسارة مصر سياسياً. وتلك القاعدة السياسية من المفترض أن تدفع القاهرة إلى تحدي الضغوط الأميركية

والإسرائيلية بارتياح أكبر، على أن تسعى، في آن واحد، إلى تشييد جسور
أمتن مع الدول والمجاور والمعسكرات المناهضة للهيمنة الأميركية
والاحتلال الإسرائيلي.

الورقة الخامسة: تعتمد على إتاحة مجال أوسع للقوى الشعبية والسياسية
الرافضة للممارسات الإسرائيلية، سواء فيما يتعلق بالعدوان على غزة، أو
فيما يتعلق بالضغوط المتعلقة بمحور فيلادلفيا ومسألة التهجير.
ويمكن للحكومات دوماً الاتكاء على المواقف الشعبية كحائط صدّ
أمام الضغوط الخارجية، وهذا يتطلب بدوره توسيع مساحة العمل السياسي
داخلياً، بالإضافة إلى درجة أعلى من المكاشفة السياسية، وفتح قنوات
حوارات وتواصل بين المسؤولين، من جهة، والقطاعات الشعبية والأحزاب
السياسية، من جهة أخرى.



هل استعدت القاهرة حقاً لمعركة رفح؟

13 فبراير 2024

لا يجدُ الرأي العام داخل مصر في البيانات الرسمية ما يروي عطشه الناجم عن حالة القلق المتزايد من جرّاء إصرار حكومة الاحتلال على اجتياح محافظة رفح الفلسطينية والسيطرة على محور فيلادلفيا ، بهدف معنن يتمثل في مطاردة فصائل المقاومة بآخر معاقلاها ، بالشكل الذي من الوارد أن يدفع بالآلاف من أهالي غزة إلى عبور الحدود باتجاه سيناء المصرية.

كل ما يشار ، حتى الآن ، عن تهديد الدولة المصرية بتعليق معاهدة السلام مع "تل أبيب" المؤقّعة عام 1979 ، إضافة إلى تكثيف الوجود الأمني والعسكري في شمال شرقي شبه الجزيرة وإرسال عشرات الدبابات والمدرّعات ، يتمّ نقله عن الصحافة الإسرائيلية ووكالات الأنباء الدولية ، من دون إشارة للإعلام المصري ، وهي أخبار بدورها منسوبة إلى مصادر أمنية أو دبلوماسية ترفض الإفصاح عن نفسها.

الموقف الرسمي المُعلن من القاهرة على لسان رئيس الحكومة ووزير الخارجية ورئيس الجمهورية ، هو بالقطع رفض أيّ مخططٍ لتهجير أهالي القطاع خارج أراضيهم ، لما يترتب على ذلك من إضرار بمستقبل القضية الفلسطينية من جهة ، وبأمن المناطق التي يتمّ التهجير إليها من جهة أخرى ، إضافة إلى إدانة شاملة لممارسات "جيش" الاحتلال بحق أهالي غزة منذ بداية الاجتياح البري.

لكن في المقابل لا توجد خطة مصرية رسمية معلنة حول آلية ردع "إسرائيل" عن تنفيذ مخططها العدواني في رفح ، كما لم يُفصح أحد من المسؤولين المصريين عن برنامج عمل في حال كثّف "جيش" الاحتلال من ضغطه على المليون ونصف المليون فلسطيني الموجودين في رفح ، باعتبارها الملجأ الأخير ، بالشكل الذي أجبر بعضهم على العبور باتجاه مصر. هنا تطفو على السطح ثلاثة أسئلة:

- كيف ستتعامل معهم أجهزة الأمن وقوات حرس الحدود؟
- وبأيّ آلية سيتمّ تسكين أولئك الفلسطينيين المهجّرين وتأمين معيشتهم؟
- وما هو الخطاب الذي ستواجه به الإدارة المصرية جمهورها بعد أن تكون "إسرائيل" قد نفّذت ما أعلنت عنه؟
آخر التصريحات الرسمية حول اتفاقية كامب ديفيد ، كانت تؤكد تمسك القاهرة بها ، فلم يظهر في كلام سامح شكري ، وزير الخارجية المصري ، يوم الاثنين 12 شباط / فبراير ، أي إشارة إلى وجود نيّة مصريّة لاستخدام ورقة التطبيع لمقايضة الإسرائيليين أو الضغط عليهم.
إذ قال شكري خلال مؤتمر صحفي مع نظيرته السلوفينيّة "توجد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل ، وهي سارية على مدار الـ 40 عاماً ، ونحن نتعامل بثقة وفاعلية وسنستمر في هذا الأمر ، وأيّ تعليقات نطق بها بعض الأفراد ، ربما تكون قد شوّهت".

في السياق ذاته ، لفتت تقارير نشرتها "وول ستريت جورنال" ، إلى أن القاهرة أعربت عن نيتها استخدام العملية العسكرية الإسرائيلية المخطّط لها في رفح ، كرافعة من أجل الضغط على الفصائل الفلسطينية بهدف التوصل إلى صفقة للإفراج عن الرهائن في غضون أسبوعين.

الشعب المصري بين الطموح والارتباب

يطمح السياسيون المصريون لأن تكون بلادهم صاحبة دور أكثر فاعلية في ردع العدو الإسرائيلي عن تنفيذ مخطّط الإبادة الذي شرع في تنفيذه بحق أهالي غزة منذ اجتياح القطاع برياً يوم 27 تشرين الأول / أكتوبر.
في المقابل فإن دور السلطات المصرية حتى الآن يتركّز في رعاية المفاوضات ، والتوصل إلى حل يرضي الطرفين ويتوقّف بموجبه القتال ويتمّ حقن الدماء ، لكن التعتّ الإسرائيلي يُلقي بأحجار ثقيلة ليعطل هذا المسار ، في الوقت الذي تقف فيه مصر عاجزة عن مواجهة تلك الغطرسة الإسرائيلية ، أو بصيغة أدقّ ، متردّدة في خوض غمار تلك المعركة.
تمتلك الدولة المصرية العديد من الإمكانيات والفرص التي يمكن

بها أن تضغط على حكومة بنيامين نتنياهو، وأن تذهب معها إلى أبعد مدى، وبالطبع في مقدّمة تلك الخيارات تعليق اتفاقية السلام، إضافة إلى التصعيد في ميدان السياسة والإعلام، وتشكيل جبهة من الحلفاء الدوليين والإقليميين في مواجهة "إسرائيل"، وأخيراً اتخاذ خطوات أعمق في مواجهة السياسة الأميركية ذاتها عبر تبني خيارات سياسية مختلفة عن تلك التي سادت طوال الخمسة عقود الماضية.

لكن يظلّ العامل الأهم في هذا السياق، هو القرار السياسي الذي يمنح الضوء الأخضر لاستخدام تلك الأوراق، وهذا يتطلب من القاهرة، وقبل كل شيء، الإفصاح عن موقفها في حال أصرّ نتنياهو على تصعيده، ولم يردعه الخطاب الدبلوماسي التقليدي، فهل القاهرة مستعدة لهذا حقاً، أم لا؟ خلال الشهور الماضية عاد المتظاهرون المصريون إلى الميادين العامة التي غابوا عنها لأعوام عديدة نتيجة عوامل متنوعة بين ما هو أمني وما هو سياسي، وجاءت عودتهم كأحد توابع الزلزال الضخم الذي نفّذته المقاومة الفلسطينية في صباح السابع من تشرين الأول/أكتوبر، والذي أخذ معه عمليات المقاومة إلى فضاء نوعي آخر.

في المظاهرات الضخمة التي شهدتها القاهرة وعدد من المدن المصرية الكبرى، هتف المصريون لفلسطين وشعبها ومقاومتها، وأيدوا موقف حكومتهم المتمثل في رفض مشروع التهجير، الذي يعني تحقيق حلم آباء "إسرائيل" الأوائل في وراثة أرض بلا شعب.

يدرك المصريون ضوابط السياسة الخارجية لبلادهم، وهم لم يطمحوا سوى لموقف دبلوماسي أقوى في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة، مع فتح مستمر للمعبر لتمرير المعونات والمؤن الغذائية واستقبال الجرحى، إضافة إلى التشبّث بالموقف الرافض لعمليات التهجير.

لكن في الوقت ذاته، يخشى قطاع من الساسة المصريين أن تتراكم الضغوط في مسألة التهجير، مقترنة بسياسة الأمر الواقع التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي في كثير من الأحيان، مما يجعل الإدارة المصرية عاطلة عن إيجاد متسع يسمح لها بالمناورة، ويصبح لا مفرّ حينها من القبول

بالخيار الذي تفرضه حكومة الاحتلال، خاصةً أنه لا توجد حتى الساعة أجندة معلنة لمواجهة النتائج المترتبة على معركة رفح.

الأزمة الاقتصادية.. الهاجس الأول

في دولة فقيرة من جهة الموارد الطبيعية مثل مصر، وبعدد سكان ضخم تجاوز الـ 106 ملايين نسمة، يصبح الاقتصاد هو الهاجس الأول لأي نظام حكم يدير البلاد. لكن تحديد آليات الحل، هو ما يميّز إدارة عن الأخرى، فهناك مسار يأخذ البلاد باتجاه الاستدانة والرضوخ لشروط مؤسسات المال الدولية مثل الخصخصة وتعويم العملة، وهناك مسارات أخرى تجد الحل في تعزيز التعاون مع دول الجنوب والاعتماد على الذات والتصنيع والتنمية المحلية، ولكل مسار ضريبته في مجال السياسة والحرب بضرورة الحال. يدور حديثٌ بين المصريين، يصُغّب تحديد مدى صوابه، حول أن الصعوبات الاقتصادية الأخيرة التي تواجه البلاد من تدهور غير مسبوق للقيمة الشرائية للعملة المحلية ونقص لبعض السلع في المتاجر والأسواق، هي نتاج عاملين، الأول داخلي، ناجم عن سلوك المسؤولين وتبنيهم لنهج اقتصادية بعينها، والثاني خارجي، تحرّكه أيادٍ في واشنطن و"تل أبيب" لإجبار الدولة على القبول بعملية التهجير، وذلك مقابل حزمة من المساعدات أو المُسكّنات التي تمكّن مصر من عبور أزمتها أو على الأقل تحدّ من شعور المواطنين بالآلام الاقتصادية.

كان المألوف داخل مصر لفترات طويلة هو حنين الطبقات محدودة الدخل إلى الفترة الناصرية، لما شهدته من برامج للتصنيع والإصلاح الزراعي، ولما تميّز به النظام حينها من انحياز طبقي واضح للفقراء، لكن اللافت اليوم هو ارتفاع معدلات الحنين إلى فترة حسني مبارك، الذي يُفترض أنه قد أطيح به بثورة شعبية في مطلع عام 2011، إذ يشعر العديد من المصريين أن الأوضاع الاقتصادية كانت أفضل وأكثر استقراراً، ولم تكن الأسعار تشهد تلك القفزات غير المنطقية.

على المستوى السياسي، أيضاً، بات هناك استحضار لمواقف الإدارات المصرية السابقة في مواجهة العدو الإسرائيلي، مع إشارة متكررة إلى أن

الموقف المصري حينها كان يتسم بوضوح أكبر، وبقدرة حقيقية على السعي إلى تحقيق أهدافه، حتى في ظل الخيارات الاقتصادية الصعبة، وتحت تأثير ضغوط مشابهة يمكن أن تمارسها دول كبرى معادية. هنا يلزم الانتباه إلى عمق تأثير القضية الفلسطينية على الرؤية الاقتصادية للمصريين، سواء القطاعات الشعبية أو النخبة:

فأولاً، تبنّى عشرات الملايين من المصريين خيار المقاطعة لكل البضائع والسلع التي ثبت تعاون المؤسسات المالكة لها بشكل أو آخر مع "إسرائيل"، وهي في الأغلب مملوكة للرأسماليات الغربية الكبرى، وكانت تهيمن على السوق المصري، باعتباره أحد الأسواق الضخمة التي يعتاش عليها الاقتصاد الغربي. وقد منحت حملات المقاطعة الفرصة للمنتجات محلية الصنع كي تجد فرصتها في الأسواق مرة أخرى، مما يُفترض أن يمثل عاملاً إيجابياً للرأسمالية المحلية.

أما ثانياً، فتربط النخبة المصرية، بين تضاعف حجم الديون الخارجية وخيارات الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة في النصف الثاني من السبعينيات، وأدت إلى تخريب الصناعة الوطنية وارتفاع العجز في الميزان التجاري، وبين "مشاريع السلام" مع "إسرائيل".

إذ يرى المثقفون المصريون أن مرحلة ما بعد حرب أكتوبر 1973، والتي شهدت شيوعاً للأفكار الانعزالية الداعية إلى التقارب مع واشنطن والتصالح مع "تل أبيب"، والتخلي عن الدور القيادي في المنطقة، والابتعاد عن القضية الفلسطينية، هي ذاتها المرحلة التي شهدت تخلياً عن مشاريع التصنيع والتنمية المعتمدة على الذات، وأدت بالبلاد إلى الاعتماد على الاستيراد وتبني أجندات صندوق النقد والبنك الدوليين. ووفقاً لهذا الطرح فإن التنمية الاقتصادية وتبني القضية الفلسطينية صنوان لا يفترقان.

مصر المتورطة.. رغمًا عنها

لن تسلم القاهرة من الاتهامات الإسرائيلية بدعم المقاومة الفلسطينية، ومؤخراً نقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عن وزير المالية بتسلئيل سموتريتش قوله بأن مصر تتحمل مسؤولية كبيرة عما حدث في 7 تشرين

الأول/أكتوبر، مشيراً إلى أنّ إمدادات حركة حماس من الذخيرة تمرّ عبر مصر إلى حد كبير.

بحسب محللين مصريين، فإن هذا التصريح الهجومي من قبل وزير في حكومة الاحتلال، يكشف عن نيّة "إسرائيل" الجادة في السيطرة على محور فيلادلفيا (محور صلاح الدين)، وبالتالي خنق قطاع غزة، وإطباق الحصار عليه من حدوده الممكنة كافة.

شعور القاهرة بأنه يتمّ توريطها، رغم تمسّك المسؤولين فيها بخيار التطبيع إلى أبعد مدى، دفع المتحدّث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية إلى إدانة تصريحات سموتريتش، واصفاً إياها بأنها "غير مسؤولة وتحريضية، ولا تكشف إلا عن نهم للقتل والتدمير، وتخريب لأيّ محاولة لاحتواء الأزمة في غزة".

تغفل بعض القطاعات النخبوية المصرية المفتونة بالعلاقة مع الغرب عن عمق الرابط بين مصر وفلسطين، والذي يتخطى حيّز وحدة الثقافة واللغة والدين، إلى حد لا يمكن معه التمييز بين ما هو مصري وما هو فلسطيني. فثمة شعبٌ واحدٌ ببلدين، والحدود هنا لا محل لها من الإعراب، حتى أن خريطة سيناء (ذات الـ 60 ألف كيلو متر مربّع) لا يكتمل رسمها ورونتها، ولا تستقيم أضلاعها الثلاثة، إلا بفلسطين (ذات الـ 27 ألف كيلو متر مربّع). يدرك ساسة العالم حقيقة أن مصر لا يمكن أن تنعزل عن سيناء، أيّ ما كان خيار الحُكم فيها، وأن الإدارة المصرية مرغمة على التفاعل بإيجابية مع هذه الزاوية في شمال شرقي البلاد منذ فجر التاريخ، وأن هذا التفاعل قد تضاعف مرات ومرات مع قيام "إسرائيل"، التي كان غرسها بإرادة غربية في هذه المنطقة يستهدف حصار مصر ومنع تمدّدها شرقاً.

أمام تلك الحقائق تصبح الإدارة المصرية مدعوّة، فقط، لاتخاذ ما يلزم للتفاعل مع الواقع الذي يفرض نفسه على الجميع، وأن تختار أن تتفاعل بما تقتضيه مصلحتها ومصلحة الأمة العربية معها، حتى لا تكون بصورة أو أخرى متورّطة رغماً عنها، لأنه لا مفرّ أمام القاهرة من الاستعداد لمعركة رفع وما بعدها من معارك.

كيف يمكن أن نردّ الجميل إلى اليسار اللاتيني؟

22 فبراير 2024

مع مرور الوقت، تتسع دائرة الرفض الأممي لممارسات كيان الاحتلال الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني، إذ تتخذ قضية الصراع العربي / الصهيوني أبعاداً دولية، بالصورة التي تدفع بها إلى صدارة المشهدين السياسي والإعلامي، ليس على مستوى الإقليم فقط، بل على مستوى العالم أجمع.

مؤخراً، مع تطوّر العملية البرية التي ينفذها "جيش" الاحتلال في قطاع غزة، وارتفاع أعداد الشهداء من النساء والأطفال، شهد العرب نمطاً مختلفاً من التضامن مع قضيتهم المركزية، إذ اندلعت في عواصم غرب أوروبا العديد من التظاهرات الضخمة التي يدين المشاركون فيها العدوان الصهيوني الهمجي على القطاع، والذي يدفع أهله نحو النزوح والهجرة. هذا النمط من التضامن لم يكن مألوفاً فيما مضى، لكنه يُعدّ تعبيراً بصورة أو أخرى، عن عمق تأثير الجاليات العربية والإسلامية في المجتمعات الغربية من جهة، وعن مدى التطور الذي لحق بحالة الإعلام المعاصر، خاصة في ما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي، بما أتاح للمواطن الأوروبي رؤية المشهد بدرجة أكثر وضوحاً، من جهة أخرى.

بعض الخبراء في ميدان السياسة الدولية عدّ ما يحدث في القارة العجوز من تمايز مواقف العديد من قطاعات الشعب الأوروبي عن المواقف الرسمية لأنظمتهم الحاكمة مؤشراً على انتكاسة ديمقراطية في واقع الأمر، إذ يُفترض أن يكون القرار الحكومي في نهاية المطاف تعبيراً عن نبض الشارع واتجاهاته، وليس بمعزل عنه.

على مقلب آخر، فإن انحياء زعماء الغرب الأعمى إلى "دولة" الاحتلال ستصاحبه انعكاسات كبيرة على النخبة الثقافية في المجتمع العربي، خاصة ذات الهوى الليبرالي، والتي باتت تشعر بحرج كبير، وهي تتابع

النماذج التي طالما راهنت عليها ، وهي تتهاوى أمامها أخلاقياً وإنسانياً ، بل إنه على المستوى السياسي ، لم تعد تلك الأنظمة تُعبّر بصدق عن أفكار الشعوب التي تحكمها .

جميع ما سبق دفع بالأنتلجنسيا العربية مرة أخرى صوب أميركا الجنوبية ، لا للوقوف على المعادلات التي تُفضي إلى نجاح اليسار فيها بصورة تؤلم البيت الأبيض ، أو للتعرف إلى تلك الشعوب شديدة الشبه في الملامح والخصائص النفسية بشعوب الشرق الأوسط ، بل لاستكشاف المعنى الحقيقي للديمقراطية ، والتي يكون فيها نظام الحكم انعكاساً حقيقياً للشعب الذي انتخبه ، ويفتش عن السبل التي تضمن مصالحه .

في بوليفيا وفنزويلا وكوبا وكولومبيا وتشيلي والبرازيل .. إلخ ، شعوبٌ يؤلمها مقتل الأطفال في قطاع غزة ، ويرون أن ما يقوم به "جيش" الاحتلال هو حرب إبادة مكتملة الأركان ، وتعبير عن عقيدة عنصرية تستهدف فناء الآخر لا التعايش معه بأي صورة كانت . وهناك على الدرب ذاته ، حكومات وصلت إلى السلطة عبر انتخابات نزيهة خالية من الإرهاب النفسي وتأثير رأس المال ، تدين الصهيونية وتقطع العلاقات مع حكومة الاحتلال .

هناك في الجنوب بين المحيطين الهادئ والأطلسي ، وعلى مرمى حجر من "اليانكي" بسفنه البحرية وحاملات طائراته ، نموذج آخر لدول من العالم الثالث ، ترفض الإرهاب الأميركي ، وتعبّر من دون وجل عمّا يختلج في نفوسها ، لتعلن بضمير إنساني حي عن تضامن فريد من نوعه مع فلسطين وشعبها ، ضاربة بهذا السلوك مثلاً معاصراً حول آلية إدارة السياسة الدولية بنزاهة ووعي في الآن ذاته .

بين التردد العربي والإقدام اللاتيني

كانت العملية التي نفذتها المقاومة في صباح السابع من تشرين الأول / أكتوبر ، فرصة لإعادة إحياء القضية الفلسطينية من جديد بعد نحو عقد كامل من فوضى المفاهيم التي حدثت في أعقاب "الربيع العربي" ، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، بل كانت هناك فرصة مكافئة أمام الأنظمة العربية ، لتدخل إلى الساحة الدولية من أوسع أبوابها ، وتنتقل من

خانة "المفعول بهم" إلى خانة "الفاعلين".

ترددت العواصم العربية، ونكصت عن التفاعل بإيجابية مع حدث استثنائي مثل "طوفان الأقصى"، وكان كل ما يشغل بالها، هو كيفية استعادة الهدوء (أو بالأحرى الموات) الذي يدفع بفلسطين وشعبها إلى زاوية النسيان، وهو الأمر الذي يتماهى مع انخفاض طموح الحكومات العربية، التي يزعجها أن تتورط في أي ميدان خارج حدودها، ولو بعدد من الأمتار. في المقابل، كانت أنظمة الحكم اليسارية في أميركا الجنوبية تتفاعل مع الحدث، وتقدم كل دعم سياسي للقضية الفلسطينية. في البداية، قطعت بوليفيا علاقتها مع "إسرائيل" خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وهو أمر متوقع، فلأباز اليوم تحت حكم لويس أرسى، وهو امتداد لإيفو موراليس الذي أنهى علاقاته أيضاً مع "تل أبيب" في 2009، ولهذا السبب وأسباب أخرى تعرض موراليس لمؤامرة أميركية نهاية عام 2019، أخرجته من السلطة، لكن القوى الشعبية نجحت في إجهاض مخطط البيت الأبيض خلال عام، وأعادت مبادئ موراليس إلى الحكم مرة أخرى، وإن بقي هو بشخصه خارجه.

بعدها بوقت قصير، قامت كولومبيا وتشيلي باستدعاء سفيريهما في "تل أبيب" احتجاجاً على الجرائم الإسرائيلية، وشبه حينها جوستافو بيترو، رئيس كولومبيا اليساري، الهجمات الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة باضطهاد النازيين لليهود خلال الحرب العالمية الثانية، كما قال رئيس تشيلي الشاب بوريتش، إن "نتيها هو جيشه ينتهك ان علانية القانون الدولي". أما فنزويلا، بزعيمها الثوري نيكولاس مادورو، فكانت حاضرة منذ اللحظات الأولى، إذ دانت كاراكاس الإبادة جماعية التي ترتكب بحق الفلسطينيين في غزة، وذلك بعد إعلان الاحتلال فرض حصار على القطاع يشمل حرمان سكانه من الماء والكهرباء والطعام. علماً بأن العلاقات بين فنزويلا و"إسرائيل" مقطوعة منذ عام 2009، وقد اتخذ القرار رئيس البلاد الراحل، وزعيم ثورتها، هوغو تشافيز، وذلك رداً على الاعتداءات الإسرائيلية بحق سكان غزة.

على المستوى ذاته، تأتي كوبا، التي ترفض منح "إسرائيل" الاعتراف حتى اليوم، وذلك منذ أن قطعت علاقتها معها خلال قمة حركة عدم الانحياز المنعقدة في الجزائر عام 1973. ومع بدء العدوان على غزة، قاد رئيس كوبا ميغيل دياز كانيل مسيرة للتبديد بالجرائم الإسرائيلية على طريق ماليكون الساحلي في هافانا حيث تقع السفارة الأميركية.

أما البرازيل، فقد أعلن رئيسها لولا دي سيلفا رفضه للعدوان على قطاع غزة مع بداية الحرب، ثم عاد السياسي اليساري المخضرم، والذي يترأس أكبر دولة في أميركا اللاتينية من حيث عدد السكان، بتشبيه ما تقوم به "الدولة" العبرية بمحرقة اليهود إبان الحرب العالمية الثانية، وذلك على هامش مشاركته في قمة الاتحاد الأفريقي خلال الشهر الجاري. ثم اتخذ قراراً بسحب سفير بلاده من "تل أبيب"، وذلك بعد أن اعتبرت "إسرائيل" إن لولا شخص غير مرغوب به.

في المحافل الدولية، لم تتردد دول أميركا الجنوبية المحكومة من قبل اليساريين الثوريين في خوض غمار المعارك القانونية والدبلوماسية في وجه حكومة الاحتلال. مؤخراً، وأمام محكمة العدل الدولية، اتهمت ممثلة كولومبيا "إسرائيل" بتدمير شامل لقطاع غزة، وأنها قد حوّلت إلى وطن للموت والبؤس، أما ممثلة كوبا فدانت الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، متهمة واشنطن بالتواطؤ ودعم ما يحصل من مجازر.

يصعب إحصاء المواقف النبيلة التي صدرت عن العديد من دول أميركا الجنوبية خلال الأشهر الخمسة الماضية، وهي جميعها تنم عن تأييد كبير للشعب الفلسطيني، ورفض واسع للجرائم الإسرائيلية، كما تكشف تصريحات زعماء تلك الدول عن وعي بحقيقة الصراع في فلسطين، وحجم ما تمثله "إسرائيل" من مصالح لدى القوى الاستعمارية الغربية الكبرى.

ردّ الجميل.. كيف وبأي وسيلة؟

تتبع المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية من وعي بحقيقة ما يجري في الشرق الأوسط، كونه صورة مما يجري في مناطق أخرى بالكرة الأرضية، حين يكون للقوى الغربية الناهبة مصالح ما، تدفعها إلى توظيف

أو "خلق" كيان ما يعمل على تلبية تلك المصالح وخدمتها. ووفقاً لهذا ، يكون الدور الإسرائيلي التخريبي في المنطقة ، مفهوماً من حيث الدوافع. ويمكن قراءة ذلك عبر النظر إلى تصريحات هوغو تشافيز في عام 2008 ، حين شبه حكومة كولومبيا اليمينية التابعة للبيت الأبيض حينها ، والتي كانت تقوم بأدوار عدائية تجاه الدولة المحيطة بها ، بدور "إسرائيل" في المنطقة العربية وعموم الشرق الأوسط ، وقد تكررت تصريحات مماثلة من جانب عدد من الزعماء اليسار في أميركا الجنوبية.

يحتاج العالم الثالث إلى إحياء أطر التعاون فيما بين دوله التي تعاني من التدخلات الأميركية ومن هيمنة رأس المال الغربي على أسواقها ، وهذا يُعدّ أهم ما امتازت به السياسة الخارجية الإيرانية ، إذ عبرت طهران كل تلك المساحة الجغرافية ، وطارت إلى أميركا الجنوبية؛ لعقد تحالفات اقتصادية وثيقة ، سواء في مجال النفط أو غيرها.

ويمكن رصد مدى انزعاج واشنطن من هذا النمط من التعاون ، عبر متابعة ردود الفعل الأميركية على الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني ، إبراهيم رئيسي ، في الفترة من 12 حتى 16 حزيران/يونيو 2023 ، إلى ثلاث دول في أميركا اللاتينية هي فنزويلا ونيكاراغوا وكوبا ، تلبيةً لدعوة رسمية من نظرائه في الدول الثلاث ، وقد تم الإعلان ، فور انتهاء الجولة ، عن توقيع 35 وثيقة تعاون ، بواقع 25 اتفاقية مع فنزويلا ، و6 مع كوبا ، و4 مع نيكاراغوا.

عملياً ، إذا أرادت الأقطار العربية ردّ الجميل إلى يسار أميركا الجنوبية ، فلديها نموذج العمل الإيراني ، وهو قد وفّر لها وزناً نسبياً في المجتمع الدولي ، يمكن أن يدعم مواقفها ، وسبيلاً إلى كسر العزلة الاقتصادية المفروضة عليها بسبب العقوبات الأميركية والأوروبية الجائرة ، وطريقاً يمكن عبره تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية وفي مقدمتها الموارد الهيدروكربونية.

في مسألة الصراع مع الصهيونية ، تحتاج الأنظمة العربية اليوم أن تدرك طبيعة الدور الذي يلعبه البيت الأبيض ، وأنه لا يمكن تحرير الأرض أو

الوصول إلى "حل عادل"، إلا عبر تقليص أظافر واشنطن ومنعها من استباحة المنطقة، وتقديم العون إلى "إسرائيل". وهذا بدوره يتطلب تعزيز التعاون مع الحلفاء الذين يجابهون المخاطر ذاتها، ويتخذون خطوات عملية في سبيل مواجهة الهيمنة الأميركية، سواء سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً.

إن إدراك أهمية أن يحكم اليسار أميركا الجنوبية يجب أن ينبع من وعي بالمصالح العربية ذاتها، ولا يشك أحد أن تغيّر نظام الحكم في أي بلد من البلدان التي تتم الإشادة بمواقفها اليوم إلى نظام يميني تابع لواشنطن، سيكون له مردود سلبي واسع على القضية الفلسطينية.

فعلى سبيل المثال، عندما وصل السياسي اليميني بولسونارو إلى رئاسة البرازيل في نهاية 2018، أعلن على الفور عزمه نقل سفارة بلاده من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة، كما وجّه دعوة إلى نتنياهو لحضور حفل تنصيبه، وأعلن عزمه إدراج "حزب الله" في قوائم الإرهاب، وهكذا كانت الحال في بوليفيا ما بين نهاية 2019 ونهاية 2020، حين قفز إلى السلطة خصوم موراليس المدعومون من البيت الأبيض بقيادة جانين أنيز، فقاموا بإعادة العلاقات مع "تل أبيب"، والأمر ذاته مع خوان غوايدو الدمية الأميركية التي تحركها واشنطن ضد النظام الفنزويلي، وهو معروف بصداقته القوية مع نتنياهو.

خلاصة الأمر أن أفضل ردّ جميل إلى اليسار اللاتيني هو اتخاذ كل ما يمكن من وسائل للحفاظ عليه قائماً، إذ يقوم بدوره في فضح العريضة الأميركية والتصدي لها، والعمل على تنمية أطر التعاون الاقتصادي مع تلك البلدان التي لم تتردد في تقديم الدعم للقضية الفلسطينية، متحملة في سبيل ذلك مزيداً من العقوبات الغربية.

رهانات ننتياهو الخائبة

28 فبراير 2024

راهن بنيامين ننتياهو خلال قيادته حكومة الاحتلال بين ربيع 2009 وصيف 2021 على ضمور المقاومة ذاتياً داخل قطاع غزة بفعل الحصار المشدد من كل جانب، لكنّ رهاناته خابت، إذ دخلت فصائل المقاومة في تحديات متتالية مع "جيش" الاحتلال وأثبتت فيها كفاءتها.

وما إن عاد ننتياهو إلى السلطة في نهاية عام 2022 ليقود حكومة "إسرائيل" السابعة والثلاثين، حتى لاحقته المقاومة بصواريخها في نيسان/أبريل 2023 ردّاً على المخططات الصهيونية بحق المسجد الأقصى، ثم تكرر السيناريو ذاته في الشهر التالي بعد استشهاد خضر عدنان القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في السجون الإسرائيلية، إلى أن جاء طوفان الأقصى الذي كاد يجرفه عن كرسيه.

في صباح السابع من تشرين الأول/أكتوبر، نفّذت المقاومة عملياتها الفارقة التي جمّدت الدماء في عروق حكومة الاحتلال بمختلف مكوناتها، وظل ننتياهو لفترة يعاني اضطرابات ما بعد الصدمة، وهو ما دفعه إلى طلب العون من معارضيه أمثال بيني غانتس ويائير لابيد، لتظهر على السطح مقترحات بتشكيل حكومة طوارئ ومجالس للحرب مماثلة لتلك التي شكّلت إبان عدوان يونيو/حزيران عام 1967.

هنا، برز رهانٌ خائب جديد لنتياهو، يتمثل في عدم تجاوب لابيد مع طرح الانضمام إلى حكومة الطوارئ، معللاً ذلك برفضه تحالف ننتياهو مع اليمين المتطرف، ولاعتراضه على استمرار كل من إيتمار بن غفير كوزير للأمن القومي وبتسلئيل سموتريتش كوزير للمالية.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تصاعدت الأحداث في الشارع الإسرائيلي بين طائفة تنادي بالتصعيد إلى أبعد مدى ضد المقاومة الفلسطينية داخل قطاع غزة وخارجها، وطائفة مقابلة تركز اهتمامها على

مسألة استرداد الإسرائيليين الذين نجح مقاومو غزة في أسرهم خلال عملية طوفان الأقصى. وبات الداخل الإسرائيلي كتلة من نار تأكل نفسها قبل أن تهدد غيرها.

في تلك المرحلة، اتخذت حكومة الاحتلال قرارها بتنفيذ عملية عسكرية عنيفة ضد غزة، تبدأ بتكثيف القصف الجوي، ثم تنتقل إلى مرحلة الاجتياح البري.

خلال الأسابيع الأولى للعملية البربرية، تعمّد الطيران الإسرائيلي استهداف المستشفيات ومراكز الإيواء، كما حصل في مجزرة مستشفى المعمداني التابع للكنيسة الأسقفية الأنجليكانية، وكان المستهدف تسكين الرأي العام الإسرائيلي المتعطش للتأثر من جهة، ومن جهة أخرى إرهاب الفلسطينيين ودفهم إلى الاستسلام، ومن ثم القبول بتسليم الأسرى من دون مقابل، وإن أمكن إعلان الطلاق البائن من المقاومة بغير رجعة.

عجز نتنياهو عن تحقيق نصره السريع الذي توهمه، حتى إن صمود المقاومة أتاح لخصمه السياسي يائير لابيد العودة إلى الأضواء التي انحسرت عنه بعد رفضه المشاركة في حكومة الطوارئ، والادّعاء "بأن الحكومة الإسرائيلية لم تحدد هدفًا استراتيجيًا للحرب التي تخوضها في غزة، وأنها فقدت ثقة غالبية الإسرائيليين، ولم يعد أحد يشعر بوجودها".

فشل حكومة الاحتلال التي راهنت على تحقيق نصر عسكري سهل وسريع في قطاع غزة يعود إلى أمرين:

الأول: استعداد المقاومة طوال السنوات الماضية لمثل تلك العملية، والبنية العسكرية التحتية القوية التي تأسست داخل القطاع لمواجهة هذا النوع من العمليات البرية بإشراف جاد من محاور المقاومة وبمعونته.

الثاني: المساهمة الفعّالة للعديد من جبهات المقاومة خارج غزة في الحرب، وشعور الإسرائيليين بأنهم محاصرون من شتى الجبهات، فالصواريخ التي تم إطلاقها من لبنان والعراق واليمن أدّت إلى تشتيت الجهد الصهيوني العسكري، عوضًا عن حالة الرعب التي أحدثتها داخل "إسرائيل".

دفعت تلك الحالة من اللا نصر واللاهزيمة نتنياهو وقادة "جيشه" إلى

حالة من اليأس واللهاث خلف تحقيق نصر سريع، بالشكل الذي نتج منه هذا الكم غير المسبوق من المجازر بحق أهالي غزة. وكان الهدف الحقيقي هو استعادة البناء النفسي للإسرائيليين بعدما دهسه مقاومو غزة في السابع من أكتوبر.

في هذه اللحظة، ظهر الاحتلال أمام العالم على حقيقته: دراكولا خارج شاشات السينما متعطش دوماً للدم والسلب وتدمير مظاهر الحياة. هذا كله أدى إلى سقوط رهان "إسرائيل" الدائم على الغرب، إذ بدأت أعداد المتظاهرين الراضين للممارسات الإسرائيلية تتضاعف مرات ومرات، وذهبت جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية لتقاضي الاحتلال، حتى قادة أوروبا بدأوا يستشعرون الحرج أمام شعوبهم الغاضبة من تأييد بلادهم للجرائم الصهيونية.

من دون الدعم الدبلوماسي والإعلامي الأميركي وإدمان واشنطن على استخدام الفيتو في مجلس الأمن لمنع صدور أي قرار بوقف أعمال العنف في قطاع غزة، كانت "إسرائيل" ستظهر على حقيقتها ككيان منبوذ من العالم أجمع، في الشرق والجنوب، حيث المبدأ الرافض لأميركا وولايتها الـ51، وفي الغرب والشمال، حيث ما تبقى من موروث إنساني حضاري قادر على إدانة الاعتداء على الأبرياء.

رهان نتنياهو الأخير

بعد مرور أكثر من 4 أشهر على حرب غزة، يقف نتنياهو على مقربة من رفع الفلسطينية، معلناً أن "جيشه" يوشك أن يجتاحها برّاً، مع استمرار عمليات القصف الوحشي بسلاح الجو.

يدرك قادة الاحتلال صعوبة المهمة في رفع، وهم اختبروا صلابة المقاومة وقدرتها على تنفيذ عمليات نوعية من المسافة صفر في جباليا في شمال قطاع غزة، وحي الشجاعية في الشرق، وفي مدينة خان يونس في الجنوب. ومن المؤكد أنّ عود المقاومة يشدد كلما ذهبنا باتجاه جنوبي القطاع، إذ يتركز وزنها الأكبر في مناطق خان يونس، تحديداً في الشرق، وإذا وسّع الاحتلال من هجومه البري باتجاه رفح، فستكون المقاومة أمام

رقعتها الأخيرة، ما سيدفعها إلى الاستبسال غير المسبوق دفاعاً عنها.

أمام تلك المعطيات، يراهن نتتياهو على عاملين:

الأول، عامل الوقت، فكلما مضت الأيام والأسابيع على العملية الإسرائيلية، يزداد حجم معاناة الفلسطينيين داخل القطاع، الذين نزح أكبر عدد منهم باتجاه رفح، ما يمثل عامل ضغط على المقاومة، بالشكل الذي يجبرها على القبول بالشروط التي وضعتها "إسرائيل" لوقف الحرب "مؤقتاً" في مقابل الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين كافة، فيما تصر المقاومة على وقف الحرب بشكل كامل والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين كافة في مقابل إطلاق سراح الأسرى لديها.

من جهة أخرى، تراهن حكومة الاحتلال على أن يهدأ الشارع العربي الغاضب مع مرور الوقت، وتفتقر حماسه التي اشتعلت في أعقاب عملية طوفان الأقصى، وبالتالي يتسنى لبعض الأنظمة العربية تقديم العون من جديد لـ"تل أبيب" ومساعدتها على الخروج من الوحل الذي غرقت فيه.

أما العامل الثاني، فهو إحداث حالة من الانقسام داخل بنية المقاومة تدفعها إلى القبول بالعروض الإسرائيلية. وتعتمد "تل أبيب" على العديد من الوسطاء بهدف تمرير هذا المسار، وفي المقدمة واشنطن، التي تقدم دعماً لا محدوداً لهذا الطرح عبر حلفائها بالمنطقة، فهي تريد أن تحقق "إسرائيل" أهدافها في استرداد الأسرى والقضاء على المقاومة، بالضبط كما ينادي اليمين الإسرائيلي المتطرف، لكن من دون التورط في حماقة الاجتياح البري لمدينة رفح.

وفقاً للمعادلات المطروحة منذ بداية الحرب، ستخفق رهانات نتتياهو الأخيرة، لأن أكبر حصيلة من المعاناة الفلسطينية تحققت بالفعل باستشهاد الآلاف وإجبار أكثر من مليون نسمة على النزوح من مساكنهم في شمال ووسط القطاع باتجاه الجنوب، وبالتالي فإن الفلسطينيين ليس لديهم المزيد ليخسره، كما أن هناك يقيناً بأن دخول رفح بات ورطة للإسرائيليين، وخصوصاً إذا تشبثت القاهرة برفض عمليات التهجير.

أما الشارع العربي فهو مستمر في إعلان دعمه للمقاومة رافضاً الجرائم

الإسرائيلية، وإن اختفت بعض المظاهر الثورية التي سادت الميادين العربية في الأسابيع الأولى للعدوان. في العموم، هناك قناعة بأن أي تصعيد إسرائيلي جديد سيقابله مزيد من الغضب الشعبي العربي، وهو أمر بات يقلق واشنطن بشدة، فهي تخشى على مصالحها التي باتت مهددة أكثر، وتسعى لإنقاذ ما تبقى من سفينة "التطبيع"، ودفعها إلى أن تمخر عباب بحر السياسة العربية من جديد.

في "إسرائيل"، بات هناك قناعة بأن استمرار الحرب و"تحرير المختطفين" هدفان غير متوافقين. وعليه، بدأت المعسكرات السياسية بطرح خطط بديلة تدعم موقف نتياهو في حال رغب في إتمام صفقة تبادل للأسرى، وذلك ردًا على موقف اليمين المتطرف الرافض للصفقة، والذي يهدد بتفكيك الحكومة.

المثال الأبرز على ذلك هو "شبكة الأمان" التي عرضها حزب "هناك مستقبل"، الذي يترأسه يائير لبيد، والتي تفضي إلى دعم نتياهو من قبل أحد أكبر الأحزاب المعارضة لفترة معينة، على أن يتم لاحقًا التشاور بين مختلف الأحزاب لتحديد موعد لإجراء انتخابات مبكرة.

هذا الخط المتناغم بدرجة أو أخرى مع مواقف أميركا هو محاولة لإنزال نتياهو عن الشجرة، بعدما خابت رهاناته وبات سلوكه رهينة بيد اليمين المتطرف، إذ يرفض الانسحاب من غزة والإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين، ويكرر هدف إسقاط حكم حماس، ما يعكس شروط اليمين للبقاء في الحكومة والاستمرار بالحرب حتى تحقيق أهدافها، وهو الأمر الذي بات في حكم المستحيل اليوم.

على درب أسلافه

لا يُعد نتياهو استثناء بين قادة الكيان، فرهانات أسلافه أيضًا خابت منذ غولدا مائير التي راهنت على "موت الكبار ونسيان الصغار"، لكن أثبتت السنون وتتابعها أن الأجيال الفلسطينية الجديدة التي حضرت إلى العالم في أعوام ما بعد النكبة، بل حتى التي وُلدت ما بعد الانتفاضتين، لا تزال متشبثة بحلم تحرير كامل الأرض من النهر للبحر، ولديها الاستعداد

لبذل أرواحها فداء لما تؤمن به.

كان الهدف الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي منذ نشأته بمخطط غربي هو أن يذوب في المنطقة ذوباناً يجعله سيّداً عليها لا جزءاً منها، أي أن يقبل العرب والمسلمون بوجود "إسرائيل" كجزء مميز في المنطقة ومتفوق عليهم، ويجب طاعته وتسليم دفة القيادة لزعمائيه. واعتبر قادة العالم الرأسمالي الغربي أن هذا التدرّج في الأحداث كفيل بضمان هيمنتهم الكاملة على المنطقة بموقعها وثرواتها وقواها البشرية.

ما حدث رغم مرور كل تلك العقود هو أن "إسرائيل" باتت منبوذة أكثر، فلم يتم قبولها في الشرق الأوسط، ولم تهيمن على المنطقة عسكرياً وثقافياً كما كان مشروعها، حتى إن مصر، التي عقدت أول اتفاق سلام عربي مع "تل أبيب"، لم يراوح مشروع التطبيع فيها أسوار السفارة التي تعرضت ذاتها للاقتحام والحصار والنبذ من جموع المصريين، وذلك كلما سنحت الفرصة وخفف الأمن قبضته.

يثبت بالتجربة هشاشة المجتمع الإسرائيلي من الداخل، وبالتالي ضعف حكومته. ولولا الدعم الغربي الذي يُرمّم ثقب هذا الكيان كلما أوشك على أن ينهار، لارتاحت المنطقة بأسرها من هذا الورم الخبيث منذ عقود، وخصوصاً أن فصائل المقاومة الغزيّة تنجح بكل اختبار في الصمود بوجه هذه الترسانة العسكرية العنيفة رغم ضعف إمكانياتها وخلو محيطها من الأعوان.

كل ما سبق يدفع الإسرائيليين اليوم إلى هجرة الأراضي المحتلة، وحجز تذاكر السفر إلى أوروبا وأميركا الشمالية، فهناك يشعرون بانسجام أكبر مع المناخ ونمط الحياة، ويتوفّر لهم الأمن الذي نجح الفلسطينيون في حرمانهم منه، وهو ما يعني أن الخائب ضمن تلك المعادلة ليس نتائها وحده، بل سبقه مؤسسو الكيان الأوائل الذين راهنوا على بقائه وتمدده، فإذا بـ"إسرائيل" بعد مضي أكثر من 7 عقود على نشأتها تعجز عن توفير ملاذ آمن لمستوطنيتها وتفشل في تأمين تجارتها في البحر الأحمر.

المخطط الأميركي لاستنزاف غزة معنوياً عبر "المساعدات"

13 مارس 2024

في العاشر من آذار/مارس، أعلنت الولايات المتحدة إرسال أول سفينة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، بهدف ملعن يتمثل في "تقديم المساعدات الإنسانية" لقطاع غزة من خلال البحر.

وقالت القيادة المركزية الأميركية إن سفينة "الجنرال فرانك إس بيسون" التابعة للجيش الأميركي غادرت قاعدة لانجلي-يوسيتيس المشتركة في ولاية فرجينيا بعد أقل من ثلاثة أيام من إعلان جو بايدن أن "بلاده ستبني ميناء مؤقتاً على ساحل قطاع غزة لإيصال مزيد من المساعدات الإنسانية". استقبل الرأي العام العالمي الإعلان الأميركي بمزيد من السخرية، فالجيش الأميركي يُعدّ أهم جهة تقوم بدعم وتوريد السلاح إلى "جيش" الاحتلال، وممثلو الولايات المتحدة في مجلس الأمن لم يدخروا جهداً لتعطيل صدور أي قرار يُفضي إلى وقف الحرب.

بعد سقوط أكثر من 100 ألف فلسطيني ضحية للحرب بين شهيد ومصاب، ثلاثة أرباعهم تقريباً من الأطفال والنساء، تبحث واشنطن عن "أفكار مختلفة" لتمرير المساعدات إلى قطاع غزة عبر الجو والبحر، كأن القطاع لا يملك اتصالاً برياً مع مصر و"إسرائيل"، ويمكن عبر تلك المعابر الحدودية تمرير مختلف أنواع المساعدات!

يفرض العدو الإسرائيلي حصاراً شاملاً على قطاع غزة منذ التاسع من تشرين الأول/أكتوبر، ويشمل ذلك منع دخول الغذاء والماء والدواء والوقود والكهرباء، بحسب إعلان وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت. وتقول حكومة الاحتلال إن رفع الحصار عن غزة مرتبط بمسألة عودة الإسرائيليين الذين نجحت المقاومة في الحصول عليهم كأسرى خلال عملية طوفان الأقصى.

تسبب الحصار في وفاة عدد من أهالي غزة نتيجة النقص الكبير في

المواد الغذائية ، ما أدى إلى عدم قدرة العائلات على تأمين وجبة يومية. وكان المكتب الإعلامي الحكومي في غزة قد أشار منذ نحو ثلاثة أسابيع إلى أن الأوضاع في شمال قطاع غزة فاقت حدَّ الكارثة ، وأن الجوعى لا يجدون حتى الأعلاف والحبوب لتناولها ، وذلك في ظل سياسات التجويع والتعطيش والحصار التي يتبعها الاحتلال.

الأمر الذي فاقم من حدّة الأزمة هو قرار لجنة الدستور والقضاء في الكنيسة الإسرائيلية وقف عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في القدس المحتلة. في الوقت ذاته ، أوقفت عدة دول ، منها الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا ، تمويلها للأونروا مؤقتاً ، بسبب مزاعم إسرائيلية بأنّ بعض الموظفين شاركوا في عمليات المقاومة في السابع من أكتوبر باتجاه "مستوطنات" مدن غلاف غزة.

كل تلك الإجراءات العنصرية التي تستهدف إبادة الشعب الفلسطيني نجم عنها تضاعف أعداد الشهداء ، بالشكل الذي دفع الأونروا إلى التصريح بأنّ "أعداد الشهداء بسبب تداعيات الحصار المفروض على غزة ربما تفوق أعداد الذين يموتون بسبب القنابل والقصف الجوي".

واشنطن واستغلال المأساة

كانت استعادة العرب لثقتهم بذواتهم بعد عملية "طوفان الأقصى" هي أشدّ ما أثار حنق الإدارة الأميركية باعتبارها الراعي الأول لمصالح الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. لذا ، كان المخطط الأميركي هو كسر تلك الروح عبر العمل العسكري العنيف من جهة ، وسياسات الحصار والتجويع من جهة أخرى.

تسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل لأكثر من خمسة أشهر بإخلاء مئات الآلاف من سكان شمال ووسط قطاع غزة مساكنهم ، ونزوحهم باتجاه رفح أقصى جنوب القطاع ، أملاً في أن يمنحهم جوار الحدود المصرية بعضاً من الأمان ويردع آلة الموت الإسرائيلية عن حصاد أرواحهم.

تكدّس قرابة مليون ونصف مليون فلسطيني في مساحة محدودة جغرافياً ، وتناقصت بالتدريج كمية السلع المعروضة في الأسواق ، وعادت

مظاهر التشّت لتملأ الشوارع، وخيّمَت حالة من اللاإنسانية على الأجواء، وبات الجميع يتربّع موعِد القرار الأهوج لبنيامين نتنياهو باجتياح رفح. في ظل تلك الحالة من الموت والقلق والجوع، كانت واشنطن تستعد لإلقاء "قنبلتها الجديدة" في صورة مساعدات. لم تضغط الإدارة الأميركية على "إسرائيل" لرفع الحصار أو وقف الحرب، إنما قررت أن تُلقِي المعونات عبر عمليات إنزال جوي، ولم يكن الهدف الأميركي يقتصر على تبييض صفحتها أمام ناشطي حقوق الإنسان الثائرين بسبب دعمها للامحدود لنتنياهو واليمين المتطرف، إنما كانت للعملية أهداف إضافية أخرى:

أولاً: صناعة حالة من الإرباك للرأي العام العربي، والشروع في النظر إلى قضية فلسطين باعتبارها قضية شعب يعاني الجوع والعطش فحسب، وليست قضية نضال وتحرير بهدف استرداد أرض مسلوّبة واستعادة مصير تمت سرّفته بواسطة الاحتلال.

ثانياً: إحداث حالة من الفوضى والانهيّار الأمني الإضافي داخل مجتمع النازحين ومخيمات اللاجئين، وذلك عند التسابق على المساعدات الملقاة من الطائرات، وخلال عمليات توزيع الإمدادات على المحتاجين، فالأجدر بالقائمين على العملية كان تنظيم عملية الغوث المُقدمة للفلسطينيين داخل قطاع غزة قبل الشروع في تقديم المعونة، لكن يبدو أن الاضطراب الناجم عن تلك العملية كان هدفاً أميركياً مبيّناً.

ثالثاً: التسبب في قتل مزيد من الفلسطينيين، وهذا ما حصل عندما وقع عدد من طرود المساعدات على رؤوس المواطنين نتيجة الإنزال الخاطئ. وكان قسم الطوارئ في مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة قد أعلن مقتل 5 أشخاص في حادث سقوط صناديق المساعدات على تجمعات للفلسطينيين شمال مخيم الشاطئ، وفي شارع الجلاء شمال مدينة غزة.

رابعاً: هزيمة الروح المعنوية للفلسطينيين والعرب المؤيدين للمقاومة، عبر نشر المقاطع المصورة التي يتسابق فيها أهالي غزة على الصناديق الإغاثية في مشهد يستهدف تجريف الذاكرة العربية، ودفع الأنظار بعيداً عن المقاومة وعملياتها المتواصلة في تدمير الدبابات الإسرائيلية في خان

يونس وقصف المواقع العسكرية في غلاف غزة.

خامساً: ترويج الولايات المتحدة لنفسها باعتبارها صاحبة القرار الأخير فيما يجري من مستجدات في الساحة الفلسطينية، حتى فيما يتعلق بتوقيت تقديم المساعدات والأساليب المتعلقة بإيصالها إلى الفلسطينيين المحاصرين داخل القطاع.

حرب نفسية بعباءة إنسانية

ظهر مصطلح "الحرب النفسية" للمرة الأولى خلال ثلاثينيات القرن الماضي في كتاب للعقيد الألماني "بلاو"، ثم شاع التعبير لاحقاً خلال الحرب العالمية الثانية. ومن بين أهم تعريفات الحرب النفسية في الجيش الأميركي، أنها "استخدام أي وسيلة بهدف التأثير في الروح المعنوية لأي جماعة وفي سلوكها لغرض عسكري معين".

وهناك نسخة أخرى للبحرية الأميركية، جاء فيها أن المهمة الأساسية للحرب النفسية هي فرض إرادة الولايات المتحدة على إرادة العدو، بغرض التحكم في أعماله بطرق غير عسكرية ووسائل غير الوسائل الاقتصادية. أحسنت العواصم الغربية استخدام الأساليب المتنوعة للحرب النفسية خلال الصراع مع الاتحاد السوفياتي، حتى إن جرثومة الانهيار والتفكك التي أصابت هذا الكيان العظيم لم تقتصر على الضربات العسكرية التي طالت الأطراف أو تجنيد العملاء، بل بدأت عبر الترويج لصورة الحياة التي يتمتع بها المواطن الغربي الذي يشرب الكوكاكولا ويتناول عشاءه في ماكدونالدز!

بالنظر إلى سياق الحرب في غزة وتاريخ الإدارات الأميركية المتعاقبة في إدارة معاركها، يتبين كيف تخطط واشنطن لاستغلال أي فرصة لتحقيق مكاسب على الأرض، وإن جاء ذلك عبر منافذ إنسانية يمكن أن تحقق بعض المكاسب محدودة القيمة لخصومها.

يتعرض جو بايدن اليوم لضغوط عديدة من داخل الولايات الأميركية ذاتها، وذلك بسبب المتظاهرين الذين يعلنون رفضهم حرب الإبادة التي يتعرض لها أبناء غزة، وهو بحاجة لستر عورته عبر ورقة التوت المتمثلة

في المساعدات، لكنّ هناك أهدافاً أهم لديه تتلخّص في هزيمة الروح المعنوية للفلسطينيين الذين تغتالهم الطائرات والدبابات الإسرائيلية، كما يستنزف الحصار قواهم.

يريد الأميركيون خلال شهر رمضان الكريم إيصال رسالة مفادها أن "كل يد للمقاومة ستتطاوّل على إسرائيل مجدداً ستجلب الجوع والحصار، وأن الحل سيأتي من الطائرات الأميركية، بالضبط كما جاءت منها الصواريخ، وأن المساعدات لن ينالها الفلسطينيون إلا بشق الأنفس واللّهث خلف الصناديق التي تحملها المناطيد، وأن ما لم تحقّقه الحرب سيتحقّق عبر الفوضى وكسر الأنفس".

أهدافٌ توسعية أخرى

لم تتكشف بعد تفاصيل واضحة عن مستقبل الميناء الذي تخطط الولايات المتحدة لإنشائه قبالة سواحل قطاع غزة، وهل يمكن أن يعزز الوجود الأميركي غير الشرعي بالمنطقة؟ وهل يرتبط بشكل أو آخر بمستقبل إدارة قطاع غزة بعد أن تنتهي "إسرائيل" من عملياتها العدوانية؟ خلال هذه الأيام، سيبدأ الجيش الأميركي عملياته لبناء رصيف عائّم في البحر المتوسط، في ظل معلومات تشير إلى أن عملية الإنشاء معقدة، إذ يشارك فيها ما يصل إلى ألف جندي أميركي، وقد تستغرق أسابيع عديدة، وأنها تعتمد على تعاظم "إسرائيل" الإيجابي وتعاونها، وهو أمر غير مضمون.

عملية البناء تحصل عبر جمع عدد من القطع بطول 12 متراً يتم ربطها معاً لتشكّل رصيفاً وجسراً، سيصل طوله إلى نحو 550 متراً، إذ يمكن للسفن الكبيرة تفريغ المواد الغذائية والمعونات، ثم تقوم سفن عسكرية أصغر بنقل تلك المساعدات من الرصيف العائم إلى الجسر المؤقت الذي سيتم دفعه إلى الأرض عند الشاطئ.

اللافت هنا أن الإدارة الأميركية كان يمكن أن تمارس ضغوطاً أكبر على "إسرائيل" لفتح المعابر مع قطاع غزة عوضاً عن إنشاء ميناء، لكن لجوء بايدن وفريقه إلى هذا الخيار ربما يكشف عن أهداف أميركية

أخرى تتعلق بمزيد من فرض النفوذ بالمنطقة أو لتمكين "إسرائيل" من إحكام الحصار على سواحل قطاع غزة. حتى الآن، تعلن الإدارة الأميركية أنه لن تكون هناك قوات تابعة لها على الأرض، ومن المرجح أن يشارك حلفاء آخرون ومقاولون ووكالات إغاثة، كما أن حكومة الاحتلال ستتولى "الحفاظ على أمن الميناء وحمايته"، وخصوصًا إذا تعرض الميناء لمحاولة اقتحام من قبل السكان الراغبين في الحصول على الطعام هم في أمس الحاجة إليه. لم يتكشف المخطط الأميركي المستتر خلف مسألة الميناء العائم، لكن لا شك في أنه ينطوي على أهداف توسعية، ومن المؤكد أن الأيام القادمة ستكون حبلً بالعديد من المستجدات، في ظل تعطل مسار التفاوض وتلويح العدو الإسرائيلي المتكرر بإمكانية اقتحام رفح.



نتنياهو المحشور في الزاوية.. وتصاعد وعي العالم بمأساة غزة

20 مارس 2024

لا يرصد أحد في الإعلام العربي حجم تأثير الرأي العام داخل "إسرائيل" بارتفاع مساحة الرفض العالمي لممارسات "جيش" الاحتلال الهمجية داخل قطاع غزة. فالمجتمع الإسرائيلي اليوم بات يستعيد مشاعر العزلة التي اختبرها أجدادهم في أوروبا قديماً، وإن بطريقة مغايرة.

فالمؤكد أنه لا يوجد في عالم اليوم من يبني موقفه الرفض "إسرائيلي" على أساس عنصري أو ديني، بل بات يهود الكيان هم الأطراف المدانة بممارسة العنصرية بحق أصحاب الأرض من العرب الفلسطينيين، وهم الذين يرسمون كل مناحي سياساتهم الداخلية والخارجية بتوجيه من الأصوليين وذوي الأفكار الحجرية، والتي يفترض أن تخطاها البشر بفعل الحداثة.

اليوم، يتخذ العالم، في كل ألوانه ومذاهبه، مواقف رافضة للعدوان الصهيوني المستمر على أهالي غزة، والذي حصد حتى الآن أرواح أكثر من 31 ألف إنسان، أغلبيتهم من النساء والأطفال الأبرياء. واللافت أنه على رغم هذا الكم الهائل من الضحايا، فإن حكومة الاحتلال عجزت عن تحقيق أهدافها.

ليس من المنطقي أن يُساوي أحد بين معدل الرفض الشعبي ذي الطابع الأممي لـ "إسرائيل"، هذه المرة، وبين معدلات الرفض التي صاحبت أي عدوان سابق. فالحدث الفلسطيني اليوم يحتل الصدارة في العالم الغربي ذاته، ويستحث المواطن الأوروبي المنهمك في دوامة الحياة الرأسمالية ليهبط إلى الشارع، رافعاً لافتة تشير إلى تطابق صهيونية نتنياهو ونازية أدولف هتلر.

بمعنى آخر، لم يعد الاهتمام بالقضية الفلسطينية ومآسي أهلها مقتصرًا على الناشطين الحقوقيين أو الجمعيات التي تأسست بفضل المهاجرين من الدول الإسلامية، بل امتد الاهتمام إلى الأسر الغربية العادية، والتي بدأت

تكتشف رويداً رويداً حجم التزييف الإعلامي الذي رافق "إسرائيل" منذ "تأسيسها"، ليحتفظ لها بصورة الضحية، بينما هي الطرف المجرم.

جلد "الذات الإسرائيلية"

بعد مرور أكثر من 160 يوماً على بداية العدوان، نشر الكاتب الإسرائيلي المحسوب على اليسار، جدعون ليفي، مقالاً طرح فيه عدداً من الأسئلة ينبغي لكل إسرائيلي، وفقاً للمقال، أن يطرحها على نفسه: "هل إسرائيل اليوم أفضل مما كانت عليه في السادس من تشرين الأول / أكتوبر 2023؟ هل هي أقوى؟ أكثر أماناً؟ لديها ردع أكبر؟ أكثر شعبية؟ فخورة بأفعالها؟ هل المجتمع أكثر اتحاداً؟ أفضل بأي شكل من الأشكال؟". وكانت إجابات ليفي عن كل الأسئلة التي طرحها، هي: "لا، بصورة قاطعة".

الحديث داخل "إسرائيل" عن تراجع منسوب الثقة بأداء الحكومة وممارسات "الجيش"، بات أمراً شائعاً، ولم يعد مقتصرًا على الأوساط السياسية المعادية لليمين، الذي يمثله بن غفير وسموتريتش، وصارت عين الإسرائيلي العادي ترصد التفاعلات التي تجري خارج كيانه. وبالتالي، صار واعياً أن المجازر التي تحدث اليوم لم يعد في إمكان ضمير العالم ابتلاعها أو غض الطرف عنها.

حتى اليوم، تكون آلة الدمار الإسرائيلية حصدت أرواح أكثر من 11500 طفل. وعلى رغم هذا فإن قوات الاحتلال مستمرة في الحصول على الأسلحة من حلفائها، في حين لا يتوافر سوى قدر ضئيل للغاية من المعونات الغذائية لنحو مليوني فلسطيني محاصرين في جحيم لم يكن حتى الشاعر الإيطالي دانتي أليغييري ليتخيله.

لا يمكن إخفاء أن "إسرائيل" حظيت، في بداية الصراع، بدعم دولي واسع النطاق، لكن هذا الدعم تأكل سريعاً لأن معظم العالم بات يرى أن ما يحدث في غزة بمنزلة كابوس إنساني، ولا يمكن للبشرية، في ظل التطور الهائل الذي لحق بوسائل الإعلام، أن تصاب بالعمى الأخلاقي إلى الحد الذي يجعلها تنكر المأساة الإنسانية التي تتمثل كل ساعة في قطاع غزة.

ارتدادات الصدع الذي أصاب نظرة العالم الغربي إلى "إسرائيل" ستظهر داخل الكيان ذاته مع الوقت، وخصوصاً في ظل حالة الانقسام التي باتت تتفشى بسبب الضغوط التي تمارسها العائلات الإسرائيلية لوقف الحرب واسترداد الأسرى، في مقابل اليمين المتطرف المتشبه بخيار مواصلة العدوان ورفض أي صفقة مع حركة حماس تتضمن إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين.

خيارات نتنياهو الضيقة

تظهر سياسة بنيامين نتنياهو لمن يراقبها، منذ عملية "طوفان الأقصى" حتى اليوم، أقرب إلى أداء الثور الذي ينتحر ببطء عبر ضرب رأسه بجائط خرساني، ظناً منه أنه قادر على تحطيم الجائط قبل أن تسيل من رأسه آخر قطرة دماء.

في بداية العدوان، أعلن نتنياهو نيته القضاء على حركة حماس ومعها كل فصائل المقاومة بصورة كاملة. حتى اليوم، وعلى رغم هذا الكم الهائل من الجرائم وقصف المنازل والمستشفيات والمساجد، فإنه يعجز عن تحقيق نصر يمكن أن يُمسكه بيديه ويشهره أمام الرأي العام الإسرائيلي الحانق، بل على العكس، حصل نتنياهو على إدانة متزايدة لسياساته ومطالبات واسعة النطاق ومتجددة بـ "حل الدولتين".

وهو الأمر الذي دفع صحافي أميركياً بارزاً، مثل توماس فريدمان، إلى مطالبة واشنطن و"تل أبيب" بإعادة تقدير حجم الغضب الذي يتصاعد في جميع أنحاء العالم، والذي تغذيه وسائل التواصل الاجتماعي واللقطات التلفزيونية.

وعلى رغم أن فريدمان ليس محسوباً، في أي حال، حليفاً لفلسطين وقضيتها، فإنه بات يرى ضيقَ خيارات نتنياهو، وأن على الرئيس الأميركي جو بايدن اتخاذ موقف صارم بشأن دعم نتنياهو، وحثه على إدراك استحالة تحقيق الهدف المتمثل بـ "إبادة حماس".

الأزمة أمام "إسرائيل" اليوم أنها ارتكبت كل الجرائم الممكنة في غزة، وعلى رغم ذلك فإنها لم تشعر بأنها استردت هيبتها التي ضاعت بفضل

عملية السابع من أكتوبر، كما أنها لم تعد قادرة على مواصلة الحرب بسبب الضغوط الدولية والأوضاع الاقتصادية المتراجعة، ولا هي تستطيع في الآن ذاته إيقافها بسبب ضغوط اليمين.

حتى نتياهو، الذي كان يراهن على أن تجلب له الحرب أصوات الناخبين، بات يشك في ذلك، في ظل استحواذ المعارضة على قطاع كبير من الشارع الإسرائيلي، واتهاماتها المتتالية لنتياهو بأنه يضع أولوية حاجاته الانتخابية فوق مصلحة الإسرائيليين.

يمكن لحكومة الاحتلال أن تواصل سخريتها من الإدانات الدولية، ويمكن لبن غفير أن يذهب بعيداً إلى حدّ مناصرة جو بايدن، واتهامه بأنه لا يقدم الدعم الكافي إلى "إسرائيل" في مقابل "تقديم المساعدات الإنسانية إلى حركة حماس داخل غزة" ويمكن لنجل بن غفير أن يطوّر مساحة التلاسن إلى معاييرة بایدن بإصابته بمرض الزهايمر.

لكن الواقع يؤكد أن كل تأخر في التوصل إلى اتفاق ينصاع لشروط المقاومة بشأن وقف العدوان والانسحاب من القطاع والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، سيؤدي إلى ارتفاع سقف مطالب المقاومة، لا العكس، وسيحشر نتياهو في الزاوية، وسيفقد أي وسيلة للضغط على المقاومة، بعد أن أفرط في استهداف المدنيين بالطريقة التي جلبت عليه سخط حلفائه أنفسهم.

على رغم جسامه التضحيات.. فلسطين تسترد عافيتها

على رغم سقوط آلاف الشهداء خلال الشهور الفائتة، وعلى رغم تفاقم الأوضاع الإنسانية للنازحين داخل قطاع غزة، فإن القضية الفلسطينية اكتسبت زخمًا غير مسبوق في العقود الأخيرة، الأمر الذي دفعها إلى احتلال المرتبة الأولى في كل التغطيات الإخبارية، إقليمياً ودولياً.

الأهم من الاهتمام الدولي بفلسطين وأهلها أن القضية استعادت تعريفها الأصلي كقضية نضال وتحرير تخص شعباً فقد أرضه، وبالتالي مصيره، ويعود الفضل إلى عمليات المقاومة المستمرة والمتصاعدة على رغم العدوان الإسرائيلي، الذي يمكن وصفه بأنه الأعنف تاريخياً.

انهيار مشاريع التهجير القسري إلى دول جارة لفلسطين، أو الطوعي إلى أماكن أخرى حول العالم، من خلال تقديم حوافز مالية، أصاب المتطرفين الإسرائيليين في مقتل، وأثبت من جديد أن ثمة شعباً في هذه الأرض العربية لا يقبل مقايضة حقه في إرث أجداده في مقابل معيشة آمنة مشكوك فيها. اللافت أيضاً، في هذا السياق، أن المقاومة أثبتت أنها الضامن الوحيد للوصول إلى سلام جاد، وأنها القوة التي تتمكن عملياً من ردع "إسرائيل" ومنعها من استباحة مزيد من الأراضي. ولولا عز الدين القسام وسرايا القدس لكان الاحتلال يتوسع في بناء المنازل الاستيطانية في غزة، كما يحدث اليوم في الضفة، بعد إعلان مخطط بناء 3476 منزلاً استيطانياً إضافياً في "معاليه أدوميم" و"إفرا" و"كيدار".

وهو السلوك التوسعي الذي أثار استياء الأمم المتحدة، ودفع مفوضها السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، إلى التعبير عن أسفه، لافتاً إلى إن "إسرائيل" تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة من خلال "نقل السكان المدنيين الإسرائيليين بصورة فعالة إلى الأراضي المحتلة، مع تهجير السكان الفلسطينيين من أراضيهم".

لكن، في المقابل، ما الذي تبدل على الأرض بسبب "أسف" تورك؟ الإجابة: لا شيء. الواقع، بناءً على التجارب القاسية التي عانتها شعوب الجنوب، يؤكد للجميع أن لا خيار سوى المقاومة، لأن هذا وحده كفيل بتغيير مجريات التاريخ لتكون في مصلحة القضية التي تتبناها، وأي خيار سوى ذلك لا يعني سوى البكاء في الزاوية حتى الموت والفناء.

المأزق الإسرائيلي ومتغيرات الموقف الأميركي

29 مارس 2024

تشن قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر/تشرين الماضي عدواناً مدمراً على قطاع غزة خلف عشرات الآلاف من الشهداء والمصابين، معظمهم من الأطفال والنساء، ما استدعى موقفاً دولياً رافضاً للممارسات الإسرائيلية، بالتوازي مع محاكمة "تل أبيب" أمام محكمة العدل الدولية بدعوى ارتكابها إبادة جماعية.

مؤخراً، قضت المحكمة بأن تتخذ "إسرائيل" كل الإجراءات الضرورية والفاعلة لضمان دخول المعونات الغذائية الأساسية لأهالي غزة دون تأخير، مشيرة إلى أن سكان القطاع يواجهون ظروف حياة آخذة في التفاقم، وأن المجاعة أصبحت واقعاً بسبب الأوضاع اللاإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون. في الوقت ذاته، سمحت الولايات المتحدة هذا الأسبوع بتمرير قرار لمجلس الأمن الدولي يطالب بوقف إطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. جاء الموقف الأميركي بعد أشهر من دعم "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، إذ استخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) 4 مرات منذ عملية طوفان الأقصى لتعطيل صدور أي قرار يقضي بوقف الحرب.

جميع المتغيرات التي تشهدها ساحة الحرب المشتعلة في قطاع غزة تعني أمراً واحداً في المحصلة، وهو أن العدو الإسرائيلي بات بمأزق كبير في الداخل والخارج.

داخلياً، تستمر المقاومة في عملياتها، وبات القضاء على حركة حماس مسألة يستحيل تحقيقها. وخارجياً، أصبحت "إسرائيل" أقرب إلى الكيان المنبوذ دولياً، بعدما خسرت تأييد القسم الأكبر من العالم، حتى وصلت الخسارة إلى معسكر الحلفاء التقليديين في العواصم الغربية.

الصحافة الدولية لم تعد تتردد في الكشف عن مأزق حكومة الاحتلال، ففي الثاني والعشرين من مارس/آذار، ظهر العلم الإسرائيلي على غلاف

مجلة الإيكونيميسست البريطانية وهو مُمَرَّق ومُثَبَّت على عصا في أرض قاحلة ومتربة ، وجاء العنوان أعلى الصورة: "إسرائيل وحدها".

هذا التحوّل في طبيعة المعالجة الإعلامية الغربية للأحداث المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي أصاب الإعلام العبري بالفزع. يتضح ذلك عبر متابعة صحف مثل "يديعوت أحرنوت" و"ماكو" و"إسرائيل اليوم" ، إذ أجمعت مختلف المنصّات العبرية على أنه "رغم القوة العسكرية التي تظهر بها إسرائيل في قطاع غزة ، فإنها باتت ضعيفة للغاية ، وعلى مفترق طرق مصيري".

والأمر الذي يُعزّز الشعور العام بالمأزق الذي يعيشه الاحتلال هو اعتراف الاستخباريين الإسرائيليين بأن "جيشهم" لن يكون قادراً ، وفق المعطيات الحالية ، على تدمير فصائل المقاومة الفلسطينية داخل قطاع غزة ، وذلك رغم مرور 5 أشهر من القتال العنيف ، وبالتالي فإن الأهداف الإسرائيلية الرئيسية من العملية العسكرية تواجه الفشل مع تحوّل دفعة الدعم الدولي ضد "إسرائيل".

العدو.. والخسران المبين

لم يتجاوز المجتمع الإسرائيلي بعد آثار يوم السابع من أكتوبر. وقد ألقى كبار العسكريين الإسرائيليين بثقلهم في الحرب على قطاع غزة بحثاً عن الثأر ، وأملًا في أن يفضي ذلك إلى عودة الأمور إلى طبيعتها قبل "الطوفان" ، لكن أياً من الأحلام الصهيونية لم تتحقق ، وباتت الخسارة مضاعفة بعدما قُتل وأصيب العشرات من جنود وضباط الاحتلال داخل أبنية غزة المفخخة ، واستهدفت المركبات الإسرائيلية من المسافة صفر.

ويمكن رصد أوجه الخسارة الإسرائيلية ، سواء على الجانب العسكري أو السياسي ، من خلال النقاط الآتية :

أ. في بداية الحرب ، كثّفت "إسرائيل" طلعاتها الجوية ، ثم صعّدت باتجاه الاجتياح البري ، مع هدف معلن يتمثل في "القضاء على حركة حماس" ، لكن الحرب لم تحقق مبتغاها.

لهذا الفشل مردود كبير داخل "إسرائيل" ، ومن المتوقع أن يؤدي إلى اتساع الهوة بين الإسرائيليين وحكومتهم ، وهو ما يمكن أن يفضي إلى ارتفاع معدلات الهجرة العكسيّة باتجاه أوروبا وأميركا الشمالية ، نتيجة انعدام

الشعور بالأمان، واستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، وشعور "المواطن الإسرائيلي" باستحالة الوصول إلى استقرار حقيقي في هذه البقعة من العالم. ب. لعقود طويلة، حصلت "إسرائيل" على تأييد العديد من دول العالم عبر أدعاء دور الضحية، ومن خلال ابتزاز الضمير العالمي من خلال التركيز على الجرائم التي ارتكبت في سياق الحرب العالمية الثانية على يد النازيين الألمان.

اليوم، انعكست الصورة، وباتت "إسرائيل" مُدانة في عواصم العالم كافة، بما فيها عواصم أوروبا، وهي خسارة كبيرة لم يشعر بها نتنياهو بعد، بتأثير من السياسيين المتطرفين الذين يسوقون الكيان الإسرائيلي اليوم إلى مثواه الأخير.

ج. تعطلت كل مشاريع التطبيع بين "إسرائيل" والأقطار العربية، وعادت الأمور برمتها إلى المربع صفر، وأصبح من الشاذ اليوم أن يظهر أي صوت في عاصمة عربية أو إسلامية يدافع عن العلاقة مع "تل أبيب" أو يدعو للتصالح معها

مع طوفان الأقصى، ثم ما تلاه من الجرائم الإسرائيلية، استعادت القضية الفلسطينية بريقها في الشارع العربي، وبات لدى الجميع إيمان بمسألتين: الأولى، قوة المقاومة الفلسطينية، وهشاشة العدو الإسرائيلي، والقدرة على الانتصار شرط توافر الإرادة والإمكانات اللازمة لذلك، ولو بالحد الأدنى. الثانية: أن الكيان الإسرائيلي لا يلتزم بأي أعراف إنسانية، وأنه في سبيل تحقيق أهدافه يمكنه أن يتجاوز المحرمات كافة، وأن يدهس جميع الضوابط القانونية والمواثيق الدولية.

كيف يمكن فهم الموقف الأميركي؟

تدرك "تل أبيب" أنها لا تستطيع مواصلة العدوان على الأراضي العربية في حال لم تمنحها واشنطن الضوء الأخضر، إذ تحصل "إسرائيل" على 68% من أسلحتها من الولايات المتحدة، وذلك وفقاً لإحصاءات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام للفترة ما بين عامي 2013 و2022. وإضافة إلى البُعد العسكري، تقوم الإدارة الأميركية بدور الراعي الدبلوماسي للاحتلال،

وتتصدى لأي قرار أممي يدين "إسرائيل" أو يعطل مشاريعها التوسعية. لا يمكن لأحد أن يصف التحولات الأميركية الأخيرة بالانقلاب على "إسرائيل"، ففي نهاية المطاف لم تصوّت واشنطن لمصلحة قرار مجلس الأمن 2728. هي امتنعت فقط عن استخدام حق النقض، ولاحقاً شككت

في كونه "إلزامياً"، بمعنى أن الإدارة الأميركية سعت إلى تفريغ قرار وقف إطلاق النار من مضمونه، لكنّ هناك عدد من النقاط يمكن الإشارة إليها للوقوف على طبيعة الموقف الأميركي حالياً:

أولاً: هناك الانتخابات الرئاسية الأميركية في الصيف المقبل، ويريد جو بايدن أن يصل إلى صيغة للتهدئة في قطاع غزة، وخصوصاً أنه يواجه ضغوطاً من عدد من مؤيديه الديمقراطيين الرافضين لمشروع الإبادة الذي تقوم به قوات الاحتلال.

على جانب آخر، هناك دونالد ترمب، رئيس أميركا السابق والمنافس الجمهوري الحالي، والذي انضم مؤخراً إلى صف الداعين لإنهاء الحرب و"إنجاز المهمة"، وإن كان بدافع "الحرص على صورة إسرائيل أمام العالم".

ثانياً: تخشى الولايات المتحدة ارتفاع شعبية روسيا والصين وإيران في العالم العربي، فطهران توفّر كل صور الدعم للمقاومة الفلسطينية، ومحور المقاومة بكل ساحاته شريك في العمل المسلح ضد العدو الصهيوني. أمّا بكين وموسكو، فعلى الضد من واشنطن، كانتا داعمتين لكل القرارات الأممية الداعية لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ولم تستخدمما الفيتو إلا في وجه المشاريع الأميركية التي رمت إلى التلاعب بالعبارات لتحقيق المصالح الإسرائيلية.

أمام هذه الخشية الأميركية، فإن إدارة بايدن تسعى بأي صورة للاحتفاظ "بشعرة العلاقة" مع العالم العربي، بالشكل الذي يضمن لها الحفاظ على مصالحها من جهة، والقدرة على التأثير في أي مستجدات تشهدها المنطقة من جهة أخرى.

ثالثاً: تعي الإدارة الأميركية طبيعة المأزق الذي يعيشه "جيش" الاحتلال داخل قطاع غزة، فرغم الادعاء بأنه قد تمكّن من تفكيك هيكل القيادة

الرئيسي لحماس في وسط وشمال قطاع غزة، فإن هناك جيوباً مهمة للمقاومة لا تزال فاعلة، فثمة 4 كتائب تابعة للمقاومة من أصل 24 لم تمسّ بعد لجوئها إلى رفح، كما أن بعض مرافق حركة حماس لإنتاج الأسلحة الموجودة تحت الأرض لا تزال سليمة، وذلك بحسب المصادر الإسرائيلية ذاتها.

كذلك، فإن صحفاً عبرية مثل جيروساليم بوست باتت تؤكد نقلاً عن مصادر في "جيش" الاحتلال أنه لا يوجد ما يشير إلى قدرة "إسرائيل" على استرداد مزيد من الأسرى أو تصفية مزيد من قادة المقاومة، كما أن حماس ستمكن من العودة بسهولة إلى المناطق التي كان "الجيش" قد سيطر عليها سابقاً.

أمام تلك التعقيدات، وفي ظل تصاعد الرفض الدولي للممارسات الإسرائيلية، فإن واشنطن تحرص على إنزال رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو من أعلى الشجرة، وأن تمنعه من الانتحار في حال واصل الاستماع إلى إملاءات اليمين الإسرائيلي متمثلاً في الوزيرين بن غفير وسموتريتش.

رابعاً: تريد إدارة بايدن دفع "إسرائيل" اليوم إلى الوصول إلى صيغة يتم بمقتضاها تغيير شكل الحياة في قطاع غزة، وذلك بما يحقق في المحصلة حصار المقاومة وتقييدها.

في الوقت ذاته، ستكون قوات الاحتلال عاجزة عن إدارة الأمور داخل القطاع، وبالتالي يخطط بايدن وفريقه لترتيب الأمور في غزة بعد انتهاء الحرب، فهناك حديث سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع، وهو المقترح الذي يرفضه نتنياهو، كما أنه يواجه تحديات على صعيد الشرعية والقدرات، وهناك حديث آخر عن قوات دولية متعددة الجنسيات أو قوات حفظ سلام فلسطيني لتحقيق الاستقرار تليها سلطة فلسطينية.

كذلك، تريد واشنطن النفاذ إلى قلب القطاع من بوابة المساعدات وآليات استخدامها في إعادة الإعمار وترميم البنى التحتية وغيرها من الاحتياجات. جميع ما سبق يدفع واشنطن إلى التخطيط بعناية لكيفية إدارة الأمور داخل قطاع غزة بما يضمن المصالح الإسرائيلية بعيدة المدى في التخلص من فصائل المقاومة، ومنعها من اتخاذ القطاع كقاعدة لتنفيذ العمليات ضد العدو الصهيوني بالمستقبل.

يوم القدس.. طوفان متجدد للشعوب المقاومة

6 إبريل 2024

في عام 1979، بعد انتصار الثورة الإيرانية، دعت طهران إلى الاحتفال بيوم للقدس في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان، على أن يكون هذا اليوم مناسبة سنوية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولإعلان رفض احتلال "إسرائيل" للأراضي العربية.

حينها، استقبل عموم العرب والمسلمين الدعوة، التي وقف خلفها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آنذاك، روح الله الخميني، باهتمام بالغ، لسببين:

الأول متعلق بمركزية القضية الفلسطينية ذاتها، والوعي بأن نهضة المنطقة بأسرها مرتبطة بصورة أساسية بالتخلص من الاحتلال الإسرائيلي، والتحرر من التبعية للقوى الغربية، والتي تمثل بدورها الدعم الأكبر لـ"تل أبيب".

الثاني، أن الدعوة جاءت لتؤكد هوية "إيران الجديدة"، ولتثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن طهران، بعد أن حررتها دماء الشهداء من حكم الشاه محمد رضا بهلوي، الذي قاد نظاماً ديكتاتورياً ملكياً وجمعت بـ"إسرائيل" علاقات أمنية واقتصادية قوية، ستكون في صف قضية المقاومة، وستتخذ كل الوسائل الممكنة لدعم تحرير المنطقة من دنس الاحتلال.

ارتباك صهيوني بعد تزايد الاهتمام بيوم القدس

على مدار 45 عاماً، تم إحياء يوم القدس العالمي في عدد من العواصم العربية والإسلامية، وكان اتساع رقعة الإحياء على المستوى الشعبي، عاماً تلو الآخر، يصيب العدو الصهيوني بخيبة أمل واسعة، ويسدّ أمام قادة الاحتلال أي أفق لتطبيع العلاقات مع شعوب المنطقة، حتى إن نجحوا في إقامة علاقات محدودة ببعض الأنظمة.

الانزعاج الصهيوني من تزايد الاهتمام بيوم القدس لم ينبع فقط من كونه

حدثاً سنوياً تعود فيه قضية فلسطين إلى الواجهة، بل يأتي أيضاً من أن اليوم صار دليلاً على انجذاب الشعوب الإسلامية إلى فكرة المقاومة، في حد ذاتها، فلم تعد المناسبة مقتصرة على التذكير بأوجاع الشعب الفلسطيني وآلامها، بل تعدت ذلك إلى الولاء لمشروع التحرير ذاته، وآليات تحقيق ذلك من اللكمة والحجر والسكين حتى البندقية والمُسيّرة والصاروخ. فطهران هي مهد الدعوة وراعيها حتى الساعة، وهو أمرٌ يدفع بدوره الجموع التي تشارك في إحياء يوم القدس إلى الانخراط في ميادين المقاومة، في مختلف ساحاتها، من دمشق إلى صنعاء، ومن المنامة حتى غزة، ومن بغداد وصولاً إلى جنوبي لبنان. وكلما اتسعت رقعة المحور المقاوم، واكتسب أنصاراً جُددًا، شعر الإسرائيلي بالخطر، وبدنو أجل كيانه.

يوم القدس 2024.. بين المقاومة والتضحيات

يكتسب إحياء يوم القدس هذا العام زخمًا مضاعفًا، بحكم أنه يأتي في وقتٍ يتعرض قطاع غزة لعدوانٍ إسرائيلي غاشم منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، نجم عنه أكثر من 33 ألف شهيد، بالإضافة إلى تدمير نحو 62٪ من المباني السكنية، بحسب وكالة الأونروا.

كما أن الحدث يأتي بعد أيام قليلة من استشهاد عدد من المستشارين الإيرانيين في القصف الجوي الإسرائيلي، الذي طال القنصلية الإيرانية في دمشق، وهو الاستهداف الذي وصفه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بـ"الاستهداف الجبان"، متوعدًا العدو الإسرائيلي بالرد.

هذا الصلف الإسرائيلي، الذي يدفع "جيش" الاحتلال إلى مواصلة العدوان على غزة وتوسيع رقعة الحرب خارج فلسطين، يكشف حالة ارتباك واسعة لدى مختلف قادة الكيان، ويؤكد أنهم لم يستردوا عقولهم التي طارت منهم من هول الإنجاز الذي قامت به فصائل المقاومة الغزيّة في يوم السابع من أكتوبر الماضي.

إذًا، عملية "طوفان الأقصى" تظل هي المحرك الرئيس للأحداث، أما "إسرائيل" فمحجوزة في مساحة رد الفعل. وهي، على رغم الإسراف في

عمليات القتل والهدم والاعتقال ، فإنها تظل عاجزة عن التأثير لمستوطنيتها أو تحقيق أهداف عمليتها البرية متمثلة بالقضاء على المقاومة واسترداد الأسرى. الأزيمة الكبرى التي تعانيها "إسرائيل" ، بالإضافة إلى فشل عدوانها على غزة ، هي أن محور المقاومة انخرط في القتال بمجرد بدء استهداف غزة ، جواً وبراً ، وهذا بدوره جعل حكومة الاحتلال في وضع حرج أمام الإسرائيليين ، إذ صار المستوطنون غير آمنين على أرواحهم ، سواء في الشمال حيث قذائف المقاومة الإسلامية في لبنان ، أو في الجنوب ، إذ طالتهم الصواريخ الباليستية القادمة من اليمن ، وبين هذا وذاك تطاردهم الميسيرات التي تحمل توقيع المقاومة العراقية.

جميع ما سبق ، مضافاً إليه ارتفاع معدلات الرفض ، عربياً ودولياً ، للممارسات الإسرائيلية ، وشعور الإسرائيليين بأنهم باتوا منبوذين على مستوى المؤسسات الأممية ، أمرٌ يدفع المجتمع الإسرائيلي إلى التحلل ذاتياً. وما العنف الإسرائيلي في الشهور الأخيرة سوى تعبير عن حالة التشوش والتهية التي يعيش فيها الإسرائيليون ، سواء كقادة أو أفراد عاديين.

حتى الولايات المتحدة ، التي تحتضن "إسرائيل" على الدوام ، وتعدّها قاعدة عسكرية وبشرية متقدمة لتحقيق أهدافها الاستعمارية ، باتت تستشعر صعوبة الأوضاع الإقليمية ، وبدأت تتلمّس المصير الأسود الذي ينتظر "ولايتها الـ 51" ، في حال ظلت الأمور تدار وفق تلك العقلية اليمينية المخبولة.

ولعلّ هذا ما دفع الرئيس الأميركي ، جو بايدن ، إلى توبيخ بنيامين نتنياهو في أكثر من مناسبة ، كما دفع واشنطن إلى نفي أي علاقة لها بالقصف الجوي الذي طال القنصلية الإيرانية ، لأن الإدارة الأميركية تدرك حجم قوة محور المقاومة اليوم ، وأنه حتماً سيعاقب من ساهموا في تلك العملية.

"طوفان الأقصى" وعودة الوعي

في ظل تلك المعطيات يأتي يوم القدس العالمي لينكأ الجرح الإسرائيلي ، ويؤكد ثبات الشعوب المقاومة على مواقفها الداعمة لتحرير الأرض المسلوقة ، وليهدم كل المساعي الصهيونية والأميركية لبث الفرقة بين شعوب المنطقة عبر استخدام لغة طائفية أو مذهبية أو عرقية.

فعلى رغم الصعوبات التي تمر فيها المنطقة، فإن الحرب الأخيرة على غزة كانت كفيلة بمنح قبلة الحياة للوعي العربي الذي تشوّش طوال عقود، بتأثير الخطاب المضلل الذي استخدمه بعض الدعاة في المنابر، أو بعض أصحاب الرأي في منصّاتهم الإعلامية. مع عملية طوفان الأقصى والأحداث التي تلتها، استعاد الشارع العربي، في مختلف مكوناته، وعيه المفقود، وأدرك أهمية الدور الذي تؤديه طهران ومحور المقاومة. ولعل هذا ما يفسر ارتفاع حجم المشاركة في يوم القدس هذا العام مقارنة بالأعوام الفائتة.

يوم القدس حائط صد أمام التطبيع

على رغم أن القاهرة عقدت اتفاقية سلام مع "تل أبيب" منذ عقود، فإن التطبيع ظل مقتصرًا على مستويات رسمية أو اقتصادية محدودة، ولم يتوسع إلى مستويات ثقافية أو شعبية، حتى إن الدولة لم تتوقف عن الاحتفال بذكرى انتصار أكتوبر كل عام، وهو الأمر الذي يثير استياء قادة الاحتلال، بسبب وعيهم أن إحياء هذا النصر يكرّس صورة "إسرائيل" كياناً عدوًا للشعب المصري، للأجيال الحالية أو الجديدة. هذا الأمر يكشف إدراك "إسرائيل" طبيعة الأحداث التي تعوق انخراطها في المنطقة، وتعطل حلم مؤسسيها بتحقيق تطبيع شامل مع كل الدول المحيطة بها والقريبة منها. وهذا بدوره يحيل على أهمية يوم القدس، ويمكن رصد ذلك عبر النقاط الآتية:

أولاً: تؤكد مظاهر إحياء هذا اليوم أن العواصم الإسلامية لا يمكن أن تقبل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وأن كل خطوة إلى الأمام في اتجاه التطبيع ستعقبها خطوتان أو ثلاث إلى الخلف.

إن الوعي السائد اليوم في الأمة الإسلامية هو ما كشفه القائد العام لقوات حرس الثورة الإيرانية، حسين سلامي، ويتلخص في أنّ الكيان الصهيوني يعيش على الإنعاش الأميركي والإنعاش الغربي، وأنّه إذا توقف هذا الإنعاش سيسقط هذا الكيان، وأن هذا اليوم ليس بعيداً.

ثانياً: إن قضية القدس هي القضية الأهم لعموم المسلمين حول العالم،

وإنها تشبه قطعة الفلين كلما حاول أعداؤها إغراقها طفت من جديد.
ثالثاً: إن الشعوب تستطيع التمييز بين حليفها وعدوّها ، ما دامت بوصليتها مضبوطة في اتجاه فلسطين. من هنا ، تتبع أهمية يوم القدس ، لأنه يمثل مناسبة دورية لإعادة ضبط البوصلة ، في حال أصابها بعض الانحراف.
رابعاً: كل هتاف تجتمع عليه الشعوب المقاومة هو بمثابة دفقة من الرصاصات التي تستقر في صدور قادة الاحتلال ، لأنه يؤكد وحدة الشعوب الإسلامية وصعوبة اختراقها ، ما ظلت عيونها في اتجاه القدس.



عبقرية الحياة في قطاع غزة

14 إبريل 2024

تفيد تقارير منظمة الصحة العالمية بأن واحداً من بين كل 15 شخصاً يكون معرضاً للإصابة باضطراب نفسي في الأحوال العادية، لكن في ظروف الحروب والنزاعات فإن النسبة ترتفع، ويصبح واحد من كل خمسة أشخاص عرضة لخطر الاكتئاب والميل إلى العزلة والانسحاب من الحياة. استهدفت "إسرائيل" الصحة النفسية للفلسطينيين منذ بداية الصراع العربي الصهيوني، وتمثلت أولى تلك المحاولات في سعي عصابات الاحتلال لإثارة الرعب في نفوس أصحاب الأرض، وكان المبتغى الأساسي من هذا السلوك هو صرف الأهالي عن المقاومة ودفعهم إلى هجر أراضيهم والنزوح عنها، بهدف تحقيق مصالح الاحتلال في السيطرة على كامل التراب الفلسطيني. تطورت المساعي الإسرائيلية للتأثير في الصحة العقلية للفلسطينيين، وجرى ذلك عبر إشاعة مناخ عام من اليأس وانعدام الفرص، على نحو يؤثر سلباً في الأطفال والمراهقين بصورة خاصة، وتعمدت "إسرائيل" دوماً إما تنفيذ الأعمال العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، وإما التهديد بالقيام بها، حتى في المناطق التي يُفترض أنها لا تشهد مقاومة.

كان الهدف الإسرائيلي على الدوام "كسر القيمة" لدى الأجيال الفلسطينية الجديدة. فالعيش تحت تهديد دائم يُدمر ثقة الفرد بذاته وبمن حوله. ومهما يُنجز في حياته فسيظل في داخله اهتزاز وشعور دفين بأن لا قيمة لديه، بسبب انعدام الإحساس بالأمان.

الغريب هنا أن الفلسطينيين استطاعوا دوماً قلب المخططات الإسرائيلية رأساً على عقب. ففي بدايات الصراع، اكتشفت المقاومة وهن المقاتل الإسرائيلي عكس ما يُشاع عنه، وأنه يمكن التغلب عليه، على رغم الدعم الغربي الهائل، ثم أدرك الفلسطينيون أن الصهيوني هو الطرف الأجدر بأن يشعر بانعدام الأمان، بسبب وجوده في أرض ليست أرضه و"بلاد" غريبة عليه. تؤكد الأحداث منذ حرب عام 1948 حتى طوفان الأقصى أن "إسرائيل"

هي مجتمع من المهاجرين الذين ليس لديهم إيمانٌ بالأرض، وأنهم مع أول اختبار إما يهرعون إلى المستشفيات النفسية، وإمّا إلى المطارات، وهذا ما تسبب بحدوث أزمة صحة نفسية غير مسبقة داخل الكيان بعد يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

بحسب دراسة نُشرت في مجلة "ذي لانسيت" الطبية البريطانية بعد أربعة أشهر من عملية طوفان الأقصى، فإن كل الإسرائيليين تعرّضوا، بطريقة أو بأخرى، لتداعيات هذا الهجوم غير المسبوق، من حيث النطاق وهول الصدمة النفسية. وأكدت الدراسة ارتفاع معدلات الإصابة بالاكتئاب والضيق داخل "إسرائيل"، وأن هناك إحساساً بالهزيمة الجماعية والخوف من المستقبل.

في الوقت نفسه، تؤكد الإحصاءات المعلنة من جانب "جيش" الاحتلال أن نحو 30 ألف جندي إسرائيلي اتصلوا بالخط الساخن للصحة العقلية منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة، وأن نحو 85 في المئة من الجنود الذين طلبوا العلاج النفسي عادوا إلى القتال، في مقابل نحو 200 جندي تم تسريحهم من الخدمة بسبب المشاكل النفسية اعتياد الحرب وتجاوز الهزيمة

لم يدرك الاحتلال أنّ تكثيف عمليات العدوان على الفلسطينيين سيوصلهم إلى حالة ما من "اعتياد الحرب"، ثمّ التآقلم مع العيش في ظل القصف والهدم والنزوح، والسعي للتشبث بمُتّع الحياة وكل صور البهجة، حتى في أحلك الظروف وأشدّها لإنسانيةً.

لا يمكن لأحد التهوين من حجم الصعوبات التي يعانها المرء في ظروف الحرب، لكن الجميع بات يدرك أن للتحرير ضريبة، وأن الألم الذي يشعر به الفلسطينيون يقابله وجعٌ مضاعفٌ يشعر به الإسرائيلي، والفوز سيكون من نصيب الأكثر قدرة على الصبر والتجاوز والاستمرار.

ثمة سؤالٌ دار في الإعلام العربي قبل نحو شهر، وهو: كيف سيمر شهر رمضان ومن بعده عيد الفطر على أهالي غزة، المقصوفين من السماء والأرض، والمحاصرين من الحدود الأربعة؟

عبقريّة الإجابة الفلسطينية أنها تجاوزت المأساة، وأزاحتها من طريقها، واحتفل أبناء العوائل الغزّيّة بأجواء الشهر الكريم، وتابعوا الممكن من البرامج والمسلسلات عبر الشاشات، وتزيّنوا بالمتاح من الملابس الجديدة

في صباح العيد.

تلك العبقرية الفلسطينية، التي تمنع الفرد من الانغماس في أحوال الاكتئاب والانزواء والفشل، هي أشد ما يغيظ حكومة الاحتلال اليوم. فالإسرائيلي يريد للفلسطيني أن ينتحب في الزاوية، وأن تفوته الحياة بكل تفاصيلها. وبالتالي، فإن إرادة العيش والمتابعة في النشاطات اليومية، بما فيها من بهجة وضجيج وغُفوان، هي جزء من المقاومة، بل هي أجل فصولها، وخصوصاً في تلك المرحلة.

لا شك في أن الفلسطيني صار يعتمد، في رؤيته بشأن الحرب الدائرة اليوم، على أربعة معايير:

الأول أن الحرب ستنتهي، حتى إن طالت وتراكت فيها التضحيات، وأن الحياة لا بد من أن تستمر، ولا مفر من المتابعة والتجهيز للمستقبل. الثاني أن الهزيمة النفسية هي الهدف الرئيس للعدوان. وبالتالي، فإن الجسارة في مواجهة الصعوبات، والتغلب على اليأس، هما الضامن الحقيقي للانتصار.

الثالث أن الشهداء، الذين قدّموا أرواحهم فداءً للقضية، لم يفعلوا ذلك بسبب ميول انتحارية أو لأنهم سئموا الحياة، بل ضحّوا بأرواحهم كي يهبوا غيرهم حياةً أفضل في هذه الأرض بعد تطهيرها من دنس الاحتلال. وبالتالي، فإن الوفاء لأرواح الشهداء يُحتم على الجميع التشبث بالحياة. الرابع أن الصهيوني كلما أفرط في عدوانه وهمجيته، فإن ذلك يكون دليلاً على أزماته الداخلية، أو برهاناً على شموخ عمليات المقاومة، التي يسعى للرد عليها.

المعاناة الفلسطينية وترياق المقاومة

عانى الفلسطينيون، فترات طويلة، أزمات نفسية حادة بسبب تاريخ الصراع مع العدو الإسرائيلي، إذ تؤكد دراسة أجراها البنك الدولي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أن أكثر من 50% من السكان الفلسطينيين ثبتت إصابتهم بالاكتئاب، بما في ذلك 71% من الفلسطينيين داخل قطاع غزة، ونحو 60% في الضفة الغربية.

وأظهر عدد أقل دلائل على حدوث اضطراب ما بعد الصدمة، وهو مرض

نفسى يتطور بعد تعرض المرء لأحداث مؤلمة. وكانت دراسات سابقة، أُجريت قبل بعامين، أكدت أن ما يقارب 54% من المراهقين في قطاع غزة تتطبق عليهم معايير تشخيص هذا الاضطراب، بسبب أحداث متنوعة، مثل مصادرة الأراضي، والاحتجاز، وهدم المنازل، وفقدان الأحباء، والخوف من الموت. في الوقت ذاته، لا يجب إغفال أنه في الشهر الأول للعدوان الصهيوني الأخير على غزة، قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية باستهداف مستشفى الطب النفسى الوحيد في القطاع، وهو مستشفى حكومي متخصص بتقديم خدمة الطب النفسى، وكان يقع في حي النصر، في شارع العيون. اللافت هنا أن علاج مثل تلك الاضطرابات النفسية، والتي تظهر كعرض جانبي لدى أي شعب يعاني القهر والاحتلال، لا يكون عبر تناول العقاقير الطبية المعتادة، أو دخول المصحّات العقلية، بل عبر تحقيق نوع من الانتصار الجمعي، الذي يقضي على الشعور بالهزيمة، ويمحو مرارة الفقد، ويقلل الإحساس بالقلق.

فما دامت المعاناة، عبر كل أشكالها (مادية ونفسية)، هي نتاج أسباب متعلقة بالاحتلال وممارساته، فإن التصدي للاحتلال والقضاء عليه، أو على الأقل رده، هو الدواء الملائم لهذا النوع من العلل، وأي مساعٍ لصرف الناس عن هذا الترياق تستهدف التشويش عليهم ومنعهم من التجاوز والشفاء. يقول ستيف سوغدين (دكتوراه في الطب)، وهو عقيد في احتياط الجيش الأميركي، أن من المثير للعجب أن المدنيين في النزاعات هم المجموعة التي تعاني قدرًا أقل من الصدمات النفسية، إذا تمت مقارنتهم بالجنود، نتيجة لقدرتهم على التحدث مباشرة إلى شبكاتهم الاجتماعية ومعالجة مشاعرهم.

المهم في تحليل سوغدين هو التركيز على مسألة الترابط الاجتماعي، وقدرتها على تحسين مزاج المرء النفسى، ومنحه القدرة على تجاوز الأزمات عبر مشاركتها مع الآخرين، وهذا بدوره يكشف عبقرية الفلسطينيين في أثناء الحروب، واندفاعهم على الدوام نحو التكتل في مجموعات بشرية مترابطة، الأمر الذي يساعد على بناء القدرة على الصمود.

من يفقد الأمل.. يخسر وجوده

يتمحور الصراع العربي الإسرائيلي على الأرض، والسؤال يظل دائماً هو: من سيتخلى عن أمله في تحقيق النصر النهائي أولاً؟ ومن سيفقد صبره: أصحاب الأرض من الفلسطينيين، أم الوافدون إليها من كل بقاع العالم؟ سعت "إسرائيل"، على مدار عقود، لترسيخ اعتقاد كاذب لدى الشعب العربي، مفاده أنها "وُجدت لتبقى"، وأن لا مفر من قبولها وتطبيع العلاقات معها، لكن المقاومة، عبر مختلف ساحاتها، أثبتت زيف هذا الادعاء، وفضحت حجم الضعف الذي يعتري المجتمع الإسرائيلي، وحرّضت شعوب المنطقة على إعلان موقفها الرافض أي صورة من صور التعاون أو التقارب مع الاحتلال.

مع كل عدوان صهيوني جديد تظهر الأصوات التي تحاول إشاعة حالة من اليأس، ويكون ذلك عبر التركيز على "المأساة الإنسانية للفلسطينيين". في حقيقة الأمر، لا يريد هؤلاء بث روح التعاطف مع الفلسطينيين أو إدانة الجرائم الإسرائيلية، بل هدم الروح المعنوية لعموم العرب، وإيهامهم بأنهم في مواجهة عدو لا يمكن قهره، وأن ضريبة المقاومة لا يمكن تحمّلها! هذه الأفكار، التي تدعو الجمهور العربي إلى الكآبة والشعور بالعجز، لا تخدم القضية الفلسطينية، بل تخدم أعداءها، الذين ينتابهم السرور وهم يرون الأنصار المفترضين للفلسطينيين يعانون الانطفاء والهزيمة، وثمّ ينسحبون من دائرة الفعل إلى دوائر قلة الحيلة وفقدان الاهتمام.

من المهم الوعي بأن فلسطين قضية نضال يستهدف في الختام تحقيق حياة أفضل للشعب العربي الفلسطيني وكل شعوب المنطقة، التي تعاني تبعات الهيمنة الاستعمارية الغربية، التي هي بدورها راعية للاحتلال الإسرائيلي. وبالتالي، فإن التشبث بالأمل والمضي قدماً في الحياة هما من أهم صور المقاومة، وهذا بمنزلة الدرس الأهم، الذي قدّمه أهالي غزة للعالم أجمع، طوال الشهور الماضية.

عشية الرهان على توتر العلاقة بين واشنطن و"تل أبيب"

23 إبريل 2024

لم يتفطن بعض العرب لدروس الاستعمار حتى اليوم، رغم أن بلادهم كانت على الدوام ميداناً للأعيب آلة النهب الغربية، فلا تزال بعض عواصم العرب تتوهم إمكانية حل القضية الفلسطينية عبر الفصل بين "تل أبيب" ورُعاتها المُطّلين على شمال المحيط الأطلسي.

تأسّس الكيان الإسرائيلي منذ يومه الأول لخدمة المصالح الغربية بشقيها الاقتصادي والعسكري، ووجوده في منطقة الشرق الأوسط كان كفيلاً لعقود طويلة بإجهاض أي مخطط للتنمية أو وحدة دول المنطقة، إضافة إلى دوره في تحريض الحكومات المرتعشة باتجاه الركوع على أعتاب البيت الأبيض.

أما تدخل واشنطن لردع حكومة الاحتلال على فترات متباعدة، فمرده حرص الإدارة الأميركية، ومن خلفها الحلفاء الأوروبيون، على ألا تؤدي وحشية "جيش" الاحتلال إلى أن تخسر "إسرائيل" تعاطف شعوب العالم والغربيين معها. ومن المعلوم أن "الشعب الإسرائيلي" شيد أسطوره الذاتية في العصر الحديث بناء على أداء دور الضحية.

المسألة الثانية التي تؤدي إلى اضطراب العلاقات هو أن القوى الغربية، بما لديها من خبرة استعمارية أكبر، تدرك أن التهور في مواجهة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والإفراط في ممارسة الأعمال اللاإنسانية بحقها يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية عبر اشتداد عود المقاومة.

انطلاقاً من تلك الرؤية، يحدث الصدام بين البيت الأبيض واليمين الإسرائيلي المتطرف الذي يتصرف داخل الأراضي المحتلة بقدر وافر من اللاعقلانية والطيش، بالشكل الذي يمكن أن يُفضي إلى أن تخسر "إسرائيل" بمواجهات عسكرية أكثر في المستقبل القريب، بالشكل الذي يتسبب في ضياع "هيبة جيش الاحتلال" في المنطقة، وهو أمر كفيل بإعلان اقتراب زوال الكيان من دون مبالغة.

"قرصة أذن" .. ومشروع التبنى قائم

كانت وسائل الإعلام دولية قد أشارت في مرات عدة إلى حدوث توتر في العلاقة بين إدارة جو بايدن وحكومة بنيامين نتنياهو منذ دخول القوات الإسرائيلية إلى قطاع غزة، ردًا على عملية "طوفان الأقصى"، وخصوصًا فيما يتعلق بإدارة للحرب. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إصرار نتنياهو على اجتياح رفح الذي اصطدم عدة مرات برفض أميركي قائم على عدم تقبل السيناريوهات التي قد تؤدي إلى تفاقم الكوارث في غزة.

في السياق ذاته، برزت مؤخرًا معلومات تتحدث عن إمكانية أن يعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن عن عقوبات ضد كتيبة "نيتسح يهودا"، التي يخدم فيها نحو ألف جندي إسرائيلي، والتي تتبع لواء كفير، ويعود تأسيسها إلى نهاية حقبة التسعينيات، إذ كانت تتكون من جنود من الأرثوذكس المتشددون الذين يعرفون باسم "الحريديم"، وكانت تحمل اسم "ناحال حريديم".

وترجع العقوبات الأميركية المتوقعة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الكتيبة الإسرائيلية داخل الضفة الغربية قبل أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وبالتالي ستكون هي المرة الأولى التي تفرض فيها الولايات المتحدة عقوبات على كتيبة عسكرية إسرائيلية. ومن المفترض أن تتسبب العقوبات في منع الكتيبة من تلقي أي نوع من المساعدة أو التدريب العسكري الأميركي بموجب القانون الأميركي الصادر عام 1997.

على صعيد مقابل، وفي الوقت الذي تبرز الأخبار الدالة على النزاع الأميركي الإسرائيلي، يُجيز مجلس النواب الأميركي، مطلع الأسبوع الجاري، حزمة مساعدات بقيمة 17 مليار دولار لمصلحة "إسرائيل" بهدف تعويض النقص في نظام الدفاع الصاروخي الإسرائيلي وتوسيعه وشراء أنظمة أسلحة متقدمة.

ولعل تلك المساعدات الأميركية العاجلة تدحض ما أثير عن كفاءة نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي في التصدي للصواريخ والمسيرات الإيرانية، وأدل شيء على العجز الإسرائيلي هو مسارعة الولايات المتحدة لنجدة "إسرائيل" عبر تخصيص هذا المبلغ الضخم لتطوير قدراتها الدفاعية.

وكانت واشنطن قد أقرت في شباط/فبراير الماضي حزمة مماثلة من المساعدات لحكومة الاحتلال بقيمة 14.1 مليار دولار، في الوقت الذي أقرت نحو 60 مليار دولار لدعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا، بالشكل الذي يكشف عمق الرابطة بين الحروب التي تديرها أميركا في مناطق مختلفة من العالم.

وفي إشارة أخرى إلى أن الخلافات لا تتعدى كونها زوابع في فئان، فإن الخبراء العسكريين يؤكدون أن العقوبات المتوقعة على "نتسح يهودا" لن تكون مؤثرة بأي شكل في قدرات "الجيش" الإسرائيلي الذي لا يزال يحظى إجمالاً بدعم أميركي مطلق.

جميع ما سبق يؤكد أن تبني واحتضان المعسكر الغربي لـ"إسرائيل" هو أمر قائم لا محالة، لأنه يستند إلى مصالح مادية فوق العامل الأيديولوجي أو الديني، وأن ما يحدث بين حين أو آخر لا يتخطى كونه "قرصة أذن" تستهدف إصلاح ما يخربه الابن الضال. وفي النهاية، يكون القصد هو "تقويم الصبي وصلاحه".

مأزق الاقتصاد الإسرائيلي وحتمية الدعم الأميركي

بحسب المكتب المركزي للإحصاء، يكون الاقتصاد الإسرائيلي قد انكمش بنسبة 21% في الربع الأخير على أساس سنوي مقارنة بالربع الثالث. وقد جاء ذلك في آخر تقرير للمكتب صدر نهاية الأسبوع الفائت. يأتي ذلك بعد انخفاض 19.4% في التقدير الأولي الذي تم تعديله الشهر الماضي بالانكماش 20.7%.

هذا التراجع الاقتصادي يؤكد خفض وكالة ستاندرد آند بورز غلوبال لدولة الاحتلال من AA- إلى A+ وسط المخاطر الجيوسياسية المرتفعة بالفعل بالنسبة إلى "إسرائيل"، وخصوصاً مع الضربة التي وجهتها طهران إلى الأراضي المحتلة في ليل 13 نيسان/أبريل وحتى فجر اليوم التالي.

ويتوقع الخبراء الاقتصاديون أن يتسع العجز الحكومي العام داخل "إسرائيل" إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الإنفاق على المعارك الدائرة في قطاع غزة أو ضد كل المحاور القتالية المحيطة بكيان الاحتلال.

رغم كل تلك الصعوبات، فإن أشد ما يثير قلق الإسرائيليين هو الحديث عن حالة الضبابية التي بدأت تهيم على كل مجالات الاستثمار، وخصوصاً مع قرار "بنك إسرائيل" المركزي الإبقاء على سعر الفائدة عند 4.5%، وحديث قياداته عن غموض المشهد بسبب الحرب المستمرة منذ أكثر من 6 أشهر مع فصائل المقاومة داخل قطاع غزة.

هذا الوضع غير الآمن الذي يعيشه الاقتصاد الإسرائيلي، القائم بالأساس على المنتجات التكنولوجية، يدفع "تل أبيب" بدرجة أكبر إلى الاعتماد على الدعم الأميركي، ويحرض إدارة بايدن على تقديم مزيد من العون لحكومة نتياهو، حتى لا تغرق "إسرائيل" في وحل الأزمة الاقتصادية، وبالتالي يذبل النموذج الذي روج له الغربيون باعتباره "أسطورة الشرق الأوسط"!

حتى تشرين الأول/أكتوبر 2023، شاع الحديث بين المشرعين الأميركيين عن ضرورة "فطام إسرائيل"، وأن الأوان آن لكي تعتمد على ذاتها بعدما أصبحت دولة غنية تتمتع بواحد من أكثر الجيوش تقدماً، وذلك على عكس وضع "إسرائيل" أثناء الحرب الباردة أو في مرحلة التأسيس. وقد نادى بذلك أشخاص بارزون في المجتمع الأميركي، مثل ستيفن أ. كوك، في مجلس العلاقات الخارجية والسفير الأميركي السابق لدى "إسرائيل" مارتن إنديك. لكن مثل تلك الدعاوات تهاوت مع "طوفان الأقصى" الذي أثبت هشاشة المجتمع الإسرائيلي، وأصاب اقتصاد دولة الاحتلال في مقتل، وخصوصاً مع اشتباك ساحات محور المقاومة في الحرب وتوجيه صواريخها إلى داخل الأراضي المحتلة.

الرهان على الذات

لا سبيل أمام الدول العربية سوى الاعتماد على ذاتها في مواجهة العدو الإسرائيلي من دون أن يمنع ذلك من الاستفادة من الخلافات التي يمكن أن تدب داخل معسكر الخصوم، لكن قبل ذلك يجب التثبت من أصالة تلك الخلافات، وإلا يكون الأمر برمته بلا جدوى.

على المستوى الرسمي داخل الولايات المتحدة وفي أغلب العواصم الأوروبية، سيكون الخيار دوماً هو احتضان "إسرائيل" وتقديم المساعدات لها، ومن ثم فإن الرهان على اضطراب العلاقات أمر غير مُبرر. في المقابل،

يمكن الرهان على الشعوب، وخصوصاً الأجيال الجديدة التي بدأت تقف على طبيعة "إسرائيل" العدوانية، بفضل ثورة الإعلام الحديث والدور الكبير للجاليات العربية والإسلامية في الخارج.

في الولايات المتحدة الأميركية ذاتها، صار الشباب هم الفئة الأكثر انتقاداً للمساعدات التي يتم منحها لـ "جيش" الاحتلال. وبحسب إحصاء مجلس العلاقات الخارجية، فإن أكثر من 65% من المراهقين والشباب أقل من 30 عاماً يعارضون تقديم المساعدات أو لا يستطيعون تحديد موقفهم منها.

لعقود طويلة، كانت "إسرائيل" أكبر متلق تراكمي للمساعدات الخارجية الأميركية، إذ تلقت نحو 300 مليار دولار (معدلة بحسب التضخم) من إجمالي المساعدات الخارجية، كما قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية كبيرة لمصلحتها في الفترة الممتدة ما بين 1971 و 2007، لكي تضمن لها التميز الاقتصادي مقارنة بغيرها من الدول.

على المستوى العسكري، كان التفوق النوعي لأسلحة وتدريبات "الجيش" الإسرائيلي بمنزلة العمود الفقري للمساعدات العسكرية الأميركية. وقد تم تكريسه رسمياً في القانون الأميركي عام 2008، إذ يكون مطلوباً من الحكومة الأميركية "ضمان قدرة" إسرائيل "على هزيمة أي تهديد عسكري تقليدي تقوم به دولة منفردة أو تحالف أو جهات غير حكومية، مع تكبد الحد الأدنى من الأضرار والخسائر".

كل تلك المعطيات تؤكد أن الولايات المتحدة "استثمرت" في "إسرائيل" منذ أن كانت أول دولة تعترف بحكومتها المؤقتة عند التأسيس عام 1948، وتكشف عمق الصلات بين واشنطن و"تل أبيب". وبالتالي ترسخت ثوابت تحكم العلاقة، ولا يمكن لأي من الطرفين تخطيها من دون أن ينفي ذلك وقوع النزاعات.

هذا بدوره يؤكد أن الخيار الوحيد أمام العواصم العربية والإسلامية هو التركيز على تنمية قدراتها الذاتية عبر التحالف مع مراكز القوى الدولية الناشئة التي تطمح إلى التخلص من الهيمنة الغربية، ثم توظيف أي مستجدات تقع في جبهة الخصوم لمصلحة خدمة قضيتهم الأبرز، المتمثلة في تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورطة بايدن: الجامعات تنتفض.. ونتيها هو يسترسل في طيشه

28 إبريل 2024

تعيش إدارة جو بايدن صدمة حقيقية بسبب اتساع مساحة الاحتجاجات المناهضة لبنيامين نتنياهو وحكومته المتطرفة، والتي تطالب بوقف الدعم الأميركي الذي يتم تقديمه إلى حكومة الاحتلال في حربها البربرية التي تشنها ضد قطاع غزة.

الصدمة لا تقتصر على تنامي الوعي بطبيعة الاحتلال الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة، بل تمتد إلى عجز اللوبي الصهيوني والأجهزة الأمنية والاستخبارية المعاونة له عن تحجيم مساحة الاحتجاجات أو التشكيك فيها أو مناكفتها عبر تظاهرات مضادة.

الأمر أيضاً تطور إلى أبعاد أخرى خلال الأيام الماضية مع حملة الاعتقالات التي طالت مئات الطلاب داخل الجامعات الأميركية وبعض الأساتذة المحاضرين، في جامعات "تكساس" و"ييل" و"كولومبيا" و"ساوثرن كاليفورنيا"، بموجب تهمة تحمل أوصافاً فضفاضة مثل "الإزعاج" و"تعطيل الدراسة" و"قطع الطرق" و"احتلال المباني".

مجموعة من الحركات الليبرالية، والتي لم تكن شريكة في الاحتجاجات ضد "إسرائيل"، باتت جزءاً من المشهد بعد أن أعلنت رفضها اعتقال الطلاب المحتجين، وبعد أن وصفت الاتهامات بأنها "كيدية" و"ملفقة" و"استبدادية". وكان هذا سبباً مباشراً في توتر الأجواء داخل الإدارة الأميركية، وشعور بايدن وفريقه بالخطر.

الأزمة التي تواجه واشنطن اليوم، أنها لا يمكنها التخلي عن دعمها الذي تقدمه إلى "تل أبيب"، بسبب الدور الذي تؤديه في خدمة المصالح الاستعمارية الغربية بصورة عامة، والأميركية بصورة خاصة، لكن، من جهة أخرى، فإن "إسرائيل" باتت عبئاً على كاهل الساسة الأميركيين بسبب الطيش والرعون اللذين يحكمان سياسات قادة الاحتلال منذ فترة طويلة.

ومع اقتراب موسم الانتخابات الأميركية، فإن آخر ما يمكن أن يرغب فيه "الديمقراطي" جو بايدن هو أن يتم نعته بـ "الاستبداد"، وهو وصف بات له أنصار كثيرون داخل المجتمع الأميركي، بعد اعتقال الطلاب، وخصوصاً في جامعة كولومبيا، باتهامات لم تنجح في إقناع أحد.

مهارات المحتجين فاقمت ورطة بايدن

أهم ما لفت أنظار المتابعين للاحتجاجات المناهضة للصهيونية، منذ بدايتها وتساعدتها التدريجي، هو المهارات السياسية التي تحلّى بها الطلاب المتظاهرون، والتي تسببت بتضييق الخناق حول جو بايدن. ويمكن رصدتها في النقاط التالية:

أولاً: إنّ الطلاب لم يُمكنوا أي جهة متربصة بهم من اتهامهم بالعنصرية، ورفضوا لافتات منذ اليوم الأول للتأكيد أن مناهضة حكومة نتنياهو والدعوة إلى إيقاف العدوان على غزة لا تعنيان أنهم يتخذون موقفاً عدائياً ضد الديانة اليهودية ومعتقياًها/وارثيها، وأنهم يمارسون فقط حقهم في التعبير.

ثانياً: منطقيّة مطالبهم، والتي حدّوها في دعوة جامعاتهم إلى سحب مواردها المالية بالكامل من الشركات والمؤسسات الإسرائيلية أو تلك المستفيدة من التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، وهو مطلب يمكن تحقيقه، ويمثل صفقة معنوية واقتصادية على وجه "إسرائيل".

ثالثاً: نجح المحتجون في ربط نشاطهم ضد الصهيونية بمسألة الحريات والحق في التظاهر وإبداء الرأي، وبالتالي وضعوا أجهزة الأمن في موقف حرج، وخصوصاً مع التزامهم الأطر القانونية. وبالتالي، أثارت مسألة اعتقال العشرات منهم ردّة فعل عنيفة داخل المجتمع الأميركي.

رابعاً: الوعي بالقوانين واللوائح التي يفترض أنها تحكم الولايات المتحدة، فليس من حق الكونغرس أن "يُصدر أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد حرية الكلام أو الصحافة". كذلك "من حق الناس الاجتماع سلمياً، ومطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف".

لهذا، جاء اعتقال الشرطة الأميركية للطلاب، بسبب الاحتجاجات، غير سليم من الناحيتين الدستورية والقانونية، وخصوصاً أن عملية الفضّ

تمت عبر استخدام القوّة.

خامساً: إن مسألة اعتقالهم فتحت الأبواب على مصراعيها لمناقشة المقصود بـ "معاداة السامية"، وسط دعوات أكاديمية إلى عدم الخلط بين دعم حق الفلسطينيين في الحياة وانتقاد "إسرائيل"، وبين معاداة السامية، وخصوصاً أن من بين الطلاب الذين تم اعتقالهم يهوداً.

سادساً: إن المجموعات، التي قادت الاحتجاجات في الجامعات، تحلّت من أي رابطة بأي أفراد استخدموا خطاباً عنصرياً أو فيه كراهية، مثلما حدث في بيان مجموعة "طلاب كولومبيا من أجل العدالة في فلسطين".

وهذا أمر يجب قراءته في سياقه، وخصوصاً أن طبيعة الهتافات التي يمكن أن تستخدم في البيئة العربية أو المسلمة قد لا تتلاءم مع البيئة الغربية، وقد تسبب بانفضاض بعض مؤيدي الحق الفلسطيني، كما أن الجماعات الصهيونية تستغل مثل تلك الهتافات لتأليب الرأي العام الغربي ضد القضايا العربية بصورة عامة.

المهم هنا، أن ورطة بايدن، بسبب تبعات اعتقال الطلاب المحتجين، باتت أهم ما يشغل عقول مديري حملته الانتخابية، لكن ربما ما يخفف وقع المسألة هو أن دونالد ترامب، خصم بايدن الانتخابي، يعارض الاحتجاجات، ويرى أن إلغاء جامعة كولومبيا حضور الفصول الدراسية هو بمنزلة "انتصار للطرف الآخر".

وكان ترامب وقّع مرسوماً يهدف إلى مكافحة "معاداة السامية" في الجامعات الأميركية، خلال كانون الأول/ديسمبر 2019، وتسبب هذا الأمر باتساع نطاق التعريف الذي تعتمده وزارة التعليم لمعاداة السامية، وربما يكون هذا المرسوم مُتّكاً قانونياً لتبرير اعتقال الطلاب المؤيدين لفلسطين اليوم.

طيش حكومة الاحتلال وطول أمد الحرب

أشدّ ما يثير قلق الأميركيين اليوم هو الطيش والرعونة اللذان باتا يحكمان العقلية الإسرائيلية، فليس لدى بايدن أو من سبقوه أي تحفّظ بشأن الممارسات اللاإنسانية التي يرتكبها "جيش" الاحتلال، لكن المشكلة تتمثّل بآلية إخراج تلك "الجرائم" إلى العلن، وكيفية جعلها

مستورة عن أعين العالم أو مقبولة بالنسبة إليه. لا يريد اليمين المتطرف داخل "إسرائيل"، ممثلاً بالوزيرين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، إيقاف العدوان على قطاع غزة، أو التوصل إلى أي صيغة تسوية تحقق الدماء، كما أن ننتيا هو بات يرى أن مصيره السياسي بأكمله معلق في رقبة تلك الحرب. وبالتالي، راح الإسرائيليون بآلياتهم العسكرية "فائقة التطور" يتصرفون مثل الثور الهائج، الذي يدهس من دون رحمة، لكن الجميع يدرك أن أوان ذبحه اقترب.

الحقيقة أن الإدارة الأميركية لا تريد لنتتيا هو أن يخسر حربه، كما أن نقاط الخلاف الثلاث بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، والتي تدور حول "المساعدات، أعداد القتلى، الاجتياح العسكري المحتمل لرفع"، جميعها تكشف عن إشفاق أميركي على "تل أبيب"، وليس العكس:

أولاً، تدرك واشنطن أن صورة "إسرائيل" ساءت في نظر العالم كله، حتى في داخل أوروبا وأميركا الشمالية، وهي تحت حكومة الاحتلال على إدخال المساعدات لقطاع غزة المحاصر، لأن في ذلك بعض ما يُخفف النقد الموجه إليها، وفي الوقت ذاته لا يؤثر في المعارك العسكرية الدائرة.

فمنع المساعدات وتجويع أهالي غزة هما سلوك انتقامي طائش من جانب "تل أبيب"، ولا يفيدان في معركتها مع فصائل المقاومة، بقدر ما يلطخان صورتها في نظر العالم، وهذا أمر لا تريد واشنطن حدوثه بطبيعة الحال.

ثانياً، إفراط "جيش" الاحتلال في استهداف المدنيين ينم عن فشله في أداء مهمته الأساسية المتمثلة باستهداف المقاومة واسترداد الأسرى، ف"إسرائيل" اليوم تشبه الصياد المُسن الذي خانته نظره، فراح يُصوب في كل اتجاه، لكنه عاجز عن إصابة فريسته.

ويقيناً، فإن تهاوي صورة "المقاتل الإسرائيلي" والتقارير التي باتت تنال من كفاءته، هي أمور تزعج واشنطن، التي طالما سلحت "إسرائيل" ودرّبتها ومولّتها لتكون الأكثر كفاءة في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً، بخصوص اجتياح رفح، فإن الأميركيين صاروا على قناعة بأن المهمة داخل تلك المساحة الجغرافية المحدودة ستكون صعبة على القوات الإسرائيلية، وأنها ستطيل أمد الحرب، وخصوصاً مع الاستعدادات التي أعلنتها المقاومة الفلسطينية، كما أنها ستزيد في الأزمات الدبلوماسية التي

تواجهها "إسرائيل"، مع ارتفاع معدلات الرفض العالمي للعدوان على غزة.

خيارات بايدن الضيقة

لا يجد جو بايدن أمامه مساحة واسعة للمراوغة، فحليفة الولايات المتحدة الأبرز في منطقة الشرق الأوسط، صارت عاجزة عن الدفاع عن نفسها. وعندما تحاول ذلك فإنها ترتكب الجرائم لا أكثر، وتزيد في الطين بلة، أما الرأي العام الداخلي فأصبح على وعي بالجرائم الإسرائيلية، ويريد من واشنطن أن تغيّر سياساتها في التعامل مع هذا الملف.

أمام الإدارة الأميركية خيارات محدودة في التعامل مع الشرق الأوسط، وخصوصاً أنها باتت نمر من ورق. فهي، من جهة، تعجز عن استخدام القوة، بعد حصار محور المقاومة أغلبية قواعد في المنطقة، ومن جهة أخرى، عندما تستخدم القوة لا تفلح. وتجربة "تحالف الازدهار" الفاشلة ضد صنعاء، خير دليل على ذلك.

ورطة أميركا، إزاء التعامل مع هذا الأمر، لا تنفصل عن وضعها العام في مواجهة التحديات المتنامية في العالم، سواء من روسيا الصاعدة عسكرياً، أو الصين المشرقة اقتصادياً، أو إيران البازغة كقطب إقليمي له دور دولي لا يمكن تخطيه.

المؤكد أن واشنطن ستسعى، خلال الفترة المقبلة، لاستعادة دورها في المنطقة، عبر حلفائها في العواصم العربية، كما ستحاول الإدارة الأميركية التأثير داخل "إسرائيل" للوصول إلى صيغة تفاهم تضمن بقاء العلاقة بين الطرفين. في السياق نفسه ستحاول تأسيس جبهة إسناد عالمية جديدة تدور في فلكها وتدعم خياراتها السياسية.

لكن جميع ما سبق يؤكد الأزمة الأميركية ولا ينفىها، وخصوصاً أن تلك المسارات محدودة الفعالية وضعيفة التأثير. فواشنطن التي جلست لتشاهد "إسرائيل"، وهي تُقصّف من جانب طهران، ليست هي واشنطن الواعدة الباطشة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وسيُدرك العالم ذلك أكثر، بعد أن تعجز عن الخروج من ورطاتها التي تحيق بها من الداخل والخارج.

سيطرة "إسرائيل" على معبر رفح والبحث عن "نصر مزيف"

9 مايو 2024

لم تسترد حكومة الاحتلال عافيتها العقلية منذ يوم السابع من أكتوبر. ورغم جميع المجازر التي تم ارتكابها بحق أبناء قطاع غزة، لم يستطع بنيامين نتنياهو وباقي وزرائه تجاوز الأثر النفسي لعملية "طوفان الأقصى" التي نقلت عمليات المقاومة إلى فضاء نوعي آخر.

منذ اليوم الأول لتصعيد العدوان الإسرائيلي، حدّد "جيش" الاحتلال مجموعة من الأهداف المرتبطة بالعمل العسكري، تتمثل في:

- القضاء على فصائل المقاومة التي تتخذ من قطاع غزة مسرحاً لتدريباتها ومنطقاً لعملياتها.

- العثور على الإسرائيليين الذين نجح مقاومو غزة في أسرهم. وقد اكتسب هذا الهدف أهمية مضاعفة بسبب التظاهرات المستمرة لأهالي الأسرى.

حتى الساعة، تكون حكومة الاحتلال قد فشلت في تحقيق هدفها الرئيسيين، ويكون كل ما جنته "إسرائيل" هو تصدّع صورتها لدى مختلف عواصم العالم، وظهور قادتها بمظهر مجرمي حرب، إضافة إلى انكشاف أمرها "كدولة ضعيفة" أو على الأقل في مرتبة قوة أدنى كثيراً من الصورة التي روّجتها عن نفسها.

في ظل تلك المعطيات، أقدم نتنياهو على خطوة طائشة جديدة، ليل الاثنين الماضي، حين قرر توسيع المساحة الجغرافية للعدوان باتجاه مدينة رفح والسيطرة على الجانب الفلسطيني من معبر رفح، إضافة إلى إغلاق معبر كرم أبو سالم.

علّل "جيش" الاحتلال هذا الإجراء بأنه جزء من عملياته شرقي مدينة رفح، والتي ترمي إلى تفكيك البنى التحتية لحركة حماس وسواها من فصائل المقاومة، وأنه يملك معلومات استخبارية تزعم أن "المعبر يُستخدم

لأغراض إرهابية".

الأزمة الكبرى تتمثل في أن إغلاق معبر رفح في ظل الظروف التي يمر بها قطاع غزة هو أمر يفاقم الأزمة الإنسانية القائمة بالفعل، ويعزل القطاع عن العالم الخارجي، ويمثل سياسة عقاب جماعي ضد أكثر من مليوني شخص.

أما أهمية معبر رفح، فيمكن رصدها في نقطتين:

الأولى: كونه المنفذ الرئيسي والوحيد للغزيين إلى العالم الخارجي الذي لا تسيطر عليه "إسرائيل".

الثانية: أنه كان المنفذ الأساسي الذي يمكن عبره إيصال المساعدات القليلة منذ بداية العدوان قبل 7 أشهر، إضافة إلى المعونات التي تم إلقاؤها عبر الطائرات.

عقب السيطرة الإسرائيلية على معبر رفح، ومن ثم إغلاقه، أعلنت الأمم المتحدة أن مخزونها من الوقود في غزة لن يكفي سوى يوم واحد فقط، كما حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" من أن عملياتها ومسؤولياتها الإنسانية في القطاع الذي يعيش فيه نحو 2,3 مليون نسمة على وشك أن تنهار.

بحسب صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فإن لدى "تل أبيب" مخططات لنقل مسؤولية إدارة معبر رفح إلى "شركة أميركية خاصة" بعد أن تضع الحرب أوزارها، كذلك لدى الآليات العسكرية الإسرائيلية تعليمات بأن تقتصر عملياتها الحالية على الاستحواذ على معبر رفح من دون تخريبه أو استهداف بنيته التحتية لضمان استمرار تشغيله.

اللافت في هذا السياق أن "إسرائيل" باتت تخطط لتوريط واشنطن معها في غزة بدرجة أكبر، سواء في ملف المساعدات التي من المتوقع أن تصل عبر البحر المتوسط و"الميناء العائم" أو عبر الدفع بمعبر رفح ومسؤولية إدارته إلى قبضة شركة أميركية خاصة، وهذا بدوره يكشف عمق الأزمة التي يعانيها القادة الإسرائيليون منذ اجتياحهم غزة.

نتنياهو والبحث عن "نصر زائف"

تتراكم الأزمات التي تحيطُ بنيامين نتنياهو رئيس حكومة الاحتلال

بمرور الوقت، وخصوصاً مع الضغوط الداخلية المستمرة عليه بسبب عجزه عن تحقيق أهدافه من الحرب، وفي ظل تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية داخل "إسرائيل"، إضافة إلى حالة التوتر السياسي الناجم عن توغل اليمين المتطرف داخل الحكومة.

في ضوء تلك الظروف، من الطبيعي أن يبحث نتنياهو عن "نصر" مصطنع أو خيالي يستطيع الاتكاء عليه في مواجهة معارضييه من جهة، والرأي العام الغاضب داخل "إسرائيل" من جهة أخرى. وفي هذا السياق، جاء الهجوم على المناطق الشرقية من مدينة رفح وإجبار ساكنيها على النزوح منها.

لن تتجح تلك العملية في استعادة الإسرائيليين الأسرى لدى حماس والفصائل الفلسطينية، ولن تُحدث تأثيراً واسعاً بالنسبة إلى قدرات المقاومة، التي تبدو حتى الساعة متماسكة تنظيمياً وقادرة على توجيه ضربات إلى العدو في داخل القطاع وخارجه، وهو أمر يكشف عن قدرات تنظيمية فذة في الحقيقة.

ويمكن رصد دوافع نتنياهو للسيطرة على معبر رفح، بعيداً عن السبب العسكري المعلن من جانب "جيش" الاحتلال، عبر النقاط الآتية:

أولاً: ممارسة المزيد من الضغوط على حركة حماس التي فاجأت حكومة الاحتلال بموافقتها على مقترح الوسطاء بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، في الوقت الذي يتمسك مجلس الحرب الإسرائيلي بمواصلة العملية العسكرية.

ثانياً: محاولة لرفع معنويات الإسرائيليين بسبب طول مدة الحرب، وعجز قوات الاحتلال عن تحقيق نصر محقق في مناطق مثل خان يونس، ما أدى إلى الانسحاب الكامل من كل مناطق جنوب قطاع غزة في الأسبوع الأول من الشهر الفائت، تحت دعوى التحضير لعملية في رفح.

ثالثاً: السيطرة على كل معابر القطاع يمنح قوات الاحتلال إحساساً بـ"القوة" و"السيطرة"، وهي مشاعر يحتاجها نتنياهو اليوم، وخصوصاً بعد الضربة التي وجهتها طهران إلى قلب الأراضي المحتلة الشهر الماضي.

رابعاً: محاولة لاسترضاء اليمين الإسرائيلي ممثلاً بين غفير وسموتريتش،

وخصوصاً أن العملية جاءت بعد قصف كتائب عز الدين القسام قاعدة للجيش الإسرائيلي قرب معبر كرم أبو سالم، ما أسفر عن مقتل 4 جنود إسرائيليين.

خامساً: استغلال ورقة المعبر في أي مفاوضات قادمة، فيكون الفلسطينيون في اضطرار إلى تقديم تنازلات مقابل سماح "إسرائيل" بدخول المساعدات ومواد الإعاشة من خلال المعبر.

انعكاسات عملية المعبر إقليمياً ودولياً

منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي، اتخذت المعارك الدائرة أبعاداً دولية وإقليمية، حتى على مستوى نشرات الأخبار، فقد تخطت معدلات الاهتمام بالأحداث في قطاع غزة كل المعدلات التي صاحبت تغطية الحرب في أوكرانيا، ومن الطبيعي أن يصاحب التصعيد الإسرائيلي الأخير تأثيرات في عموم المنطقة والعالم.

على مستوى محور المقاومة، فإن كل العواصم والمعسكرات المنضوية تحت لوائه شريكة في المعركة مع "إسرائيل" منذ اليوم الأول للحرب، وهناك وعود بالتصعيد في حالة واصل "جيش" الاحتلال ارتكاب مجازره بحق أبناء غزة أو وسّع عملياته باتجاه رفح.

وكانت المقاومة الإسلامية في لبنان قد كثّفت عملياتها بالفعل، بداية من نهار يوم الثلاثاء الماضي، إذ أعلن حزب الله عبر بيانات متفرقة استهداف ضباط وجنود تابعين لقوات الاحتلال، إضافة إلى إعطاب منصات للقبة الحديدية. وقد حصلت تلك العمليات عبر صواريخ موجهة ومسيّرات. ومع فجر يوم الخميس، أعلن الحزب عن 11 عملية جديدة ضد القوات الإسرائيلية.

أما القاهرة، التي توجهت الأعين صوبها فور ورود الأخبار المتعلقة بمعبر رفح، فدانت العمليات العسكرية الإسرائيلية، محذرة من أي تصعيد، لكن المعضلة الأكبر في هذا السياق تتعلق باتفاقية كامب ديفيد، وتحذير الخبراء من أن العملية الأخيرة ربما تعد خرقاً للاتفاقات المبرمة مع مصر، وخصوصاً المتعلقة بمحور فيلادلفيا، وهو أمر تنفيه "إسرائيل"!

بشكل عام، تعيش مصر أوقاتاً صعبة، إما بسبب الضغوط الاقتصادية وإما بسبب الأحداث داخل فلسطين وعجزها عن رعاية اتفاق يحقن الدماء الفلسطينية ويُقلّل من معدلات التوتر المرتفعة في المنطقة.

أما على الصعيد الشعبي المصري، فتتعالى المطالبات باتخاذ مواقف رسمية أقوى في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، إذ يطالب العديد من الساسة المصريين باستخدام ملف التطبيع ورقة ضغط على "تل أبيب"، بهدف إجبارها على تقديم تنازلات.

في الجانب الدولي، هناك غضب متصاعد بسبب رعونة حكومة الاحتلال وتطوير المعارك باتجاه مناطق شرق رفح والسيطرة على المعبر. وفي القريب، ربما تجد "إسرائيل" نفسها منبوذة بقرارات دبلوماسية رسمية صادرة عن حكومات أو هيئات أممية.

ولعل هذا الأمر هو أشد ما تخشاه الولايات المتحدة، وهي تدفع "إسرائيل" لتجنّب هذا السيناريو، عبر ممارسة بعض الضغوط، مثلما حدث في قرار إدارة بايدن تعليق إرسال شحنة أسلحة إلى "إسرائيل". رغم هذا، تؤكد الإدارة الأميركية في كل مناسبة أن دعمها للحرب على حماس "لا يتزعزع"، وأن "دعم إسرائيل ثابت ولن يتغير رغم الخلافات".

قبل اجتياح رفح.. هل تملك "قمة البحرين" أن تغير شيئاً بالمشهد؟

17 مايو 2024

منذ أمد طويل، فقد الشارع العربي شغفه بمتابعة القمم العربية المتتالية. وقلماً تجد مواطناً يسكن تلك المساحة الجغرافية التي تتوسط العالم بين الخليج والمحيط يهتم بانعقاد القمة التي تنطلق اجتماعاتها في المنامة عاصمة البحرين أو يطمح لأن تحدث فارقاً في ما يجري في الساحة العربية. وبعيداً من مرحلة صعود أفكار التحرر العربي في الخمسينيات والستينيات، فمن اللافت أن المرات النادرة التي أحدث فيها اجتماع القادة العرب تغييراً يُذكر بالأوضاع السياسية العربية خلال العقود الخمسة الأخيرة كان تغييراً بالسالب وجرّ المنطقة بأسرها نحو سيناريوهات أكثر سوءاً.

وكانت البداية عبر تمرير ولوج الجيوش الأميركية إلى المنطقة تحت زعم تحرير الكويت في مطلع التسعينيات، وانتهاء باتخاذ الجامعة العربية مواقف تخدم مخططات القوى الغربية للهيمنة على ثروات المنطقة وتعميق انقساماتها في سياق ما عُرف بـ"الربيع العربي" خلال عام 2011 ولسنوات قليلة تالية.

اليوم، ومع انعقاد قمة البحرين في السادس عشر من مايو/أيار، يقف بنيامين نتنياهو ليتحدى العالم بأسره، معلناً نيته اجتياح محافظة رفح الفلسطينية، مُعرّضاً بذلك حياة مئات الآلاف من أبناء غزة للموت المحقق، بعدما نزحوا إلى تلك المحافظة التي تقع في أقصى جنوب القطاع بموازاة الحدود المصرية ليتفادوا آلة القتل الإسرائيلية.

يُجمع قادة الاحتلال اليوم على رفض إيقاف الحرب في قطاع غزة من دون تحقيق أهدافها، ويتساوى في ذلك "المعتدلون" منهم و"المتطرفون"، فغالبية الأطياف داخل الكيان تريد الاحتفاظ بالحق في شن العمليات العسكرية المطلقة ضد الفلسطينيين.

لم يُعد يخفى على أحد ، وبعد نحو نصف عام من العدوان على غزة ، أن المقاومة ليست حنجرية الطابع ، كما زعم أعداؤها ، إذ استطاعت الفصائل الفلسطينية على مدار الشهور الماضية الصمود في وجه آلة الحرب الإسرائيلية ، ووضعت حدًا لأحلام الثلاثي (نتياهو وبن غفير وسموتريتش) الذين توهموا إمكانية تحقيق نصر سهل وسريع يسمح لهم بالقضاء على المقاومة واسترداد الأسرى!

المفارقة أن ما حدث هو العكس كلياً ، وباتت "إسرائيل" تدرك أنها تورطت في معركة طويلة مع الحركات الغزّائية ، وأن "جيشها" صار في مواجهة خصوم يحترفون حرب العصابات ويمتلكون شبكة أنفاق أكثر اتساعاً وإحكاماً بشكل فاق تصورات الجميع. كل هذا أفضى إلى حقيقة واحدة مفادها أن الفصائل الفلسطينية غير قابلة للهزيمة ، وليس أمام العدو الإسرائيلي إلا مواصلة عدوانه إلى الأبد ، وهو أمر مستحيل عملياً.

أمام كل تلك المعطيات ، فإن نتياهو يفتش عن نصر زائف يرمّم عبره مغنويات الإسرائيليين المُحطّمة منذ يوم السابع من أكتوبر ، وهو يعتقد ، ومعه اليمين الإسرائيلي المتطرف ، أن إحكام السيطرة على كامل رفح -بعد السيطرة على المعبر - ومن ثمّ إزهاق المزيد من الأرواح الفلسطينية البريئة أمر كفيل بتحقيق هذا "النصر المُتوهم".

أما لماذا هو مُتوهم؟ فلأن "إسرائيل" بدخلها إلى رفح لن تجني شيئاً سوى مزيد من تردّي صورتها في نظر شعوب العالم شرقاً وغرباً ، ولن تتمكن من رقبة حماس أو غيرها من الفصائل المقاتلة؛ تلك التي نجحت في إعادة المعارك إلى نقطة الصفر في شمالي غزة ، بعدما شنت سلسلة من هجمات الكر والفر على القوات الإسرائيلية هناك ، تاركةً القادة في "تل أبيب" يتوهمون أن نهاية المعارك تتمثل في اجتياح الجنوب/رفح التي يصفونها بأنها "المعقل الأخير للمقاومة"!

هذا السرد لطبيعة ما يدور داخل قطاع غزة من بيت لاهيا حتى تل زعرب مهمٌ لفهم حقيقة أن المقاومة الفلسطينية وضعت الضوابط التي ترسم خريطة الأحداث مسبقاً ، أي أنها تدرك طبيعة عدوّها ، وتواجهه بـ"لغة الرصاص"

التي يعرفها جيداً وتؤلمه، وهي في ذلك لا تراهن على أي قمة عربية تخرج إلى النور وفق معطيات السياسة العربية الحالية.

غاية ما تراهن عليه المقاومة الفلسطينية في الحقيقة يكمن في 3 أمور، والجامعة العربية ليست ضمنها بالتأكيد:

الأول: الدعم الذي يقدمه محور المقاومة، سواء عبر الإمدادات التي تصل إلى قطاع غزة ذاته أو عبر الحرب التي يتم شنها من مختلف ساحات المقاومة من طهران حتى صنعاء مروراً ببغداد ودمشق، وفي القلب جنوب لبنان.

الثاني: الاهتمام العالمي المتصاعد بالقضية الفلسطينية، والذي وصل إلى ذروته في الجامعات الأميركية والأوروبية، إذ أصبح حراك الطلاب الثائرين رفضاً لجرائم الإبادة التي ترتكب بحق أبناء قطاع غزة عامل ضغط شديد الأهمية على الأنظمة الغربية، ويوشك أن يحدث تغييراً كبيراً في تعاطي العالم الغربي عموماً مع فلسطين وقضيتها.

الثالث: أن تواصل الشعوب العربية والإسلامية تشبثها بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضيتها المركزية، وأن تعتبر مسألة تحرير كامل التراب الفلسطيني مسألة لا نكوص عنها.

والمؤكد أنّ حالة الفوران الشعبي سيتمخض عنها ما يغيّر وجه السياسة العربية بأسرها، ولا يجب نسيان أن العقل السياسي للزعيم العربي جمال عبد الناصر تكوّن داخل فلسطين، بل داخل "قضاء غزة" تحديداً في سياق حرب الـ1948.

رغم ما سبق، ما الذي يمكن أن يقدمه اجتماع القادة العرب في البحرين لفلسطين في هذا الظرف التاريخي؟

إذا توافرت الإرادة الجادة لإحداث أثر حقيقي يتعلق بالحرب الدائرة في قطاع غزة، ربما يُفلح في إجبار حكومة الاحتلال على الإحجام عن الدخول إلى رفح، فلدى المجتمعين الكثير من الأوراق التي يمكن توظيفها، علماً بأن هذا السلوك السياسي لا يورط أيّاً من العواصم العربية في حربٍ مكشوفة، سواء مع العدو الصهيوني أو العدو الأميركي.

والأهم في هذا السياق أن القمة العربية حينها ستكون قد نجحت في كسب ثقة المواطن العربي، لأنها انحازت إلى قضيته الأبرز، وهي فلسطين، ويمكن طرح عدد من الأوراق التي تملكها العواصم العربية في النقاط الآتية:

أولاً: تجري المفاوضات بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل" برعاية مصر وقطر. ولدى الدولتين الفرصة خلال القمة القادمة لفضح التعتت الإسرائيلي الحاصل خلال عمليات التفاوض.

والحقيقة أن "تل أبيب" هي الطرف الذي يتحمل عبء إفشال فرص التوصل إلى هدنة، وذلك لرفض القادة الإسرائيليين فكرة الخروج من القطاع والعودة إلى الأوضاع ما قبل أكتوبر/تشرين 2023. في المقابل، من غير الوارد أن تقبل المقاومة بتحقيق حلم ننتياهو باسترداد الأسرى مع بقاء "جيش" الاحتلال داخل القطاع.

هنا، أمام القاهرة والدوحة المجال لتوجيه صفقة دبلوماسية إلى العدو الإسرائيلي سيصل صداها إلى العالم أجمع، وخصوصاً في ظل تنامي موجة التعاطف مع القضية الفلسطينية. والمهم هنا أن هذه الإدانة للتمزّت الإسرائيلي ستأتي من أطراف محسوبة على معسكر "الاعتدال العربي".

تلك الورقة، بالمناسبة، لن تورط العاصمتين العربيتين في تحديات دولية أو إقليمية من العيار الثقيل أو حتى المتوسط. غاية الأمر أنها ستؤكد لشعوب الشرق الأوسط والعالم ما يعرفه الجميع، وهو أن "إسرائيل" كيان معادٍ للسلام بطبيعته، ويبحث عن تحقيق النصر في ميدان المفاوضات في حال عجزه عن تحقيقه في ميدان العسكرية.

ثانياً: تستطيع العواصم العربية، سواء في شبه الجزيرة العربية أو شمال أفريقيا، والتي تتورط في علاقات دبلوماسية أو تجارية أو ثقافية مع العدو الإسرائيلي، ربط الاستمرار في هذا المسار التطبيعي بسلوك "جيش" الاحتلال داخل قطاع غزة.

ومما يثير العجب هنا هو إصرار الحكومات العربية على نفي أي نية لتعطيل "اتفاقيات السلام" المعقودة مع "إسرائيل"، رغم أن تلك الأخبار

تكون محل ترحيب من الرأي العام العربي عامة ، والفلسطيني خاصة ، ويكون مصدرها في الغالب وسائل إعلام غربية وعبرية ، كما يحدث دوماً عند الإشارة المتكررة إلى وجود تهديدات مصرية لـ"إسرائيل" بإلغاء اتفاقية كامب ديفيد ما لم توقف عملياتها في مدينة رفح.

وجود قرار رسمي صادر عن قمة عربية بهذه الصياغة التصعيدية يتم فيه الربط بين الاستمرار في عملية التطبيع وخروج قوات الاحتلال من قطاع غزة هو أمر كفيل بقلب الموازين داخل "إسرائيل" ذاتها ، إذ يحرص الإسرائيليون على توسيع دائرة التطبيع وليس اختزالها.

هذا الخطاب الذي يحتاجه الشارع العربي اليوم لن يورط المرجفين في حروب يخشونها ، إذ إنه لم يمسّ "عملية التطبيع" بحد ذاتها ، بل استخدمها كورقة للضغط ، كما أنه ينسجم مع موقف أممي بات يصطف ضد "إسرائيل" بسبب عدوانها على غزة أكثر فأكثر بمرور الأيام.

ثالثاً: التلويح بورقة النفط هو مطلب متكرر للشعب العربي طوال عقود مضت ، إلا أن المتغير اليوم هو صعود أقطاب دولية جديدة يمكن أن تسند هذه العاصمة الخليجية أو تلك في حال اتخذت مواقف أكثر اتساقاً مع مصالحها القومية وأكثر مفارقة للمزاج الأميركي.

هذا المسلك الذي يأتي في سياق المناكفة مع المصالح المالية للدول الغربية كفيل بإنارة الضوء الأحمر لدى الإدارة الأميركية ، وخصوصاً أن واشنطن تستشعر أن دولاً في المنطقة باتت تشق عصا الطاعة تحت وطأة المتغيرات الأممية ، وهذا ما تم رصد بشائره في بدايات الحرب الأوكرانية عندما حاولت الإدارة الأميركية الضغط على حلفائها العرب داخل "أوبك" لزيادة الإنتاج ، فجاء قرار المنظمة بالعكس.

لا يغفل أحد عن تبعية النظام الإقليمي العربي إلى واشنطن ، وهو ما يحدّ من فرص اتخاذ قرار مشابه ، إذ يحتاج إلى قيادات وبيئة سياسية بمواصفات خاصة ، لكن في الآن ذاته فإن التلويح بالتخلي عن فكرة "عدم تسييس سلعة النفط" يمكن أن يمثل أداة ضغط سياسية قبل أن تكون اقتصادية على سلسلة متتابعة من العناصر التي ستنتهي حتماً عند "إسرائيل".

رابعاً: اتخاذ قرارات تُفضي إلى التقارب مع محور المقاومة أو على الأقل تليّن التوتر الذي يخيم على العلاقات بين بعض العواصم العربية الكبرى وأطراف المحور، وهذا بدوره من المتوقع أن يعطي رسالة تحذير قوية إلى "تل أبيب" وواشنطن.

والمؤكد أن حضور الرئيس السوري بشار الأسد قمة البحرين كثنائي قمة تشارك فيها دمشق بعدما استعادت عضويتها المُجمدة في الجامعة هو بارقة أمل ضمن هذا النطاق، فوجود سوريا ضمن أي قمة عربية يُفسح المجال لخطاب المقاومة حتى يتنافس الصعداء، ويتيح للجميع الفرصة لتوقع الأفضل لفلسطين والعرب عمومًا.

وكان حضور الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون الإسلامي في الرياض خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2023 أمراً مبشراً في إطار الفكرة ذاتها، وخصوصاً أن كلمته كانت الأقوى حينها، إذ افتتحها بالسلام على المقاومة والدعوة إلى تسليح الفلسطينيين، واختتمها بإدانة واشنطن الصريحة لإعانتها "إسرائيل"، مذكراً بأن الحل المستدام هو إقامة دولة فلسطينية من البحر إلى النهر.

إذاً، حضور ممثلي المحور ضمن الاجتماعات التي تحصل في العواصم العربية، أياً كان مسماها، تؤدي إلى أمرين:
أ- ترفع سقف الخطاب وتنقله إلى فضاءات أخرى في لحظة فارقة تعيشها القضية الفلسطينية.

ب- تمثل بحد ذاتها عامل ضغط على حكومة الاحتلال التي تخشى انفتاح العواصم العربية على طهران، وانحسار الخطاب الطائفي داخلياً، وتراجع أسباب الانقسام والفرقة بشكل عام.

خامساً: توجيه التحية إلى حركات الاحتجاج العالمية الراضة للجرائم الإسرائيلية، والتعبير عن ذلك عبر خطاب رسمي مع الإعلان عن خطط واضحة من قبل جامعة الدول العربية لدعم تلك الحركات، على أن يكون ذلك نواة لتأسيس جبهة عالمية تضم الحكومة والمنظمات المؤيدة للحق الفلسطيني.

لا شك في أن عودة القضية الفلسطينية إلى دائرة الضوء الأممية هي أمر يثير استياء "إسرائيل" بشدة، وخصوصاً أنها كانت قد ارتاحت من هذا الشاغل مع انطفاء الحركات الاشتراكية بسقوط الاتحاد السوفياتي وتغيّر المزاج العالمي، لكن الأمور عادت لتشتعل من جديد، فقزت فلسطين إلى صدارة المشهد دولياً.

في حال قرر العرب الاستفادة من تلك الحالة على نحو عملي وجاد، فإن هذا بدوره يمثل عامل ضغط إضافياً على "إسرائيل"، وخصوصاً أنه يعني شدّ الخناق حول عنق نتتياهو، ومن ثمّ إجباره على التروي كثيراً قبل أن يفكر في إزهاق المزيد من الأرواح.



من عاش لفلسطين.. لم يمت

21 مايو 2024

قبل استشهاده بساعات قليلة ، كان الرئيس الإيراني ، إبراهيم رئيسي ، يخطب من أجل فلسطين وقضيتها وحق شعبها في الحرية والعيش الكريم ، فلم ينسَ أهل غزة ومآسيهم حتى في أثناء لقائه الأخير رئيسَ أذربيجان من أجل تدشين سد "فيز قلعة سي" المشترك بين البلدين.

انحاز رئيسي إلى الشعب الفلسطيني ، عبر كل الصور الممكنة ، وجاء ذلك تعبيراً عن نهج الثورة الإيرانية القائم منذ نهاية السبعينات ، وهو الانحياز الذي لم يقف يوماً عند حدّ الكلمات أو بيانات الإدانة للجرائم الصهيونية ، بل امتد منذ اليوم الأول إلى ميادين الدبلوماسية والسلاح والإعلام.

ميزة طهران الأساسية كانت دوماً أنها أخذت القضية الفلسطينية على محمل الجدّ ، وآمنت بإمكان تحرير الأراضي المحتلة وزوال "إسرائيل" ، فقطعت كل العلاقات التي كان شيدها الشاه محمد رضا بهلوي مع "تل أبيب". وبعد أسبوع واحد من نجاح الثورة عام 1979 ، كانت السفارة الإسرائيلية تم إغلاقها ، وتسليمها إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، بحضور ياسر عرفات ، الذي زار إيران كأول ضيف أجنبي يحل بعد سقوط النظام القديم.

لم يتعامل ثوريو إيران مع فلسطين على أنها عبءٌ يلزمهم بالتورط فيما يزعم واشنطن ، كما يعتقد بعض القادة العرب ، بل عدّوها مفتاح النجاة للمنطقة بأسرها ، وأن تطهيرها من الاحتلال دليل تحرر المنطقة بأسرها من الاستعمار الغربي ، وأن عودة القدس كاملة إلى أهلها هي السبيل الوحيد إلى أن يستقيم الميزان العالمي ، فلا تتفرد أمة وحدها بالتحكم في مصير البشر.

كان إبراهيم رئيسي في مطلع شبابه ، في عمر التاسعة عشر ، يهتف باسم فلسطين في شوارع طهران ، عندما أعلن قائد الثورة ومُفجّرهما الراحل

الإمام الخميني تغيير اسم الشارع الذي كانت تقع فيه السفارة الإسرائيلية من "كاخ" إلى "فلسطين"، ليعلن بذلك بداية عصر جديد في العالم الإسلامي، مركزه طهران، وعنوانه دعم القضية الفلسطينية، وهيكله محور مقاوم قادر على إلحاق الأذى بـ"إسرائيل"، حتى زوالها.

كان رئيسي، الذي يمتد نسبه إلى الإمام الحسين بن علي، وتضم عائلته في مدينة مشهد عددًا من علماء الدين، عنصرًا فعالًا في أتون المعارك التي دارت بعد انتصار الثورة الإيرانية. وبعد إكمال دراسته الدينية ودراسته القانونية، تدرّج في المناصب القضائية. وخلال مسيرته الوظيفية نال درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة الشهيد مطهري.

أدى الرجل، الذي اقترب من الإمام الخميني وتعلم منه أمورًا في السياسة والدين والقضاء، دورًا بالغ الأهمية في حماية أمن البلاد والتصدي للجماعات التخريبية التي حاولت الاستيلاء على أجزاء من أراضيها وتهديد استقرارها ومبادئ ثورتها، خلال عام 1988. ومن أجل ذلك استهدفته واشنطن مبكرًا بحملات التشويه والعقوبات.

خلاصة الأمر أن رئيسي، الذي سمعه العرب في الرياض خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، يقول إن "الحل الدائم لما يجري في المنطقة هو إقامة دولة فلسطينية من البحر إلى النهر"، مؤكدًا بذلك إيمانه بدنو أجل غروب شمس الكيان الإسرائيلي، هو ابن تجربة طويلة، سياسيًا وقضائيًا. تفتحت تجربته في بواكير شبابه مع النضال ضد الشاه ثم انتصار الثورة، ووصلت به إلى تولي أعلى المناصب القضائية رئيسًا للمحكمة العليا، ثم مدعيًا عامًا لإيران، ثم المدعي العام للمحكمة الدينية الخاصة، إلى جانب توليه إدارة العتبة الرضوية المقدسة، التي تدير ضريح الإمام الرضا في مدينة مشهد.

رئيسي في السلطة.. ونضالٌ من أجل فلسطين

في عام 2017، ترشّح إبراهيم رئيسي لمنصب رئيس البلاد، لكنه خسر أمام حسن روحاني، إذ حصل على 38.3% من الأصوات، بينما حصل الفائز على نحو 57%، في انتخابات شارك فيها أكثر من 73%، إلا أن رئيسي،

الذي ركزت حملته على خدمة فقراء الشعب، عاد ليكرر التجربة في عام 2021، ليحصد المركز الأول، ويصبح رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثامن منذ الثورة.

كانت المقاومة عنصراً أصيلاً في تكوين رئيسي، حتى إن نهجه الاقتصادي الذي تبناه لتحسين حياة المواطنين داخل إيران، أطلق عليه اسم "اقتصاد المقاومة"، وهو يركز ببساطة على تحويل العقوبات من مغرم إلى مغنم، عبر تنمية قدرات المجتمع للاعتماد على ذاته، ودعم تطوير القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة، عوضاً من إنفاق موارد البلاد على مراكز التسوق، والتي كان يرى رئيسي أنها "ستفيد في نهاية المطاف العلامات التجارية الأجنبية".

وسعى رئيسي، خلال فترة حكمه، لمضاعفة الإعانات الحكومية الشهرية التي تُقدّم إلى الأسر الأقل دخلاً، وأكسبه ذلك شعبية كبيرة في مختلف أنحاء إيران، وخصوصاً في المناطق النائية والفقيرة، كما أنه نجح في عبور بلاده من أزمة "كوفيد 19" بأقل الخسائر الممكنة.

على مستوى العلاقات الخارجية، كان برنامج رئيسي يتلخّص في السعي لإقامة علاقات تعاون بجميع الدول باستثناء "إسرائيل". ونجح في رفع سقف العلاقات بكل من بكين وموسكو إلى درجة أكثر تطوراً. ولعل موقفه المرن تجاه مدّ الجسور مع كل الدول، هو ما سهّل التوصل إلى اتفاق عودة العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض في عام 2023، برعاية صينية بعد سبعة أعوام من القطيعة.

بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، بمجرد استقرار رئيسي في الحكم أكّد دعم بلاده للمقاومة في فلسطين ولبنان، وحذّر من أن "إسرائيل" سيتم استهدافها من جانب القوات المسلحة الإيرانية إذا قامت بأدنى خطوة ضد إيران. وبرّر رئيسي وعده، فعندما قامت "إسرائيل" بقصف مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، في مطلع نيسان/أبريل 2024، ردّت إيران بضربات صاروخية وطائرات من دون طيار تم توجيهها من أجل إصابة أهداف داخل الأراضي المحتلة ذاتها.

يمكن سرد صور الدعم، الذي قدمته طهران إلى القضية الفلسطينية، خلال فترة حكم الشهيد إبراهيم رئيسي، عبر النقاط الآتية:
أولاً: مثل وصول رئيسي إلى الحكم في طهران، بخلفيته السياسية المحافظة، دفعة قوية إلى الأمام فيما يتعلق ببرنامج عمل المقاومة داخل فلسطين وخارجها.

منذ البداية، أعلن رئيسي رفضه الاحتلال الإسرائيلي، وعدم قبوله أي تسويات لا تتضمن زوال الكيان.

ثانياً: جاء رئيسي في وقت تسارعت عمليات التطبيع بين عدد من العواصم الخليجية و"تل أبيب"، فيما عُرف بالاتفاقيات الإبراهيمية. وبالتالي، فإن القضية الفلسطينية كانت في أمس الحاجة إلى زعيم إسلامي يتبنى خطأ جذرياً في العداء لـ"إسرائيل"، ويؤمن بحق المقاومة في تنفيذ عملياتها ضد العدو.

ثالثاً: قدّمت طهران كل صور الدعم إلى المقاومة الفلسطينية، بدءاً بالتسليح، مروراً بالتمويل، وصولاً إلى الدعم الإعلامي، وهو أمر عزيز للغاية في هذه المرحلة، إذ تُحجم كل الدول، بما فيها الدول العربية والإسلامية، عن تسليح المقاومة أو إسنادها إعلامياً، حتى وإن أعلنت تعاطفها مع مأساة الشعب الفلسطيني.

رابعاً: نجحت الحكومة الإيرانية، تحت قيادة رئيسي، في توفير عناصر القوة لمحور المقاومة، بالإضافة إلى العمل على اتساع ساحاته. وكان ثبات "حركة أنصار الله" وصلابتها، حتى اليوم، على رغم الحرب التي شنتها الرياض ضدها، أمراً مهماً في هذا السياق.

فبمجرد أن شنّ "جيش" الاحتلال عدوانه على قطاع غزة، انخرط محور المقاومة في المعركة. فالمقاومة الإسلامية في لبنان نجحت في تشتيت العدو الإسرائيلي واستنزافه. أما الفصائل العراقية فلم تتوقف عن توجيه الضربات إلى القواعد الأميركية في المنطقة، بالإضافة إلى إطلاق الصواريخ والمسيّرات داخل الأراضي المحتلة.

أمّا المفاجأة فكانت القوات المسلحة اليمنية التي انخرطت في المعركة

بكل ثقلها، فاستهدفت السفن الإسرائيلية التي حاولت عبور مضيق باب المندب، كما وجّهت صواريخها نحو أم الرشراش المحتلة، "إيلات".
خامساً: كان الشارعان العربي والإسلامي تواقين إلى الأسلوب الخطابي الذي امتاز به إبراهيم رئيسي منذ عملية طوفان الأقصى، فمن بين كل القادة العرب والمسلمين كان رئيسي يمتاز بدعمه الصريح للعملية التي نفذتها المقاومة، صباح يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأعلن رئيسي، في أكثر من مناسبة، أن عملية طوفان الأقصى جاءت ردّاً على الظلم الذي تعرّض له الشعب الفلسطيني، وأنها ستؤدي إلى نهاية الكيان الصهيوني.



استشهاد مجند مصري يُنشِ آمالاً شعبية بانتهاء زمن التطبيع

28 مايو 2024

على بعد أمتار من معبر رفح، استشهد جندي مصري وأصيب آخرون عصر أمس 27 مايو/ أيار. أُلقت الواقعة بظلالها الكثيفة على مستقبل العلاقة بين الدولة المصرية والكيان الإسرائيلي، إذ يفترض أن ثمة اتفاقية للسلام تربط بين "البلدين" منذ عام 1979، لكنها تحظى منذ لحظة ميلادها برفض واسع على المستويين الشعبي والسياسي غير الرسمي. في الوقت ذاته، ثمة توتر متصاعد بين القاهرة و"تل أبيب" بسبب سيطرة القوات التابعة للاحتلال على الجهة الفلسطينية من معبر رفح، ما أدى إلى عزوف مصر عن تمرير المساعدات عبر المعبر، كما سيطرت "إسرائيل" على ثلثي محور فيلادلفيا في وقت سابق من هذا الشهر، بما ينتهك بنود "اتفاقية السلام".

في 26 مارس/ آذار 1979، وبرعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر، قام كل من الرئيس المصري الراحل أنور السادات ورئيس حكومة الاحتلال مناحيم بيغن بتوقيع معاهدة سلام، وذلك في قمة عقدت في المنتجع الريفي كامب ديفيد شمال غرب واشنطن، ووصفتها وسائل الإعلام الغربية بـ"التاريخية"، لكنها على الصعيد الإقليمي كانت أول طريق الانزلاق نحو الاعتراف العربي بـ"إسرائيل".

أزمات حدودية تتصاعد.. و"معاهدة السلام" تحتضر!

نظمت اتفاقية كامب ديفيد في شقّها الأمني الأنشطة العسكرية في سيناء ورفح، إذ تم تقسيمهما عمودياً على خرائط المعاهدة إلى أربع مناطق: ألف - باء - جيم - دال. وقد جاء ذلك ضمن الملحق الثاني. نصّت المعاهدة على التزام العدو الإسرائيلي بانسحاب قواته ومستوطنيه

من الأراضي المصرية إلى حدود ما قبل يونيو/حزيران 1967، كما تم إلزام "إسرائيل" بوضع قوات محدودة داخل المنطقة "د" لا تتضمن أي دبابات أو مدفعية، وذلك بعمق 2.5 كيلومتر من "الحدود الإسرائيلية" مع مصر، تشمل كذلك الشريط الحدودي داخل قطاع غزة مع مصر.

مع مطلع العام الجاري، وفي إطار الحرب التي تشنها "إسرائيل" ضد قطاع غزة، سعت حكومة الاحتلال للسيطرة على محور فيلادلفيا الذي يقع ضمن المنطقة دال، والذي يمتد بطول 14 كم من البحر المتوسط شمالاً وحتى معبر كرم أبو سالم جنوباً، أي بطول الحدود بين مصر وقطاع غزة، ولا يتجاوز عرضه مئات الأمتار.

كان أخطر تصريح في هذا السياق هو ما أدلى به رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، حين قال إن منطقة "محور فيلادلفيا الحدودية بين غزة ومصر ينبغي أن تكون تحت سيطرة إسرائيل"، وهو التصريح الذي استقبلته مصر بالرفض، إذ رفض الرئيس المصري تلقي مكالمة هاتفية من رئيس حكومة الاحتلال، بحسب ما نقلت تقارير إعلامية إسرائيلية حينها. في يوم السابع من الشهر الجاري، طوّرت "إسرائيل" عدوانها، وسيطرت على الجانب الفلسطيني من معبر رفح البري، ما يعد انتهاكاً صريحاً لبنود معاهدة كامب ديفيد.

تلك التطورات دفعت الإدارة المصرية إلى التهديد بشكل صريح بتجميد المعاهدة أو إنهاؤها. وقد بعثت بالرسالة عبر ويليام بيرنز، مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وذلك بحسب ما ذكرته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية.

كذلك، فقد انتهك الاحتلال اتفاقية فيلادلفيا التي وقعها مصر مع "إسرائيل" عام 2005، وهي الاتفاقية التي أعطت السلطات المصرية والسلطة الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي دور تنظيم الحركة على المعبر، وذلك حتى سيطرة حركة حماس على المعبر عام 2007. حينها، قامت حكومة الاحتلال بفرض حصار شامل على قطاع غزة.

اليمن المتطرف يحشر "المرونة المصرية" في الزاوية

بذلت القاهرة جهداً كبيراً منذ صيف عام 2013 لإحكام قبضتها على المناطق الحدودية شمال شرقي سيناء، إذ قامت ببناء جدار صلب بهدف منع تسلل المسلحين إلى أراضيها، كما ضخّت المياه أسفل الحدود الفلسطينية المصرية، وأقامت بركاً من المياه المالحة على طول حدود قطاع غزة بهدف القضاء على الأنفاق التي يفترض أنها كانت تمر أسفل محور فيلادلفيا، كما أنشأت منطقة عازلة من مدينة رفح المصرية وحتى الحدود مع غزة.

الأزمة الكبرى هي أن الحكومة اليمنية التي تقود "إسرائيل" اليوم لا تزال تؤمن بأن المحور الحدودي مع مصر هو بوابة حماس الرئيسية للحصول على الأسلحة المهربة عبر الأنفاق رغم المجهود الذي ترى الدولة المصرية أنها بذلته في هذا السياق. هذا الأمر يُضعف موقف الدولة المصرية التي تنفي مراراً تلك الادعاءات، مؤكدة أن الهدف منها هو سعي "إسرائيل" لخلق شرعية لاحتلال محور فيلادلفيا المعروف أيضاً بمحور صلاح الدين. لسنوات، تم حفر العديد من الأنفاق أسفل هذا المحور، وخصوصاً مع تضيق الخناق على قطاع غزة الذي يحيط به البحر من الشمال، و"إسرائيل" من الشرق والجنوب، ومصر من الغرب. وبالتالي، فقد اعتبرت هذه الأنفاق شريان الحياة الذي يعتمد عليه أهالي غزة، والذي يُقدّر عددهم بنحو 2.3 مليون نسمة.

عندما حصلت عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، ومع استمرار المقاومة في إطلاق صواريخها باتجاه الأراضي المحتلة، تعززت القناعة الإسرائيلية بأن ثمة أنفاقاً لا تزال قائمة، وأن الفصائل الفلسطينية تعتمد عليها للحصول على ما تحتاجه من سلاح ومؤن وأفراد.

القاهرة ترى أن حدودها تحت السيطرة، ولا يوجد أنفاق ولا تهريب يمر عبر أراضيها. في المقابل، فإن "تل أبيب" مستمرة في تصعيدها، ما يؤثر في صورة الإدارة المصرية لدى القوى الشعبية التي أيدت بدورها الجهد الأمني

والعسكري للقضاء على العناصر المتطرفة في شمال سيناء، لكنها بالآن ذاته لم تكن معنية بأي جهد يستهدف حصار أبناء قطاع غزة أو شلّ قدرات فصائل المقاومة.

من جهة أخرى، فإنّ شروع حكومة الاحتلال مدفوعة بالعناصر اليمينية المتطرفة داخلها نحو شن عملية واسعة في محافظة رفح الفلسطينية هو أمر يضع الحكومة المصرية في موقف حرج، لسببين:

الأول، أن هذا التصعيد العسكري الإسرائيلي ربما يدفع الفلسطينيين الموجودين في رفح نحو الحدود المصرية، ما يورّط أفراد الأمن المصريين في صدام مع أشقائهم، وخصوصاً أنّ مئات الآلاف من أبناء قطاع غزة كانوا قد جاوروا الحدود المصرية باعتبارها آخر نقطة يمكن أن تطالها آلة القتل الإسرائيلية، لكن "جيش" الاحتلال قرر أن يوسّع من دائرة عدوانه ووحشيته، إلى حد إحراق اللاجئين داخل خيمهم، كما حدث في جريمة يوم السابع والعشرين من مايو، بعدما قامت "إسرائيل" بقصف مخيم مليئة بالنازحين الفلسطينيين في مدينة رفح، ما أسفر عن استشهاد العشرات.

الثاني: أن الحكومات المصرية المتتابة منذ نهاية السبعينيات أدت دور الوسيط بين "تل أبيب" والقوى الفلسطينية المختلفة، وحاولت دعم مسارات التطبيع بين الكيان والعديد من العواصم العربية. والآن، تشعر الدولة المصرية بالحرج الشديد بسبب رفض "إسرائيل" الانصياع لكل القرارات الدولية، حتى النصائح الأميركية بات بعض القادة الإسرائيليين يتكلمون عليها علانية.

استشهاد مجند مصري جديد.. ماذا بعد؟!

استشهاد جندي مصري على الحدود باشتباكات مع "جيش" الاحتلال في نهار السابع والعشرين من مايو لا يُعدّ حدثاً استثنائياً بحدّ ذاته، فلدى مصر العديد من الشهداء الذين سقطوا في وقائع مماثلة، لكن فرادة الحدث تعتمد على كونه يأتي في وقت تتنامى الأصوات المصرية الداعية إلى وقف التطبيع مع "تل أبيب" أو على الأقل استخدامهما كورقة للضغط على نتنياهو وحكومته المتطرفة.

لا يخفى على أحد أن السبب المباشر لوقوع الحدث هو سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الجزء الأكبر من محور فيلادلفيا، بما يشمل معبر رفح، وتحدي الإدارة المصرية التي لطالما عبّرت عن استيائها من السلوك الإسرائيلي، إضافة إلى المشاعر العدوانية والعنصرية المتزايدة التي بات يمكن رصدها بسهولة داخل مكونات "جيش" الاحتلال.

تلك المشاعر التي تعبّر عن عقائد شديدة التطرف صارت تنتشر بين الضباط والجنود الإسرائيليين، وهو الأمر الذي دفع محلاً مثل ياغيل ليفي إلى التحذير منها في صحيفة "هآرتس"، مشيراً إلى رصد "موجة دينية قومية تجتاح سلاح المشاة في غزة، وتتضمن دعوات إلى الانتقام والقتل، ووعوداً بإحياء مستوطنات"، مؤكداً أن تلك الموجة تحظى بدعم ضباط كبار.

رسمياً، أكدّ الجيشان المصري والإسرائيلي "أنهما أجريا تحقيقات في الحادثة، وأن ثمة تواصلًا وتنسيقًا بين الجانبين بهذا الشأن، لكنّ ثمة نار تتأجج أسفل الخطابات الدبلوماسية التي تحاول أن تحتوي الأزمة وتمنعها من التهام سنوات من "التنسيق" المشترك.

في ضوء تلك المعطيات، تتنامى المطالبات الشعبية داخل مصر بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع "تل أبيب"، إذ لم تشهد الميادين المصرية زخماً سياسياً منذ سنوات، مثلما حدث خلال شهر أكتوبر/تشرين الماضي والشهور التي تلتها.

وكان ملايين المصريين قد نزلوا إلى شوارع القاهرة والمدن المصرية الكبرى للتعبير عن رفضهم للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ولإعلان عن ولائهم للمقاومة الفلسطينية، لكن مع مرور الوقت ونتيجة للمضايقات الأمنية، تراجعت وتيرة التظاهرات، بيد أنها استمرت في بعض الأوساط النقابية والحزبية.

ومما لا شك فيه أن تصعيد "إسرائيل" الأخير داخل رفح وانتهاكها الصارخ لاتفاقية كامب ديفيد، إضافة إلى سقوط شهداء مصريين، سيؤدي إلى تطور متسارع للأحداث على المستوى الداخلي، وسيكون لدى الناشطين المصريين الراضين للتطبيع فرصة أكبر لإقناع الرأي العام التأثير بصحة

أفكارهم التي تركّز على تضرر الأمن القومي المصري ذاته بسبب التخلي عن القضية الفلسطينية.

في المقابل ، لدى الدولة المصرية طموح لأن ترسّخ أقدامها في المنطقة بآء وجيم من شبه جزيرة سيناء. وقد نجحت في تحقيق قدر من ذلك خلال الأعوام الماضية ، وأثناء حملتها على الجماعات المتطرفة ، لكن هل تصمد أمام الضغوط الأميركية التي حتمًا ستعارض أي ردّ فعل مصري يؤدي إلى تجميد اتفاقية السلام أو سحب السفراء؟!

لدى القطاعات الشعبية داخل مصر موقف عدائي صريح للكيان الإسرائيلي. ورغم عقود من العلاقات الدبلوماسية على المستوى الرسمي ، فإنّ الموقف داخل الشارع المصري لم يتغيّر ، وظلّت القضية الفلسطينية في مكانة مميزة ، بل إنّ العبقرية الشعبية تمثّلت في إعلان الانحياز إلى فلسطين باعتبارها قضية نضال ومقاومة ، وليست مجرد مأساة إنسانية.

يخشى العدو الإسرائيلي أن تؤدي حادثة استشهاد الجندي المصري إلى مزيد من تدهور العلاقات مع القاهرة ، وخصوصًا أن القوى السياسية والشعبية الغاضبة ستمارس ضغوطًا جادة على الإدارة المصرية لكي يكون الرد مكافئًا لحالة الإجرام الصهيوني غير المسبوق.

أمام تلك الحالة ، ستلجأ "تل أبيب" إلى واشنطن التي تملك تأثيرًا اقتصاديًا وسياسيًا على القاهرة ، وهذا بطبيعة الحال ما تعيه القوى السياسية داخل مصر ، إذ تدرك أن معركتها لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي تبدأ من تحرير القرار داخل العواصم العربية من الإملاءات الغربية عمومًا ، والأميركية بشكل خاص.

هل تراجع الحراك العربي المناصر لغزة؟

13 يونيو 2024

مؤخرًا، كثرت المناقشات التي تقارن بين الشارع العربي الذي يبدو خاملاً غير عابئ بالقدر الكافي بما يدور في قطاع غزة وبين الشارع العربي الذي تزداد فيه جذوة الاحتجاجات يومًا بعد آخر مطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي الهمجي، والذي أسفر عن استشهاد أكثر من 37 ألف فلسطيني حتى الساعة.

على المنوال نفسه، يمكن النظر إلى تظاهرات الجامعات الأميركية ضد استمرار الحرب في غزة، والتي لم تشهد أي تراجع منذ انطلاقها، وفي الوقت الذي سرت فيه فكرتها إلى معظم جامعات العالم، بيد أنها على ما يبدو لم تجد سبيلاً إلى الطلاب داخل الجامعات العربية، إذ لا يزال الهدوء سيّد الموقف، رغم الغضب الذي يُظهره معظم الشباب العرب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

الأزمة في هذا النوع من المقارنات أنه يتجاهل الدوافع الحقيقية التي وقفت خلف انطفاء الحراك العربي المناصر للشعب الفلسطيني في معظم العواصم العربية، خاصة أن تظاهرات عديدة كانت قد انطلقت بالفعل خلال الأسابيع الأولى للعدوان، بعد ذلك هدأت الأمور تدريجياً.

عملياً، لا تتعلّق حالة الفتور التي خيمت على الشارع العربي بتراجع الاهتمام الشعبي بالقضية الفلسطينية، بقدر ما تتعلق بالضغط الأمنية وترتيبات السياسة الداخلية داخل الأقطار العربية، ويمكن رصد تلك الأسباب في النقاط الآتية:

أولاً: بعد نجاح عملية "طوفان الأقصى" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، انطلق طوفان شعبي آخر في مختلف الدول العربية يعلن الولاء للمقاومة الفلسطينية، ويؤكد رفضه صور التطبيع مع العدو الصهيوني كافة.

الأزمة أن هذا التيار الشعبي الجارف تمت مواجهته بعضا الأمن الغليظة، إذ تم القبض على عديد من الناشطين العرب الداعين إلى تنظيم التظاهرات المؤيدة لفلسطين، كما تم فرض حصار على الميادين ودور العبادة ومقار الأحزاب والنقابات التي كانت تنطلق منها الاحتجاجات.

كانت التشديدات الأمنية كفيلة بإجهاض أي محاولة لتنظيم أي فعالية مؤيدة للمقاومة الفلسطينية في معظم العواصم العربية، وبالتالي كان من الطبيعي أن تتراجع المظاهر الدالة على وجود رفض شعبي عربي للممارسات الإسرائيلية بحق أهالي غزة، بينما الواقع يؤكد خلاف ذلك.

ثانياً: في مواجهة ارتفاع معدل الاهتمام الشعبي العربي بالقضية الفلسطينية خلال الأشهر الثمانية الماضية، بذلت تيارات سياسية عديدة مواءمة للأنظمة الغربية ومؤيدة للتطبيع مع "إسرائيل" جهداً واضحاً لتشكيك القوى الشعبية في جدوى التظاهر أو التعبير العلني عن تأييد القضية الفلسطينية.

استهدفت تلك التيارات التي لا تتمتع بقاعدة شعبية واسعة، إبعاد الجماهير العربية عن التفاعل الإيجابي مع أي دعوة أو مناسبة لإعلان دعم الشعب الفلسطيني، وذلك عبر المنصات الإعلامية المختلفة، وتمتعت تلك التيارات في كثير من الأحيان بدعم السلطات المحلية.

ثالثاً: شعور المواطنين العرب بأنهم مطالبون بتقديم ما هو أكثر من التظاهرات ورفع الأعلام الفلسطينية في الميادين العامة، ربما يكون سبباً في انصرافهم عن الاستمرار في تلك الممارسات، فأغلب الشباب العربي المتعاطف مع القضية الفلسطينية يرى أنه، بشكل أو آخر، مُلزم بالمشاركة في عمليات المقاومة الموجهة ضد العدو الإسرائيلي، وأن واجبه يتخطى مساحة الاحتجاج.

وذلك بطبيعة الحال عكس المواطن الغربي، الذي يرى أن تعبيره العلني عن رأيه الراض للجرائم الإسرائيلية، هو منتهى آماله، وأنه بذلك قد أدى واجبه الإنساني تجاه هؤلاء الضحايا العرب الذين يسقطون يومياً بفعل رعونة ننتياهو وحكومته المتطرفة.

رابعاً: بسبب الظروف الاقتصادية القاسية التي يعيشها معظم العرب باستثناء مواطني شبه الجزيرة العربية، ونتيجة لعمليات غسيل المخ المتواصلة من جانب الأنظمة الرسمية، والتي استُخدمت فيها وسائل الإعلام، أصبح قطاع كبير من المواطنين يختار تلقائياً الانكفاء على مصالحه الشخصية الداخلية، معتبراً الخروج للمطالبة بوقف الحرب في غزة أمراً لا يعود عليه بالنفع.

بطبيعة الحال هذا التصور غير سليم، لأن بقاء "إسرائيل" ككيان احتلال قائم في المنطقة هو أمر كفيل بإجهاض أي مشروع للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية في دول الشرق الأوسط كافة، كما أن الأنظمة الغربية التي رعت الاحتلال الإسرائيلي من يومه الأول لأسباب استعمارية صريحة، لها النصيب الأكبر في تدهور الأحوال في مختلف دول الجنوب، ومنها الدول العربية.

عموماً، فإن إحجام البعض عن الاهتمام في القضايا العامة، بجانب تصوير الخروج من أجل التظاهر على أنه "جريمة في حق الوطن" ويؤدي إلى "خلل أمني واسع"، بالإضافة إلى استخدام بعض التفسيرات الدينية لإقناع الناس بإطاعة الحكومات وعدم مخالفة أوامرها، جميعها تعدّ أسباباً رئيسية في تراجع وتيرة التظاهرات العربية.

هذه الأسباب بالطبع لا تتوفر لدى المواطن الغربي، فثمة حدود للمضايقات الأمنية وتدخلات السلطة للتأثير في الوعي العام، كما أن الناشطين في المجالات السياسية والحقوقية تحديداً لديهم استعداد لدفع أثمان حتى وإن كانت باهظة، وذلك في سبيل الدفاع عن القيم والأفكار التي يعتقدونها، وقد بدا ذلك واضحاً في الحراك الأخير، الذي يستमित القائمون عليه بهدف إدانة "إسرائيل" وفضح جرائمها.

خامساً: سعت الأنظمة العربية بطرق مختلفة إلى تحجيم الفعاليات الداعمة للقضية الفلسطينية، خشية أن تأخذ تلك التجمعات الجماهيرية منحى أخرى، فالحكومات العربية بمعظمها خشيت أن يطالها لهيب التظاهرات أو أن تشكل تلك التجمعات السياسية نواة لانتفاضة داخلية لأي

أسباب متعلقة بتراجع مستوى المعيشة أو سوء الإدارة. وكانت موجة الاحتجاجات الداعمة لغزة، والتي شهدتها بعض البلدان العربية في بداية الحرب، قد أعادت إلى الأذهان المشاهد المتعلقة باحتجاجات "الربيع العربي"، ما دفع الأنظمة إلى بذل جهد واضح بهدف منع أي تظاهرات مؤيدة لغزة، أو حصارها في أضيق نطاق بحيث تكون محدودة التأثير.

مظاهر اهتمام الشارع العربي بأحداث غزة

تراجع وتيرة التظاهرات داخل المدن العربية الكبرى لا يعني بالضرورة أن الشعب العربي قد فقد شغفه بمتابعة الأحداث الجارية في قطاع غزة، فلا تزال الأخبار المتعلقة بالعدوان الإسرائيلي تحتل الصدارة في النشرات الإخبارية، وحتى الساعة لا يكاد يخلو أي تجمع عربي من حديث عن المآسي التي يعانيها أهالي فلسطين بشكل عام.

وقد راهن العدو الإسرائيلي ومؤيدو التطبيع داخل العالم العربي على تراجع اهتمام الشارع بمرور الوقت، بيد أن ذلك الرهان قد خاب، وظل الانجذاب العربي إلى فلسطين قائماً، بينما الذي تغير هو مظاهر التعبير.

ويمكن رصد بعض مظاهر الاهتمام العربي بالحرب في غزة طوال الأشهر الماضية، من خلال النقاط الآتية:

1- رغم المحاولات الكثيفة للتشكيك في جدوى حملات المقاطعة للبضائع والسلع الغربية أو التي يثبت تعاملها مع الاحتلال الإسرائيلي، فإن عديداً من المواطنين العرب قد تشبثوا بخيار المقاطعة، وكان الأمر كفيلاً بإصابة كثير من المؤسسات الغربية الكبرى بأضرار اقتصادية بالغة.

هذه الاستجابة الواضحة لدعوات المقاطعة تكشف بلا شك حجم اهتمام الشعب العربي بالقضية الفلسطينية، واستعداده للمساهمة في أي عمل يتسبب في ازعاج العدو الإسرائيلي أو حصاره وإضعافه.

2- مواقع التواصل الاجتماعي كانت بدورها ميداناً واسعاً للتعبير عن دعم فلسطين، فرغم حالة التضيق التي مارستها بعض المواقع مثل "فيس بوك" ولجئوها إلى حذف المنشورات وتقييد الحسابات التي تعلن دعمها

للمقاومة ورفضها للوجود الإسرائيلي، فإن المواطنين العرب قد وجدوا في مواقع التواصل ساحة للتعبير عن مواقفهم بحرية ومن دون قيود.

وبحسب خبراء في التكنولوجيا الرقمية، فإن الشبكة العنكبوتية قد وفّرت لأغلبية المواطنين العرب المجال للتعبير عن آرائهم من دون سقوف، ربما للمرة الأولى في تاريخهم الحديث. ولا يمكن لأي باحث تجاهل هذا الكمّ من المنشورات والتعليقات والصور والفيديوهات المؤيدة للقضية الفلسطينية، والتي تنتشر على حسابات المواطنين العرب.

اللافت للأنظار في هذا السياق، هو قدرة الشباب العربي على توظيف صفحات "فيس بوك" التي تم إعدادها لأغراض ترفيهية أو ساخرة بهدف مناصرة الشعب الفلسطيني، وكان لتلك الصفحات تأثير أكبر في أغلب الأحيان من الصفحات ذات المحتوى الجاد.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن كل الجهود الإسرائيلية لاختراق الوعي العربي عبر مواقع التواصل قد باءت بالفشل، بعدما تمت مواجهة أي محتوى يدافع عن وجهة النظر الإسرائيلية أو يدين عمليات المقاومة بسيل من التعليقات العربية الغاضبة أو عمليات الإبلاغ المتكررة لتعطيل انتشاره.

3 - انتشار الأعلام الفلسطينية في الشوارع العربية، وكذلك صور الشهداء والملصقات التي تعبّر عن تأييد المقاومة وفصائلها، هو بمنزلة أمر مرصود حتى اليوم، ولا يمكن تجاهله عند الحديث عن مظاهر الاهتمام العربي بالأوضاع داخل الأراضي المحتلة.

4 - حجم التأييد الذي يحظى به أي مواطن عربي يقوم بعمل عسكري أو سياسي ضد "إسرائيل" يشير إلى تشوّق القطاعات الشعبية العربية كافة للمساهمة في المعركة، ويظهر ذلك في أقطار كبرى مثل مصر، حين احتفى المصريون على صعيدٍ واسع بالجنود الذين استشهدوا على الحدود الشرقية في اشتباكات مع "جيش" الاحتلال.

ويكفي هذا الأمر للدلالة على فشل المحاولات لاختراق العقل الجمعي العربي، أو دفع الشباب والشابات العرب إلى القبول بوجود "إسرائيل" وتطبيع العلاقات معها.

5- حملات التبرّع الناجحة التي تنظمها بعض الهيئات العربية المستقلة لدعم الفلسطينيين، هي بمنزلة دليل آخر على وعي الشعب العربي بحجم المعاناة التي يعيشها أبناء غزة، والاستعداد للمساهمة في التخفيف منها، إذا توفرت الفرصة.

6- ساحات المقاومة المتعددة سواء في لبنان أو العراق أو اليمن أو سوريا، وجميعها أقطار عربية، هي في واقع الأمر تعبير عن موقف شعبي واضح يطمح إلى استرداد الأراضي المحتلة وتطهيرها من دنس الاحتلال، وذلك عبر العمل المسلح المباشر، الذي يتكامل مع المقاومة الفلسطينية في الداخل.



إنهم يتحاشون الاعتراف بانتصار المقاومة!

18 يونيو 2024

على المستوى الرسمي العربي، فإن الأمور ليست كما تبدو في أغلب الأحيان، وثمة شعارات وافرة يتم رفعها بينما الواقع يكذبها، ورُبَّ كثير ممن يتظاهرون اليوم بالتعاطف مع الشعب الفلسطيني الذي يتم ذبحه في قطاع غزة على مدار تسعة أشهر، لا يتمنون له الانتصار على عدوّه و(عدوهم)! فغاية ما يريده هؤلاء أن تعود الأوضاع إلى ما قبل السابع من أكتوبر 2023، لا أكثر ولا أقل، أمّا مسألة بقاء احتلال الإسرائيليين الأراضي العربية قائماً، فهو أمر لا يمثل لهم أي أهمية، فالمقاومة ليست ضمن المشاريع التي يتبنونها، وقضية تحرير فلسطين من ناهبيها مسألة لا تشغلهم على أي مستوى.

في هذا السياق، يمكن فهم أن أغلب ما يتم بذله من مجهودات تقوم عليها تلك الأطراف، وتقع في إطار "تقريب وجهات النظر" و"رعاية المفاوضات"، ويتم تغليفها بحديث وافر عن "حُرمة الدماء" و"حق البشر في حياة آمنة"، لا تستهدف بالحقيقة سوى خفض مستوى الصراع في المنطقة، لتجنّب تدحرج كرة النار، لكن ما في القلب يظل بداخله.

وليس في قلوب تلك المجموعة من البشر سوى نبذ المقاومة كأيدولوجية وكممارسة، وبالطبع كفصائل ميدانية، وهم في بُغضهم للحركات المقاومة -ويا للعجب- عادلون جداً، إذ يُسفّهون من قيمة أي مقاوم بصرف النظر عن طائفته أو خلفيته السياسية أو المنطقة التي يوجّه منها سلاحه نحو الجسد الإسرائيلي.

هؤلاء يريدون لأبناء غزة والقدس وجنين وحيفا.. أن يظلوا مسجونين داخل إطار "المظلوميّة" و"المأساة"، وعندها ربما يجودون عليهم بالمؤن الغذائية وبعض الأموال ومواد البناء، أما أن يفكر أحدهم في إشهار مسدسه في وجه الصهيوني، أو يتجرأ على إعلان رفضه وجود "إسرائيل"، فهذا يُعدّ خروجاً على

الضوابط، وبالتالي يتم اغتياله مغنويًا، قبل أن يتم التآمر على اغتياله فعليًا. من الطبيعي تبعًا لتلك الشروط أن يتجاهل الإعلام التابع لأغلب الأنظمة العربية الإشارة إلى عمليات المقاومة الناجحة حتى اليوم في قطاع غزة، وأن يتم التعامل عن أي اعتراف يصدر من العدو الإسرائيلي نفسه، ويتضمن إقرارًا بقوة الحركات المسلحة الغزيّة، وقدرتها على استنزاف "جيش" الاحتلال ومنعه من تحقيق الأهداف التي تطلع إليها ننتياهو وحكومته.

لماذا يرفضون الاعتراف بقوة المقاومة؟

رغم نجاح عملية "طوفان الأقصى" في قلب الموازين داخل المجتمع الإسرائيلي، وقدرتها على إثارة الرعب في قلوب المستوطنين حتى اليوم، فإن الأعلام المشككة في جدوى العملية لم تتوقف حتى الساعة، بل امتد الأمر إلى حدّ إلقاء مسؤولية سقوط ضحايا بسبب الإجراء الإسرائيلي على عاتق المقاومة!

تؤكد الصحافة العبريّة ذاتها أن القوات الإسرائيلية لم تنجح في تحقيق أي هدف أعلنت عنه حكومة الاحتلال حتى اليوم، فلم يتم تحرير الأسرى، كما لم تتوقف عمليات المقاومة، وحتى إطلاق الصواريخ من داخل أراضي قطاع غزة مستمر حتى الآن، بل أن حركة حماس نجحت في استعادة قوتها ووجودها في المناطق التي زعم "جيش" الاحتلال أنه أقصاها منها.

اللافت هنا أنّ الخبراء والمحللين الذين يدومون على الظهور عبر الشاشات الإسرائيلية أكثر استعدادًا للإقرار بقدرات المقاومة وكفاءتها، وهم بالطبع لا يقولون ذلك لولعهم بكتائب عز الدين القسام أو سرايا القدس، وإنما لأنهم لا يريدون تضليل متابعيهم، كما يرغبون في تنمية قدرات "جيشهم" ليتمكن من المواجهة في غزة.

في المقابل، فإن الشخصيات التي تظهر في أغلب الشاشات العربية، حتى ولو عبّرت عن تضامنها مع أسر الشهداء، وطالبت بعلاج المصابين وسرعة توفير المعونات، فإنها دومًا ما تشكك في كفاءة المقاومة الفلسطينية، وتتهمها بالرعونة والطيش، وفي بعض الأحيان بالتآمر على القضية!

أما عن الأسباب التي يمكن أن تدفع تلك الشخصيات القريبة من الدوائر

الرسمية في عدد من الدول العربية ، إلى ممارسة هذا النوع من التضليل ، الذي لا يلتزم بأبجديات العمل الإخباري والتحليل السياسي ، فيمكن إجمالها في النقاط الآتية :

أولاً ، تعي حكومات عديدة أن إدراك العرب لإمكانية الانتصار على "إسرائيل" ، هو أمر سيدفع الشارع العربي إلى الانتفاضة والمطالبة بخوض المعركة مع "إسرائيل" بالأشكال كافة ، المباشرة وغير المباشرة ، وهو أمر لا يمكن أن تقبله تلك الحكومات بحُكم ارتباطاتها بالعواصم الغربية ، وتبعيتها السياسية .

ثانياً ، الإقرار بكفاءة المقاومة الفلسطينية وقدراتها القتالية المتطورة ، هو في الوقت ذاته إقرار بسابقة وحسن صنيع محور المقاومة ، وذلك بحكم أنه الجهة الوحيدة التي يمكن لها أن تزود الفصائل الفلسطينية بالسلاح . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مختلف ساحات المحور تخوض المعركة بالفعل ضد العدو الإسرائيلي ، وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة شعبية محور المقاومة في الشارع العربي ، وهو أمر يزعج واشنطن وحلفاءها في المنطقة .

ثالثاً ، ارتفاع معدل التأييد للنضال المسلح ضد "إسرائيل" ، سيدفع تلقائياً العديد من الشباب والشابات العرب إلى التطوع بهدف القتال داخل الأراضي المحتلة ، وتلك مسألة تتحسس منها المؤسسات الأمنية داخل الدول العربية ، كما أنها ، بطبيعة الحال ، ستكون مرفوضة من قبل الأنظمة المتورطة في التطبيع مع "تل أبيب" .

رابعاً ، تزايد ثقة المواطن العربي في ذاته الناجم عن رصده لصلابة وكفاءة مثيله العربي الفلسطيني في مواجهة آلة القتل الإسرائيلية ، ربما يدفعه نحو المطالبة بحقوقه السياسية والاقتصادية المسلوبة داخل القطر العربي الذي يعيش فيه .

خامساً ، الاتجاه الرسمي السائد في معظم العواصم العربية هو الركض لنيل رضى البيت الأبيض ، أو بصياغة مهذبة أكثر ، السعي نحو تجنب الصدام مع واشنطن أو إثارة غضبها ، وهو أمر يدفع الحكومات العربية نحو ابتلاع أي "تجاوزات" إسرائيلية ، كما يجبرها على القبول بالكيان

كأمر واقع، ووفقاً لهذا التسلسل تصبح المقاومة أمراً مرفوضاً. سادساً، تصاعد الإحساس الشعبي بالتضامن مع القضية الفلسطينية عمومًا، والنضال المسلح خصوصًا، سيحرّض الجماهير لاتخاذ خطوات تصعيدية قد تؤذي الاستثمارات الغربية في المنطقة، كما هي الحال مع انتشار دعوات المقاطعة، وهو درب من دروب المقاومة الاقتصادية. كما قد يدفع الناشطين العرب إلى التظاهر والاحتشاد بهدف تعطيل أي مشاريع للتطبيع مع "إسرائيل"، أو بغرض فك الارتباط السياسي بالعواصم الغربية بماضيها وحاضرها الاستعماري.

دلالات النصر

أولاً، ارتفاع معدل الاهتمام بالقضية الفلسطينية في العالمين العربي والإسلامي، وعلى المستوى الدولي كذلك. فبعد أن كانت القضية قد أوشكت على الدخول في طي النسيان، نجحت الفصائل الفلسطينية عبر عملية "طوفان الأقصى" وما تلاها من عمليات في إعادتها إلى دائرة الضوء، ثم دفعها لتحل الصدارة.

ثانياً، إطباق الحصار على أهالي غزة دفعهم نحو مزيد من التأييد للعمل المسلح، فليس هناك خيار في مواجهة ذلك الطوق الخانق إلا الخروج إلى القتال، فلن ينتظر شباب غزة الموت على أسرّتهم التي لم تعد موجودة من الأساس، كما أن العدو يخطط صراحة لتهجير أهالي القطاع، أو فرض سلطة عميلة لخدمة أغراضه.

كل ما سبق أكسب المقاومة عناصر جديدة، وأدى إلى اتساع مساحة النضال المسلح، أي أن "إسرائيل" تسببت بإجرامها المُفرط في إضافة مزيد من النقاط لصالح حركات المقاومة.

وكان المركز الفلسطيني للبحوث المسحية قد أجرى استطلاعاً للرأي، شمل فلسطينيين في الضفة والقطاع، خلال نهاية الشهر الماضي، وقد أظهر الاستطلاع ارتفاعاً في نسبة التأييد الإجمالي لعملية السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حيث بلغ نسبة 73%، بعد أن كان 71% قبل ثلاثة أشهر.

ثالثاً، نجحت المقاومة في إظهار ضعف قدرات أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية الداخلية (الشاباك، وأمان)، والخارجية (الموساد) في تقديرها للمخاطر التي يمكن أن يواجهها "جيش" الاحتلال، أو في توقعاتها بشأن سلوك الحركات الفلسطينية المقاتلة.

رابعاً، رغم فارق القوة الذي يصب لصالح "إسرائيل"، وكذلك الضوء الأخضر الأميركي باستخدام القوة بلا أي خطوط حمراء، والدعم المالي الكبير الذي يقدمه الغرب إلى "إسرائيل"، فإن أغلب خبراء السياسة الغربيين يرون أن الحرب في غزة لا يمكن أن تنتهي بتحقيق أهدافها التي أعلنها "جيش" الاحتلال.

ويؤكدون أن الحرب من الوارد أن تنتهي بـ "لا غالب ولا مغلوب"، وفي تلك الحالة ستكون غزة قد فقدت عشرات الآلاف من أبنائها، لكن "إسرائيل" ستكون قد خسرت أيضاً مقاتلين ومستوطنين، بالإضافة إلى سمعتها في مجال حقوق الإنسان، وكذلك في الميدان العسكري والعمل الاستخباري. وقد يُفضي ما سبق إلى تغيير كبير في نظرة العرب إلى أنفسهم، حيث سيستصغرون "إسرائيل" مرة أخرى، كما كانت الحال قبل حرب الأيام الستة. خامساً، نجحت المقاومة الفلسطينية في الصمود طوال الشهور الماضية، وما زالت حتى اليوم تستدرج القوات الإسرائيلية إلى الأنفاق داخل مناطق شمال ووسط غزة، ثم تنفيذ عملياتها، وهذا يمثل فشلاً وهزيمة للحملة العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية.

سادساً، حتى اللحظة لم يتمكن الاحتلال من تحويل أي مساحة، حتى وإن كانت محدودة داخل أراضي غزة، إلى مكان آمن له ويستطيع منها فرض سلطته الكاملة.

سابعاً، منذ بداية الحرب، تواصل ساحات محور المقاومة قتالها وتربط جبهاتها بقرار غزة، وهو ما يجعل الاحتلال الإسرائيلي في حالة من الإرباك والتشتت، بالأخص أن خطاب قادة المحور يشير إلى أن لديهم المزيد من المفاجآت، والتي يمكن أن تؤلم الكيان ورعاته الدوليين.

تخبط إسرائيلي.. ما قبل الإقرار بالفشل

26 يونيو 2024

يدرك بنيامين نتنياهو هو أن خطته داخل قطاع غزة باءت بالفشل، وأن "المجتمع" الإسرائيلي لم يسترد عافيته النفسية بعد. وعلى رغم كل الدماء التي سالت بسبب المجازر التي ارتكبتها جنود الاحتلال وضباطه، فإن صفة المقاومة، مُمثلةً بـ"طوفان الأقصى"، لا تزال تؤلم الوجه الإسرائيلي، ولا يجرؤ أحد على زعم خلاف ذلك.

أزمة حكومة الاحتلال الأساسية اليوم أنها لا تعرف كيف تخرج من الوضع الذي تورطت فيه داخل القطاع، فهناك رفض دولي يتصاعد بسبب الجرائم التي ارتُكبت، على مدار الأشهر التسعة الماضية. وهناك، من جانب آخر، رأي عام داخلي ساخط، يريد أن يحقق له نتنياهو التآثر من المقاومة في كفة، واسترداد الأسرى الإسرائيليين في كفة أخرى.

سقط عشرات الآلاف من الفلسطينيين بين شهيد وجريح، منذ بدأ العدوان الإسرائيلي في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لكن هذا الأمر، في حد ذاته، لم يحقق لـ"إسرائيل" النصر الذي كانت تصبو إليه. غاية ما حدث أن قادة الكيان الصهيوني تأكد أنهم من أعتى مجرمي الحرب في نظر كل شعوب العالم الغربية، قبل شعوبه الشرقية.

مُستندةً إلى الدعم، الذي حظيت به من ساحات محور المقاومة، أثبتت المقاومة الفلسطينية صلابتها، وأبت مجارة العروض الإسرائيلية التي كانت تبغي استرداد الأسرى مع الإبقاء على "جيش" الاحتلال داخل القطاع. وبالتالي، صار السؤال الأبرز داخل "إسرائيل" اليوم، هو: ماذا بعد؟!

نتنياهو عاجز عن القضاء على المقاومة أو "استبدالها"

يدرك الخبراء الإسرائيليون أن حركات المقاومة ليست منفصلة، في أي حال، عن البيئة الشعبية داخل غزة، وأنّ الشبان والكهول المنخرطين

في عز الدين القسام وسرايا القدس هم بدورهم أبناء العوائل والعشائر الغزية. وبالتالي، فإن استئصال شأفة المقاومة، كما يتمنى بن غفير وسموتريتش، هو درب من دروب الخيال، وأمر غير قابل للتحقيق بصورة عملية، وفقاً للمعطيات الحالية.

حاول الإسرائيليون، على مدى الشهور الماضية، خلق كيان إداري (وربما أمني)، يمكن له أن يتولى ترتيب الأمور داخل قطاع غزة لاحقاً، وكي يتم تفويت الفرصة على حركة حماس، التي لا تزال تحتفظ بحضورها، وتسيطر ببساطة على أي بقعة ينسحب منها الإسرائيلي في شمالي القطاع أو جنوبيه.

استغلت حكومة نتياهو حاجة الفلسطينيين من أبناء شمالي غزة إلى المعونات الغذائية، وسعت لعقد ترتيبات مع بعض العشائر لتولي مهمة توزيع المساعدات، على أن يكون ذلك نواة لظهور "كيان" يتولى إدارة الأمور داخل بعض المناطق في غزة، ثم يتصدى لحركات المقاومة.

فشل المخطط، واعترف نتياهو بذلك صراحةً في تصريحات متلفزة عبر القناة "14" العبرية، يوم الأحد الماضي، مؤكداً أن خطة منح عائلات وعشائر فلسطينية في غزة السيطرة على القطاع فشلت، وأن الحكومة تعمل على خطة أخرى لن يُكشف عنها.

هذا التخبّط الإسرائيلي، والذي ترتّب عن فشل تلك المحاولات لترتيب البيت الغزي بعد شطب دور المقاومة منه، يعود إلى سببين:

الأول: وعي الفصائل الفلسطينية المسلحة للمخططات الإسرائيلية، وتعطيل أي محاولة لاختراق البنية الاجتماعية داخل غزة، والتصدي لضعيف النفوس الذين تجاوبوا مع المساعي الإسرائيلية.

الثاني: إعلان العشائر الفلسطينية أنها رديف كفاحي للفصائل الفلسطينية، وليست بديلاً منها، وأنها تدرك أهداف المخططات الإسرائيلية، وستسعى لإفشالها.

حتى اللحظة، لا يظهر أن "تل أبيب" لديها مخططات فعلية لكيفية النجاة من ورطة الحرب في غزة، سوى سفك مزيد من الدماء.

والمؤكد أن هذا السبيل الدموي لا يصنع نصراً ، بل يصنع سمعة ملطخة في جميع الأروقة الدولية ، لا أكثر ولا أقل.

اتضح طوال الشهور الماضية أن "جيش" الاحتلال غير قادر ببساطة على المحافظة على وجوده العسكري في المناطق الحضرية ، بل إنه يعجز حتى عن فرض سيطرته الكاملة على تلك المناطق ، التي تعرضت للتطهير العرقي ، أو ذات الكثافة السكانية المحدودة.

في المقابل ، يؤكد وزير الحرب الإسرائيلي ، يوآف غالانت ، ومعه قائد "الجيش" هرتسي هاليفي ، أن احتفاظ حركة حماس بالسيطرة على الحياة المدنية في غزة سيسمح لها باستعادة قوتها وتعزيز حضورها ، الأمر الذي يتطلب العودة والقتال في المناطق التي تم العمل فيها سابقاً ، وهو أمر مرهق ، بطبيعة الحال ، للقوات الإسرائيلية ، ويعني دخولها حرب استنزاف بلا نهاية!

هذه المعضلة ، التي تواجه حكومة نتنياهو ، تضعه بين فكي الكماشة ، فلا هو قادر على الخروج من قطاع غزة ، وقبول تبادل الأسرى ، ولا هو يستطيع مواصلة الحرب داخل المحافظات الغزوية إلى الأبد ، وخصوصاً أن "الجيش" الإسرائيلي تم إنهاكه بالفعل ، بسبب حرب الشوارع التي تحترقها الفصائل الفلسطينية ، وبسبب تعدد ساحات محور المقاومة ، والتي توجه سلاحها نحو قلب "إسرائيل".

يطالب اليمين الإسرائيلي بإخضاع غزة أمنياً ، وهو الهدف الذي يبدو مستحيلاً اليوم ، كما أن "إسرائيل" حاولت فرض مثل هذه السيطرة بين عامي 1967 و2005 ، وما كان منها إلا أن انسحبت بسبب المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

أمّا أحلام وزير الأمن القومي الإسرائيلي ، إيتمار بن غفير ، والتي كانت لا تكتفي بالاحتلال العسكري لغزة ، بل كانت تطمح أيضاً إلى الاستيطان الواسع ، فباتت أوهاماً بالكلية ، فقوات الاحتلال فاشلة في حصار المقاومة ، أو حتى منعها من الاستمرار في تنفيذ عملياتها.

من جهة أخرى ، فإن مخطط التطهير العرقي الجزئي أو الكلي

للفلسطينيين، عبر دفعهم إلى الهجرة إلى مصر، انتهى عملياً، ذلك بعد رفض الجانبين المصري والفلسطيني للتهجير، وبعد أن قامت العملية الإسرائيلية الأخيرة في رفح بدفع عدد من الفلسطينيين إلى النزوح مجدداً من المناطق الحدودية في اتجاه وسط القطاع.

بالإضافة إلى ذلك، يرفض نتنياهو أي تدخل للسلطة الفلسطينية في غزة. ويبدو أن هذا الموقف ينبع من خشية نتنياهو من أن يمنحها هذا التدخل صدقية أكبر، وبالتالي تزداد أسهم محمود عباس الذي يتشبث بـ"المسار التفاوضي" الذي تدعمه واشنطن وعدد من العواصم الأوروبية.

فالقيادة الإسرائيلية الحالية لا تضع فقط حاجزاً أمام العودة إلى المفاوضات مع الهيئات الفلسطينية، بل إنها تجاوزت ذلك بصورة عملية، بحيث نقلت سياستها إلى مرحلة أخرى، أصبحت تشمل مفردات مغايرة، مثل "الضم الكامل للضفة الغربية"، بل حتى "إعادة احتلال غزة".

المؤكد حالياً، لدى حلفاء "تل أبيب" قبل خصومها، أن حكومة الاحتلال باتت لا تملك رؤية فعلية لكيفية التعامل مع الأوضاع داخل قطاع غزة، لا اليوم ولا بعد أن تتوقف الحرب. وبالتالي، يصرّ نتنياهو على إطالة أمد الحرب، وهذا بالطبع له عواقبه السلبية على القدرات والمعنويات لـ"الجيش" الإسرائيلي، الذي أصابه الإعياء، وصار قادته يلهثون إلى متابعة القتال في الجبهات المتعددة.

هل تنتحر "إسرائيل" بالهجوم على جنوب لبنان؟

بعد أن تأكد فشل القوات الإسرائيلية في مهمتها داخل قطاع غزة، وإخفاق قادة الاحتلال في الوصول إلى مسار داخلي للتسوية، يُخفف الأعباء الأمنية الملقاة على عاتق تلك القوات، فإن التفكير، مجرد التفكير، في شنّ حرب ضد حزب الله، هو بمنزلة انتحار حقيقي.

تريد "تل أبيب" أن تتوقف صواريخ المقاومة اللبنانية الموجهة ضد المناطق الشمالية في "إسرائيل"، وأن يصمت الصهاينة الذين يشتكون من جراء تلك المقذوفات التي تصل إلى كريات شمونة وغيرها. والحل يكمن ببساطة في التوقف عن العدوان على قطاع غزة، وليس إشعال مزيد من النيران التي

ستأكل الإسرائيلي، وليس أحداً سواه.

منذ اليوم الأول لعملياته، اشترط حزب الله أن تتوقف آلة الحرب الإسرائيلية عن حصد مزيد من الأرواح داخل قطاع غزة، كي تتوقف الصواريخ التي تنطلق من جنوبي لبنان في اتجاه المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية، وهو شرط إنساني وغاية في العقلانية والوضوح، لكن العقلية المتطرفة التي تحكم "إسرائيل"، اليوم، عازمة على العناد وتوسيع دائرة الحرب.

عندما يقول الأمين العام للأمم المتحدة إن الحرب الشاملة بين "إسرائيل" وحزب الله ستكون "كارثة"، فإنه صادق في قوله، لكن عملياً يمكن لنا أن نتحمل "كوارثنا"، على رغم المعاناة والألم، لكن كوارث الكيان الإسرائيلي الهش، الذي تأسس برعاية الاستعمار، والذي يشعر مستوطنوه بغربتهم عن المنطقة حتى الساعة، لا يمكن تحملها.

على مدار الأشهر الماضية، قامت السلطات الإسرائيلية بإجلاء معظم سكان المستوطنات القريبة من الحدود اللبنانية، نتيجة إطلاق حزب الله الصواريخ من أجل تخفيف الضغط الإسرائيلي على المقاومة الفلسطينية، وردّ "جيش" الاحتلال بعدد من العمليات التي نجم عنها استشهاد قادة كبار في الحزب، بالإضافة إلى ضرب أهداف داخل لبنان.

خلال تلك المعارك استخدمت المقاومة اللبنانية كميات كبيرة من الطائرات من دون طيار والصواريخ. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، نشر الحزب لقطات، عبر طائرة من دون طيار، لمنشآت عسكرية وبنية تحتية مدنية في مدينة حيفا وغيرها، ليؤكد قدرته على اختراق "الأجواء الإسرائيلية"، والحصول على المعلومات العسكرية المطلوبة، وكجزء من الحرب النفسية التي يشنّها محور المقاومة عموماً ضد الإسرائيليين.

يدرك العالم أجمع أن الموقف عند الحدود بين لبنان و"إسرائيل" مرتبط بالحرب التي تجري على بعد أكثر من 160 كيلومتراً إلى الجنوب في غزة، لكن نتياهاو لا يزال متشبهاً بخيار مواصلة العدوان، مثقلاً بوعوده لحلفائه من اليمين المتطرف بتدمير فصائل المقاومة قبل إنهاء الحرب.

الإشكال هنا ، أن الجميع بات يعلم بأن تلك الوعود غير قابلة للتحقق. حتى المتحدث العسكري الإسرائيلي ، دانيال هاغاري ، أكد أن فكرة تدمير المقاومة أو جعل حماس تختفي ، "هي فكرة مضللة للجمهور".

على رغم كل ما سبق ، يفكر نتنياهو في إشعال الحرب ضد جنوبي لبنان ، فيما يبدو أنه جزء من التخبُّط الإسرائيلي العام ، أو فيما يشبه حالة الدوّار التي تصيب الذبيحة قبل أن تسقط غارقة في دمائها.

فالدخول في صدام اليوم مع حزب الله هو ، بالنسبة إلى "تل أبيب" ، درب من الجنون. فالحزب هو جيش فريد التسليح ومُدرب بصورة ممتازة ، ويتلقى دعمًا من محور كامل ، يشدد عوده كلما مرّ الوقت ، ويكتسب أنصارًا جُددًا كل ساعة.

وأكد الأمين العام لحزب الله ، السيد حسن نصر الله ، هذا الأسبوع ، "أنه لن يستثني أي مكان أو بقعة في إسرائيل ، إذا اشتعلت حرب شاملة". وعندما يصرّح السيّد بمثل هذا ، فإنه يعني ما يقوله ، وعلى "إسرائيل" حقًا ، أن تُسارع إلى الاعتراف بفشلها ، عسكريًا وسياسيًا ، وتُوقف عدوانها على قطاع غزة ، هذا إن أرادت أن تؤجل ميعاد زوالها!.

"انظروا إلى تل أبيب إنها تحترق" .. هل اقتربت؟

4 يوليو 2024

لا أحد يريد الحرب في المنطقة، وجميع أطراف محور المقاومة، رغم تشبّثها المبدئي بالموقف الرفض لوجود "إسرائيل"، فإنها تربط مواصلة عملياتها بالعدوان الصهيوني المستمر على قطاع غزة، سواء أكانت تلك العمليات موجّهة ضد الأراضي المحتلة أو تستهدف المصالح الاقتصادية والعسكرية لواشنطن و"تل أبيب".

ولطالما أعلنت قيادات المقاومة أن الصواريخ والطائرات المسيّرة والعمليات العسكرية ستتوقّف في اللحظة التي يعلن فيها بنيامين نتنياهو انتهاء مغامرته العسكرية داخل غزة، والعودة إلى الأوضاع ما قبل تشرين الأول / أكتوبر 2023، والامتناع عن تنفيذ أيّ عمليات تستهدف عرقلة عودة الحياة إلى طبيعتها داخل القطاع.

وعليه، فإن نزع فتيل الأزمة المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط مُعلّق في عُنق حكومة الاحتلال، ولا يحقّ للعالم أن يلوم أيّ طرف سوى أعضاء تلك الحكومة. هذا إن كانت عواصم "العالم المتحضر" تبحث بالفعل عن السلام وعن تسوية جادة للمأزق الحاصل الآن، والذي يتحدّث عنه الجميع بشغف في وسائل الإعلام، بينما لا يبحث أحد عن حل لتجاوزه.

في المقابل لا يتوقّف قادة الاحتلال عن إعلان نواياهم بخصوص توسيع الحرب في لبنان، لكنهم ربما يتناسون أنهم على وشك مواجهة خصم مسلح بشكل كبير ومختلف تمامًا عن الفصائل المسلحة داخل قطاع غزة، والتي عجز "الجيش" الإسرائيلي عن الانتصار عليها حتى الآن.

فحزب الله، باعتباره دُرّة تاج محور المقاومة على الصعيد العربي، يملك العدد الأكبر من المقاتلين، بالإضافة إلى ترسانة ضخمة من الصواريخ والطائرات من دون طيار، والتي يمكن لها أن تطفئ على دفاعات القبة الحديدية الإسرائيلية، وقد اختبر المستوطنون في المناطق الشمالية هذا

الأمر بالفعل لشهور عديدة.

الإشكال الأكبر اليوم هو أن "إسرائيل" مُصرّة على التصرف بحُكم وبلاهة، ولا صوت يعلو فوق أصوات اليمين المتطرف هناك، ونتنياهو متشبّث بالتحالف مع بن غفير وسموتريتش، حتى لا تنهار حكومته وتخيب تجربته السياسية، فيتمّ وصمه بالفشل! هذا التعنّت الإسرائيلي سيؤدي حتمًا إلى كارثة في المنطقة، لكنّ القسط الأكبر من تلك الكارثة سيكون من نصيب "إسرائيل"، التي ستبتلع النيران "عاصمتها".

الدعم الأميركي اللا محدود

مهما حاولت "تل أبيب" التقليل من حجم اعتمادها على واشنطن، فإنّ قاداتها يدركون أن بقاء كياناتهم ذاته متوقّف على الدعم الغربي عمومًا والأميركي بشكل خاص، وأنه من دون الأسلحة الأميركية والحماية الدبلوماسية التي يقدّمها البيت الأبيض فإنه لا يمكن أن تصمد "إسرائيل" في وجه المقاومة ساعة أخرى.

تقول إدارة جو بايدن إنها تسعى إلى تجنّب حدوث حرب بين "إسرائيل" وحزب الله، وقد خصّصت الموارد الدبلوماسية لمنع اندلاعها، لكن المشكلة أنّ أيّ جهد تبذله واشنطن لن يفلح في كبح جماح المتطرفين الذين يقودون "إسرائيل" اليوم، لسببين:

الأول، أن "تل أبيب" تدرك أنها صاحبة القرار، وأنه لا يمكن لأيّ طرف خارجي إرغامها على اتخاذ قرار يخالف ما استقرّ أمر إدارتها عليه. والثاني، أنها مطمئنة للدعم الأميركي، وأنها في أحلك الظروف، ستحظى بدعم عسكري وسياسي من قبل البيت الأبيض، الذي لا يمكن أن يسمح لها بالهزيمة أمام خصومها.

فوفقًا للتقارير الإخبارية التي تناولت لقاء كبار مسؤولي الأمن القومي من الولايات المتحدة و"إسرائيل" في أواخر حزيران/يونيو، "فإن المسؤولين الأميركيين أوضحوا أن واشنطن ستقدّم لـ "إسرائيل" المساعدة الأمنية التي تحتاجها، على الرغم من أن الولايات المتحدة قد لا تتشرّقوات على

الأرض عند حصول هذا السيناريو".

من يشاهد المناظرة الانتخابية بين المتنافسين على رئاسة الولايات المتحدة، بايدن وترامب، لا بدّ أن يستوقفه حجم الرعاية التي تحظى بها "إسرائيل" من قبل الإدارة الأميركية، فعندما يعرج الحديث إلى الصراع العربي الإسرائيلي أو الحرب في غزة، يتبارى السياسيّان المُسنّان في المزايدة على بعضهما في مجال دعم "تل أبيب".

دونالد ترامب، على سبيل المثال، لم يجد حرجاً في أن يتهم بايدن بأنه يتصرّف "مثل فلسطيني"، لأنه برأيه لم يقف في وجه طهران ودعمها لحركات المقاومة بالشكل الكافي منذ تولّيه منصبه، في المقابل بايدن، الذي يعاني آثار الشيخوخة ويتلعثم في معظم كلماته، ركّز دفاعه على "أن إدارته تقدّم لإسرائيل كل ما تحتاجه، وأن حماس هي التي ترفض إنهاء الحرب، وأنه حشد العالم في مواجهة إيران"!

لذا، فإن نتتياهو مهما علا صوته واشتدّ غضبه أثناء حديثه عن الدعم الأميركي، فإنه مطمئن إلى تدخل الولايات المتحدة في حال تصاعدت عمليات تبادل إطلاق النار المستمرة عبر الحدود اللبنانية وتكبّد الإسرائيليون خسائر بشرية كبيرة.

وبالعمل، هناك تقرير يشير إلى أن الحظر الذي فرضته إدارة بايدن على تسليم القنابل التي يبلغ وزنها ألفين رطل إلى "إسرائيل"، والذي أثار شكاً لدى صاحبة من القيادات الإسرائيلية، على وشك الرفع. ومن المحتمل أن قوات الاحتلال تريد هذه القنابل لاستخدامها ضد حزب الله. ومهما كان الأمر، فإن رفع هذا القيد الضئيل يُظهر أن "تل أبيب" لا تزال تحصل على ما تريده من واشنطن.

الأزمة داخل "البيت الإسرائيلي"

لا شكّ أن عجز "جيش" الاحتلال عن تحقيق أهدافه حتى اليوم داخل قطاع غزة، وإدراكه ضعف قدراته أمام المقاومة اللبنانية وعموم ساحات المحور، هي أمور سيصاحبها مردود سلبي داخل المجتمع الإسرائيلي، الذي يعاني أزمات بنيوية صاحبتها منذ لحظة "التأسيس".

الجدل الذي يحتدم حول تجنيد اليهود المتشدّدين "الحريديم" هو أحد دلالات الارتباك الذي تعيشه "إسرائيل"، خاصة بعد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية إنهاء إعفائهم من الخدمة العسكرية. وهو القرار الذي حظي بتأييد قطاع واسع من الإسرائيليين، الذين يرون "ضرورة المساواة بين المواطنين في خدمة الجيش"، كما حظي بدعم معارضين مثل يائير لابيد وأفيغدور ليبيرمان.

لكن القرار ذاته أثار غضب الأحزاب الدينية، مثل حزبي شاس و"يهדות هتורה"، والذين يمثلان ركناً أساسياً في الحكومة الائتلافية الحالية، كما انتقد حزب الليكود الإسرائيلي بزعمه انتهاك توقيت صدور القرار، أما كبير الحاخامات السفارديم، يتسحاق يوسف، فقد هدد بإمكانية مغادرة الحريديم "إسرائيل" بشكل جماعي إذا أجبرت الحكومة على الالتحاق بـ "الجيش".

ويرفض الحريديم، الذين يمثلون اليوم نحو 13% من الإسرائيليين، الانخراط مع القوات القتالية، بزعم تفرّغهم للدراسة الدينية، أو لأسباب تتعلّق بتحفظهم على الممارسات الليبرالية داخل "الجيش"، مثل الاختلاط بين الجنسين وعدم الالتزام بالتعاليم الدينية فيما يتعلّق بالطعام أو الإجازات، أو أمور شبيهة.

المهم في هذا السياق، هو أن المعارضة الإسرائيلية اشتد ضغطها لدمج الحريديم في "الجيش" نتيجة الوعي بصعوبة الحرب في غزة، وحجم ما يمثله الخطر المقبل على "إسرائيل" في حال اندلعت الحرب مع حزب الله. صحيح أن اليهود العلمانيين طالما ضغطوا في هذا الاتجاه، لكن اليوم، وبسبب الحرب، تصاعدت الدعوات من قبل فئات متنوعة من الإسرائيليين بهدف زيادة أعداد الجنود والضباط لمواجهة الأخطار التي تحاوطهم.

كل هذا التطاحن داخل "المجتمع" الإسرائيلي، يدلّ على حجم التهديد الذي يشعر به الإسرائيليون، وإذا تمّ عقد مقارنة بين الحال منذ سنوات قليلة، عندما كانت حكومة الاحتلال توقّع الاتفاقيات مع الأنظمة العربية لتطبيع العلاقات، وتتنلّع للمزيد، وبين حالها اليوم، وهي تسعى لرأب

الصدع بين الأطراف المتنازعة في الداخل، والتصدي لتهديد المقاومة من الخارج، لأدركنا حجم الإنجاز الذي صنغته عملية "طوفان الأقصى"، رغم الضريبة القاسية التي دفعها الشعب الفلسطيني.

اللافت هنا، أنه رغم كل تلك المعوّقات يبحث نتياهو عن إشعال حرب جديدة في لبنان، معتقداً أن ذلك قد يوفر له دعماً شعبياً أكبر، لكنه لا يدرك أن الحرب المفترضة ستقضي على الأخضر واليابس من تاريخه السياسي، وستجرّ الكيان بأكمله إلى خسارة حتمية.

طهران.. واشتداد عود محور المقاومة

في نهاية الشهر الماضي، حذّرت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة من أنه إذا بدأت "إسرائيل" عدواناً عسكرياً واسعاً على لبنان، فسوف تقع "حرب إبادة"، ورغم وعي طهران أن دعاية النظام الصهيوني حول مهاجمة لبنان بمثابة حرب نفسية، إلا أنها أكدت أن شروع "إسرائيل" في عدوان عسكري، سوف يجعل كل الخيارات مطروحة على الطاولة، بما في ذلك المشاركة الكاملة لمحور المقاومة.

لم تختبر "تل أبيب" قوة محور المقاومة بعد، ورغم أنها أدركت استعداد المحور للتصعيد وتأييد حكومة الاحتلال على مدار التسعة أشهر الماضية، إلا أن ساحات المقاومة لم تعمل إلى الآن بكامل طاقاتها، وثمة الكثير من الأسلحة والخبرات القتالية التي يمكن أن تتسبّب للكيان الإسرائيلي بأزمات لم يعايشها من قبل.

في هذا السياق، يجب عدم التعامل بشكل عارض مع القصف الذي قامت به إيران ضد "إسرائيل" خلال شهر نيسان/أبريل الماضي، ثمّة فعل استثنائي قد حدث يومها، وزلزل الأساسات التي استقرّت عليها المنطقة لنصف قرن مضى، وهو كفيل بتغيير تاريخها وجغرافيتها أيضاً.

ورغم استعداد طهران للتصعيد، وإعلانها الصريح دعم وتسليح المقاومة، إلا أنها لا تبادر للحرب. فقط، تلجأ إلى العصا عندما يُجاوز نتياهو حدّه، ويريد اختبار صلابة المحور، فلدى إيران، بطبيعة الحال، وضع اقتصادي يحتاج إلى التنمية والدعم، ليكون دليلاً على إمكانية

النجاح رغم العقوبات الغربية، كما لديها انتخابات رئاسية لتحديد خليفة الرئيس الشهيد إبراهيم رئيسي.

بالتالي لدى إيران مخططاتها ومشاريعها، وهي أحرص الأطراف على عدم إشعال الحرب، لكن إن أرادت حكومة الاحتلال، فلتكن! خاصة وأن الساحات العديدة التي باتت تطوّق "إسرائيل" وحلفاءها من الجهات كافة، قد أثبتت كفاءتها القتالية طوال الفترة الماضية.

ولا شك أن الخبراء في "تل أبيب" وواشنطن قد تابعوا الانتخابات الرئاسية داخل إيران، وأذهلهم حجم النزاهة التي أحاطت بها، بالإضافة إلى سلاسة العملية برمتها، رغم المخاطر كافة التي تحيط بالبلاد من كل جانب، فكانت العملية الانتخابية دليلاً على قوة الثورة والدولة في آن واحد.

ومن المؤكد أنه يتملكهم الحذر اليوم أكثر، بعد اتحاد المعسكر المحافظ حول المرشح سعيد جليلي، وبالتالي تزايدت فرص نجاحه في الوصول إلى منصب الرئيس في إيران، وهو الأستاذ الجامعي الذي ينتمي إلى معسكر المبدئيين، ويعلم الغرب صلابته، ورفضه للتدخلات الخارجية، منذ أن كان مفاوضاً سابقاً في المشروع النووي.

وأياً تكن النتائج، فإن طهران قد نجحت منذ ثورتها في 1979 في تأسيس جبهة مقاومة لا تقتصر فقط على منطقة الشرق الأوسط، بل تتخطاها لتكون جزءاً من جبهة عالمية، تمتد من عواصم أميركا اللاتينية حتى بيونغ يانغ، شعارها هو رفض الهيمنة الأميركية، ورفض الممارسات الصهيونية العدوانية بحق الفلسطينيين.

الفرصة الأخيرة أمام نتنياهو وبايدن

كل ما سبق يفترض أن يدفع "جيش" الاحتلال للحذر مرات عديدة قبل أن يفكر في توسيع نطاق الحرب ضد لبنان، وأن يعي الجميع أن مفتاح منع تدحرج كرة الثلج العسكرية في المنطقة، هو وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

تنصح الصحف العبرية نتنياهو بأن يستمع إلى قادة "جيشه"، إذ يهمس بعضهم إليه، بعدم القدرة على إشعال حرب جديدة مع المقاومة اللبنانية،

بالشكل الذي يعني التورط في حرب شاملة مع محور كامل ، هو في أفضل حالاته بينما القوات الإسرائيلية منهكة بفعل الحرب في غزة ، ولهذا السبب تتجادل تلك القيادات العسكرية مع نتيا هو خلف الكواليس لإنهاء القتال في غزة. لكنه لن يفعل ذلك ، ويفوت آخر فرصه للنجاة! في المقابل لا تريد واشنطن أن تفعل شيئاً على الأرض لردع "إسرائيل" ، وبحسب مسؤول كبير في وزارة الدفاع الأميركية: "إنه طالما أدركت تل أبيب أنها لن تواجه عواقب لتجاوزها كل الخطوط الحمر في غزة ، وطالما ظلت تصريحات الرئيس الأميركي تؤكد الاستعداد للدعم ، فإن الأمور لن تتغير".

إن ما تفعله الإدارة الأميركية اليوم في الحقيقة هو أنها تمنح الضوء الأخضر لحكومة الاحتلال لتوسيع عدوانها ، ودفع المنطقة كلها لتعيش أياماً صعبة ، لكنها ستكون أصعب على متطرفي "إسرائيل" ، وهذا ما ستؤكده الأيام.

هل يمكن للإسرائيليين البقاء في غزة؟ دَعُوا شارون يجيب!

10 يوليو 2024

لم تُخلف المقاومة الفلسطينية وعدها ، ونجحت في هزيمة المشروع السياسي لبنيامين نتنياهو ، وهي تقوم الآن بدفع عربية حكومة الاحتلال بأكملها عن التل ، فحجم الانقسامات التي تحيق بالمجتمع السياسي داخل "إسرائيل" يشير إلى حجم المنجز الذي حققته الفصائل المسلحة داخل غزة على مدار الأشهر الماضية.

عبرت آليات جيش الاحتلال إلى داخل محافظات القطاع في السابع والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول الماضي ، مدعومة بقصفٍ عنيف من قبل الطيران ، وهي تخطط للقضاء على حركات المقاومة واسترداد الأسرى. حتى الآن ، استشهد نحو 38 ألف فلسطيني. ورغم ذلك ، لا يزال المسلحون الفلسطينيون قابضين على بنادقهم ، ولم تكسر أنوفهم ، ولم يتم إرغامهم على تحرير جميع الأسرى.

مع الأسف ، لا يتعامل العدد الأكبر من المحللين السياسيين العرب مع المقاومة بالقدر الكافي من الاستقامة والإنصاف ، إذ يتعاملون عن قدرتها على الصمود حتى اليوم ، ويتعاملون باستخفاف مع عملياتها شديدة الكفاءة التي أدت إلى مقتل أكثر من 300 عسكري إسرائيلي وإصابة قرابة ألفين منذ بدء العملية العسكرية داخل القطاع ، أي دون احتساب قتلى عملية طوفان الأقصى.

تلك النظرة العوراء إلى المقاومة ، والتي قد تتماهى إلى حد تحميل حركتي حماس والجهاد مسؤولية سقوط الشهداء والجرحى من الفلسطينيين ، تدفع البعض إلى التماهي مع الأخبار التي يتم تسريبها عبر الإعلام العبري ، في إطار الحرب النفسية التي تُشن على العرب والفلسطينيين ، والتي تهدف إلى تدمير ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على المواجهة.

منذ انطلاق الجولة الأخيرة من المواجهات بين أصحاب الأرض من

الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، تتوالى الأخبار عن عودة حركة الاستيطان إلى قطاع غزة، وخصوصاً أن دعوات اليمين المتطرف لاتخاذ مثل تلك الخطوة لا تتوقف، لكن في المقابل لا ينتبه أحد إلى أن المقاومة الفلسطينية كانت وستبقى عثرة في سبيل تحقيق أحلام المتطرفين الإسرائيليين.

وليست المقاومة بالعترة التي يمكن تجاوزها، وإلا ما كانت قد نجحت في السابع من أكتوبر في عبور الحد الفاصل بين القطاع وأراضي الـ48 وتنفيذ عملياتها الاستثنائية التي قلبت الموازين داخل "إسرائيل" حتى اليوم رغم مرور نحو تسعة أشهر، ورغم كل الدماء التي أراقها الاحتلال على سبيل الانتقام.

الاستيطان في غزة.. وأحلام اليمين المتطرف

على مدار الأيام الماضية، كشف تحقيق لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن "جيش" الاحتلال يستولي حالياً على 26% من أراضي قطاع غزة، واستند التحقيق إلى صور للأقمار الاصطناعية ومصادر عسكرية أكدت بدورها وجود مخطط لإنشاء القواعد وبناء البنية التحتية وشق الطرق.

هذا التحقيق ليس مفاجأة بطبيعة الحال، فطوال الفترة الماضية، عملت القوات الإسرائيلية على ترحيل مئات الآلاف من سكان غزة وتسوية المباني بالأرض، كذلك إنشاء منطقة عازلة تطوق القطاع، ومنع الفلسطينيين من دخولها، إضافة إلى السيطرة على محور فيلادلفيا الحدودي، بهدف منع حركات المقاومة من التواصل مع مصر وتسوية العديد من المباني بالأرض هناك أيضاً.

يمكن حساب تلك العمليات العسكرية والمشاريع الإنشائية على أنها تأتي ضمن مخطط كبير لتشييد المستوطنات في غزة، وبالتالي تهيئة الظروف لخلق واقع جديد وسيطرة إسرائيلية تمتد لفترات طويلة داخل القطاع، وخصوصاً أن دعوات المنظمات اليمينية لإعادة احتلال غزة مستمرة منذ شهور، وهي تعزف على أوتار التفسيرات الدينية والتعصب القومي وروح الانتقام.

خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلن عدد من السياسيين المتطرفين، مثل النائبة ليمور سون هار ملك من حزب "القوة اليهودية"، إضافة إلى شخصيات بارزة من حزب الليكود، مثل أرييل كيلنر وتالي غوتليب، عن تأسيس حملة "العودة إلى الديار"، والقصد من الحملة هو السيطرة الكاملة على قطاع غزة وإنشاء مستوطنات واسعة النطاق.

وأعلنت نحو 11 منظمة يمينية تشكيل تحالف يدافع عن فكرة الاستيطان ويحث عليها، ثم تلا ذلك انعقاد مؤتمر "الاستيطان يجلب الأمن" في نهاية يناير/كانون الثاني في القدس المحتلة، برعاية منظمة "ناشالا" الاستيطانية المتطرفة، وبحضور عدد كبير من المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، من بينهم عدد من وزراء حزب "الليكود" الذي يتزعمه نتنياهو. ما يلفت الأنظار في هذا السياق هو تصريحات وزير السياحة والثقافة، إذ قال وزير السياحة حاييم كاتس إن "حماقة اقتلاع المستوطنات من غوش قطيف وشمال السامرة (الضفة الغربية) يجب تصحيحها". وغوش قطيف هي مستوطنات سابقة في قطاع غزة انسحبت منها "إسرائيل" عام 2005.

دعا الوزير الإسرائيلي إلى إلغاء خطة فك الارتباط وإعادة المستوطنات في غزة، مؤكداً أن ذلك يشكل بداية مهمة. أما وزير الثقافة والرياضة الإسرائيلي ميكى زوهار، فأعلن في أكثر من مناسبة دعمه الاستيطان باعتباره "طريق الانتصار والأسلوب الأمثل للحفاظ على الأرض، وخصوصاً بعد عملية 7 أكتوبر".

هذه الدعوات المتعصبة لإعادة بناء المستوطنات داخل قطاع غزة يلزمها، بحسب المخطط الإسرائيلي، إجبار الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم، وهذا يتم عبر أمرين:

الأول، عبر العمليات العسكرية المستمرة التي تستهدف قصف المباني السكنية تحت زعم مطاردة عناصر المقاومة المسلحة. وقد أسفر ذلك عن هدم ما يزيد على 60% من المباني السكنية ونسبة مماثلة من المشافي والمدارس والمساجد، في ما يعد نوعاً من الإبادة الجغرافية.

الثاني، عبر سياسة التجويع ومنع تدفق المساعدات. وكانت دانييلا

فايس، مديرة منظمة "ناحالا"، قد دعت إلى مواصلة منع تسليم المواد الغذائية وغيرها من المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، حتى يُغادر الفلسطينيون هناك.

وكان وزير المالية بتسلئيل سيموترتش، ومعه وزير الأمن إيتمار بن غفير، قد حثّا الحكومة على العمل لإيجاد طريقة قانونية لتهجير الفلسطينيين طواعية، قبل أن يوضح شلومو كرعي، وزير الاتصالات، أن تلك الهجرة يجب إجبارهم عليها حتى لو أتت في "صورة طوعية".

كل ما سبق يعني أن هناك ضغوطاً من اليمين المتطرف بالفعل للشروع في عملية استيطان واسعة داخل قطاع غزة، لكن الرياح لا تجري وفق أهواء هؤلاء المتطرفين على الدوام، وحتى داخل "إسرائيل" نفسها هناك انقسام واسع بسبب تلك المقترحات، إذ يرفض قطاع معتبر من الإسرائيليين مشاريع إعادة احتلال غزة وتأسيس مستوطنات جديدة، لا لدوافع تتعلق بالشفقة على الفلسطينيين، إنما لأسباب تتعلق بعدم واقعية تلك الأحلام اليمينية التي يمكن أن تجر "إسرائيل" إما إلى الهزيمة وإما إلى الرفض العالمي الواسع.

لماذا يرفض إسرائيليون الاستيطان؟ ولماذا يتردد نتنياهو؟

ينتقد قطاع معتبر من الإسرائيليين دعوات اليمين المتطرف لبناء مستوطنات داخل قطاع غزة، لاعتبارات لا تتعلق بحق الفلسطينيين في العيش الآمن على أراضي أجدادهم، إنما لأسباب تتعلق بمصالح كيانهم الذي يتعرض لضغوط عميقة في الداخل والخارج. ويمكن رصد تلك الأسباب عبر النقاط الست الآتية:

أولاً، يخشى البعض أن تضر تلك الدعوات المتعصبة بمصير الأسرى الإسرائيليين الموجودين في قبضة المقاومة، فمثل تلك المشاريع العنصرية وما تشمله من دعوات لتهجير الفلسطينيين قسراً من الطبيعي أن تؤدي إلى عرقلة المفاوضات، وبالتالي تعريض حياة الأسرى للخطر أو تأخير عودتهم إلى عائلاتهم.

ثانياً، لعقود طويلة، تاجرت "إسرائيل" بما تعرض له اليهود من قتل أو

تعذيب أو تهجير على يد القوميين العنصريين في أوروبا. وقد نجحت في جعل العالم الغربي يتعاطف معها ويتجاوز عن كثير من جرائمها ، لكن اليوم مع الثورة التي لحقت بعالم الإعلام والكاميرات المُسلطة على ممارسات الاحتلال داخل قطاع غزة باتت حكومة نتياهو المرادف العصري لأدولف هتلر وأفكاره النازية.

ثالثاً ، بحسب التصريحات الأميركية المتعددة في هذا الشأن ، فإن لدى البيت الأبيض رفضاً لأي مخطط يتعلق باحتلال "إسرائيل" الدائم لقطاع غزة ، وأكدت واشنطن "أن إدارة غزة يجب أن تبقى بيد الفلسطينيين بعد الحرب". وبالتأكيد ، لا يريد الإسرائيليون توسيع مساحة الصدام بين "تل أبيب" والولايات المتحدة.

رابعاً ، كل ما يثار حول مشاريع التهجير القسري وتجريف الأراضي والاحتلال بالقوة العسكرية يجعل "إسرائيل" مُعرّضة لمزيد من الإدانة من قبل هيئات العدالة ذات الطابع الأممي ، بما يعني مزيداً من التدهور لصورة "إسرائيل" في المجتمع الدولي.

خامساً ، مشاريع اليمين المتطرف داخل قطاع غزة هي محل رفض معلن من قبل العواصم العربية ، بما فيها المحسوبة على "محور الاعتدال" ، كمصر والسعودية والأردن ، وخسارة "تل أبيب" تلك البلدان تعني أنها تعود إلى نقطة الصفر فيما يتعلق بملف التطبيع.

سادساً ، من المؤكد أن الاقتصاد الإسرائيلي منهك بسبب الحرب ، وبالتالي فإن تأسيس مستوطنات سيشمل أعباء إضافية ليس محلها. وفي حال استطاع الاقتصاد تدبير النفقات المطلوبة ، فإن المنظومة الأمنية الإسرائيلية ستكون مطالبة بتوفير الحماية للمستوطنين مقابل ثلاثة أنواع من التهديدات ، هي: عمليات الاقتحام التي ستنفذها المقاومة ، والعمليات على محاور الطرق ، وعمليات إطلاق الصواريخ ، وهي أمور حاول "جيش" الاحتلال سابقاً تأمينها وفشل.

أما بنيامين نتياهو رئيس الحكومة وزعيم الحزب الذي يتسابق وزراؤه لإعلان دعمهم للاستيطان في غزة ، فما زال متردداً في إعلان موقف

قاطع في هذا الشأن، وهو يترك الباب موارباً، وهو في ذلك يراعي العامل الخارجي، إضافة إلى وعيه بصعوبة الأوضاع داخل قطاع غزة في ضوء كفاءة عمليات المقاومة.

وكان نتياهو قد صرّح سابقاً بأن إعادة "توطين" اليهود في غزة ليست ضمن الخطط حكومية، لكنه في الوقت ذاته ربطه بحجم الدعم السياسي والشعبي الذي ينجح دعاة الاستيطان في الحصول عليه، ما يفتح الباب على زاوية في عقل رئيس الحكومة، ربما تحلم، كما عموم اليمين، بتحقيق هذا المشروع الاستيطاني.

شارون لديه الإجابة!

في نيسان/أبريل 2003، تبنت اللجنة الرباعية الدولية "خارطة الطريق" التي تشكلت من ثلاث مراحل تنتهي عام 2005 بإقامة دولة فلسطينية، بيد أن رئيس حكومة الاحتلال آنذاك أرييل شارون تحفظ على تلك الخطة، وطرح عام 2004 مشروعاً يرمي إلى "فك الارتباط" بقطاع غزة، ويقوم على أساس انسحاب قوات الاحتلال من القطاع وتفكيك المستوطنات اليهودية الـ 21 القائمة فيه، فضلاً عن 4 مستوطنات مقامة في شمال الضفة الغربية. في مقابل ذلك، احتفظت "إسرائيل" بالسيطرة على حدود القطاع ومعابره، إضافة إلى المجالين الجوي والبحري. ووفقاً لذلك، تظل محافظات القطاع معتمدة على "إسرائيل" في التزود بالمياه والكهرباء. وبالتالي، نظم "جيش" الاحتلال خلال شهر أغسطس/آب 2005 عملية "الأيدي الممدودة للإخوة" الرامية إلى إخلاء المستوطنات.

كان للانسحاب من المستوطنات وتجريم دخول أي إسرائيلي إلى أراضيها وقع الصاعقة على الحركات اليمينية. وقد حاول المستوطنون طوال أعوام تحدي تلك القرارات، وسعت الحركة الاستيطانية حينها إلى تصوير نفسها على أنها مجموعات "ثورية معارضة" أو "حركات وطنية" تتحدى "السلطات المحلية" و"المجتمع الدولي" معاً، فيما الحقيقة أن جميع الحكومات الإسرائيلية دعمت الاستيطان منذ احتلال الضفة الغربية وغزة عام 1967.

انسحب شارون من القطاع لدوافع تتعلق برغبته في الالتفاف على الإجماع الدولي الرامي إلى إنشاء دولة فلسطينية تحت إدارة سلطة محلية تحظى بالاعتراف الأممي، لكن ثمة أسباب أخرى جوهرية أجبرته على اتخاذ هذا القرار، وليست إلا المقاومة بمختلف صورها ودرجاتها.

كان لعمليات الفصائل الفلسطينية الأثر الكبير على قرار الانسحاب، فقد نجحت في تحويل حياة المستوطنين إلى جحيم لا يطاق، إذ عاشوا لفترات طويلة تحت وطأة نيران حركات المقاومة الفلسطينية.

وكانت دراسات أكاديمية إسرائيلية قد كشفت أن التهديدات الكثيفة التي أحاطت المستوطنات داخل قطاع غزة جعلتها بمنزلة قلاع أمنية، إذ تم تشييد قواعد للجيش وأبراج مراقبة داخل أو قرب كل مستوطنة، كما تمت إحاطتها بمنظومة جدار أمني وألغام وعوائق هندسية، وبدت المستوطنات كمواقع عسكرية.

وتطلبت تحركات المستوطنين تكلفة تأمين مرتفعة، إذ باتت تحتاج إلى مرافقة أمنية من الجيش، إذ كان من الشائع أن ترى ناقلة جند ودبابه تخرج لمرافقة سيارة فيها ثلاثة أشخاص، فيما اعتبر أعنف "روتين أمني" تعرض له الإسرائيليون منذ حرب عام 1948.

ومن المؤكد أن معدل التهديد الذي لحق بالمستوطنين الإسرائيليين تضاعف ووصل إلى مستويات عالية مع بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر/أيلول 2000م، وبالتالي صار المستوطنون وسياراتهم التي كانت تتحرك على محاور الطرق قرب التجمعات الفلسطينية أهدافاً يسيرة للفصائل المسلحة التي كانت تجد صعوبة في تنفيذ العمليات داخل "الخط الأخضر".

على مدار سنوات احتلال قطاع غزة بين عامي 1967 و2005، نفذت الفصائل الفلسطينية العديد من العمليات التي تنوعت بين إطلاق النار من مسافة صفر واقتحام المستوطنات وتنفيذ العمليات الاستشهادية وإطلاق الصواريخ وعمليات تفجير المواقع العسكرية الإسرائيلية عبر الأنفاق، وهذا ما أجبر شارون على الانسحاب من القطاع في نهاية المطاف.

أنجزت المقاومة مشروعاً للتحرر في مواجهة شارون منذ نحو 19 عاماً، وهي الآن أكثر كفاءة مما كانت، وباتت تتمتع بخبرات قتالية أعلى، ولديها دعم أوسع من محور المقاومة الذي تنامي مجال تأثيره، واكتسب مساحة جغرافية أكبر لتنفيذ عملياته، وبالتالي فهي قادرة اليوم على وأد أي مشروع للاستيطان أو أي مشروع يتعلق ببقاء "جيش" الاحتلال داخل القطاع. قبل عام 2005، عجزت قوات الاحتلال عن تأمين نحو 8000 مستوطن سكنوا قطاع غزة في مقابل 1.5 مليون فلسطيني، أي أن نسبة المستوطنين كانت 0.2% ممن يسكنون القطاع، فيما شغلت المستوطنات نحو 35% من مساحته. واليوم، ستعجز النسخة الأحداث من "جيش" الاحتلال عن تأمين أي عدد من الإسرائيليين، بعدما تنامي عدد أبناء غزة، وتجاوز 202 مليون نسمة.

إن أراد قادة "إسرائيل" اليوم إبقاء آلياتهم العسكرية في قطاع غزة أو الانصياع إلى دعوات اليمين المتطرف وبناء المستوطنات، فليفعلوا، لكن عليهم قبل أي شيء أن يذهبوا إلى أرييل شارون المدفون بمزرعة عائلته في صحراء النقب، ليسأله عن رأيه، وهو حتماً سيخبرهم بتجنب إثارة غضب المقاومة والشارع العربي أكثر من ذلك، لأنه اختبر آثار هذا الغضب في أوقات سابقة.

هل يتجاوب "محور الاعتدال" العربي مع المتغيرات الراهنة أم يفوته القطار مجدداً؟

17 يوليو 2024

عاشت الأنظمة العربية الحليفة للبيت الأبيض فترة عصيبة للغاية بسبب
الفعاليات الشعبية المناصرة للقضية الفلسطينية، والتي استمرت طوال
الشهور الماضية، واتخذت صوراً مختلفة، منها ما تمثل في التظاهرات
والتجمعات في الشوارع والبيادين الرئيسية، ومنها ما يبرز عبر مواقع
التواصل الاجتماعي أو من خلال حملات المقاطعة الاقتصادية للسلع الغربية.
أزمة تلك الأنظمة التي تجمعها بـ"إسرائيل" اتفاقات لتطبيع العلاقات أنها
لم تعبر يوماً عن خيارات الشعوب التي تحكمها تعبيراً أميناً، فالشعوب
العربية، بأغلب المواقف، كانت في صف المقاومة وداعمة لتحرير الأرض
العربية. وقد عبرت عن ذلك بصور مختلفة، وخصوصاً خلال شهر أكتوبر
الماضي، مع الإعلان عن نتائج عملية طوفان الأقصى، ثم لاحقاً مع بدء
العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

انحسار حجم التظاهرات المناصرة للمقاومة والرافضة للجرائم
الإسرائيلية في البيادين الرئيسية بالعواصم العربية من الخطأ تفسيره على
أنه دليل عدم اهتمام الشارع العربي بفلسطين، فنشاط العرب في الشبكة
العنكبوتية يؤكد عكس ذلك. غاية ما في الأمر أن القوى الأمنية في
البلدان العربية نجحت في حصار التجمعات السياسية مبكراً، كما أن
طول أمد الحرب أجبر الناشطين على العودة إلى أشغالهم الخاصة في ظل
ظروف اقتصادية صعبة.

عطّلت الحرب في غزة مشاريع عديدة للتطبيع بين الدول العربية من
جهة، وحكومة الاحتلال من جهة أخرى، وبات الزعماء العرب يخشون
التعبير عن دعمهم الصريح لـ"تل أبيب" أو إدانة المقاومة، كما كان يحدث
في الماضي، وإن ظلّ التعاون الوثيق بصوره المعهودة يحدث من خلف الستار

أو يتم تمريره في صورة "مجهودات للوصول إلى حالة من السلام".

المتغيرات الدولية والإقليمية

تغيّر العالم كثيراً خلال السنوات الأخيرة، وثمة عاملان مهمان على العرب التعامل معهما بجدية، هذا إن أرادوا عدم تفويت قطار الزمن: الأول أن الشعب الفلسطيني لم يعد يخوض الصراع ضد "جيش" الاحتلال بمفرده، فطوال العقود الماضية، ومنذ انطفاء المشروع الناصري، ثم تراجع المد القومي العربي بالتدريج، يواجه الفلسطينيون وحدهم آلة القتل الإسرائيلية. صحيح أن الشعب العربي لم يتوقف عن إعلان رفضه لأي صورة من صور الاعتراف بـ"إسرائيل"، لكن عملياً لم يتم تقديم ما هو أكثر من المساعدات.

اليوم، بات محور المقاومة أقوى مما سبق، وساحات المقاومة لم تُعد مقتصرة على جنوب لبنان أو سوريا، بل توسعت لتكتسب أرضاً جديدة، وهذا من ناحية الجغرافيا. أما من ناحية الكفاءة القتالية، فتكفي متابعة الصحافة العبرية وتصريحات قادة جيش الاحتلال حول كفاءة قوات "حزب الله"، وتحذيرهم بنيامين نتنياهو من شنّ حرب على لبنان.

يُفترض أن تُدرك الأنظمة العربية هذا المتغير، وخصوصاً أن محور المقاومة بزعامة طهران، التي لم تتردد في قصف الأراضي المحتلة في منتصف أبريل/نيسان الماضي، يمدّ أياديها للتعاون مع الحكومات العربية لتأسيس تحالفات سياسية واقتصادية يمكن عبرها تحقيق الرخاء للشعوب، وكذلك تحدي منظومة الهيمنة الغربية.

وستكون تلك التحالفات شبيهة بالتحالفات التي يعقدها محور المقاومة مع الأنظمة اليسارية في أميركا الجنوبية، وفيها تكون لكل دولة سيادتها الكاملة، فيما يتعاون الجميع لتحرير بلادهم من الضغوط الغربية.

أما العامل الثاني، فهو أن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد القطب الأوحـد في العالم، فروسيا اليوم تتحدى الغرب بأكمله عسكرياً في الميدان الأوكراني، وتثبت القوات الروسية كفاءة لا نظير لها، كما أن موسكو قدّمت دليلاً على جدارتها لأداء دور الحليف بالنسبة إلى دول العالم

الثالث عبر مناصرتها الدولة السورية خلال سنوات ما بعد 2011، وبالتالي أمام العرب الفرصة الذهبية للتحرر من تبعية واشنطن. وفي الميدان الاقتصادي، تبرز الصين كنموذج لدولة استطاعت تنمية مواردها وتطوير صناعاتها إلى الحد الذي مكّنها من غزو الأسواق الغربية ذاتها، وبكين على أتم استعداد لفتح قنوات اتصال سياسي واقتصادي مع الدول العربية، وذلك من دون إملاءات مسبقة أو تدخلات في طريقة الإدارة، وذلك بطبيعة الحال على العكس من العواصم الغربية ومشاريعها الاستعمارية.

رهان إسرائيلي على إعادة إنعاش "محور الاعتدال"
في مقاله الأخير في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك إلى الموافقة على المبادرة الأميركية لإنشاء "محور الاعتدال" ضد "محور المقاومة" في المنطقة، وهو يوجّه خطابه إلى الإسرائيليين، محرضاً إياهم على إزاحة نتنياهو وحلفائه اليمينيين عن الحكم، لأنهم عثرة في طريق تنفيذ هذا المخطط.

عموماً، فإن إحدى مشكلات أحزاب اليمين الإسرائيلي، من وجهة نظر خصومهم السياسيين، أنها تسببت بتصريحاتها "المنفلتة" ودعوتها العلنية إلى "إبادة الفلسطينيين" أو "تهجيرهم قسرياً" بإحراج العديد من الأنظمة العربية غير الحليفة تاريخياً للمقاومة، ما جعل تلك الأنظمة "مضطرة" إلى إدانة السياسة الإسرائيلية حتى تتقي غضب شعوبها.

يدرك الحصفاء داخل "إسرائيل" أن من يعادي الجميع حتماً سيخسر، والانطباع اليوم داخل المدن الإسرائيلية الكبرى أن تسعة أشهر مرت على الحرب، ولم يستطع "جيش" الاحتلال تحقيق أهداف الحكومة.

والأنكى من ذلك أن الشلل الاستراتيجي الذي أظهرته القيادات الإسرائيلية ينذر باندلاع صراع إقليمي شامل، ويحدث ذلك كله في وقت يتفاقم الخلاف مع الولايات المتحدة، وتغرق "تل أبيب" في أتون عزلة دولية. تسعى واشنطن إلى منع مشاعر الإحباط واليأس من السيطرة على الإسرائيليين، وخصوصاً أنهم لا يشعرون بالرضا عن الحرب في غزة، رغم

استشهاد أكثر من 38 ألف فلسطيني، علماً بأن هذا الوضع المُعقّد الذي دُمّر المجتمع الإسرائيلي معنوياً، كما أنهكه اقتصادياً، دفع البعض إلى مطالبات بأن تلوّح "إسرائيل" باستخدام قدراتها النووية المزعومة كوسيلة للخروج منتصرة من هذه الأزمة!

وسيلة الولايات المتحدة الأميركية دوماً لتحقيق مصالح "إسرائيل" هي جعلها مقبولة في منطقة الشرق الأوسط أولاً، وأقوى من الجميع ثانياً، بل إنها قد تدفع بعض الحلفاء لكي يخوضوا معارك "تل أبيب" نيابةً عنها، كما حدث طوال العقود السابقة من خلال الحملات الطائفية التي يجري تمويلها من قبل بعض الأنظمة لتشيويه سمعة محور المقاومة، وصرف الجماهير عن تأييده، أو عند رفض الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع السداسية الدولية في عهد الرئيس الأميركي الأسبق أوباما.

الحصاد المُرّ لسنوات من التطبيع الهش

منذ عام 2002، أقرّت الجامعة العربية "مبادرة السلام" التي طرحتها السعودية خلال قمة بيروت. وتتلخّص المبادرة في منح "إسرائيل" اعترافاً شاملاً وتطبيع العلاقات معها، بشرط إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967. ومؤخراً، أعلن بعض القادة العرب شرطاً إضافياً، هو أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، بما يُبطل حجة حكومة الاحتلال القائلة إنّ قيام دولة فلسطينية سيكون أكثر تهديداً من "دولة حماس".

قبل هذا التاريخ بأكثر من عقدين، كانت القاهرة كانت قد وقّعت اتفاقية للسلام مع "تل أبيب" مقابل استعادة سيناء منزوعة السلاح، وتبع ذلك اتفاق وادي عربة بين الأردن و"إسرائيل" عام 1994. وفي عام 2020، تم إبرام اتفاقات للتطبيع بين الاحتلال ودولتي الإمارات والبحرين في عهد دونالد ترامب، كما عقد المغرب اتفاقاً مماثلاً مقابل اعتراف واشنطن بحقه في ضم الإقليم الصحراوي الجنوبي. أما الرياض فقد تعطلّ قطار التطبيع بينها وبين "إسرائيل" بفضل الأحداث الأخيرة.

في كل مرة، كان العرب يوقعون اتفاقاً لتطبيع العلاقات مع حكومة

الاحتلال، كانت تنتشر "الدراسات والتحليلات" التي تبشّر بأوضاع اقتصادية أفضل ومستويات معيشية أكثر رخاءً، وأن "زمن الحروب" مضى، وجاء "عصر الاستقرار وحصد المكاسب"، لكن الواقع بعد مرور كل تلك الأعوام لا يقول ذلك.

العكس هو ما تحقق، ففي بلد كبير وتاريخي مثل مصر، تمّت خصخصة العديد من الأملاك العامة، وضعفت الصناعة، وارتفعت فاتورة الاستيراد، وانخفضت القيمة الشرائية للعملة المحلية، وتراجع وزن القاهرة إقليمياً ودولياً. ورغم كل تلك العقود من "السلام"، لم يتردد الوزراء الإسرائيليون في الكشف عن نياتهم المتعلقة بهجير سكان قطاع غزة إلى مصر، كما تقدّم "جيش" الاحتلال، وسيطر على محور فيلادلفيا من دون مراعاة الاعتراضات المصرية.

الوضع في الأردن لم يبتعد كثيراً عن مثيله في مصر، سواء في الشق الاقتصادي أو الاجتماعي، حتى عندما أثّرت مسألة تهجير الفلسطينيين إلى شبه جزيرة سيناء، شعرت عمّان بالخطر، تحسباً من تصور مماثل بالنسبة إلى سكان الضفة الغربية. أما دول الخليج، فما انتشلها من العوز الاقتصادي كان النفط وعوائده. ولا شك في أن القوى الغربية أدت أدواراً مباشرة وغير مباشرة، حتى لا تنشأ صناعات جادة في هذه الدول، اعتماداً على تلك الثروات.

اليوم، يسعى معسكر "الاعتدال العربي" إلى وقف الحرب الإسرائيلية على غزة، مدفوعاً بالضرر الاقتصادي الذي انعكس على المنطقة ككل، سواء بسبب عرقلة الملاحة في البحر الأحمر أو لتأثير الحرب في تدفق الاستثمارات الأجنبية أو تكلفة المساعدات الملحة لأهل غزة، كما أن العديد من العواصم العربية تشعر بالقلق من عودة الاستيطان الإسرائيلي إلى قطاع غزة، وهو ما يعني مزيداً من اليأس من أي "حل سلمي تفاوضي" للصراع.

الأمر المؤسف أيضاً أن بعض العواصم العربية قد تسعى لإيقاف الحرب لتفويت الفرصة على محور المقاومة الذي ربح بالفعل قلوب وعقول قطاعات

واسعة من الشارع العربي. وكلما استمرت الحرب، وانخرطت عناصر محور المقاومة أكثر في المعركة ضد "جيش" الاحتلال بهدف تقديم الإسناد للحركات الفلسطينية، أدى ذلك إلى ارتفاع شعبية المحور داخل البلدان العربية.

الفرصة سانحة لمواقف أكثر استقلالية

لم تعد الأنظمة العربية مضطرة إلى التودد إلى "تل أبيب" لكسب رضا البيت الأبيض، لأن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد اليوم قادرة على إخافة أحد، وعدم إدراك الحقائق المتعلقة بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل أميركا ذاتها قد يدفع البعض إلى اتخاذ قرارات خاطئة تدور جميعها حول التعلق بالسفينة الغارقة.

أمّا محور المقاومة، فهو أخذ في الصعود. ورغم كل حملات التشويه، استطاع الوصول إلى الشارع العربي، كما تمكّن من تجاوز كل المحاولات الغربية لحصاره واستنزافه وإرهاقه اقتصادياً، بل على العكس، تحولت العقوبات من محنة إلى منحة، لأنها دفعت عواصم المقاومة نحو الاعتماد على الذات وتنمية صناعاتها محلياً.

لا مفرّ من مراجعة الأفكار التقليدية التي تحكم الوضع داخل الوطن العربي منذ عقود، ولا بأس من تطعيم السياسة الخارجية بقدر ولو قليل من الثورية السياسية، في سبيل تحقيق الممكن مرحلياً من الاستقلال السياسي والاقتصادي، وهو أمر بات مطلوباً من الجماهير العربية أكثر من أي وقت مضى، بما يعني أنه المسار الديمقراطي السليم، إن كان القصد من الكلمة هو التعبير الحقيقي عن المطالب الشعبية.

نتياهو المدعور من طهران

26 يوليو 2024

لم يكن أعضاء الكونغرس الأميركي يصفقون لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتياهو أثناء خطبته التي امتدت لنحو 52 دقيقة بقدر ما كانوا يبعثون برسائل طمأنة إلى الإسرائيليين الذين كشف زعيم الليكود خلال كلمته مدى دُعرهم من محور المقاومة بزعامة طهران.

ربما يُحسب لقادة الاحتلال الإسرائيلي أنهم يرون المعركة في غزة على حقيقتها، باعتبارها معركة ضد محور متكامل يشمل إيران وجنوب لبنان واليمن والدولة السورية والفصائل العراقية ومؤيدي المقاومة في العالم، فيما يصرّ بعض العرب على تفتيت المحور، بل يحاولون إقناع الفلسطينيين بالانعزال عن هذا الخط المقاوم، بالشكل الذي يسمح للاحتلال في نهاية المطاف بابتلاع ما تبقى من أراضيهم وتشيت شمل من لم يُهجّر منهم.

المؤكد أن قوة المقاومة الفلسطينية وصلابتها في وجه الاحتلال تتبع اليوم من تعدّد ساحات محور المقاومة المشتبكة في القتال منذ الثامن من أكتوبر/تشرين الأول. هذا في حدّ ذاته نجاح في خفض حجم الهجمة التي كان يفترض أن يشنها "الجيش الإسرائيلي" على أهالي غزة، كما مثل دعمًا معنويًا هائلًا للفصائل الفلسطينية المسلحة، فهي من الآن وصاعدًا لم تعد وحدها!

نتياهو اليوم، وبعد أكثر من 10 أشهر من العدوان الهمجى على قطاع غزة، يدرك أن الفشل مصيره الحتمي، لأنه عاجز عن القضاء على المقاومة، كما أنه أخفق في استرداد الأسرى كما وعد أنصاره قبل الشروع في العملية العسكرية، بل إنَّ طول أمد الحرب واتساع رقعتها كثف الخسائر الإسرائيلية، سواء في ميدان الاقتصاد أو السياسة الدولية، بعيداً عن الخسائر البشرية.

لم ينخدع أحد بالمظهر البراق الذي حاول نتياهو الحفاظ عليه طوال

مدة خطبته في الكونغرس الأميركي في واشنطن، والجميع تابع نغمات صوته التي ارتفعت عندما عرج إلى مسألة المواجهة مع إيران، وعباراته المتكررة التي كان يستحث فيها الإدارة الأميركية لكي تصعد استهدافها للجمهورية الإيرانية. جمل قصيرة مشحونة بالكلمات العاطفية، إلى الحد الذي جعلها أقرب إلى التوسلات التي تطلقها "تل أبيب" حتى يظل "الأب الأميركي" يحميها من "الوحش الإيراني"!

طوال عقود، عملت الصهيونية على تكسيح الجمهوريات العربية التي تبنت خطاباً عربياً ووحدياً ومعادياً للاستعمار ومؤيداً لتحرير الأراضي الفلسطينية، وكان الهدف هو أن يبقى الفلسطينيون وحدهم من دون ظهير يقدم لهم العون والمساندة، ومن دون رفاق يخوضون إلى جوارهم معاركهم لاسترداد حقوقهم المسلوبة. اليوم، تحشد "تل أبيب" العالم الغربي ضد إيران لتكرار المخطط ذاته وابتاع وسائل مشابهة.

خلال خطبته، دعا نتنياهو إلى تشكيل تحالف أمني بزعامة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لمواجهة "تهديد إيران"، أطلق عليه اسم "تحالف إبراهيم"، معتبراً أنه سيكون بمنزلة امتداد طبيعي لـ "اتفاقات إبراهيم"، وهي "اتفاقيات السلام" التي رعاها دونالد ترمب خلال فترة حكمه عام 2020 بين "إسرائيل" وعدد من الأنظمة العربية.

المؤكد أن هذه الدعوة الصريحة من قبل نتنياهو تكشف مدى القلق الذي ينتاب "إسرائيل" بسبب تنامي قوة محور المقاومة، حتى إنه بدأ دعوته بتوجيه الشكر إلى الولايات المتحدة بسبب دورها في التصدي للصواريخ والمسيرات الإيرانية التي تم إطلاقها من الأراضي الإيرانية مباشرة باتجاه الأراضي المحتلة في يوم الرابع عشر من نيسان/أبريل الماضي.

تخبُّط الداخل الإسرائيلي.. وتصعيد المقاومة

متابعة الإعلام العبري تُظهر ببساطة أنَّ الداخل الإسرائيلي صار يشعر بدنو أجل "دولته" منذ عملية طوفان الأقصى، والضربات المتلاحقة من الشمال والجنوب، والإحساس بعجز "جيش" الاحتلال عن التصدي لها، كلها أمور باتت تضاعف من حجم هذا الشعور.

صواريخ حزب الله تصل بسهولة إلى عمق "إسرائيل"، وفي أوقات سابقة تم إخلاء عشرات البلدات الواقعة على بعد 3 كيلومترات من الحدود مع لبنان، ما أدى إلى نزوح نحو 60 ألف إسرائيلي، بما يعني أن حكومة الاحتلال تنازلت فعلياً عن مناطق في الشمال لمصلحة حزب الله بسبب إطلاق الصواريخ المستمر.

وباعتراف الخبراء الإسرائيليين أنفسهم، نجحت المقاومة اللبنانية في تطوير قدراتها بشكل ملحوظ، وقامت بالتصعيد مؤخراً من خلال إطلاق وابل من الصواريخ على الجليل الأسفل في السابع من يوليو/تموز، وهو الهجوم الأوسع على الأراضي المحتلة حتى الآن. إضافة إلى ذلك، أظهرت المقاومة قدرات مذهلة في مهاجمة الدفاعات الجوية الإسرائيلية، والتحليق بطائرات من دون طيار فوق المواقع العسكرية في حيفا. وحتى الآن، لم ينجح "الجيش الإسرائيلي" في التصدي لها.

من جهة أخرى، فإن القوات المسلحة اليمنية صعّدت انخراطها تدريجياً في الحرب الدائرة في غزة، من استهداف السفن التجارية الإسرائيلية أو التابعة لرجال أعمال إسرائيليين، إلى قصف أم الرشراش المحتلة "إيلات"، انتهاءً بإطلاق المسيرة يافا لتصل إلى مكان قريب من السفارة الأميركية في "تل أبيب" ذاتها.

أمّا الفصائل العراقية، فلم تتردد في تنفيذ أكثر من هجوم بالطائرات المسييرة على جنوب "إسرائيل"، ما يدل على عمق التعاون بين الساحتين. هذه التطورات لها انعكاسات واسعة على المجتمع السياسي الإسرائيلي، وهو ما دفع وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت إلى الهجوم على زميله في الحكومة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير واتهامه بمحاولة "تفجير الشرق الأوسط" بسبب تصريحاته المثيرة وتحريضه المتكرر على اقتحام المسجد الأقصى وتنفيذه هذا الأمر بالفعل عدة مرات منذ توليه منصبه في ديسمبر/كانون الأول 2022.

من أجل هذا ذهب نتنياهو إلى واشنطن
صعوبة المعركة داخل قطاع غزة، وتنامي قوة محور المقاومة وتعدد

ساحته، واستقرار الأمور الداخلية في طهران بعد إجراء الانتخابات الرئاسية، كلها أمور دفعت بنيامين نتنياهو إلى الذهاب باتجاه العاصمة الأميركية لكي يطلب مزيداً من الدعم العسكري والمالي حتى يواجه الأخطار التي تحيق به.

لكنّ "إسرائيل" المرتعدة من القوة الإيرانية باتت عاجزة عن حشد العالم ببساطة في صفّها كما كانت تفعل طوال القرن العشرين، فالعالم اليوم تبدّلت أحواله، ولم تعد واشنطن تمسك بعنقه كما كان في السابق. كذلك، فإن صورة "إسرائيل" ساءت كثيراً، وانكشف إجرامها أمام الكثير من الشعوب، حتى دونالد ترمب ذاته دعا إلى إنهاء الحرب بسرعة، لأن "سمعة إسرائيل" تراجعت، ويتم تقطيعها من قبل الرأي العام العالمي. ربما ذلك الانطباع الكريه عن "إسرائيل" اليوم هو ما دفع نتنياهو إلى اصطحاب 4 جنود ورهينة معه إلى الكونغرس، ليقوموا برواية قصصهم حول الحرب في غزة، فيتم استعطاف الرأي العام الأميركي، ليظفر نتنياهو بممراده، وهو "دعم أكبر في مواجهة طهران"، مع ملاحظة أن من بين الجنود جندياً مسلماً من "بدو إسرائيل"، وآخر من أصل إثيوبي، وثالثاً مصاباً، أما الرابع ففقد ساقه، في ما يعد نموذجاً لعمل مؤسسات العلاقات العامة.

لكن مجهود نتنياهو لم يفلح في إقناع جميع أعضاء الكونغرس، فنصف الديمقراطيين في مجلسي النواب والشيوخ تغيبوا عن حضور الخطاب. ومن بين المقاطعين رئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي، وعضو الأغلبية السابق في مجلس النواب جيم كلايبورن (ديمقراطي من ولاية ساوث كارولينا)، والنائب ألكساندريا أوكاسيو كورتيز (ديمقراطية من نيويورك).

وخلال الخطاب، تجمع نحو 5000 متظاهر مؤيد للفلسطينيين وداع لوقف الحرب، وكان بعضهم يضعون الكوفيات الفلسطينية، وطالبوا الإدارة الأميركية بالتوقف عن تسليح "إسرائيل"، وحمل بعضهم لافتات تصف وزراء الاحتلال بأنهم "مجرمو حرب" و"أعضاء في حكومة الإبادة

الجماعية"، لكن ننتياهو وصفهم "بالأغبياء الذين يعملون لخدمة مصالح إيران".

ذهب ننتياهو إلى الولايات المتحدة، وفي الأجندة التي يحملها تحت إبطه عبارة واحدة، هي "الحشد ضد إيران". العنصر الأساسي في خطابه داخل الكونغرس وخلال لقاءاته التي عقدها مع القادة الأميركيين كان التركيز على ازدهار قوة طهران وانتعاش أوضاعها السياسية داخلياً وخارجياً، وهو لم يطر لأكثر من 10 آلاف كيلومتر إلا لكي يحصل على وعود من أميركا بدعم أكبر في مواجهة تلك الدولة التي تتعظم قدراتها العسكرية والاقتصادية رغم الحصار وحملات التشويه، والتي صارت أعظم كوابيس قادة "إسرائيل".



ديمومة المقاومة ردّ كافٍ على الصلف الإسرائيلي

6 أغسطس 2024

أن يفشل "جيش" الاحتلال حتى اليوم في القضاء على جيوب المقاومة داخل قطاع غزة هو بحدّ ذاته شهادة لكامل المحور الذي ساند ودعم وسلّح جميع الفصائل الغزّائية المُقاتلة، كما أنه بمنزلة رد يومي متجدد على الغرور الذي انتاب قادة "إسرائيل" ودفعهم إلى التصعيد واغتيال قادة حركات المقاومة.

لا يوجد في العالم من يُنكر الورطة التي ألقى فيها بنيامين نتنياهو نفسه، عندما وعد "شعبه" بأن مهمة القوات الإسرائيلية في غزة بعد عملية طوفان الأقصى ستكون ناجحة، وأنه سيتمكّن من إرجاع الأسرى الإسرائيليين والقضاء على عناصر المقاومة وقياداتها، إلا أنه، رغم هذا الحجم الهائل من الدمار، لا يزال عاجزاً عن الوفاء بوعوده.

غاية ما تمكّن رئيس حكومة الاحتلال من فعله، بمعاونة اليمين المتطرف، هو توسيع مساحة الحرب، ووضع المنطقة كلها على صفيح ملتهب، وجرّ الولايات المتحدة لتشتبك بقوة في الشرق الأوسط، ذلك بعدما كانت قد أعلنت نياتها بخصوص الانسحاب التدريجي من المنطقة.

من يقرأ المشهد جيداً، سيُدرك أن اغتيال القيادي في حزب الله الشهيد فؤاد شكر في الضاحية الجنوبية ببيروت، ثم رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الشهيد إسماعيل هنية في طهران، هو الردّ الإسرائيلي على ما قامت به القوات الإيرانية من استهداف صاروخي وعبر الطائرات المُسيّرة للأراضي المحتلة في الثالث عشر والرابع عشر من نيسان/أبريل الماضي.

القارئ العربي لم يكن يتابع الصحافة العبرية جيداً، وبالتالي لم ينتبه إلى الأخبار التي تناولت حجم الألم الذي كان ينتاب "المجتمع الإسرائيلي" على مدار الأشهر الأربعة الماضية، إذ كان الإسرائيليون يلومون حكومتهم على الانسحاق أمام طهران، وعجزها عن ملاحقة التصعيد الإيراني، وإخفاقها

في الرد على "صفعة نيسان".

المتابعون للقضية يفوتهم إدراك طبيعة وأمد الصراع بين العدو الصهيوني ومحور المقاومة، فثمة صراع طويل قاتم، وله مداه الزماني، والمحور حتى الآن منتصر بعدد النقاط، وإلا ما كانت الولايات المتحدة، وهي القوة الأكبر دولياً، تهرع بين حين وآخر للإعلان عن مخططاتها العسكرية لحماية "إسرائيل" وضمان أمنها وتفوقها العسكري.

استمرار المقاومة واتساع رقعتها

إن أشد ما يُثقل قلب قادة الكيان الإسرائيلي اليوم هو أن يواصل مجاهدو حزب الله توجيه صواريخهم إلى شمال الأراضي المحتلة، بالشكل الذي يتسبب بنزوح مزيد من المستوطنين، ومنع النازحين من العودة إلى منازلهم، وأن يتابع المقاتلون من اليمن والعراق إطلاق مقذوفاتهم وطائراتهم المُسيرة إلى أم الرشراش المحتلة "إيلات" أو إلى يافا المحتلة "تل أبيب".

وما دامت المقاومة مستمرة في تنفيذ عملياتها، فإن هذا كفيل بإصابة كامل المجتمع الإسرائيلي بالبلبل والتشوش، بالشكل الذي يمنع "إسرائيل" عملياً من إنجاز أي شيء حقيقي وجاد في أي مجال، حتى ولو كان بعيداً عن العسكر، ويتعلق بالاقتصاد أو التطوير العلمي أو تعزيز البنى التحتية. إن ما تفعله المقاومة اليوم بمواصلة القتال تحت أي ظروف، ورغم جميع المعوقات، كفيل باستنزاف دولة الاحتلال حتى الرmq الأخير. المُحصلة أن الإسرائيليين لم يشعروا يوماً بأنهم مكوّن طبيعي من مكوّنات المنطقة أو أنهم جزء من نسيجها، وهم إزاء هذا الشعور، لديهم حساسية مضاعفة تجاه الأنظمة والحركات السياسية التي ترفض تطبيع العلاقات معهم، ولديهم بالأحرى حالة هلع تتشأ بسهولة نتيجة تعرّضهم لتهديد عسكري متواصل، وهذا بالتحديد ما يدركه محور المقاومة ويعمل عليه.

خلال الأيام القليلة الفائتة، أعلنت المقاومة اللبنانية أنها أدخلت على جدول نيرانها مستوطنة "بيت هلل" الإسرائيلية وقصفتها لأول مرة، بعشرات صواريخ "الكاتيوشا". وفي العراق، أطلقت فصائل المقاومة صواريخها

مجددًا نحو قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار التي تضم قوات أميركية، ما أسفر عن إصابة عدد من الجنود الأميركيين.

أما اليمن، فهو حاضر دوماً بالتظاهرات المليونية الداعمة للمقاومة، وبالصواريخ التي لم تتردد الولايات المتحدة في استهداف واحد منها يوم السبت الماضي، مع العلم أن القوات اليمنية نجحت في استهداف نحو 170 سفينة مرتبطة بـ"إسرائيل" والولايات المتحدة وبريطانيا منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

الإسرائيليون اليوم باتوا يحفظون عن ظهر قلب الأيام الأولى من شهور يوليو/تموز الماضي، حين كشف حزب الله قليلاً من أنيابه فقام بقصف مدينتي صدد وطبريا المحتلتين ومحيطهما خلال دقائق معدودة بأكثر من 100 صاروخ. وقد أراد الحزب في هذا اليوم إيصال رسالة إلى قادة "إسرائيل" بأن التصعيد في العمليات لن يمر دون عقاب.

بحسب التقديرات الإسرائيلية ذاتها، فإن المقاومة من لبنان قادرة على قصف الأراضي المحتلة بأكثر من 4000 صاروخ وطائرة بدون طيار متفجرة خلال يوم واحد، ويصل مدى معظم الصواريخ إلى عشرات الكيلومترات، لكنّ عدداً كبيراً منها يصل إلى مئات الكيلومترات. أما مخزون المقاومة من الصواريخ، فلن ينضب، لأنه يمكن تجديده حتى خلال سريان الحرب عبر الممر الإيراني.

عندما نشأت "إسرائيل" في المنطقة العربية بدعم استعماري، قرر العرب الراضون لتلك المؤامرة أن يحرموا هذا الكيان غير الشرعي من أمرين؛ الأول، الاعتراف؛ والثاني، الأمان. هذا بالضبط ما ينجح محور المقاومة في تنفيذه اليوم، والاستمرار في هذا النهج كفيل بدفع "إسرائيل" إلى الهاوية.

سيناريوهات التصعيد القادم من قبل المقاومة

بحسب كل المعطيات الحالية، فإن حالة القلق والترقب التي تعيشها "إسرائيل" بسبب عمليات محور المقاومة المتوقعة رداً على اغتيال الشهيد هنية وشكر، تكفي وحدها لتحطيم معنويات الإسرائيليين، مع الأخذ في الاعتبار أنهم لم يتجاوزوا بعد الآثار المترتبة على عملية طوفان الأقصى في

السابع من تشرين/أكتوبر الماضي.

"جيش" الاحتلال قام بإلغاء إجازات الجنود ، وأصدر أوامره بإغلاق المصانع التي تحتوي مواد خطرة قرب الحدود اللبنانية ، على مسافة تصل حتى 40 كيلومتراً ، وشرع في عمليات التشويش على نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ، كما تم تعليق غالبية رحلات الطيران المدني ، ومنحت الحكومة غالبية الوزراء هواتف تعمل بواسطة الأقمار الصناعية ، تحسباً لأي هجوم يتسبب في انقطاع شبكة الاتصال في البلاد.

أما واشنطن ، فقد قامت كالمعتاد بإرسال مزيد من السفن الحربية والطائرات المقاتلة إلى المنطقة ، وبعثت بالجنرال المسؤول عن القوات الأميركية في الشرق الأوسط ، مايكل كوريلا ، بهدف حشد تحالف يتصدى للهجوم المرتقب من جانب إيران وحلفائها تجاه "إسرائيل".

كل ما سبق يعني أن ردّ محور المقاومة قادمٌ لا محالة ، وإلا ما كان خصوم المحور قد حشدوا له كل تلك الاستعدادات ، لكن ما يتغافل عنه الجمهور العربي هو أنّ هذا "الردّ" سيكون جزءاً من عمليات المقاومة المستمرة على مدار الشهور العشرة الماضية ، ولن يكون استثنائياً سوى في حجمه ، إذ يبقى الرد الأفضل على الممارسات الصهيونية العدوانية كافة هو استمرار فعل المقاومة بحدّ ذاته.

السيناريوهات المتوقعة خلال الفترة المقبلة

أولاً: قصف الأراضي المحتلة بواسطة صواريخ ومُسيّرات تنطلق من الأراضي الإيرانية ، في ما يشبه العمليات العسكرية التي جرت في شهر أبريل/نيسان الماضي ، ردّاً على قصف "إسرائيل" للقنصلية الإيرانية في دمشق ، مع زيادة في الضربات كمّاً ونوعاً هذه المرة.

ثانياً: التنسيق مع جميع ساحات المقاومة داخل لبنان واليمن والعراق وسوريا وفلسطين ، بما يضمن تنفيذ عمليات كثيفة في الوقت ذاته ، بحيث تتعرض العديد من "المدن الإسرائيلية" لضربات متزامنة من جبهات عدة لتحقيق إغراق ناري غير مسبوق في مناطق محددة ، مع التركيز على

القواعد العسكرية الحساسة كأولوية في الاستهداف.
ثالثاً: تنفيذ ضربات صاروخية موسعة تتزامن مع محاولة تنفيذ غزو بري في أجزاء من شمالي فلسطين المحتلة ، عبر مجموعات قتالية تجيد تنفيذ تلك المهمة في وقت قياسي ، لتكون تلك العملية بمنزلة "طوفان الأقصى" رقم 2.

رابعاً: توجيه ساحات المحور كافة ضربات تجاه الأراضي المحتلة ، على أن تتولى المقاومة اللبنانية العبء الأكبر ، مع الأخذ في الاعتبار أن حزب الله اللبناني يمتلك أكثر من مليون صاروخ من أنواع مختلفة ، بما في ذلك صواريخ دقيقة التوجيه وصواريخ كاتيوشا ، إضافة إلى صواريخ مضادة للدبابات.

وبعيداً من تلك السيناريوهات ، ربما يملك محور المقاومة أوراقاً أخرى يُجيد عبرها توجيه ضربات إلى العدو الإسرائيلي. وأياً كان الأمر ، فإن الدرس الأهم الذي قدّمته طهران منذ ثورتها في نهاية السبعينيات وحتى اليوم هي قدرتها على الاستمرار والمتابعة في الخط ذاته من دون نكوص أو حيرة ، وهذه هي الصفة المهمة التي اكتسبتها المقاومة اليوم ، وكانت علامة مميزة لها في الفترة الماضية.

بعيداً من الأنظمة.. كيف يتسنى للشعب العربي أن يساهم في ردّ المقاومة المرتقب؟

13 أغسطس 2024

انسحبت غالبية الأنظمة العربية من قضية الصراع مع الصهيونية، وتوارى الخطاب الداعي إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني، وأصبح التشبّث بخيار "السلام" هو ديدن النسبة الأكبر من وزراء الخارجية العرب، وهو الخيار الذي يُفضي عملياً إلى منح الاعتراف الكامل لـ"إسرائيل"، بما يعني مباركة أكبر عملية سرقة للأرض والتراث والتاريخ حدثت في القرن العشرين.

هذا المسار الإذعاني تمادّت فيه حكومات عربية عديدة، رغبةً في تجنّب أذى القوة العسكرية الأشرس في العالم، الولايات المتحدة الأميركية، وتحت تأثير دعاية مُراوغة أوهمت الدول بتحسّن أحوالها الاقتصادية في حال رضخت لرؤى العواصم الغربية. بينما الواقع كان دوماً يُنبئ بخلاف ذلك، ولم تجنّ تلك الحكومات سوى الإخفاقات المتعاقبة، أما من أفلت من ذلك المصير، فالفضل يعود إلى الاقتصاد الريعي القائم على ما تمنحه الطبيعة من ثروات، وهو أمر مؤقت بطبيعة الحال.

لم يتغيّر الخطاب الرسمي العربي بالقدر الكافي، رغم أن العالم ذاته بات من عاداته تبديل جلده كل صباح، فثمة قوى دولية ناهضة على المستويين العسكري والاقتصادي، توشك أن تدفع واشنطن من أعلى العرش الذي نصّبت نفسها عليه منذ الحرب العالمية الثانية؛ وبالتالي كان ينبغي للأنظمة العربية عدم تفويت الفرصة، ومجاراة المتغيّرات العالمية، وانتهاز الفرصة لصالح إحداث تأثيرات إيجابية في ما يتعلق بفلسطين، باعتبارها القضية الأمّ، أو قضية العرب المركزية.

عملية "طوفان الأقصى" بحدّ ذاتها مثلت فرصة ذهبية للحكومات العربية لكي تُذيب ذلك الجليد الذي يحاصر خطابها السياسي المُوجّه

إلى الخارج منذ عقود، وتتفاعل بشكل أكثر حيوية مع ما يجري، ومن ثمّ يكون أمامها المجال سانحاً للعب دور أكبر في الإقليم والعالم؛ لكنّها على عكس المطلوب، انكفأت على ذاتها، ووضعت القابس في المقبس، ليتكرر تشغيل الأسطوانات ذاتها التي تتحدث عن "ضرورة التسوية مع الاحتلال" مع إدانة فعل المقاومة تلميحاً وتصريحاً.

عند هذه النقطة، وكما المعتاد على مدار عقود، برز الشعب العربي إلى الواجهة، وعلى خلاف الموقف المُعلن من قبل الأنظمة، والذي التزم بإدانة خجولة للجرائم الإسرائيلية، مع الإحجام عن تأييد عمليات المقاومة، اختطفّت القوى الشعبية مُكبرات الصوت، وفي أكبر الميادين العربية، هتفت للمقاومة، ورفعت صور زعمائها، وباركت كل رصاصة تنطلق من أسلحة فصائل المقاومة في مختلف الساحات باتجاه أجساد المُحتلين.

الأمر كان صادمًا لجهات في الداخل والخارج، استقبلت تمويلات ضخمة على مدار العقود الماضية، بهدف تغيير عقيدة الشعب العربي، ودفعه نحو القبول بتطبيع العلاقات مع العدو الإسرائيلي، حتى يتسنى له "تل أبيب" يبدأ بيد مع عواصم عربية نقل "اتفاقيات السلام" من الثلاجات التي حُفظت بداخلها إلى الشوارع الكبرى لتتنفس تحت الشمس، لكن القوى الشعبية لم تكتفِ بتعطيل هذا المسار، بل فصلت الكهرباء عن ثلاجات حفظ الاتفاقات نفسها، لتترك أي محاولة للسلام مع العدو الإسرائيلي تتعفن ذاتياً!

مرّت عشرة أشهر من عمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والقوى السياسية الفاعلة في العواصم والمدن العربية الكبرى، لا تزال تجهر بموقفها الراسخ الداعم للشعب الفلسطيني ولمقاومته ولمحور الإسناد الذي لم يتردد في الانخراط في المعركة منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر. يحدث ذلك رغم الملاحظات الأمنية، ورغم الحرب الإعلامية التي تشنّها فضائيات كبرى ناطقة بالعربية، تُشكك في المقاومة وجدواها، وتلجأ مُجددًا إلى الخطاب الطائفي والترّهات المذهبية.

مع ارتقاء الشهيد إسماعيل هنية في طهران، وفؤاد شكر في

بيروت أواخر الشهر الفائت، تزيّنت مواقع التواصل الاجتماعي بصورهما، مع نبذة عن سيرتهما العطرة، وهو الأمر الذي أنار الضوء الأحمر لدى إدارة "فيسبوك"، فصارت تطارد الحسابات المؤيدة للمقاومة، وتحاصر المنشورات التي تنعى الشهيدان. أياً كان الأمر، فالمهم هو العقيدة السليمة التي تتكشف من خلال متابعة نشاط الشباب العربي عبر شبكة الإنترنت. "إسرائيل" ومن شايعها، أزعجهم هذا الالتفاف الشعبي حول الشهيدان، باعتبارهما رمزين عنيدتين تشبهاً بخيار "السلح في مواجهة الاحتلال" حتى الرمق الأخير، وهو الأمر الذي يجر الجمهور العربي بطبيعة الحال نحو ولاء أكبر لمحور المقاومة بمختلف ساحاته، هنا كان العقل الصهيوني حريصاً على الترويج لكل ما من شأنه هزّ ثقة الجمهور في نزاهة المقاومة وقدرتها على تأمين كوادرها، أو الزعم بأنها عاجزة عن مجارة "جيش" الاحتلال في تصعيده المتكرر.

الحقيقة أن محور المقاومة مُنتصر حتى الساعة، و"إسرائيل" قد خسرت أرواحاً وممتلكات وأموالاً عسيّة على الإحصاء، ذلك لغياب أمانة النشر من قبل حكومة الاحتلال، ولولا الإسناد الأميركي لشهد العالم حالة هجرة جماعية فاضحة للإسرائيليين من الأراضي التي احتلها آبائهم وأجدادهم، فخسارة "إسرائيل" الأكبر هي أنها فقدت دورها كـ "ملاذ آمن" لليهود، مُحصّن ضد الاعتداء على أفرادها.

حتى تتضح الصورة، يمكن عقد مقارنة بين أحوال "إسرائيل" اليوم وهي تعيش حالة تمزّق سياسي داخلي، والتظاهرات تحاصر منزل رئيس الحكومة، وتخسر في اليوم الواحد أكثر من 9 مليارات دولار، ويهجر عشرات الآلاف من "مواطنيها" المناطق الشمالية، وتعيش "العاصمة" ذاتها في حالة ترقب وقلق، وبين وضعها في بداية العقد الماضي، حينما كانت أحوالها مستقرة و"مستوطناتها" تتنامى واقتصادها يزدهر، بينما كانت الدول العربية بمعظمها تجتاحها الفوضى والاضطرابات الأمنية ومظاهر التعصب الديني في سياق "الربيع العربي".

يفطن المواطن البسيط في البلدان العربية إلى تلك المعادلة، كما

يدرك أن أقوى ردّ على الاغتيالات التي نفذتها "إسرائيل" أن تستمر المقاومة في عملياتها، التي توشك، بفعل التتابع والغزارة، أن تُسقط هذا الكيان الهش، كما يعلم أن وصول رجل مثل يحيى السنوار بعقيدته القتالية الصلبة إلى موقع القيادة داخل حركة حماس خلفاً للشهيد هنية، هو ردّ أعنف عشرات المرات من سقوط صاروخ على مطار بن غوريون في "تل أبيب"، وإن كان الردّ العسكري قادماً لا محالة.

أمام تلك الحالة الصاخبة، تجد القوى الشعبية في المدن والقرى العربية، والتي أفلتت من الخطاب الإعلامي الصهيوني، مدفوعة إلى المساهمة في الجولة الجديدة من الصراع مع "إسرائيل"، والتي تحمل عنوان "ردّ المقاومة"، ويمكن أن يحدث ذلك عبر النقاط الآتية:

أولاً: تخسر "إسرائيل" مليارات الدولارات التي تنفقها لتعزيز أنظمتها الدفاع الجوي لديها تحسباً لردّ محور المقاومة، مع العلم أن "إسرائيل" كانت قد أنفقت ما يصل إلى 5 مليارات شيكل (نحو 1.35 مليار دولار) خلال يوم واحد في منتصف شهر نيسان/أبريل الماضي من أجل التصدي للهجوم الذي تم إطلاقه من الأراضي الإيرانية باستخدام مئات المُسيّرات والصواريخ.

بالتالي، تكون أمام الأسر العربية الفرصة للمساهمة في المعركة عبر تكثيف حملات المقاطعة للبضائع التي تنتمي إلى مؤسسات اقتصادية تتعاون مع "إسرائيل"، هذا ما يؤدي إلى مفاقمة الخسائر التي تحيط بالاقتصاد الإسرائيلي، أو يدفع المؤسسات الرأسمالية الكبرى إلى الإحجام عن التعاون مع حكومة الاحتلال، وهو ما يحدث ضغطاً أكبر على الداخل الإسرائيلي، خاصة أنه سيتعلق عاجلاً أم آجلاً بمستويات المعيشة.

ثانياً: يسعى الإعلام الصهيوني المُوجّه للجمهور العربي عبر شاشات التلفاز أو مواقع التواصل، إلى التشكيك في جدوى المقاومة، وتصوير "إسرائيل" كالكلب المسعور أو الوحش المُصاب بلوثة جنون، وبالتالي على الجميع تحاشي الاقتراب منه. وهذا النهج لا يتبناه العدو كاستراتيجية مُستحدثة، بل هو نهج متوارث اعتمدته أجيال إسرائيلية متعاقبة.

أمام تلك المساعي الإسرائيلية يكون الناشطون العرب مطالبين أكثر من أي وقت مضى بإعلان دعمهم للمقاومة سواء من داخل فلسطين أو من خارجها، والتأكيد أن حمل السلاح بأشكاله وأنواعه المتاحة كافة، من السكين حتى الصاروخ الموجه، هو الأمر الوحيد المنطقي والمشروع في هذا الصراع بهدف استرداد الأراضي المسلوبة.

ثالثاً: لم يعد يشعر الفلسطينيون أنهم وحيدون بعد، والفضل يعود إلى فصائل وحركات المقاومة المنخرطة في القتال ضد "جيش" الاحتلال من لبنان حتى اليمن، لتخفيف الضغط على قطاع غزة، ولوحدة أهداف ساحات المقاومة جميعها، والتي تتمثل ببساطة في "زوال إسرائيل"؛ لكن أمام التصعيد الإسرائيلي الأخير، وإصرار نتنياهو على تحقيق أهداف اليمن المتطرف بتوسيع مساحة القتال، فإن الشعب الفلسطيني من حقه أن يرى مزيداً من المساندة العربية.

ويمكن للدعم العربي الموجه للشعب الفلسطيني، وبعيداً من السياقات الرسمية، أن يأخذ أكثر من صورة:

(أ) المؤن والمساعدات الغذائية مع الضغط بالوسائل كافة بهدف إيصالها إلى داخل قطاع غزة المحاصر من جميع الجهات بما فيها الجهة الجنوبية الغربية مع مصر، بعد احتلال القوات الإسرائيلية لمحور فيلادلفيا.

(ب) تقديم الدعم المادي والمعنوي للجرحى الفلسطينيين الذين يتلقون العلاج داخل المشافي في الأقطار العربية.

(ج) تنظيم الفعاليات السياسية والتظاهرات التي تؤكد للفلسطينيين أن القضية لم تغب عن الشارع العربي، وأن الاهتمام بها لم يتراجع بمرور الوقت.

(د) السعي إلى التواصل المباشر مع أبناء الشعب الفلسطيني عبر الوسائل الممكنة، كنوع من المساندة والدعم المعنوي.

رابعاً: الالتفاف حول فصائل المقاومة صار مسألة حتمية في ظل التجاوزات الإسرائيلية المتكررة، والتصعيد الأميركي المتمثل في الإعلان عن تقديم مساندة عسكرية غير مشروطة لحكومة نتنياهو. وأمام تلك الحالة من التوترات التي تجتاح الإقليم ككل، يصبح الإمساك

بالعصا من المنتصف، فعلاً يرقى إلى مراتب الخيانة، فالشعب العربي عامة والفلسطيني خصوصاً أمام اختبار حقيقي، كما أنه بالضبط أمام فرصة تاريخية لتصحيح الخطأ التاريخي الذي ارتكبته البشرية في حق المنطقة ككل، والمتمثل في "إسرائيل".

في ظل جميع تلك المعطيات، يكون الشعب العربي مُجبراً، من منطلق وطني وديني وإنساني، على تركيز نظره باتجاه تلك البقعة الجغرافية، التي تبلغ مساحتها نحو 27 ألف كيلومتر مربع، وانتهاز الفرصة التي وفّرها محور المقاومة، ورعتها طهران باعتبارها رئة المحور وهيكله العظمي، لتحرر من كيان استيطاني تم غرسه في تلك البقعة، وذلك بموجب مخططات استعمارية، وكانت النتيجة القضاء على أي محاولة لازدهار المنطقة سياسياً أو اقتصادياً.



بين التصعيد الإسرائيلي والتبريد الأميركي..

رعونة عسكرية ومراوغة دبلوماسية

20 أغسطس 2024

لا يقتصر الدعم الذي يمنحه البيت الأبيض إلى حكومة الاحتلال على شكل بعينه، بل تتنوع صوره بين العسكري والسياسي، وأحياناً النفسي. إحدى أبرز تلك الصور هي مسارعة الإدارة الأميركية، عبر وزراء خارجيتها ومبعوثيها الإقليميين، إلى العمل على تبريد الأجواء في المنطقة كلما ارتكبت "إسرائيل" أفعالها الخرقاء الطائشة، التي تكون كفيلة باستفزاز محور المقاومة ومن خلفه الشعوب الداعمة للقضية الفلسطينية.

هذا الجهد الأميركي يأتي دوماً عبر وسطاء يُصوّرهم الإعلام الغربي كرهبانٍ بثياب ناصعة بيضاء، يحملون السلام والمحبة للجميع، ويلفظون الحرب والخراب لصالح الحياة والطمأنينة. بسرعة فائقة، يريد الأميركيون أن يشطبوا المواد الإعلامية كافة التي تفضح إمداداتهم العسكرية إلى "دولة" الاحتلال، وبالتالي شراكتهم في كل الجرائم التي يرتكبها "الجيش" الإسرائيلي، في مقابل الترويج للمهمّات التي يقوم بها الدبلوماسيون الغربيون، وتقديمهم باعتبارهم "صانعي السلام".

حرصت واشنطن طوال تاريخها الداعم للاحتلال على هذا السلوك، لكنه كان مفضوحاً بدرجة أشد خلال الشهور العشرة المنصرمة، وقد انجلى ذلك بعدما قامت "إسرائيل" بتنفيذ غارة جوية استهدفت القنصلية الإيرانية بدمشق في نيسان/أبريل الماضي، وتكرّر الأمر مع حالة التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد المقاومة اللبنانية منتصف العام الجاري، ثم مع قصف ميناء الحديدة اليمني بتاريخ 20 تموز/يوليو، وأخيراً مع اغتيال الشهيد إسماعيل هنية بطهران وفؤاد شكر ببيروت في نهاية الشهر نفسه.

في جميع الحالات لم يجد المسؤولون الأميركيون حرجاً في المطالبة

"بضبط النفس وخفض التوتر"، كما لم يكن ثمة وازع من ضمير يمنعهم من إرسال الدبلوماسيين لحثّ "الأطراف كافة" على التهدئة وعدم الانجرار إلى حرب مفتوحة. المعضلة الأخلاقية في هذا السياق أن تلك المجهودات تحدث دوماً بعد أن تكون "تل أبيب" قد وجّهت ضربتها وروّت عطشها للثأر، بينما يكون خصومها هم المطالبين بالتخلي عن حقّهم في الرد، والتوقّف عن توجيه الضربات إلى "إسرائيل"، والانصياع للرؤية الأميركية حول السلام!.

ضمن هذا السياق، لن يكون من المهم كثيراً إثبات عمق العلاقة بين واشنطن و"تل أبيب"، أو أنّ الأخيرة هي ما يضمن "المصالح الوطنية الأميركية" داخل منطقة الشرق الأوسط، وفي بعض الأحيان خارجها، لكن المهم هو إلقاء الضوء على أمرين:

الأول، كيف يمكن أن يؤثر هذا السلوك الأميركي سلباً على الرأي العام الداعم للمقاومة؟

تتملك الإدارة الأميركية، وبطبيعة الحال حكومة الاحتلال، مخاوف حقيقية بسبب تشبّث الرأي العام داخل الدول العربية والإسلامية بخيارات المقاومة، ذلك على الرغم مما تمّ بذله على مدار عقود من محاولات في سبيل اختراق هذا الجدار الشعبي الصلد، ومحاولة ثني الجماهير عن الانحياز لحقّ الفلسطينيين في استرداد أراضيهم، ودفعها لقبول بتطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، وهي الجهود التي باءت جميعها بالفشل في نهاية المطاف.

لمواجهة تلك المعضلة، يلجأ المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون معاً، وعبر تناوب وتكامل في الأدوار، إلى عددٍ من الإجراءات العسكرية والحيل الدبلوماسية، لصرف الشعوب عن دعم المقاومة، ويمكن رصد ذلك من خلال النقاط الآتية:

أ- الخيار العسكري، ويتمثّل في توجيه ضربات عنيفة لحركات المقاومة والبيئة المدنيّة الداعمة لها أو المحيطة بها بحكم الجغرافيا، ويكون مُتعمّداً خلال هذا النوع من المعارك أن يظهر "الجيش" الإسرائيلي

في صورة الوحش معدوم الإنسانية، ذلك لإرهاب الشعوب، ودفعها مستقبلاً نحو الإحجام عن تقديم أي صورة من صور الدعم للمقاومة، حتى ولو كانت من خلال إعلان التأييد عبر منصات التواصل الاجتماعي.

خلال تلك المرحلة، تكون الولايات المتحدة هي الحاضن المباشر لوزارة الحرب الإسرائيلية، وتتمثل مهمتها في تزويد قوات الاحتلال بأحدث الأسلحة وأكثرها كفاءة وقدرة على الفتك، جنباً إلى جنب مع الدفاع عنها في المحافل الدولية، والحيلولة دون صدور قرار إدانة بحقها في مجلس الأمن عبر استخدام حق النقض "الفيتو"؛ إضافةً إلى ما سبق يُسارع البنتاغون إلى إرسال حاملات الطائرات والسفن الحربية لترسو في شرق المتوسط قريباً من الأراضي المحتلة أو في محيطها، مع رفع كفاءة القواعد الأميركية في المنطقة، وتزويدها بأحدث المعدات العسكرية.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الحشود العسكرية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وبالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تعدّ هي الأكبر في تاريخ المنطقة منذ غزو العراق عام 2003، أمّا الدعم المباشر فتمثّل في تزويد "إسرائيل" بالصواريخ الاعتراضية لتطوير القبة الحديدية، كذلك قاذفات الصواريخ الموجهة والطائرات من طراز أف35-، إذ تعدّ "إسرائيل" أول "دولة" في العالم تُشغّلها. وبحسب وول ستريت جورنال، تكون واشنطن قد أمدّت "تل أبيب" بنحو 15 ألف قنبلة و57 ألف قذيفة مدفعية 155 ملم، حتى كانون الأول/ديسمبر الماضي، جميعها استخدمت لقتل الأبرياء داخل قطاع غزة، هذا مع استعداد نحو ألفي جندي للانتشار المحتمل داخل الأراضي المحتلة.

ب- المُراوغة الدبلوماسية، وتكون هي المحطة التالية في المخطط الذي يستهدف معنويات جمهور المقاومة، بالقدر الذي يستهدف أجساده، وتكون عبر الضغط على قادة دول المنطقة للسير في الركب الأميركي، لتحقيق مشروعها الهادف إلى "منع الحرب وضمان السلام"، وفي جميع الأحوال يكون المستهدف هو منع توجيه أي ضربة إلى "إسرائيل"، بعد أن يكون قد تم السماح لعصابات المسلحة بتنفيذ عملياتها في أوقات سابقة.

أي أن خلاصة السياسة الأميركية، هي ضمان قدرة "إسرائيل" على القيام بعملياتها العسكرية، ثم توجيه أصابع الإدانة نحو أي طرف يسعى للردّ، واتهامه بأنه "يعطل مساعي التهدئة".

تلك الحيلة التي وازب المُشعوذ الأميركي على استخدامها مرات عديدة، لا تزال تتطلي على البعض، خاصة ممن أصابهم الإرهاق النفسي بفعل صور الدمار والقتل والخراب التي نجمت عن الوحشية العسكرية الإسرائيلية، وبالتالي يكون لديهم الاستعداد للقبول بأي مزاعم أميركية يمكن أن تصل بالمنطقة إلى حافة الهدوء، وتُوقف آلة القتل الإسرائيلية؛ بمعنى آخر فإن العديد من العرب الذين يقعون فريسة لأكاذيب واشنطن حول سعيها للسلام، يكون (التعاطف مع الشهداء الفلسطينيين والجرحى) هو مدخلهم إلى ذلك، فهم يريدون إيقاف الحرب بأي طريقة، حتى لو كلفهم ذلك الضغط على المقاومة حتى لا تواصل عملياتها!.

هكذا يتم التلاعب بعقل المواطن العربي، فيُصبح أسيراً للاحتلال، وعوضاً عن أن يكون داعماً لحركات المقاومة في سبيلها لردّ العدوان وعقاب المُجرمين، يتحوّل إلى طرف ضاغط عليها، مطالباً إياها بالتوقف عن مقارعة العدو الإسرائيلي، ظناً منه أن هذا الأمر كفيل بإيقاف نزيف الدماء. ومن خلال هذا المسار تكون "إسرائيل" قد ضمنّت الربح في الميدان العسكري، كما اطمأنت لعدم تلقيها ضربات لاحقة. وقد عملت الإدارة الأميركية خلال الأسابيع الماضية بموجب تلك الخطة، عبر إيهام الرأي العام المحلي أن المفاوضات لإيقاف الحرب على غزة قد أوشكت على النجاح، وأن تلويح المقاومة بدنوّ ميعاد الردّ هو ما يعطلّ إتمامها.

الثاني، لماذا تلجأ واشنطن لحيلة "التبريد" بشكل مكثف مؤخراً؟ استشعار الإدارة الأميركية للخطر بسبب تنامي قوة محور المقاومة وتعدد ساحاته، يمثل الدافع الرئيسي لتوجّه المسؤولين عن السياسة الخارجية الأميركية نحو تبريد الأجواء في المنطقة، والبحث عن أي سُبُل تحمي "إسرائيل" من التعرض لضربة مستقبلية مؤلمة من الأراضي الإيرانية أو اللبنانية أو العراقية أو اليمنية، خاصة أن جمهور المقاومة مُستتفر

منذ اغتيال الشهيدين هنية وشكر، وكنتيجة لاستمرار سقوط عشرات الشهداء والجرحى يومياً داخل قطاع غزة والضفة الغربية، رغم تصاعد الضغط الدولي على "جيش" الاحتلال لإيقاف عدوانه.

تدرك إدارة جو بايدن، وقبل نحو خمسة أشهر من تسليم مهمتها للرئيس الأميركي الجديد في كانون الثاني/يناير المقبل، أنها بصدد المرحلة الأخطر من الحرب، وذلك للأسباب الآتية:

أ- ارتفاع معدل ثقة المقاومة في قدراتها، ففي داخل قطاع غزة، لا تزال الفصائل المسلحة قادرة على توجيه الضربات إلى قوات الاحتلال من شمال القطاع إلى جنوبه مروراً بمحور نتساريم، ذلك رغم الحصار والعمليات العسكرية العنيفة التي شنتها الألوية الإسرائيلية. أما خارج فلسطين، فإن محور المقاومة أصبح على يقين بقدرته على تخريب الوجود الصهيوني ذاته في المنطقة، وليس فقط الانتصار على "الجيش" الإسرائيلي، وهذا الأمر مبني على الخبرات القتالية التي تم اكتسابها من المعارك المتبادلة الدائرة منذ سنوات.

ب- حالة التشرذم والانقسام المتنامية داخل "إسرائيل" بالشكل الذي يستنزفها داخلياً على نحو مروع، وهي تأخذ شكلين:

- انقسام بين السياسيين وقادة الأحزاب، بسبب عدم ثقة قطاع كبير منهم في قدرات بنيامين نتنياهو على إدارة الحرب، مما نجم عنه فشله في تحقيق الأهداف التي وعد بها الجمهور الإسرائيلي حتى اليوم.

- انقسام داخل المجتمع ذاته، حول الآلية المستقبلية المفترضة للتعامل مع الأوضاع داخل قطاع غزة، خاصة فيما يتعلق باسترداد الأسرى الإسرائيليين، ذلك في ضوء عدم قدرة قوات الاحتلال على تحقيق النصر الكامل على المقاومة، رغم سقوط أكثر من أربعين ألف شهيد فلسطيني.

ج- تنامي حالة الرفض الدولي للجرائم الإسرائيلية، وهو ما يضع واشنطن في وضع حرج، فهي من جهة تريد ضمان أمن "إسرائيل"، والاطمئنان إلى تفوقها على الدول المحيطة بها كافة، ومن جهة أخرى لا تريد لصورة "ولايتها الـ 51" أن تتدهور أكثر في العالم، وأن يصبح قادتها المرادف

العصري للنازيين خلال الحرب العالمية الثانية. لذلك فهي تسعى إلى خفض معدلات التوتر في المنطقة، لكن بطبيعة الحال بعد أن يكون "الجيش" الإسرائيلي قد أتم مهماته العسكرية على نحو يُرضي الوزيرين اليمينيين بن غفير وسموتريتش.

د- فشل مشاريع التطبيع كافة التي رعتها واشنطن على مدار عقود بين العواصم العربية و"تل أبيب"، إذ كانت عملية "طوفان الأقصى" وما تلاها من أحداث كفيلة بتعطيل جميع المخططات التي عملت عليها الإدارات الأميركية المتعاقبة، ذلك بهدف دمج "إسرائيل" في المنطقة ككل. وعليه، فإن الخارجية الأميركية تجد نفسها اليوم أمام مهمة ثقيلة، فهي تريد أن يعود الهدوء سريعاً، لكي يمضي قطار التطبيع مجدداً بين الحكومات العربية وحكومة الاحتلال.

ختاماً، يُدرك قادة محور المقاومة جيداً أساليب التضليل الأميركي، لذا فهم عازمون على الردّ في التوقيت اللائق وبالوسائل المناسبة، وهو أمر يتفق مع المواثيق الدولية، التي تضمن حق البلاد في الدفاع عن نفسها والردّ على أي اعتداء خارجي، وإن كان تأخير تلك العملية العسكرية المرتقبة بحدّ ذاته جزءاً من المعركة، فخلاصة الحديث الدائر اليوم في الإعلام العبري أنّ انتظار رد إيران وحزب الله قد أفقد المستوطنين صوابهم كما أصاب "إسرائيل" من الداخل بالشلل.

أما عن مناورات المبعوثين الأميركيين، وحديث البيت الأبيض المحتال عن العودة للتفاوض وإمكانية التوصل إلى هدنة طويلة، فهو لا يتخطى كونه محاولة لشراء الوقت، لمنح "إسرائيل" الفرصة للإفلات بجرائمها من دون عقاب. فلو كانت واشنطن جادة في مساعدتها، لضغطت على حكومة نتنياهو لسحب قواتها من قطاع غزة ولأوقفت حملات الإبادة الجارية حتى الساعة، لأن هذا وحده ما يضمن نزع فتيل الأزمة، ويعيد الاستقرار الصادق إلى المنطقة.

تشبُّث نتنياهو بالبقاء في "فيلا دلفيا".. هل يقود العلاقات مع القاهرة نحو الاضطراب؟

7 سبتمبر 2024

على مدار الأسبوع الماضي، قفزت العلاقات بين القاهرة و"تل أبيب" خطوة جديدة إلى الوراء، وذلك على أثر تصريحات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو حول استمرار بقاء القوات الإسرائيلية في محور فيلا دلفيا الملاصق للحدود المصرية، مع الإشارة إلى أن تلك المنطقة لم تكن آمنة بالقدر الكافي، ما سمح للأسلحة التي تستخدمها فصائل المقاومة بالعبور من شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة.

هذا التعتُّب من جانب نتنياهو، الذي يقود حكومة تمثلّ النسخة الأكثر صلافة من اليمين الإسرائيلي، أثار غضب الدولة المصرية التي تطرح نفسها باعتبارها الطرف الأكثر حرصاً على استقرار المنطقة وسلامتها، وهي تسعى من خلال ذلك لاكتساب مكانة لدى الأطراف الدولية الفاعلة، أو بصيغة أدق لدى العواصم الغربية، وبالتالي فقد ساءها تحديداً حديث "إسرائيل" حول حصول حركة حماس على السلاح من مصر أو عبرها.

بيان الخارجية المصرية ذاته أشار، بصيغة دبلوماسية غير مباشرة، إلى أن الزجّ باسم مصر في خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية كان محاولة منه للإفلات من الضغوط الداخلية الناجمة عن عجزه عن الوصول إلى هدفه المتمثل في استرداد الرهائن والمحتجزين، وبالتالي سعى "لتشتيت انتباه الرأي العام الإسرائيلي"، كما أكدت القاهرة أن ما يجري من قبل نتنياهو كفيل بعرقلة جهود الوساطة، وأن "تل أبيب" تتحمّل عواقب تأزيم الموقف، وتستهدف تبرير السياسات العدوانية والتحريضية.

الأمر الذي ساعد الدولة المصرية على اتخاذ ذلك الموقف هو الدعم الذي تلقتّه من عدد من الأطراف العربية والإقليمية، مثل الأردن وقطر والسعودية والإمارات وتركيا، إضافة إلى ارتفاع أصوات المعارضين داخل "إسرائيل"،

من ضمنهم قائد "الجيش الإسرائيلي" السابق بيني غانتس، الذي أعلن عدم حاجة إسرائيل إلى الاحتفاظ بقوات في منطقة الحدود الجنوبية لقطاع غزة، وأن إصرار نتنياهو على البقاء في "محور فيلادلفيا"، ومنعه التوصل إلى صفقة سياسية، سيؤدي إلى مقتل المزيد من الأسرى، وأن هناك خطة لإغلاق أنفاق "حماس" تحت الأرض بحاجز؛ لكنها تعطلت بفعل رئيس الحكومة.

وجود رفض لسياسة نتنياهو في ما يتعلق بمحور فيلادلفيا تكامل مع مشهد المتظاهرين الإسرائيليين الذين احتشدوا بأعداد كبيرة يوم الأحد الفائت، استجابةً لدعوة عائلات الأسرى واتحاد نقابات العمال الإسرائيلي، على خلفية مقتل 6 من الرهائن في غزة واستلام جثثهم، مطالبين بالتوصل إلى اتفاق عاجل لاسترداد 101 رهينة ما زالوا محتجزين لدى المقاومة من دون أن يعني ذلك امتلاك معارضي الحكومة الإسرائيلية أجندة سلمية؛ فعلى العكس، طالب أكثرهم بتوجيه ضربات أعنف ضد حزب الله، مع المزايدة على الإدارة الإسرائيلية بسبب تراجع مساحة التصعيد ضد إيران.

زيارة رئيس أركان الجيش المصري لتفقد الحدود مع غزة.. هل

تعني شيئاً؟

خلال يوم الخميس الماضي، ومع اقتراب أسبوع التوترات المصرية/الإسرائيلية من نهايته، قام رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق أحمد خليفة بزيارة مفاجئة لتفقد الأوضاع الأمنية وإجراءات التأمين على الحدود مع قطاع غزة، وكشف عن هذه الزيارة المتحدث باسم القوات المسلحة المصرية العقيد أركان حرب غريب عبد الحافظ.

زيارة الرجل الثاني في القوات المسلحة المصرية لتلك المنطقة في هذا الظرف بالغ الحساسية لا بد من أن تتضمن العديد من الرسائل للداخل والخارج. المناصرون لسياسات الدولة في مصر رأوا أن الهدف منها إثبات جاهزية الجيش المصري للدفاع عن حدود البلاد وحماية أمنها القومي وحدودها الجغرافية، وأن ثمة خطوطاً حمراً لا يمكن السماح بتخطيها، وأن الاستفزازات الإسرائيلية يمكن أن يقابلها تصعيد مصري في حال استدعت الأمور ذلك، إضافة إلى هدف آخر يتمثل في رفع الروح المعنوية

للضباط والجنود الموجودين هناك.

لكن على الجانب الآخر، اعتبر خبراء وسياسيون أن الزيارة هدفها بالأساس الردّ على الادعاءات الإسرائيلية المتعلقة بتهريب الأسلحة من شمال شرق مصر إلى داخل غزة، وإثبات قدرة الجيش على تأمين تلك المنطقة، ونفي أي شبهة تعاون مع المقاومة الفلسطينية أو تسهيلات تجري لمصلحتها عمداً أو نتيجة التقصير، وبالتالي تركزت توصيات رئيس الأركان المصري على قضية "الحرب على الإرهاب وتجفيف منابعه"، وعلى مسألة "عدم الانصياع للشائعات والأحاديث التي تهدف إلى النيل من الدولة". منذ نحو 3 أعوام تقريباً، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أنجزت القاهرة تعديلات في البنود الأمنية لاتفاقية "السلام" التي كان أنور السادات قد أبرمها مع حكومة الاحتلال، واستهدفت زيادة عدد قوات حرس الحدود وإمكاناتها بالمنطقة الحدودية في رفح، وقد تم التوصل إلى تلك التعديلات بناءً على اجتماع مع الجانب الإسرائيلي. وكانت القوات المصرية قد ارتفعت أعدادها ومساحة وجودها بالفعل على مدار سنوات في سياق الحرب التي شنتها الدولة المصرية على التنظيمات المتطرفة المرتكزة في الشق الشمالي من شبه جزيرة سيناء.

اليوم، تحرص القاهرة على ذلك المكسب المتمثل في تعديل اتفاقية "كامب ديفيد"، وربما تشعر بالقلق بسبب تصريحات نتنياهو المتكررة حول وجود أنفاق ومسارات لتهريب السلاح إلى غزة، وانعكاس تلك الملابس الإدارية الأميركية التي تحرص الدولة المصرية على العلاقات الجيدة معها، في سياق قريب لا يغيب عن بال الإدارة المصرية المخططات الإسرائيلية التي استهدفت تهجير مئات الآلاف من أهالي غزة إلى سيناء مع بداية العدوان العسكري الذي أعقب عملية "طوفان الأقصى" منذ نحو 11 شهراً.

محور فيلادلفيا: أهميته وإشكالية "كامب ديفيد"

"الممر المعروف أيضاً باسم محور صلاح الدين أو محور فيلادلفيا، كما تطلق عليه حكومة الاحتلال، هو شريط حدودي داخل قطاع غزة ملاصق للحدود المصرية، ويمتد لمسافة 14 كم، من معبر كرم أبو سالم حتى

شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وبموجب شروط معاهدة كامب ديفيد للسلام عام 1979 ، فإنه يكون مسموحاً أن تنتشر "إسرائيل" قوة محدودة في هذه المنطقة الحدودية.

لكن عام 2005 ، مع انسحاب "جيش" الاحتلال من قطاع غزة تم توقيع بروتوكول مع مصر أطلق عليه "بروتوكول فيلادلفيا" ، وفيه يتم السماح لمصر بنشر 750 جندياً لمكافحة الإرهاب والتسلل عبر الحدود ، ولا يكون لـ "إسرائيل" إمكانية الوجود داخل قطاع غزة. الإشكال هنا أن بنيامين نتنياهو عازم على التصعيد ، ولا يأنف بالبروتوكولات التي تم توقيعها ، وهو يرى خطأ قرار رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون بإخلاء محور فيلادلفيا عند الانسحاب من قطاع غزة.

خلال الأشهر الأربعة الماضية ، قامت القوات الإسرائيلية بتدمير مئات المباني القريبة من محور فيلادلفيا في عمليات هدم وغارات جوية ، وكذلك باستخدام الجرافات ، كما تم إزالة كاملة للقرية السويدية التي تقع قرب الحدود المصرية على ساحل البحر المتوسط ، وتشير الصور الأخيرة إلى أن جيش الاحتلال بات يستخدم تلك المنطقة كقاعدة عسكرية ، كما يقوم حالياً برصف طريق على طول المحور.

وتكمن أهمية السيطرة على محور فيلادلفيا بالنسبة إلى اليمين الإسرائيلي في أنها تضمن إحكام الحصار على قطاع غزة ، وضمان سد جميع المنافذ أمام المقاومة الفلسطينية ، كذلك ثمة انتصار معنوي سيشعر به الإسرائيليون في حال نجحوا بإعادة احتلال قطاع غزة بعدما كانوا قد انسحبوا منه منذ نحو عقدين بفضل عمليات المقاومة ، لكن على الصعيد الآخر هناك من يرى داخل "إسرائيل" أولوية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ، ومنهم وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت ، وعدد من قادة "جيش" الاحتلال الآخرين الذين يؤكدون أن الجنود الإسرائيليين سيكونون بمنزلة صيد سهل للمقاومة في تلك المنطقة.

ما فرص حدوث صدام عنيف بين القاهرة و"تل أبيب"؟
على الرغم مما تم رصده من اضطرابات أو توترات في العلاقات ما بين

الإدارة المصرية وحكومة الاحتلال، فإنّ الجانبين، كما يبدو، حريصان على كبح جماح تلك الحالة وعدم ترك المجال لكي تصل الأمور إلى عتبة فسخ العلاقات، بالشكل الذي يُفضي إلى أن تخسر "إسرائيل" الدولة العربية الأولى التي انخرطت معها في اتفاقيات لإقامة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية.

في السياق ذاته، فإن القاهرة تشعر بأنها مثقلة بالكثير من الأعباء الاقتصادية والسياسية الداخلية، في ظل تراجع القيمة الشرائية للعملة المحلية، والارتفاع المطرد في أسعار السلع والخدمات، وشعور المواطنين بالضيق، هذا كله يدفع الحكومة المصرية للتركيز على الشأن الداخلي وتجنب خوض صراعات "خارجية"، وخصوصاً أن ثمة تنامياً في معدلات الديون بشكل يرهق ميزانية الحكومة أكثر فأكثر كل عام.

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بلورت القاهرة سياستها في 3 محددات:

الأول، العمل على وقف المجازر التي يتم ارتكابها بحق أبناء القطاع، والسعي إلى عودة الهدوء إلى الشارع الغزي.

الثاني، ضمان عدم توسيع مساحة القتال بالشكل الذي يُفضي إلى اشتعال منطقة الشرق الأوسط ككل، ما يؤدي إلى تصاعد التحديات الاقتصادية.

الثالث، رفض فكرة تهجير الفلسطينيين كلياً، لما في ذلك من أضرار تتعلق بالأمن القومي المصري داخل سيناء.

هذه الرؤية المصرية التي تبدو "بسيطة" و"عقلانية" و"متزنة"، وأحياناً متعارضة مع سياسات "تل أبيب"، تبدو في الوقت ذاته غير عابئة بقضية المقاومة أو غير معنية بها أو بتوفير كل ما يلزم لاستمرارها، بل إن فصائل غزة المسلحة ستكون وفقاً لهذا الترتيب جزءاً من التيار الذي يلجأ إلى "التصعيد العنيف" الذي سترفضه وتحاصره القاهرة الباحثة عن "تحقيق السلام"!

وهذا تحديداً ما تعيه حكومة الاحتلال جيداً، وهو وحده كافٍ لمنع تصاعد الصدام بين مصر و"إسرائيل"، من دون أن يعني ذلك التهوين من الأزمة القائمة.

دلالات المجازر الإسرائيلية المتصاعدة... ما علاقة أميركا؟

15 سبتمبر 2024

خلال الغزوات التي شنتها المغول في القرن الثاني عشر الميلادي، استخدم جنكيز خان تكتيكات تجعل جيشه يبدو أكبر عدداً مما هو عليه في الواقع. فخلال العمليات الليلية، كان القادة يأمرّون جنودهم بإشعال العديد من المشاعل لتضليل خصومهم وإعطاء وهم بأنهم جيش ساحق وكثيف العدد، وفي مرّات أخرى كان يتمّ ربط أشياء أكثر كثافة بذيول خيوله، ليشير الجواد عند الركض سحابة أكبر من الغبار، فيتصوّر العدو أن أعداد الفرسان هي بالضرورة أكثر.

وعند احتدام القتال، كان جنود جنكيز خان يطلقون سهاماً تمّ إعدادها مسبقاً لتُصدر صفيراً أثناء طيرانها في الهواء، مما يُحدث ضوضاء مرعبة، أما التكتيك الأهم الذي تمّ اعتماده حينها فهو إلقاء رؤوس بشرية مقطوعة فوق أسوار المدينة لتخويف السكان ونشر الأمراض المُعدية في المناطق المغلقة داخل المدينة المحاصرة. وهذا بالضبط ما يعتمد "جيش" الاحتلال اليوم عندما يقوم بتكثيف عملياته الوحشية ضد أبناء غزة، غير عابئ بكل الإدانات الدولية الرافضة للمجازر المستمرة منذ 11 شهراً على الأقل. لا تُعدّ حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية استثناءً في هذا المسار الدموي، فالإدارات الإسرائيلية السالفة كافة اعتمدت آليات لكبح جماح المقاومة العربية للمشروع الصهيوني، وإرهاب أي فصيل يقوم برفع السلاح في وجه الاحتلال، كان على رأسها التخويف عبر "تشديد العقاب" بحيث يُجبر المُقاوم على مراجعة ذاته مرات ومرات قبل الشروع في تنفيذ عملياته اللاحقة. لكن أزمة "تل أبيب" الحقيقة أن هذا الأمر لم يُفلح حتى الآن، ولا تزال التربة الفلسطينية خصبة، وقادرة على احتضان حركات المقاومة التي تعي المخططات الإسرائيلية، وتتمكّن من إفسادها.

مع انطلاق الجولة الحالية من الصراع بين الغزاة الإسرائيليين وأصحاب

الأرض من الفلسطينيين، كان إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش يدفعان قادة الاحتلال العسكريين، عن عمد أو من دونه، لاعتماد آليات الحرب النفسية التي التزم بها الجيش الأميركي عند غزوه العراق في آذار/مارس 2003، إذ اعتمد الأميركيون حينها آليات مدروسة بعناية مسبقاً لإحداث حالة من الصدمة والرعب لتشويه الجيش العراقي نفسياً وكسر إرادة القتال لديه، وكان الهدف النهائي، وفقاً لتلك العقيدة العسكرية، تحقيق الهيمنة السريعة على الخصم، عبر استخدام القوة المفرطة مضافاً إليها العرض المذهل للإمكانات العسكرية لهزيمة الروح المعنوية للعدو قبل التغلب عليه ميدانياً.

لا تتكامل "تل أبيب" وواشنطن عسكرياً أو اقتصادياً فقط، بل تتكاملان أيضاً على المستوى النظري، وهذا ما يكشفه حجم التزام القوات الإسرائيلية داخل قطاع غزة، بالأفكار التي نشرها العسكريان الأميركيان هارلان كينيث أولمان وجيمس بول ويد عام 1996، وتتعلق بتكتيكات الحرب النفسية، وتحمل عنوان "الصدمة والرعب".

فوفقاً لأولمان وويد، يكون الانتصار العسكري مشروطاً بالقدرة السريعة على إحداث شلل للخصم عبر السيطرة على بيئته والتأثير على وعيه وإدراكه لما يجري خلال الحرب، ولا يكون ذلك ممكناً سوى عبر صدمه عسكرياً، وإبهاره بالمستوى الفائق من التسليح، وعدم وجود سقف لما يمكن ارتكابه من "جرائم حربية" إذا استدعى الأمر ذلك!

تلك النظريات العسكرية، التي لا تتورّع عن منح الغزاة "الحق في ارتكاب المجازر" طالما أثمرت انتصاراً ميدانياً نافذاً وعاجلاً، لم تُخف يوماً إعجابها بقرار الرئيس الأميركي هاري ترومان إلقاء القنبلتين الذريتين الأكثر شهرة في العالم فوق رؤوس ساكني مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في آب/أغسطس 1946، مما أسفر عن مقتل قرابة الربع مليون إنسان.. لكن لماذا كل هذا الإعجاب؟، لأن إلقاء هاتين القنبلتين عجل سقوط قوات المحور في شرق آسيا، وأجبر اليابان على الاستسلام، ومنح واشنطن نوعاً من "الفراة العسكرية"، ما مكّنها من الهيمنة السياسية والاقتصادية على مقدّرات العالم لعقودٍ تالية.

المجازر الإسرائيلية.. أرواح الفلسطينيين قبل دمائهم
على مدار العقود الماضية ارتكبت "إسرائيل" مئات المجازر بحق الفلسطينيين، لا يستهدف الجندي الإسرائيلي جسد الفلسطيني فقط، أو بالأحرى هو لا يريد تحييد فلسطيني واحد أو عدة أشخاص ومنعهم من المطالبة بأرضهم وأرض أجدادهم اليوم أو لاحقاً، بل الهدف الأساسي لهذا النوع من العمليات العسكرية التي تُطلق النار بكثافة وبقدر مُفرط من البغضاء والكراهية، هو الروح المعنوية لعموم الفلسطينيين، وإجبارهم على الرضوخ لشروط الاحتلال أو اليأس وترك الأراضي لساكنيها الجدد من المستوطنين اليهود.

خلال الشهور المنصرمة، روج قادة الاحتلال لمشروعهم الرامي إلى تهجير أبناء قطاع غزة إلى المناطق المجاورة، فجاجة الطرح أثارت استياء الجميع، بما يشمل الأنظمة العربية التي تملك تاريخاً من التطبيع والعلاقات الدبلوماسية مع "تل أبيب". تراجع نتنياهو عن المشروع مجبراً بسبب الرفض الفلسطيني الداخلي ونتيجة لاعتراض الدول العربية، لكن النوايا الصهيونية لا تزال مُبيّنة، وعملية التدمير الجارية على قدم وساق لكل مقومات الحياة داخل قطاع غزة، إنما في الواقع تستهدف دفع الفلسطينيين للفرار بأرواحهم من هذا القطاع البائس، وبالتالي تحقق الصهيونية رؤيتها حول "فلسطين بلا شعب"!

بمتابعة مقالات الرأي التي ينشرها قادة اليمين الإسرائيلي المتطرف، في أحزاب "الليكود" و"شاس" و"الصهيونية الدينية" و"حزب يهودت هتوراه"، وبرصد المعدّلات المتزايدة لما ترتكبه قوات الاحتلال من عمليات هدم ومجازر داخل قطاع غزة، يمكن إجمال أهداف نتنياهو في النقاط الآتية:
أولاً: إشاعة حالة من اليأس والكآبة لدى الفلسطينيين، علماً بأن ما ينطبق على أبناء غزة، ينطبق بصورة أو أخرى على الفلسطينيين من أهالي الضفة الغربية، خاصة مع مواصلة "إسرائيل" عملياتها العسكرية الواسعة شمالي الضفة، ووقوع المزيد من التدمير في الممتلكات والبنى التحتية إلى جانب عمليات النزوح القسري لسكان المخيمات.

ثانياً: تأليب وتحريض الرأي العام العربي على المقاومة ، إذ يتمّ اتهام قادة الفصائل الفلسطينية بالمسؤولية عمّا يحصل من عمليات تدمير للمدارس والمشافي والجامعات والمساجد ، وعوداً عن إلقاء اللوم على الطرف الإسرائيلي باعتباره هو الجاني الحقيقي ، والسبب المباشر في إفساد حياة الفلسطينيين ، يصبح المناضل الفلسطيني هو المتهم لأنّ عملياته هي التي أثارت غضب "الوحش الإسرائيلي" ، ودفعته لارتكاب جرائمه.

ثالثاً: محاولة التأثير على وعي الأجيال العربية الناشئة ، والتشكيك في إمكانية تحرير كامل التراب الفلسطيني ، وذلك تتعمّده "إسرائيل" عبر تكثيف جرائمها للإنسانية ، واستعراض المعدات العسكرية فائقة التطور ، والتي أدت الولايات المتحدة الدور الرئيسي في تقديمها إلى "جيش" الاحتلال على مدار سنوات طويلة.

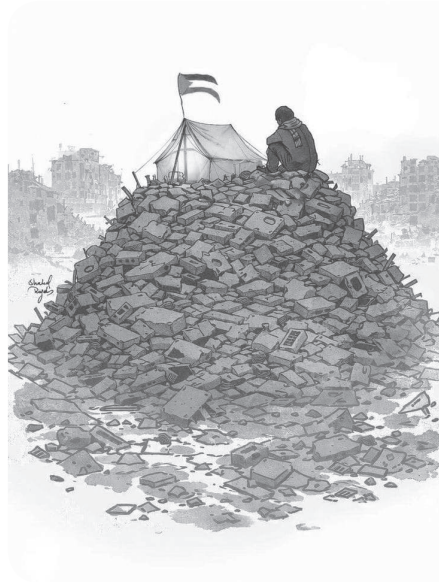
رابعاً: يسعى الاحتلال من خلال عمليات الإعدام الجماعي والقضاء على أيّ فرصة للعيش بصورة طبيعية ، إلى إجبار جميع أبناء الشعب الفلسطيني على النزوح مرحلياً ، ثم تدبير أي وسيلة ممكنة للهروب من الأراضي الفلسطينية ، وهذا ينسجم مع المخططات الصهيونية منذ أزمنة بعيدة. فموشي ديان ، العسكري الإسرائيلي البارز ، كان يرى أن "الجيش" لن يكون يوماً قادراً على إنهاء حياة جميع الفلسطينيين ، لكنه سيحاول دوماً أن يجعل حياتهم جحيماً بالقدر الذي يجبرهم على الانصياع لإرادة الاحتلال أو ترك الأرض والهجرة للخارج.

سُبل مواجهة المخططات الإسرائيلية

إجهاض المشاريع الصهيونية الرامية لصرف الجمهور العربي عن النضال ضد الاحتلال ، يتلخّص في التحلّي بالإيمان اللازم لدعم كل ما من شأنه تقوية شوكة حركات المقاومة ، سواء عبر تقديم الدعم المباشر ، أو عبر إعلان التأييد من خلال الوسائل الإعلامية الممكنة كافة ، وهي إحدى أبرز صور تقديم الدعم غير المباشر ، وتُمثّل أفضل وأبسط الطرق التي يمكن للعربي خارج فلسطين دعم قضيته المركزية بواسطتها ، وتوجيه صفة لمهندسي الحرب النفسية الإسرائيلية.

اليقين بأنّ "إسرائيل" إلى زوال، هو الدرس الأهم الذي يجب أن تتعلّمه الأجيال العربية الناشئة، فالكيان الصهيوني يعي أنه جسم غريب عن المنطقة، وبالتالي سيتمّ لفظه منها عاجلاً أم آجلاً، وبهدف ذلك سعت حكومات الاحتلال طوال الفترات الماضية، لانتزاع الاعتراف من العواصم العربية، والركض بهدف عقد علاقات سياسية معها، إلا أن ذلك لم يغيّر شيئاً بالنسبة للشعوب، وظلّ الرفض لوجود "إسرائيل" قائماً.

وتحاول حكومات الاحتلال المتتالية عبر ارتكاب مزيد من الجرائم، والاستعراضات العسكرية، إيهام الشعب العربي أنّ لديها احتياطياً وافراً من القوة يجعلها موجودة ومستمرة بحكم الأمر الواقع، وأن هزيمتها أمر أقرب للاستحالة، بيد أنّ استمرار المقاومة وتنامي حضورها على مستوى الإقليم والدعم الشعبي المتزايد لها، جميعها أمور تؤكد تهوي الادعاءات الإسرائيلية، وأنها من دون الدعم الأميركي المباشر لا تستطيع أن تصمد أمام الصواريخ والمُسيّرات التي تلاحقها من قطاع غزة وجنوب لبنان واليمن والعراق... وطهران.



لقد منحنا النصر باستشهاده

2 أكتوبر 2024

لا يستطيع أحد التهوين من حجم الخسارة التي مُنيت بها جبهة المقاومة العربية باستشهاد السيد حسن نصر الله. الجميع يتألم، وهناك شعورٌ عام بأنَّ إكمال المسيرة من دون توجيهات سيّد المقاومة وخطاباته وعباراته وعمامته وابتسامته وروحه التي كانت تحاوط كل محبيه وترافقهم أينما كانوا، هو أمرٌ عسير وفوق الطاقة، خصوصاً لدى الجيل الذي تشكل وعيه النضالي مع الحرب ضد "إسرائيل"، وصولاً إلى تحرير جنوب لبنان في ربيع عام 2000.

الدُموع التي يذرفها الملايين على حُسين هذا الزمان وساقى عطاشى فلسطين، ليست حزناً على الفقيد بقدر ما هي حزن على حالهم من بعده، وهم الذين اعتادوا وجود هذا الوجد الصلب، راسخ العقيدة، رقيق الفؤاد.. بغيابه يشعرون أنهم سيضلّون الطريق، وكيف لا؟، وقد غابت شمسهم، وانزوى القمر. تلك العواطف، بذاتها، لا مأخذ عليها، بل هي دليل المحبة، وعناوين تشير إلى حياة القلوب، وصواب المقاصد؛ ولكن المهم أن تُترجم هذه المشاعر إلى طاقة تدفع المحبين إلى إكمال المسيرة، لا التراجع عنها ولو سنتيمتراً واحداً.

لقد منحنا السيّد حسن النصرَ في جنوب لبنان بتطهيره من دنس قوات الاحتلال، وفي مناطق شمال فلسطين المحتلة بتهجير المستوطنين منها، وفي سوريا بإجهاض مشاريع المتطرفين من وكلاء واشنطن و"تل أبيب"، وفي كل بقعة من بقاع محاور المقاومة كانت له البصمة الأوضح. ثم، منحنا النصر مجدداً باستشهاده، لأنه ضرب بمجمل حياته المثال الذي كانت تحتاجه تلك الأمة لكي تستنهض كل ما لديها من قوة، وتخوض معركتها بثبات ووحدّة ضد عدوها، ومنحنا النصر أيضاً باستشهاده لأننا بذلك نضمن أن يبقى حياً معنا "وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا

بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ...".

أمثال نصر الله لا يمكن تعويضهم بسهولة ، وفي مصر لدى معسكر المقاومة تجربة قاسية في هذا الميدان ، فما إن فقدت القاهرة جمال عبد الناصر في أيلول /سبتمبر 1970 ، حتى فقدت معه روحها ، ولم تستردها بعد حتى الساعة ، وترك ناصر خلفه فراغاً ظلّ عصياً على الامتلاء حتى اليوم. والسيد حسن مثل عبد الناصر في استثنائيته ، وفي مواهبه الشخصية التي يندر تكرارها ، لكنّ عزائنا أن حزب الله ومن خلفه محور الممانعة ، لا يزال منتصب القامة ، والرحم تلد القادة ، والنهج واضح ، والدرب مُحدّد الملامح ، ومُحصنٌ ببركة الشهداء وطهارة دمائهم.

لم يحظَ السيد حسن بحب جمهور المقاومة أو الطامحين لتحرير الأرض المحتلة فقط ، بل تمتع طوال حياته بمحبة الفقراء من كل حذب وصوب ، وهو الذي قاد حزب الله 32 عاماً ، لم ينسَ يوماً أنه المولود في أحد الأحياء الفقيرة شرق بيروت ، حيث كان والده يملك محل بقالة صغيراً ، كما لم تفارقه مطلقاً التجارب التي شكّلت وعيه ، إذ اختبر في بواكير شبابه ويلات الحرب الأهلية ، وأدرك حينها أن السلاح يجب أن يصوّب تجاه أعداء الخارج ، الذين لم يفوّتوا فرصة لبث السموم.

وما كان من الشاب الذي درس علوم الدين في النجف الأشرف ، إلا أن يلتحم وجدانياً بالثورة الإيرانية التي انتصرت في عام 1979 ، فدعت فوراً إلى تحرير فلسطين ، وأعلنت عداها للهيمنة الغربية ، ثم دعمت الحركة الوليدة التي أصبحت لاحقاً حزب الله ، والتي تشكّلت بالأساس بهدف التصدي للغزو الإسرائيلي الذي توغل في عموم لبنان عام 1982 ، وفي كل تلك المراحل كان إلى جواره صديقه الذي يكبره بثمانية أعوام ، عباس الموسوي ، والذي سبقه إلى منصب الأمين العام للحزب ، كما سبقه أيضاً إلى الشهادة في شباط /فبراير 1992.

من تحرير الجنوب حتى الاستشهاد

في عام 2000 ، أعلنت حكومة الاحتلال أنها ستسحب بالكامل من لبنان ، منهيةً احتلالها للمناطق الجنوبية من البلاد. احتفل الجمهور العربي

بهذا الحدث، وعدّته المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله انتصاراً كبيراً، إذ كانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها إجبار "إسرائيل" على الانسحاب بشكل أحادي من أراض عربية من دون اتفاق سلام، لذا كان من المنطقي أن يعدّ القطاع الأكبر من المواطنين العرب ما جرى إنجازاً هاماً في تاريخ الصراع العربي- الصهيوني.

يومها، كانت صور الأمين العام لحزب الله موجودة في كل منزل عربي، ومع حرب عام 2006، ازدادت شعبية السيّد حسن أكثر فأكثر، إذ أجمعت الجماهير حينها أنها بصدد الرمز الأخير الذي يقف منتصب القامة في وجه "إسرائيل"، ليخوض معها حرباً على مدار 33 يوماً، تنتهي بانسحاب قوات الاحتلال من الأماكن المحدودة التي دخلت إليها في جنوب لبنان، مع إرغام قادة الاحتلال على الاعتراف بالإخفاق، ما أدى إلى استقالة وزير الحرب ورئيس الأركان وعدة ضباط في "الجيش" الإسرائيلي.

ذلك هو الدرب الذي اختاره السيّد حسن حتى استشهاده على طريق القدس، لم تتخلف قوات المقاومة اللبنانية تحت قيادته ساعة عن تقديم الدعم والإسناد إلى فصائل المقاومة في غزة بعد عملية "طوفان الأقصى"، لقد خاض حزب الله المعركة ضد "إسرائيل" على مدار العام الفائت باعتبارها معركته، واحتضن كل فلسطيني رفع السلاح في وجه "جيش" الاحتلال، وهذا هو ما دفع رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إلى التصريح بأن عملية الاغتيال كانت حتمية لتحقيق أهداف "إسرائيل"، وأنها رسالة لقادة المقاومة الفلسطينية لتحرير الأسرى الإسرائيليين.

عملية الاغتيال أميركية بالأساس، فالقنابل الخارقة للتحصينات، والتي تزن الواحدة منها طناً تم صنعها في الولايات المتحدة الأميركية، والقرار تم اتخاذه من مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وما إن تم إعلان خبر الاستشهاد، حتى أعلن جو بايدن وكامالا هاريس ودونالد ترمب دعمهم للجريمة الإسرائيلية، بما يعني أن البيت الأبيض بقاته الحاليين والمحتملين جنباً إلى جنب مع الحكومة اليمينية التي تقود "إسرائيل" يجب أن يكونوا هدفاً مباشراً لكل عمليات الثأر القادمة.

لنواصل المسير.. لنتصّر له

واظب السيّد حسن على وصف "إسرائيل" بأنها أوهن من بيت العنكبوت، والحقيقة أنها لولا الدعم الأميركي والغربي بشكل عام لما كانت لتصمد على مدار العام المنصرم، وهي تتلقى الضربات من مختلف ساحات محور المقاومة، اليوم يتوهم نتنياهو أنه قد انتصر لكيانه بعد استشهاد السيّد حسن، ويزعم أن "إسرائيل أثبتت قوتها وأنها من فولاذ". مهمة كل محبّ لنصر الله اليوم أن يثبت للإسرائيليين ضعف كيانهم، ويؤكد للعالم أجمع أن الكيان الصهيوني، رغم سلاحه المتقدّم ووحشية عقيدة قادته، فإن زواله مسألة وقت، وستلفظه المنطقة، كما يلفظ الجسد أي مُكوّن غريب عليه.

الانتصار للسيّد نصر الله يكون عبر التشبث بخيار المقاومة أكثر، ودفع الجماهير إلى الالتفاف حول حركات المقاومة داخل فلسطين وخارجها، والإيمان بأن تحرير الأقصى سيحدث عاجلاً كان أم آجلاً. ويمكن للجميع أن يساهم في ذلك العمل، حتى لو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي ينخفض معدل التحكم الأميركي بها، أما روح اليأس التي بدأت تخيم على نفوس البعض فلا محل لها من الإعراب اليوم.

تسعى "تل أبيب" للقضاء على الروح المعنوية لجمهور المقاومة، وهي تريد تصوير نفسها اليوم "الأسطورة العسكرية" التي لا يمكن لأي طرف ردعها، بينما الحقيقة أن المقاومة الفلسطينية تغلبت عليها في السابع من أكتوبر العام الماضي، وباحتساب النقاط في الحرب السجالية التي دارت منذ "طوفان الأقصى"، فقد كان محور المقاومة منتصراً حتى استشهاد السيّد حسن، ولا بدّ أن الردّ الذي يجهزه محور المقاومة، قادم لا محالة، ليجعل الهزيمة مرة أخرى من نصيب "تل أبيب".

في ذكرى "طوفان الأقصى" الأولى: نألم ويألمون.. ونرجو ما لا يرجون

7 أكتوبر 2024

امتازت فصائل المقاومة التي تسيّدت المشهد عربياً خلال العقود الأخيرة بالصدق مع الجمهور، فلم تلجأ يوماً لخداع مؤيديها عبر بيانات غير دقيقة تُوهمهم بتحقيق انتصار ما أو كسب جولة قتالية معيّنة في معركة، كان الجميع يترقّب نتائجها؛ بل على العكس كانت الشفافية مع الأنصار هي العنوان الدائم لكلّ البيانات الإعلامية والخطابات التي يلقيها القادة. من يتأمّل خطابات سماحة الشهيد نصر الله، منذ توليه قيادة حزب الله في عام 1992، سيلحظ مدى الأمانة التي التزمها مع تلامذته ومحبيه وعموم جمهور المحور، فكم من مرة أشار السيّد حسن إلى ثقل الضربة التي تلقّتها المقاومة بعد استشهاد أحد عناصرها البارزين، أو بصعوبة المهمات المُلقاة على عاتق الفصائل المقاتلة في بعض الفترات بسبب الضغوط التي تواجهها من الداخل والخارج، في مقابل الدعم المُفرط الذي تتلقّاه "تل أبيب" من مختلف العواصم الغربية.

لكن الفارق هنا، أنّ قادة المقاومة المُخلصين لسبيلهم الرامي إلى تحرير الأرض الفلسطينية المسلحة، كانوا يصنعون من تلك الجراح والصعوبات طاقةً دافعة نحو مزيدٍ من العمل الجاد في سبيل تحقيق مُراد من استشهدوا، وللثأر لمن ظلموا، ولتحدي من يسعون إلى الاستطالة على التنظيمات المعادية للوجود الصهيوني. هذا يدلّ على أن الفارق بين خطاب المقاومة الطُموح وبين خطاب الهزيمة الذي يتبناه خصومها، كان دوماً يدور حول المعالجة والتوظيف، وليس شيئاً آخر يتعلّق بأمانة نشر المعلومة أو بثّ الخبر.

عامٌ على يوم من أيام الله: عندما غزونا "إسرائيل" للمرة الأولى منذ 1948
مرّ عامٌ على الإنجاز غير المسبوق الذي قامت به الفصائل الغزيّة أوّل

ساعات صباح يوم السبت الموافق السابع من تشرين الأول/أكتوبر، إذ عبر المسلّحون الفلسطينيون من القطاع المحاصر إلى داخل "إسرائيل"، بواسطة السيارات والدراجات الناريّة والطائرات الشراعيّة، مُخرقين الحاجز الحدودي الذي تبنّيه قوات الاحتلال وتطوّره منذ 1971، مدعومين بقصف صاروخي واسع النطاق، طال مختلف المستوطنات الصهيونية من "ديمونا" في الجنّوب إلى "هود هشارون" في الشمال.

كانت العملية بمثابة الزلزال الذي هزّ الأعمدة التي تأسس عليها الكيان الإسرائيلي، وأهمها ذلك المتعلق بتعهد مؤسسي "إسرائيل" بأنهم يضمنون "الأمان الكامل للمهاجرين"؛ فإذا بطوفان الأقصى يحطّم هذا السيناريو الإسرائيلي، وفي وقتٍ كانت "تل أبيب" تتصوّر أن موعد الحصاد الدبلوماسي قد حان، وأنها في طريقها لعقد المزيد من اتفاقيات التطبيع مع العواصم العربية، وأن الاعتراف بها في المنطقة بات قضية لا تحتمل النقاش؛ فإذا بالمناضلين الفلسطينيين يسيطرون على مركز الشرطة في "سديروت"، ويخوضون قتالاً في مستوطنات غلاف غزة، ويأسرون عدداً من الجنود و"المدنيين" ويقتادونهم إلى داخل قطاع غزة.

أعادت العملية القضية الفلسطينية مرةً أخرى إلى الواجهة بعد سنوات من الخفوت، وأشعلت الحماسة داخل المجتمع العربي، ودفعت الجماهير مجدداً إلى الميادين يحملون أعلام فلسطين ويهتفون للمقاومة، والأهم أن البيانات الصادرة من غزة، ربطت عملياتها بالانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى واعتداء المُستوطنين على الفلسطينيين في القدس والضفة والداخل المُحتل، بما يعني أن العملية لا تتعلّق بدوافع غزيّة خالصة، بل هي تتعلّق بفلسطين (كل فلسطين) من نهرها إلى بحرها.

ساحات محور المقاومة لم تتخلّف عن الدخول في المعركة، ما إن أعلنت حكومة بنيامين نتنياهو استعدادها للردّ العنيف، وعلى مدار عام كامل اتحدت الساحات بهدف إسناد غزة شعباً ومقاومةً، وتقديم كل ما يلزم من عون ودعم. حزب الله بحُكم الجغرافيا والخبرة القتالية وجلاء العقيدة، كان في المقدمة، وانخرط في القتال، باعتبار المعركة معركته منذ

اليوم الأول، وصنع معادلته التي حاول عبرها إجبار الحكومة اليمينية داخل "إسرائيل" على الرضوخ لمطلب المقاومة الفلسطينية بالخروج من غزة، وذلك مقابل التوقف عن إطلاق الصواريخ نحو شمال الأراضي المحتلة، بما يسمح للمستوطنين الفارين بالعودة إلى مساكنهم.

لا أحد يُهَوِّن من حجم الضريبة التي دفعها محور المقاومة (جمهور وعناصر وقادة) في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن، فعشرات الآلاف من أهالي غزة قد استشهدوا، ومئات الآلاف نزحوا وتشردوا، والضربات الإسرائيلية طالت الساحات كافة، والدماء قد سالت، كبرهان قاطع على مدى الوفاء وصدق الولاء؛ لكن في المقابل أحدثت المقاومة خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة داخل الكيان، ومن العبث عقد مقارنات بالأرقام المجردة، فمقتل نحو 1700 إسرائيلي منذ السابع من أكتوبر، بخلاف عشرات الآلاف من المصابين، إضافة إلى من تم إجبارهم على الفرار من مساكنهم، هو أمر كاف لضعضة أركان المجتمع الإسرائيلي، الذي يتأكد لديه يوماً بعد آخر أن الهجرة العكسية من أراضي فلسطين التاريخية أمر حتمي.

الحرب النفسية: الهزيمة قرينة انهيار الروح المعنوية

يبحث قادة الاحتلال منذ مساء السابع من أكتوبر 2023 عن "نصر استثنائي" يُطمئن الشارع الإسرائيلي، ويعيد له اتزانته النفسي، ويُعادل من حيث الفُرادة عملية "طوفان الأقصى"، لهذا السبب كان الاجتياح البري لقطاع غزة، وارتكاب نحو 3654 مجزرة، مع السعي نحو اجتثاث المقاومة من جذورها، ولهذا السبب أيضاً كان اغتيال الشهيد إسماعيل هنية في طهران بآخر أيام شهر تموز/يوليو الماضي، ثم اغتيال سماعة الشهيد نصر الله في السابع والعشرين من أيلول/سبتمبر، مع تكثيف الضربات الجوية للضاحية الجنوبية ببيروت، ومحاولة اجتياح جنوب لبنان برياً.

منذ اليوم الأول، كانت المقاومة على وعي بأن خسارة جمهورها لروحه المعنوية، في مقابل استرداد الإسرائيليين ثقتهم بذواتهم، هي الهزيمة، وما عكس ذلك هو النصر، لأن معركة التحرير ممتدة، والغلبة لأصحاب النفس الطويل؛ لذا كانت وصية الشهيد نصر الله دوماً التشبث بالأمل، والثقة في

النصر، واليقين بأن المقاومة قادرة على تحرير الأقصى، وأن الكيان يُخفي ضعفه ووهنه خلف تلك الحالة من الوحشية أحياناً والتبخر أحياناً أخرى.

صمدت فصائل المقاومة الفلسطينية في وجه قوات الاحتلال على مدار عام كامل، ورغم الضربات العنيفة لا تزال قادرة على إعادة تنظيم صفوفها في كل بقعة أعلن "جيش" الاحتلال "تطهيرها"، وغالباً ما يصاب الإسرائيليون البعيدون عن ساحات القتال بالصدمة، عندما يعرفون أن سرايا القدس وكتائب عز الدين القسام، لا تزال قادرة على التصدي للتوغل الإسرائيلي في مخيم جباليا، وتنفيذ عمليات قنص لجنود إسرائيليين، وأن عمليات الاستهداف لدبابات الميركافا وناقلات الجند والجرافات العسكرية بالكمائن المركبة في خان يونس ورفح جنوبي قطاع غزة، مستمرة ولم تتوقف إلى الآن.

هذا الصمود الغزّي ما كان ليحصل لولا صواريخ ساحات الإسناد، التي طالت كل بقعة في "إسرائيل"، بما يشمل يافا المحتلة، مقبلة من جنوب لبنان واليمن وجنوب العراق.. ومن إيران ذاتها، لتطير مرتين خلال عام واحد نحو 2000 كم، الأولى في نيسان/أبريل رداً على الغارة الجوية الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية في دمشق، والثانية في مطلع الشهر الجاري رداً على اغتيال العدو لقادة المقاومة. الصمود الفلسطيني اليوم أيضاً، صار توأماً لصمود مجاهدي حزب الله في الجنوب، وهم يتصدّون لمحاولات "جيش" الاحتلال تنفيذ عملية احتياج بري، فإذا بالجنود الإسرائيليين يعودون محمولين في طائرات الإسعاف الجوي بين قتيل وجريح.

العدوّ مُنتش لكنّ أُنينه مسموع

يشعر العدو الإسرائيلي بالنشوة منذ اغتيال السيّد نصر الله، لأنه يدرك قيمة الشهيد وحجم ما يمثله لدى جمهور المقاومة، لكن في الآن ذاته بات المجتمع الإسرائيلي يدرك مدى ضعفه، وأنه لا يستطيع النهوض بذاته، بل هو مُجبر على الاعتماد على الدعم الأميركي، وأنه من دون واشنطن وطابور العواصم الغربية المطمورة تحت عباءتها، لن يقدر على الصمود في وجه فصائل المقاومة التي باتت تحيط به من كل جانب.

بخلاف حالة الانكشاف التي تعيشها "إسرائيل" على المستوى العسكري، هناك وضع اقتصادي يتأزم مع مرور الوقت، وتكاليف الحرب تتفاقم مع إصرار حكومة الاحتلال على توسيع رقعة الحرب، ما يندرج بمزيد من الانكماش، وبالتالي مزيد من خفض التصنيف الائتماني، ومن المعلوم أن بنك "إسرائيل" كان قد قدّر منتصف العام الجاري أن التكاليف الناجمة عن الحرب قد تبلغ 66 مليار دولار حتى نهاية العام المقبل، وهذا يعادل نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن المهم في مسألة تفاقم أزمات "إسرائيل" الاقتصادية، هو الشك المتعلقة بغياب الثقة، فالعديد من أصحاب رؤوس الأموال المحليين والأجانب يحجمون الآن عن الاستثمار داخل الكيان بسبب الحرب والمخاطر المتعلقة بصواريخ وعمليات المقاومة، إذ تُقدّر شركة كوفاس بي دي آي، وهي شركة تحليلات أعمال كبرى في "إسرائيل"، أن 60 ألف شركة ستغلق أبوابها هذا العام، ومعظم هذه الشركات صغيرة، تضم ما يصل إلى 5 موظفين.

يدرك بعض العقلاء في العواصم الغربية أن اليمين الإسرائيلي يقود الكيان نحو الانتحار، رغم ذلك هناك دعم يصل من أوروبا وأميركا الشمالية إلى "تل أبيب"، والسبب أن "إسرائيل" هي القاعدة التي تنفذ نيابة عنهم أهدافهم في المنطقة، وغايتهم اليوم التخلص من الثورة الإيرانية بمشروعها المناهض للاستعمار وبالمحور الذي تشكّل في الوطن العربي متحالفاً معها منذ مطلع الثمانينيات تقريباً.

يطمح الغرب إلى ذلك من دون موارد، بالضبط كما أراد يوماً التخلص من الاتحاد السوفياتي بمشروعه وأفكاره وحلفائه. نتيا هو يفهم ما تريده قوى الاستكبار الغربي منه، ويستثمر في ذلك، لكنه قد فاتته أن العالم يمر بمرحلة مخاض وفي انتظار ميلاد خارطة جديدة، لن تتمتع فيها واشنطن بالمكانة نفسها التي لها منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا كله سينعكس إيجاباً على الشرق الأوسط، الذي ستظهر حينها خرائطه بصورتها الطبيعية خالية من "إسرائيل".

حرب الاستنزاف التي ستخسرها "إسرائيل" مجدداً

15 أكتوبر 2024

يقول الخبير العسكري الصيني، المُتوقِّ في القرن الخامس قبل الميلاد، صن تزو، إنّ حروب الاستنزاف ليست أفضل طريقة لتحقيق الفوز، ففيها يعتقد كل الطرفين أنه قادر على نيل الانتصار، لكن ما يحدث، في الغالب، أن الأمور تنتهي بامتلاك كلا الجانبين موارد أقل، وتكون المحصلة «صفرًا» لجميع الأطراف المتصارعة. لكنّ هذا الرأي الشائع في العلوم العسكرية حتى الساعة، ينطبق على الشعوب والأمم التي لديها تاريخ طبيعي ووجود مستقر وقدر من التكافؤ فيما يتعلق بالقوى البشرية والإرادة، وجميع ما سبق لا ينطبق على وضع "إسرائيل" في الصراع الدائر اليوم. طوال عام وأكثر، لم ينجح "جيش" الاحتلال في تحقيق الانتصار على فصائل المقاومة داخل قطاع غزة، على رغم التورط في هذا المستوى الفاضح من المجازر.

ومع الوقت تتصاعد الأصوات في "تل أبيب"، التي تتهم بنيامين نتنياهو بأنه يجرّ "المجتمع الإسرائيلي" خلفه إلى مغامرة غير ذات جدوى، عسكرياً واقتصادياً، ويتورط في حرب استنزاف طويلة، ستؤدي في نهاية المطاف إلى "انهيار إسرائيل وليس حماس"، بحسب وصف الجنرال الإسرائيلي المتقاعد، إسحاق بريك، بناءً على اجتماعه بنتنياهو ست مرات خلال الحرب التي أطلقت عليها حكومة الاحتلال اسم "السيوف الحديدية".

لا يوجد سقف لرعونة اليمين المتطرف داخل "إسرائيل"، وإلا لما كان "جيش" الاحتلال قرر توسيع رقعة القتال إلى حدّ الصدام المباشر مع المقاومة اللبنانية واغتيال أمينها العام السيّد حسن نصر الله، والشروع في الاجتياح البري لجنوبي لبنان، مع التلويح المستمر باقتراب موعد توجيه "ضربة قاصمة" إلى إيران، مع العلم بأن محور المقاومة بأكمله لم ينخرط في القتال إلا بهدف تخفيف الضغط عن قطاع غزة، ولإرغام نتنياهو على

وقف عدوانه على الأبرياء الفلسطينيين، وهو مطلب دولي بالمناسبة، إذ لا توجد عاصمة في العالم إلا وتطالب بوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ما يحدث اليوم بين ساحات المقاومة والعدو الإسرائيلي هو، ببساطة، حرب استنزاف من النوع التقليدي والمكلف في الآن ذاته، تجري في صورتها الأبهى في الميدان اللبناني، وفيها سيحاول كل جانب إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالجانب الآخر، سواء فيما يتعلق بعدد المقاتلين الذين سيسقطون بين قتيل وجريح، أو فيما يتعلق بالمعدات العسكرية التي سيتم تدميرها.

وهناك شق آخر يتركز حول الجانب المعنوي، وذلك تحديداً ما استهدفه وزير الحرب الإسرائيلي، يوآف غالانت، عندما وجّه طائراته المحمّلة بالقنابل الأميركية لاغتيال السيد حسن في السابع والعشرين من الشهر الفائت، لكن عمليات المقاومة خلال الأسابيع الماضية ربما عكست الآية.

لدى العرب تجربة في هذا النوع من الحروب، خلال شهور وأعوام ما بعد حزيران/يونيو 1967، فبعد أن صاغت قمة جامعة الدول العربية، والتي عُقدت في الخرطوم، سياسة "اللاءات الثلاث"، التي تحظر الصلح والاعتراف والتفاوض مع "إسرائيل"، أعلن الزعيم المصري جمال عبد الناصر أن المبادرة العسكرية هي التي ستجبر العدو على إزالة آثار العدوان، ثم استؤنفت الأعمال القتالية على طول قناة السويس.

اتخذت في البداية شكل مبارزات مدفعية محدودة وتوغلات في سيناء، ومع حلول عام 1969، وسّع الجيش المصري عملياته، وتم رسمياً إعلان انطلاق حرب الاستنزاف في آذار/مارس، والتي تميزت بالقصف واسع النطاق على طول قناة السويس، والحرب الجوية المكثفة وغارات الكوماندوس، وانتهت مع تشييد حائط الصواريخ شرقي القناة، إذ تم بناء أكبر نظام مضاد للطائرات تم تنفيذه حتى الآن في تلك المرحلة من التاريخ. لم تستنزف الحرب دماء الإسرائيليين فقط (الخسائر تجاوزت 1400

قتيل، في بعض التقديرات)، بل حطمت ما هو أهم: مغنوياتهم، إذ تأكد أن العرب عازمون على مواصلة القتال على رغم هزيمة الأيام الستة، وأنّ "تل أبيب" لن تتال الاعتراف الإقليمي، و"شعبها" لن يحصل على الأمان.

بهذا السياق، يرى الباحث الإسرائيلي جدعون ريميز أن الهزيمة في حرب الأيام الألف كانت من نصيب "إسرائيل"، وأن "جيش" الاحتلال تكبّد خسائر كبيرة، وهو ما أرغم القيادة الإسرائيلية، في نهاية المطاف، على قبول وقف إطلاق النار، عبر التجاوب مع مبادرة وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز، والتي دخلت حيّز التنفيذ في آب/أغسطس 1970، لأن الدفاعات الجوية السوفياتية، والتي استخدمها المصريون، كانت تُسقط طائرات الفانتوم الأميركية بمعدل ثابت.

ما الذي خسرت "إسرائيل"، وأين يكمن ضعفها؟ على المستوى الاستراتيجي، تكبّد الكيان خسائر فادحة، وربما هي المرة الأولى في تاريخ "إسرائيل" القصير، تدور الحرب داخل "حدودها"، والصواريخ التي تتطلق من ساحات المقاومة باتت تطال كل بقعة في الأراضي المحتلة، ولم يعد ثمة مكان آمن يمكن أن يلجأ إليه المستوطنون، أو يستقر فيه نشاط اقتصادي، أو تزدهر داخله الأنشطة اليومية المعتادة. ولولا الدعم الأميركي المستمر - وآخر صوره منظومة صواريخ "ثاد" الدفاعية - لما استطاعت "إسرائيل" مواصلة عدوانها وحماتها. خلال الفقرات التالية، يمكن رصد صور الخسائر التي كابدها "إسرائيل" خلال العام المنصرم حتى اليوم: أولاً: يقوم "جيش" الاحتلال باستدعاء جنود الاحتياط، مراراً وتكراراً، بحكم التحديات العسكرية المتنامية، والتي يوسّع نتياهاو رفعتها بوتيرة ثابتة.

هؤلاء الجنود باتوا يعانون الإرهاق الشديد، وبعضهم يخرج عبر وسائل الإعلام ليعبر عن معارضته سياسات الحكومة. في الوقت ذاته، يضطر القادة الإسرائيليون إلى مواصلة عمليات الاستدعاء نتيجة تقليص ست فرق خلال العقدين الماضيين، وهو ما يُنذر بخطر فقدان جيش الاحتياط خلال فترة قصيرة.

هذا، في حد ذاته، أحد أهم مكامن الضعف لدى "إسرائيل"، وهو ما يتعلق بالقوى البشرية المؤهلة لخوض المعارك، وهي مسألة تثير قلق جنرالات "الجيش الإسرائيلي"، الأمر الذي دفعهم إلى حشد المرتزقة للقيام بالمهام العسكرية، إذ قامت حكومة الاحتلال باستغلال الوضع غير القانوني لطالبي اللجوء الأفارقة لتجنيدهم ودفعهم إلى المشاركة في الحرب، في مقابل وعود بتسوية أوضاعهم، ومنحهم الإقامة القانونية.

وعلى رغم أن "إسرائيل" لم تقر رسمياً بوجود مرتزقة في الحرب، فإنها لا تنفي تجنيد بعض اللاجئين. وفي المقلب الآخر تجري عمليات واسعة لتجنيد عدد من المرتزقة الأوروبيين لخوض المعارك الصعبة داخل قطاع غزة. يعيش في "إسرائيل" نحو 30 ألف طالب لجوء أفريقي، معظمهم من الشبان، وأغليبتهم فروا من أريتريا والسودان وإثيوبيا. أما المرتزقة الذين قدموا من أوروبا، فلديهم قدر أعلى من الاحترافية، ويتقاضون رواتب تصل إلى 3900 يورو في الأسبوع، وغالباً يتم جلبهم عبر شركات خاصة، مثل: ريفن، غلوبال سي أس تي، وبلاك ووتر الأميركية، ويحمل بعضهم الجنسية الأوكرانية، وحاربوا ضد الجيش الروسي خلال العامين الماضيين.

عندما تُعقد مقارنة بين هؤلاء المرتزقة، الذين يحاربون بهدف المال أو تقنين الأوضاع، وبين شبان المقاومة، الذين يبادرون إلى التطوع في ساحات المقاومة، آملين تحقيق النصر أو نيل الشهادة، يظهر على الفور الجبهة التي سيبتسم لها الحظ في نهاية الحرب.

وكانت فصائل المقاومة العراقية أعلنت، خلال شهر أيلول/سبتمبر الفائت، على لسان الأمين العام لكتائب "سيد الشهداء"، أبي آلاء الولائي، استعدادها لإرسال 100 ألف مقاتل من العراق إلى لبنان، كما تجري مبادرات من النوع ذاته في طهران.

ثانياً: حرب الاستنزاف المستمرة منذ أكثر من عام، والتي صعدت إلى مستوى أعلى بعد اندلاع الحرب في الجبهة اللبنانية، ستؤدي حتماً إلى انهيار الاقتصاد الإسرائيلي. واليوم، تعاني إسرائيل عجزاً يصل إلى 8.5 ٪، في مقابل 4 ٪ فقط خلال عام 2023، كما ارتفعت معدلات الكساد في

سوق العقار، فعلى مدار عام تم شراء نحو 1,200 شقة، وهو ما يمثل نصف العدد الذي تم شراؤه في عام 2021.

وأدى ارتفاع عجز الميزانية وحالة عدم اليقين وتوسّع الصراع إلى تخفيض تصنيف "إسرائيل" خمس مرات في أقل من عام، وهو ما رفع تكلفة التأمين على الديون السيادية الإسرائيلية ضد التخلف عن السداد إلى أعلى مستوياتها. ثالثاً: بمرور الوقت، ترتفع معدلات الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي، إذ تتأجج الكراهية بين شرائح "الشعب"، وتبدو أحياناً كأنها قد تشعل حرباً أهلية.

فعلى مدار عام، استطاع نتنياهو الإفلات من الضغوط الدولية المطالبة بوقف الحرب، لكن في المقابل تصاعدت الاحتجاجات داخل "إسرائيل"، وهو ما يكشف تصدّع الإجماع على الحرب، ويكرّس حالة الانشطار داخل المجتمع، على رغم تركّزها بين الفئات الليبرالية والعلمانية، إلى جانب الخلافات داخل المؤسسة العسكرية ذاتها، فيما يتعلق بأمور مثل وجود القوات الإسرائيلية في محور فيلاديلفيا/صلاح الدين، أو المفاوضات مع حركة حماس بخصوص ملف الأسرى.

رابعاً: بسبب جرائمها داخل قطاع غزة، ورفضها كل القرارات الدولية والنداءات الأممية، تحولت "إسرائيل" إلى "دولة" منبوذة ومعزولة، حتى إن أصدقاءها في العواصم الأوروبية باتوا يديرون ظهورهم لها. واليوم يتصاعد الرفض بسبب الهجمات الإسرائيلية المتواصلة على مواقع قوات اليونيفيل في جنوبي لبنان، وفق الشكل الذي يصب مزيداً من الزيت على النيران المشتعلة أصلاً مع الأمم المتحدة، والتي دعت الشهر الماضي إلى تفكيك المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتوقف عن عمليات الإبادة الجماعية التي تحدث في غزة.

خامساً: جرّت "تل أبيب" واشنطن خلفها إلى معارك الشرق الأوسط مجدداً. وعلى رغم أن إدارة بايدن انتهجت سلسلة من التدابير لمنع نشوب حرب إقليمية، بدءاً بالدبلوماسية وتعزيز الوجود العسكري، مروراً باستخدام "القوة العسكرية المميتة"، فإن إصرار الحكومة اليمينية

داخل "إسرائيل" على استفزاز المجتمعات العربية والإسلامية تسبب بإشغال المنطقة ككل، ودفع إيران إلى توجيه صواريخها بصورة مباشرة نحو الأراضي المحتلة مرتين، الأولى في نيسان/أبريل، والثانية في مطلع الشهر الجاري. هذا بدوره أجبر واشنطن على الانخراط بدرجة أكبر في الصراع، وإرسال مزيد من الطائرات المقاتلة والمعدات العسكرية.

ويجري ذلك في ظل ظروف صعبة تعيشها الإدارة الأميركية، فثمة انتخابات على الأبواب، وأجواء صراع سياسي داخلي يوشك أن ينفلت إلى قتال مسلح، إلى جانب ما تفرضه بكين وموسكو من تحديات اقتصادية وعسكرية.

وجميع ما سبق دفع عدداً من المواطنين الأميركيين إلى التعبير عن رفضهم استمرار الدعم المالي الممنوح لـ "إسرائيل"، وخصوصاً بعد أن عجزت الحكومة عن علاج الآثار السلبية الناجمة عن إعصار ميلتون الذي فتك بولاية فلوريدا الأميركية، وتسبب بسقوط قتلى وأضرار وانقطاع واسع للكهرباء.

من المؤكد أن صمود "إسرائيل" في مواجهة حرب الاستنزاف التي تورطت فيها، بات محل شك. أما الدعم الأميركي فغالباً ما سيتراجع أو سيتم تقديمه على مضض، كما أن الضغوط الداخلية على حكومة نتياهو ستتنامى، وربما تشهد الأيام المقبلة انقسامات أوسع داخل المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً مع الانهيار الوشيك للاقتصاد.

كل ما سبق يصب في مصلحة محور المقاومة، الذي استرد عافيته خلال الأسابيع الماضية، ونجحت صواريخه في الوصول إلى أماكن لم تكن قد وصلت إليها بعد، محدثة خسائر غير مسبوقة.. والقادم أفضل.

"إسرائيل" تعيش نشوتها الأولى منذ السابع من أكتوبر.. لكنها لن تطول!

24 أكتوبر 2024

خلال الشهر الماضي، أُقيمت الاحتفالات داخل "إسرائيل" مع كل مرة تأكّد فيها خبر استشهاد أحد قادة المقاومة في لبنان وقطاع غزة. أغلبية مظاهر الاحتفال جاءت في سياق عام، بمعنى أنها خارج إطار مؤسسة السلطة، بدايةً من السيد حسن نصر الله حتى السيد هاشم صفي الدين، مروراً برئيس المكتب السياسي لحركة حماس، يحيى السنوار.

في عدد من الأماكن قام المستوطنون بتوزيع الحلوى، وفتحوا زجاجات الخمر، ورقصوا أمام المنازل وفي الميادين العامة، على اعتبار أن "جيشهم" أنجز النصر الذي وعدهم به، بعد السابع من تشرين الأول.

الإعلاميون الإسرائيليون أمام الشاشات كانوا جزءاً من حالة النشوة العامة التي انتابت الشارع الإسرائيلي، وبعضهم أعلن مغادرته معسكر المعارضين لنتنياهو إلى معسكر الموالاة، باعتبار أن الحكومة اليمينية تحت قيادته استطاعت تجاوز جميع التحديات والوصول إلى غاياتها، وأنها داست بقدميها كل الإدانات الأممية، ولم يردعها طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أوامر اعتقال بحق نتنياهو ووزير الحرب غالانت، أو موقف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الراض لا استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واتساع رقعة القتال.

يُعرّف علم النفس حالة النشوة الجماعية على أنها حالة نفسية من الابتهاج الغامر الذي يُفضي إلى غياب العقل عن إدراك ما حوله، لذا يعدّها البعض نوعاً من الشطح أو الشطط العقلي، ويمكن خلالها تغذية الجماعة التي تتابها مثل تلك الحالة بأي نوع من الأساطير والأوهام، وهذا ما تسعى له الجماعات الدينية المتطرفة داخل "إسرائيل" عبر تغذية روح الانتقام وربط "الانتصار" بما يزعمونه من "وعود إلهية"، وهو أمر يشير بشكلٍ أو آخر إلى

دنوّ أجل "إسرائيل" بحكم اضمحلال مساحة "العقل" فيها لمصلحة "الخرافة". خلال تلك الحالة اللا عقلانية، والتي يُغذّيها أنصار إيتمار بن غفير في حزب "عوتسما يهوديت" (العظمة اليهودية) وأنصار سموتريتش في تيار الصهيونية الدينية، فوّت المجتمع الإسرائيلي ثلاث حقائق، وهي:

الأولى: أن المقاومة اللبنانية استعادت بشكل سريع روح المبادرة، واستطاعت تضميد جراحها بعد استشهاد أمينها العام ومن بعده رئيس المجلس التنفيذي، وانهمرت الصواريخ بشكل مكثف على حيفا وعكا وصفد، ووصلت إلى "تل أبيب" وعطلت مطار بن غوريون، ودفعت أكثر من مليوني إسرائيلي إلى الملاجئ، حتى إن المسيّرات التي أطلقها حزب الله وجدت طريقها إلى غرفة نوم رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، في منزله في مدينة قيسارية الفلسطينية المحتلة على شاطئ البحر المتوسط.

الحقيقة أن حزب الله، على رغم التحديات التي يواجهها، وأشدّها من الداخل وليس الخارج، أنجز خلال الشهر الماضي معادلة جديدة تقوم على استرداد ميزان الردع وتوجيه ضربات مؤلمة إلى العدو، تمتاز بأنها متتالية وواسعة النطاق ولا يعلوها سقف، وهو ما أطلق عليه الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، في خطبته الثالثة منذ اغتيال الشهيد الأسرى السيد حسن، معادلة "إيلام العدو".

في السياق نفسه لم تُفلح جميع محاولات التوغّل التي نفذتها قوات الاحتلال في جنوبي لبنان، ولم تتمكن أي مجموعة عسكرية إسرائيلية من السيطرة على أي موقع في أي بلدة دخلتها، إذ اعتمدت المقاومة أسلوب الكمائن، ونجحت أكثر من مرة في استدراج جنود الاحتلال وضباطه وتكبيدهم الخسائر، ثم إرغامهم على التراجع، وكانت النتيجة بعد قرابة شهر أن المقاومة أفشلت خطة نتنياهو في اجتياح القرى الجنوبية وأدخلت قواته في معارك استنزاف طويلة، وبات من المألوف للإعلام العبري أن ينقل أخباراً عن المروحيات الإسرائيلية وهي تعود بالقتلى والمصابين إلى المستشفيات.

الحقيقة الثانية: تتعلق بقطاع غزة، وبالشهيد السنوار. ففي غمرة "الابتهاج الإسرائيلي" تم إغفال أن اغتيال زعيم حركة حماس، والعقل المدبر لعملية

طوفان الأقصى، لم يتم إلا بعد مرور عام كامل على بداية الحرب، وأن قوات الاحتلال حتى اللحظة لا تزال عاجزة عن استرداد الأسرى الإسرائيليين أو القضاء على المقاومة واستئصال شأفتها، كما كانت الوعود عند انطلاق العمليات العسكرية الإسرائيلية، بل إن الكمائن المحكمة ضد القوات الهندسية الإسرائيلية في جبالها، واستهداف دبابة "ميركافا" بقذيفة "تاندوم"، وتفجير جرافتين عسكريتين بعبوات "شواظ"، وقتل قائد اللواء 401، وإطلاق الصواريخ في اتجاه "سديروت".. هي جميعها عمليات لم تتم إلا بعد استشهاد السنوار.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ظروف استشهاد السنوار ذاتها لا تشير إلى أي نوع من المهارة الإسرائيلية، فالرجل تم استهدافه صدفة ضمن عملية لم تكن مخططة بشكل مسبق. وعلى رغم ذلك فإن هناك من يُصرّ داخل "إسرائيل" على أن هذا الإنجاز العشوائي يكشف قدرة استخبارية بارعة! كما أن الفيديو الذي نشره الناطق باسم جيش الاحتلال للحظات الأخيرة في حياة السنوار ساهم من حيث لا تدرك "إسرائيل" في تحويل زعيم حماس إلى أسطورة حقيقية، فالشبان العرب باتوا اليوم ينظرون إلى السنوار باعتباره رجلاً قاتل إلى الرمح الأخير، حتى آخر قطرة من دمه، فحتى وهو مُصاب بجروح خطيرة في يده، ويجلس وحيداً في بناية تعرضت للقصف، يتمالك نفسه ليلقي باليد الأخرى عصاً نحو طائفة من دون طيار تابعة لجيش الاحتلال.

الفيديو القصير الذي تم نشره في "إسرائيل" للتشفي والشماتة بمهندس أكبر عملية زلزلت الكيان الإسرائيلي خلال العقود الماضية، أدى رسالة عكسية على المستوى العربي، فما سيبقى محفوراً في ذاكرة كثيرين من الأطفال العرب، هو صورة البطل الذي ناضل ضد الصهيونية، واستشهد بثبات وعزم. وهذا ما سيحرّض أجيالاً جديدة داخل فلسطين وخارجها على أن تحذو حذوه، وتعيش بأسلوبه، فتنتهي حياتها بتلك الصورة المشرفة. ولعلّ اليئور ليفي، محلل أخبار فلسطين في قناة "كان"، كان من القلائل داخل "إسرائيل" الذين انتبهوا لتلك المفارقة محذراً من عواقب الغطرسة الإسرائيلية.

الحقيقة الثالثة: أن التهور الإسرائيلي واندفاع قادة الاحتلال إلى اتخاذ قرارات متتالية باستهداف أبرز قيادات المقاومة سواء في إيران أو لبنان أو فلسطين،

والتلويح بإمكان استهداف رموز أخرى فيما تبقى من الساحات، تجعل محور المقاومة برمته أمام تهديد وجودي، فثمة وعي عام اليوم بأن الحكومة الصهيونية تعمل وفق رؤية أميركية تستهدف إنهاء وجود المحور الذي ظهر إلى النور في عام 1979 مع نجاح الثورة الإيرانية، التي من يومها الأول حملت على عاتقها مهمة التصدي للهيمنة الغربية، والسعي لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان محور المقاومة اشتد عوده بالفعل خلال الأعوام القليلة الفائتة، وكثر عدد الساحات التي تعلن انحيازها إلى النضال ضد واشنطن و"تل أبيب"، وهو ما أنار المصاييح الحمراء لدى الإدارة الأميركية، وجعلها أهم داعم لجيش الاحتلال في معاركه الدائرة على مدار العام المنصرم، ولا شك في أن حكومة نتياهو تدرك الأهداف الأميركية وتسعى لتحقيقها عبر استهداف قادة المقاومة، وضرب معنويات جمهور المحور في الآن ذاته، ليتشكل موقف داخلي مناهض لخيارات المقاومة في بيروت ودمشق وصنعاء وطهران.. لكن هيهات.

ما لا يرصده مهندسو السياسة الخارجية الأميركية أن سياسة "إسرائيل" الطائشة والرعناء ستجعل عواصم المقاومة أمام تحدٍّ وجودي: "أن تكون أو لا تكون"، وستجبر أنصار "النهج الوسطي" على التراجع إلى الخلف، وسيتقدم القابضون على الزناد إلى الأمام، لأن لا خيار سوى المواجهة، ولعل ذلك ما قصده وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في الصيف الماضي، حين نبه لقدرة إيران على إنتاج مواد انشطارية بهدف صنع قبيلة نووية خلال أسبوع أو اثنين، كما دفع ديفيد أولبرايت، رئيس معهد العلوم والأمن الدولي، إلى القول: "إذا لم يكن محور المقاومة فعالاً، فإن الردع النووي قد يكون الخيار الوحيد".

تتمادى "إسرائيل" في سياساتها الوحشية، ضاربة بعُرض الحائط كل المواثيق الإنسانية، وتكشف عن وجه سافر من التحدي لخصومها، لكن ثمة حقائق تشكل على الأرض، جميعها في غير مصلحتها، فالمقاومة اللبنانية تسترد عافيتها، والحركات المسلحة في غزة لا تزال تقاتل على رغم التحديات غير المسبوقة، ومحور المقاومة، في كل ساحاته، بات مستنفراً إلى أقصى درجة، لأنه لم يعد هناك خيار آخر سوى المواجهة المفتوحة، والتي لا تلتزم الأسقف ولا تعرفها.

تنامي فرص المقاومة في ضوء اتساع رقعة الانقسامات داخل "إسرائيل"

7 نوفمبر 2024

رغم الكمّ الضخم من التحليلات التي تناولت عن كثب النتائج المترتبة على عملية "طوفان الأقصى"، إلا أنّ ثمة قصوراً لا يزال قائماً في رصد آثار الزلزال الفلسطيني الذي ضرب "إسرائيل" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، على الأخص فيما يتعلق بانهايار ثقة الشارع الإسرائيلي بحكومته، وتراجع إحساس "المواطن" العادي بالأمان، وما يترتب عليه من استعداده للتجاوب مع أيّ نشاط يحمل لافتة المعارضة، لكنه في جوهره يحمل طابعاً متطرفاً.

تلك الحالة الانشطارية التي باتت تطال حتى أصغر "مستوطنة" يهودية، ويتجسّد قدر متواضع منها في مناكفات الساسة المعارضين مع خصومهم في جبهة الموالاة، قد تتطوّر إلى حالة عامة من التخريب والفوضى، ومن الوهم تصوّر إمكانية أن تتجح قوات الأمن الإسرائيلية في التصدي لها في حال اندلاعها واتساع رقعتها، لأسباب تتعلق بضالة خبرة الشرطة الإسرائيلية إزاء هذا النوع من التحديات الداخلية، ولأسباب أخرى تتعلق بسعي الحكومات الإسرائيلية دوماً للحفاظ على صورتها كـ "واحة للديمقراطية، وحرية التعبير" في الشرق الأوسط ذي الطابع الاستبدادي".

خلال العام الفائت، ظهرت عديد من الدعوات داخل "إسرائيل" تحرّض على رفض الخدمة العسكرية، إذ وقع نحو 140 من قدامى المحاربين على رسالة احتجاج تطالب ننتياهو وحكومته بالسعي إلى تحسين ظروف المحتجزين لدى المقاومة الفلسطينية قبل عودتهم للخدمة العسكرية، كما طفا على السطح من جديد التوتر المتعلق بالتمييز بين السفارديم والأشكناز، كذلك بين العلمانيين والمتدينين، وبات نقد إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية حديث الساعة داخل "إسرائيل"، إلى الحد الذي

اضطر الحكومة ، رغم طابعها الديني المتطرف ، لاتخاذ خطوات حياله. من جانب آخر ، بات الإعلام العبري مهموماً بدرجة كبيرة بمسألة الهجرة العكسية من "إسرائيل" إلى العواصم الغربية ، خاصة أن تنامي الضغوط السياسية والاجتماعية ، وكثافة التهديدات الأمنية التي تُحدثها صواريخ المقاومة قد دفعت أعداداً كبيرة من المهنيين الإسرائيليين ، والأشخاص من ذوي الكفاءات والذين حصلوا على قدر عالٍ من التعليم إلى البحث عن فرص حياة أفضل في دول أوروبية ، يستطيعون فيها العيش بأمان ، مع ضمان مستقبل مستقر لعائلاتهم.

الأوضاع الاقتصادية داخل "إسرائيل" اليوم ، والتي تأكلها نيران الحرب ، ستعمق بدورها حجم الانقسام داخل الشارع الإسرائيلي ، وليس من العبث أن تسمع قادة المعارضة الإسرائيلية ، وهم يرددون مقولات زبغنيو بريجنسكي ، التي تتحدث عن أن "الاقتصاد ليس مجرد مؤشر للرفاهية ، بل هو المقياس الحقيقي للأمن".

فالأمر داخل "إسرائيل" آخذة بالتفاقم ، واعتباراً من عام 2024 ، تعاني من تباطؤ اقتصادي حاد ، إذ يعدّ النمو الاقتصادي في "إسرائيل" الأضعف بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، مع ارتفاع معدلات التضخم ، وزيادة أسعار الفائدة ، واضطرابات في سلاسل التوريد.

كذلك لا تزال "عنتريّات" نتنياهو عاجزة عن إعادة الأسر الإسرائيلية التي هاجرت من المناطق الجنوبية والشمالية إلى منازلها ، كما أن وزير الاقتصاد الإسرائيلي ، نير بركات ، والذي يتوعد المقاومة صباح مساء ، كما هو حال عموم أعضاء حزب الليكود ، أصبح ذاته شخصاً مكروهاً من الشارع الإسرائيلي ، بعد ارتفاع تكلفة المعيشة ، ووصول أسعار المواد الغذائية إلى أرقام قياسية ، إذ تزيد بنسبة 51% عن متوسط الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى استمرار هروب رؤوس الأموال.

إقالة غالانت.. وتزايد الاضطرابات الداخلية

تشير التقارير إلى أن غالبية الإسرائيليين يرون أن الانقسامات الداخلية تمثل تهديداً أكبر من التهديدات الخارجية ، لذا فثمة شعور يتصاعد الآن

بأن الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تهيمن على حكومة الاحتلال تأخذ "البلاد" إلى المجهول عبر السعي إلى احتكار السلطة من جهة، والهوس بتوسيع رقعة القتال وإشعال المنطقة ككل من جهة أخرى، وقد جاءت إقالة وزير الحرب الإسرائيلي، يوآف غالانت، من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، لتضيف مزيداً من الزيت على النار، مما يجعل الأوضاع أكثر تعقيداً، خاصة مع تفاقم التحديات الأمنية.

ورغم وعود الإدارة الأميركية العاجلة بأنها ستقدم دعمها للوزير الجديد، إسرائيل كاتس، إلا أن غالانت كان يُنظر إليه داخلياً وخارجياً باعتباره حلقة وصل مهمة بين الإدارة الأميركية و"تل أبيب"، إذ كان يمثل "الصوت المعتدل" في الحكومة الإسرائيلية، أو الوجه الأكثر عقلانية مقارنة بالمختلين، بن غفير وسموتريتش. وقد جاءت إقالته وسط ضغوط داخلية وخلافات مع نتنياهو حول قضايا تتعلق بإدارة الحرب وأمور سياسية أخرى، خاصة فيما يتعلق بالتجنيد الشامل لليهود الحريديم واسترداد الأسرى من غزة، وملف الإصلاحات القضائية.

وقد أثارت إقالة غالانت ردود فعل غاضبة من قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي، ودعت المعارضة إلى احتجاجات، خرجت على أثرها تظاهرات ضخمة في شوارع "تل أبيب" والقدس المحتلة، وتم إغلاق طرق رئيسية وأشعلت النيران في بعض النقاط، واعتبر المحتجون الإقالة قراراً "جنونياً" في وقت حساس، مما يعكس حالة من الاستياء الواسع في المجتمع الإسرائيلي من الطريقة التي تُدار بها الأمور في الحكومة الحالية. يبحث نتنياهو عن أي وسيلة ممكنة لتعزيز سلطته السياسية، ذلك عبر الرضوخ لمطالب حلفائه من اليمين المتطرف، وهو ما يثير بدوره غضب خصومه السياسيين. وقد اعتبر زعيم المعارضة، يائير لبيد، أن قرارات رئيس الحكومة تعرض أمن "إسرائيل" للخطر، وأن تلك الخطوة دليل على عدم كفاءة نتنياهو وفشله في إدارة شؤون البلاد.

المهم في تلك الأجواء، أن الوضع الحالي يشير إلى أن هناك توتراً متزايداً في المجتمع الإسرائيلي بعد هذه الإقالة، مع دعوات لتوسيع

مساحة الاحتجاجات، لتتحد مع التظاهرات التي تنظمها عائلات الأسرى الإسرائيليين، وتتكامل في أهدافها مع دعوات الإضراب التي يُطلقها الاتحاد العام لنقابات العمال "الهستدروت"، كل ذلك بدوره يزيد من شعور الإسرائيليين بالقلق نتيجة التداعيات الأمنية لقرارات الحكومة التي تتسم بالرعونة وقصر النظر.

تلك الحالة من الفوضى السياسية داخل "إسرائيل"، وشعور الشارع أن حكومة نتنياهو باتت تخضع للأهواء الشخصية أو النزوات العقلية، جميعها أمور ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى حالة عامة من فقدان الثقة بالمستقبل، مما يثير تساؤلات حول إمكانية تطور تلك الاضطرابات إلى صراع داخلي أو حرب أهلية، تحديداً مع القرارات التي تدفع نحوها أحزاب الليكود والصهيونية الدينية وشاس، وجميعها تصبّ في صالح تعزيز الانقسامات وتفجّر الأوضاع.

وبناءً على تلك التفاعلات، يمكن أن يستفيد محور المقاومة من الاضطرابات والانقسامات المتنامية داخل "إسرائيل"، عبر عدة طرق، نرصدها في النقاط الآتية:

أولاً، كشف حقيقة الإدارة الإسرائيلية

يمكن للإعلام المنحاز للمقاومة وقضاياها تسليط الضوء على ضعف الاستقرار السياسي والاجتماعي في الكيان الصهيوني، وتأكيد أن "إسرائيل" كيان ممزق وغير متماسك، ولديه حزمة متنوعة من المشكلات الاقتصادية، كما يعاني من انقسامات عميقة تمتد إلى الجذور، وأن حكومة الاحتلال تدير الأمور بأساليب لا تنتمي إلى السياسة الحديثة، بل على العكس تتسم إدارة نتياهو بطابع استبدادي، وغير نزيه في الآن ذاته، إذ تشير الصحافة العبرية إلى العديد من اتهامات الفساد التي تطال كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية.

ثانياً، تعزيز الدعم الشعبي العربي

إذا كانت "إسرائيل" في حالة ضعف وتشهد تراجعاً في معدلات الأمن والاستقرار، فمن المفترض أن يؤدي انتشار تلك الحقائق إلى استعادة

الشعب العربي ثقته في مشروع المقاومة ، وقدرة حركاتها على استرداد الأراضي الفلسطينية المسلوبة وتحريرها من الاحتلال.

فثمة عامل مهم يحجب قطاعات من الشارع العربي عن تأييد المقاومة ، يدور حول "تضاؤل الأمل" أو "الشعور بصعوبة الانتصار على إسرائيل" ، ومن المؤكد أن إدراك الجمهور العربي للصعوبات التي تحيق بـ "إسرائيل" اليوم ، سيرفع من معدلات دعم المقاومة.

ثالثاً، توظيف المعارضة

مع استمرار الانقسامات وتنامي حالة الاضطراب الداخلي ، يمكن لفصائل المقاومة توظيف تلك الحالة لصالح مشروعها الرامي إلى توجيه ضربة قاصمة إلى "إسرائيل" ، إذ ستكون هناك الفرصة لتوجيه ضربات متتالية للإدارة الإسرائيلية من الخارج والداخل ، وهو اتحاد كفيل بتحقيق الفوز المنشود.

رابعاً، استغلال الفرص الأمنية واستهداف نقاط الضعف

مع زيادة القلق في "إسرائيل" بشأن التحديات الداخلية ، قد تُتاح لحركات المقاومة الفرصة للتوسّع في العمليات العسكرية أو تنفيذ استراتيجيات جديدة ، والاستفادة من انشغال حكومة الاحتلال بمشكلاتها الداخلية ، وقد تُستخدم الانقسامات كفرصة لاستهداف نقاط الضعف ، مثل الضغط على "تل أبيب" لتحقيق مكاسب على الأرض أو تحسين الوضع الفلسطيني بشكل عام أو الضغط عليها لإيقاف العدوان على قطاع غزة.

خامساً، الحرب الإعلامية وخلق انطباعات دولية سلبية

وذلك من خلال العمل على تقديم "إسرائيل" للعالم باعتبارها دولة غير مستقرة وغير آمنة وربما قمعية ، ما قد يؤدي إلى تراجع الدعم الدولي عنها ، وإن لم يُثمر هذا النهج على مستوى الحكومات الغربية ، فسيكون له تأثير شديد الأهمية بالنسبة للشعوب ، التي ستنظر إلى "إسرائيل" بنظرة سلبية ، على عكس الصورة التي حاول قادة الكيان السابقون الترويج لها على مدار العقود الماضية.

بشكل عام، تُعدّ الانقسامات الداخلية في "إسرائيل" فرصة لحركات المقاومة في مختلف الساحات لتعزيز موقفها في الساحة الإقليمية وزيادة التأثير على مجريات الأحداث، ولطالما استُخدمت تلك الاستراتيجيات في العديد من الصراعات الدولية، في إطار الحرب النفسية، ولدى القوى الاستعمارية الغربية باع طويل في توظيف تلك الأحداث ضد عموم دول الجنوب.. وربما آن لجهة المقاومة أن تتلاعب بنقاط الضعف لدى أعدائها، وأن تعمل وفقاً لنصيحة أحد المحرّضين على "صراع الحضارات"، صمويل ف. هانتغتون، حينما قال "لقد تتمكّن من تحقيق نصف انتصارك، عندما تكون حكومة العدو مشغولة بمشكلاتها الداخلية!.



ترامب يعود إلى البيت الأبيض.. هل تدور عجلات قطار التطبيع مجدداً؟

17 نوفمبر 2024

نجحت عملية "طوفان الأقصى"، التي أطلقتها فصائل المقاومة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2023، في تعطيل مسار التطبيع بين العواصم العربية و"دولة" الاحتلال، إذ أعادت تسليط الضوء على مركزية القضية الفلسطينية في المشهد العربي، على رغم الشوط الطويل الذي قطعه بعض القادة العرب ضمن اتفاقيات التقارب مع "إسرائيل"، مثل "اتفاقيات أبراهام"، إلا أن هذه العملية أحدثت تغييرات ملحوظة في مواقف بعض الدول والشعوب.

لم يكن قرار كبح الهوس بالتطبيع مع نتنياهو وحكومته صادراً عن الأنظمة بقدر ما كان قراراً للشعوب التي آمنت بجدوى المقاومة وبقدرتها على إحراز النصر، إذ أظهرت الجماهير العربية دعماً قوياً للقضية الفلسطينية، وخصوصاً في الشهور الأولى التي تلت "طوفان الأقصى". هذا التأييد عزز أهمية الطابع الشعبي كعنصر ضاغط على الحكومات للتراجع عن اتفاقيات التطبيع أو إبطاء تنفيذها، فكان للشارع العربي الكلمة الأولى في تحجيم ديناميات التطبيع القائمة، ومنع عواصم أخرى، مثل الرياض، من الولوج إليها.

النظام السعودي كان على وشك توقيع اتفاق تطبيع مع "تل أبيب" برعاية من واشنطن، لكن الحرب في غزة عطلت تلك المحادثات، إذ أعلنت الرياض أن القضية الفلسطينية لا تزال مركزية في سياستها الخارجية، وخصوصاً مع تزايد الانتقادات الشعبية لتعامل قوات الاحتلال مع أهالي غزة والضفة الغربية خلال العدوان. أما الدول المرتبطة باتفاقيات مع حكومة الاحتلال فلم تجد مفرّاً من إصدار بيانات تدعو إلى وقف العمليات العسكرية ضد غزة، مع إعادة تقويم علاقاتها بـ"إسرائيل" في ضوء التهديدات التي طالت

أمنها القومي ذاته ، كما هي الحال مع القاهرة التي تعرّضت لضغوط إسرائيلية لقبول مخطط تهجير أبناء غزة إلى شمالي سيناء.

على الرغم من ذلك فإن حجم الاعتراض الرسمي العربي على جرائم الإبادة الجماعية ، التي ترتكبها "إسرائيل" ، لم يصل إلى حد التلويح بنقض اتفاقيات التطبيع القائمة ، أو تعهد عدم توقيع اتفاقيات جديدة مستقبلاً. ويرجع ذلك إلى أن العقلية الحاكمة للأنظمة العربية تركّز على بُعدين في أثناء إدارة علاقاتها الخارجية ، هما :

البُعد الأول: هو الروابط بالإدارة الأميركية ، بحيث تحرص العواصم العربية على تحسين العلاقات بواشنطن ، وتنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بها ، وذلك بدوره يمنعها من اتخاذ أي مواقف تصعيدية جادة ضد حكومة الاحتلال ، تجنباً لإثارة غضب البيت الأبيض.

أمّا البُعد الثاني، فهو مُتعلّق بعدم إيمان الحكومات العربية بجذوى المقاومة أو قدرتها على تحقيق نصر حاسم في مواجهة "جيش" الاحتلال ، الذي يمتلك أفضل التقنيات العسكرية ، وتدعمه العواصم الغربية ، الأكثر ثراءً وتقدمًا وحدائث.

في ضوء ذلك المُعطى ، فإن النظام الرسمي العربي يبرر نكوصه بعدم القدرة على المواجهة ، ويزعم امتلاكه "نظرة واقعية" إلى الأحداث ، متجاهلاً أن فصائل المقاومة نجحت في تحقيق عدد وافر من الانتصارات خلال العقود الماضية ، وأن القدر الأكبر من أزمة تلك الحركات هو غياب المساندة العربية ، التي لو تحققت لكانت كفيلة بتحقيق النصر الحاسم.

دونالد ترامب مهندس التطبيع الأول

مع مطلع العام المقبل سيكون دونالد ترامب تم تنصيبه رسمياً رئيساً للولايات المتحدة الأميركية. تأتي تلك الخطوة في ظل تصعيد إسرائيلي غير مسبوق في قطاع غزة وجنوبي لبنان وعدد من المواقع الأخرى ، التي تشهد نشاطاً لحركات المقاومة ، ويريد نتاهاو أن يُمهّد الطريق أمام الإدارة الأميركية الجديدة كي تضغط مجدداً على السياسة العربية ، لتصير مسألة قبول "إسرائيل" والاعتراف بها وإقامة علاقات طبيعية بها ،

مسألة مفروغاً منها ، في ضوء ما تسعى له "تل أبيب" من هيمنة عسكرية على المنطقة ، والإيهام بقدرتها على "تأديب" كل من يخالف تلك المزاعم المتعلقة بـ"السيادة العسكرية".

خلال فترة رئاسة ترمب الأولى (2017 - 2021) ، مارس عدداً من الضغوطات ، وتصدّر عدداً لا بأس فيه من التحديات الدولية ، لرعاية عدة مبادرات واتفاقيات لتطبيع العلاقات بين العواصم العربية و"تل أبيب" ، أبرزها:

1. اتفاقيات أبراهام (2020):

إذ تم التوقيع على اتفاقيات سلام بين كيان الاحتلال وكل من أبو ظبي والمنامة. ولاحقاً ، انضمت الخرطوم والرباط إلى الاتفاقيات. وأدت إدارة ترامب الدور الرئيس في عمليات الوساطة ، إذ استُخدمت الإغراءات الاقتصادية والسياسية ، كما هي الحال في القرار برفع العقوبات عن السودان ، أو الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية في مقابل التطبيع.

2 - رعاية المحادثات بين الرياض و"تل أبيب":

على رغم أن السعودية لم تطبّع رسمياً خلال فترة ترامب الأولى ، فإن إدارته عملت على تحسين العلاقة بين النظام السعودي وحكومة الاحتلال ، وهو ما مهد الطريق لتعاون غير معلن في بعض المجالات ، مثل الأمن والتكنولوجيا.

3 - نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة والاعتراف

بالسيادة الإسرائيلية على الجولان:

وهما القراران اللذان أثارا غضباً عربياً واسع النطاق ، لكنهما شكلا دفعة رمزية كبيرة للكيان الإسرائيلي ، كما مهدت تلك الخطوة تحالفات أعمق بين واشنطن و"تل أبيب" والعواصم العربية التي تسعى للتطبيع.

4 - تقليص الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

(الأونروا):

وهو القرار الذي اتخذته إدارة ترامب خلال صيف عام 2018، وشكّل ضغطاً على الحركات الفلسطينية لقبول خطط السلام المطروحة، مثل "صفقة القرن"، التي تضمنت تطبيقاً أوسع مع الاحتلال.

مشاريع ترامب خلال فترة ولايته الجديدة

من اللافت للنظر ارتياح قطاع كبير ممن يشكلون الجبهة المعادية للمقاومة ومحورها إلى نجاح دونالد ترمب في الانتخابات الأميركية. البعض يفسّر ذلك بسابق المعرفة بين الأنظمة العربية، الخليجية بالتحديد، وبين ترامب، بحيث اختبرته في تجارب سابقة، وأدركت مدى عنفه في استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية للتأثير سلباً في خصومه. لذا، يتوقع عدد من الأوساط الخليجية أن يتبنى ترامب موقفاً أكثر صرامة من سلفه جو بايدن تجاه طهران.

أما الأسباب الأخرى لرضا بعض القادة العرب عن وصول ترامب إلى السلطة مجدداً فتتعلق بنهجه السابق بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية، وخصوصاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات السياسية، كما أن من المتوقع أن تكون لترامب القدرة على دفع نتياهو إلى إنهاء الحرب على غزة بسرعة، وهو ما سيربح الأنظمة العربية التي تعاني فعلاً ضغوطاً شعبية بسبب الحرب، لكن من المؤكد أن حكومة الاحتلال لن توقف عدوانها من دون المقابل. فما الثمن المتوقع لإنهاء الحرب؟

يمتلك ترامب علاقات شخصية قوية برئيس الإمارات محمد بن زايد، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وبالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، كما تجمعهم علاقات وثيقة برئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، وهو ما يجعل له قدرة كبيرة على التأثير في مجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط. وعلى رغم أن سياساته، من حيث الثوابت، لن تفارق كثيراً سياسة بايدن، فإن تأثيره في العرب والإسرائيليين قد يكون حاسماً في إعادة تنشيط عملية التطبيع.

تبحث "إسرائيل"، منذ أن تم غرسها كياناً غريباً في الوطن العربي،

عن الاعتراف بها من الدول المحيطة بها ، وأن يكون أي نشاط مقاوم لها ملفوظاً ومضطهداً من الجميع. وعلى ما يبدو ، فإن مجموعة من الأنظمة العربية تتشارك مع "تل أبيب" في رؤيتها لحركات المقاومة ، وما يتم نشره من تسريبات يكشف أن النظام الرسمي العربي يرنو جدياً التخلص من كل فصائل المقاومة ، ولو تم ذلك بواسطة "جيش" الاحتلال.

يعود ترامب ، رجل المال والأعمال ، إلى السلطة مجدداً في واشنطن ، في وقتٍ يشعر اليمين الإسرائيلي بنشوة الانتصار ، وأنه أنجز ما أراد داخل قطاع غزة ، وخصوصاً على المستوى العسكري ، كما نجح في اغتيال صفوة قادة المقاومة. وبالتالي ، فإن قرار وقف الحرب سيكون مرهوناً بالثمن الذي تعرضه العواصم العربية ، وفق النصائح الأميركية ، وليس ثمة عرض أفضل من "الاعتراف الكامل والتطبيع الشامل وتوحيد الصفوف ضد المقاومة".

وبالتزامن مع تلك الصفقة ستطلق الأبواق في الإعلام العربي للدفاع عن مشاريع التطبيع ، وسيُزعم أنها تستهدف تحسين حياة الفلسطينيين وضمان ظروف أفضل لهم.

خلال حملته الانتخابية أشار ترامب أكثر من مرة إلى أنه سيواصل تعزيز جهود التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل" ، مع التركيز على استئناف المحادثات مع الرياض لتحقيق اتفاق شامل ، والاعتقاد الشائع أن نهجه سيعتمد على تقديم تنازلات إضافية لتحفيز الدول العربية ، وربما يشمل ذلك دعماً أوسع لأنشطة عواصم الخليج الإقليمية أو توفير ضمانات أمنية ملموسة لها.

في المقابل ، فإن إجهاض تلك المخططات سيكون مرهوناً بحصافة المقاومة في التعامل مع هذا النوع من التحديات ، وقدرتها على إثبات جدوى عملياتها المسلحة ، وقلب المعادلات الأميركية ، وربط السلام في المنطقة بزوال "إسرائيل" ، وليس الاعتراف بها.

كيف يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من قرار الجنائية الدولية بتوقيف نتنياهو؟

23 نوفمبر 2024

ربما من المنطقي أن تخيّم حالة من القلق على الأوساط السياسية داخل "إسرائيل" بعد أن قرّرت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بهولندا إصدار مذكّرتي اعتقال بحقّ رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير الحرب السابق يوآف غالانت، بموجب اتهامات تتعلّق بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة، لكن ما ينتفي عنه المنطق أن يكون ردّ فعل الأوساط العسكرية الإسرائيلية هو مزيد من العدوان والتصعيد الحربي اتكاءً على الدعم الأميركي غير المشروط.

فبحسب القانون الدولي، فإنه يجب على أي دولة وقّعت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) اعتقال رئيس الوزراء نتنياهو؛ وتضمّ القائمة 124 دولة، منها 33 من أفريقيا، و 19 من دول آسيا والمحيط الهادئ، ومثلهم من أوروبا الشرقية، و 28 من دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 25 من دول أوروبا الغربية ودول أخرى. لكن القائمة لا تشمل روسيا والصين والولايات المتحدة، وكذلك "إسرائيل".

البيت الأبيض يدرك أن سلامة نتنياهو ليست محلّ تهديد بعد قرار المحكمة، كما أن "الجنائية الدولية" لا تملك ذراعاً لثني قوات الاحتلال عن ارتكاب المزيد من الجرائم، لكن في الوقت ذاته تأثير القرار على صورة "إسرائيل" على المستوى العالمي سيكون سلبياً للغاية، لذا سارع المتحدّث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض إلى إعلان رفضه القاطع لقرار المحكمة الجنائية الدولية، معتبراً أن المحكمة لا تتمتع بولاية قضائية في هذا النوع من القضايا.

كما توعد مايك والتز، مستشار دونالد ترامب المُقبل للأمن القومي، بردٍ قوي على "التحيّز المعادي للسامية" للمحكمة الجنائية الدولية بعد

تتصيب ترامب في كانون الثاني/يناير، وفي الكونغرس، دعا الجمهوريون بالإجماع إلى فرض عقوبات على المحكمة الدولية، وقال السيناتور النافذ ليندسي غراهام إن "المحكمة الجنائية الدولية تصرفت بأكثر الطرق سخفاً وانعداماً للمسؤولية".

أتمت المحكمة الجنائية الدولية عامها الثاني والعشرين في تموز/يوليو الماضي، وهي مكلفة بمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، ولم تصدر منذ نشأتها سوى عدد قليل من الإدانات، كما تُعدُّ هيئةً مستقلة عن الأمم المتحدة، من حيث الموظفون والتمويل، وهناك اتفاق بين المنظمين يحكم طريقة تعاطيهما مع بعضهما من النواحي القانونية، وكثيراً ما يحدث خلط بينها وبين محكمة العدل الدولية، والتي هي ذراع تابعة للأمم المتحدة تهدف لحل النزاعات بين الدول. في ضوء الموقف الدولي المُعقّد، ومحدودية سلطات المحكمة الجنائية الدولية، وبالنظر إلى التوجّه الأميركي الرفض لأي نوع من المساس بالمسؤولين الإسرائيليين، إلى حدّ استخدام حقّ النقض "الفيتو" مرة جديدة منذ أيام قليلة لإفشال مشروع قرار في مجلس الأمن لوقف إطلاق النار بغزة، فإن القرار الأخير بتوقيف نتنياهو وغالانت لن يُحدث فرقاً كبيراً على مستوى ميدان الحرب، لكنّ أثره السياسي والمعنوي كبير وسيُعاظم بمرور الوقت، وهي المعادلة التي وعتها الأوساط الإسرائيلية، وتعاطت معها بحسب موقعها.

عُزلة "إسرائيل" وانهيار النموذج

أشدّ ما يثير حنق الساسة الإسرائيليين اليوم أن "بلادهم" لم تعد "محبوبة" في العالم الغربي، كما لم تعد تمثل ذلك النموذج اللامع في الأمن والصعود الاقتصادي، مثلاً كان الحال طوال العقود السابقة، فـ"إسرائيل" التي تمّ تصويرها للعالم باعتبارها واحة آمنة لضحايا النازية التي هي امتداد لفترات طويلة من التطرف القومي الأوروبي، باتت الآن في نظر الشارع الأوروبي عبارة عن كيان وحشي متعطش لدماء الفلسطينيين، وينتهك القوانين الدولية كافة، والإشكال أنه رغم كل هذا الجبروت العسكري، فإن

"الجيش" غير قادر على توفير الأمان لـ "المواطنين"، في ظل استمرار فصائل المقاومة في توجيه صواريخها إلى كل بقعة داخل "إسرائيل"، التي باتت تعاني بدورها من تدهور عام غير مسبوق.

ضمن هذا السياق، يأتي قرار المحكمة الجنائية الدولية، ليصبّ مزيداً من الزيت على النار، خاصة أن عدداً غير قليل من الدول الغربية أعلنت تجاوبها مع القرار، وامتنالها لتنفيذه، مثل هولندا وبلجيكا وأيرلندا وكندا وإيطاليا. بطبيعة الحال كانت العواصم الغربية، المنطوية تحت لواء الجنائية الدولية، خجولة في إدانة "تل أبيب" أو إعلان دعمها للحكم بتوقيف نتنياهو، لكن بكل الأحوال، أن تكون مسألة (القبض على رئيس الحكومة الإسرائيلية) بحد ذاتها محل نقاش، فهذا يمثل مكسباً عظيماً للقضية الفلسطينية، ويجلب لها أنصاراً من دوائر دولية كان محظوراً على العرب الولوج إليها فيما مضى.

حتى الآن لم يتمّ الكشف عن تفاصيل الاتهامات التي أدين بموجبها المسؤولين الإسرائيليين، وهذا بدوره يدفع الإعلام العبري للتساؤل عن إمكانية اتساع دائرة الاتهامات، لتشمل مسؤولين إسرائيليين آخرين وضباطاً في "الجيش" برتب مختلفة، بالشكل الذي من الوارد أن يجعل المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإسرائيليين عُرضة للاعتقال ببساطة عند السفر إلى الخارج، بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية.

كيف يمكن أن يستفيد العرب من قرار الجنائية الدولية؟

منذ أن نفذت قوات الاحتلال عملياتها العسكرية ضد قطاع غزة، والكيان الإسرائيلي يتعرّض لضغوط من مختلف دول العالم للمطالبة بإيقاف الحرب، وقد استمرّ الناشطون الغربيون في التظاهر لشهور عديدة رفضاً للعدوان، ومن شأن خطوة المحكمة الجنائية الدولية أن تعمّق من عزلة "إسرائيل"، وتؤدي إلى إلحاق مزيد من الأذى بصورتها في مختلف الأوساط الدولية، وضمن تلك المساحة تكون الفرصة مواتية أمام الدول العربية لتوظيف ما يجري بهدف جلب مزيد من الأنصار لصالح القضية الفلسطينية. لا يمكن إغفال أن قرار المحكمة شمل في بيان آخر مذكّرة اعتقال للقائد العامّ لكتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس

محمد الضيف، بتهمة ارتكاب "جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية"، ذلك رغم أن قوات الاحتلال كانت قد زعمت أكثر من مرة قيامها باغتيال الضيف. على أية حال، فإن هذا الأمر يكشف ما هو معلوم بالضرورة حول عدم انحياز المحاكم الدولية للمقاومة الفلسطينية المسلحة، لكن وقوفها في وجه قادة الاحتلال، من مداخل حقوقية وإنسانية، هو مكسب أكيد. ويمكن تعظيم الاستفادة الفلسطينية من قرار الجنائية الدولية عبر السبل الآتية:

أولاً، تعزيز الموقف القانوني للشعب الفلسطيني:

يمكن للقرار أن يدعم الجهود الفلسطينية في ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين عن الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، مثل الاستيطان غير القانوني، والحصار المفروض على غزة، والاعتداءات المتواصلة.

وفي حال أصبح القرار نافذاً، سيشكّل ذلك سابقة قانونية تتيح للفلسطينيين تقديم المزيد من الشكاوى ضد القيادات الإسرائيلية حتى لو لم تكن قد غادرت موقعها في السلطة.

ثانياً، تأثير دبلوماسي على السياسة الخارجية لحكومة الاحتلال: من شأن القرار أن يفاقم من عزلة "إسرائيل" دولياً، حيث ستواجه ضغوطاً من الدول الـ 124 التي تعترف بالمحكمة الجنائية الدولية، كما أنه سيؤثر كذلك على تحرّكات المسؤولين الإسرائيليين على الصعيد الدولي، حيث سيضطرون إلى تجنب زيارة دول تعترف باختصاص المحكمة خوفاً من تنفيذ قرار الاعتقال.

ومن المعلوم أنه خلال الشهور الماضية، قامت أكثر من 20 جامعة في أوروبا وكندا بقطع علاقاتها مع المؤسسات الإسرائيلية، كما قرّرت العديد من المعارض التجارية استبعاد الشركات الإسرائيلية، وفي الآونة الأخيرة تم رفض منح دخول وزيرة العدل السابقة، أيليت شاكيد، تأشيرة دخول إلى أستراليا.

ثالثاً، تركيز الضوء على المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني: يمكن أن يستخدم القرار لتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين وجرائم الاحتلال، ما يعزز الحملة الإعلامية والدبلوماسية الفلسطينية لكسب تأييد الشعوب بشكل أساسي، ما يشكل ركيزة للضغط على الحكومات.

رابعاً، العمل على توسيع دائرة الاتهام:

قرار المحكمة يعني أنها اقتنعت بأن ما جرى في قطاع غزة هو بالفعل جرائم حرب، تشمل التجويع والتعطيش وحرمان الناس من العلاج، والقتل الجماعي. في هذه القضايا يوجد متهمان كبيران هما نتنياهو وغالانت، ولكن يوجد وسطاء لتنفيذ القرارات. والمنفذون هم ألوف الجنود والضباط الذين نشروا صوراً في وسائل التواصل الاجتماعي يتباهون فيها بممارساتهم الوحشية ضد الفلسطينيين.

وكل واحد من هؤلاء يمكن اعتقاله بقرار من أي محكمة في أي دولة يصل إليها، في حال قُدمت شكوى ضده، ويمكن للهيئات العربية التعاون مع الناشطين والمتطوعين من مختلف دول العالم لتقديم شكاوى ضد هؤلاء، بحيث يصبح ضباط وجنود الاحتلال مطاردين خارج "إسرائيل".

خامساً، الضغط على الدول المتعاونة مع "إسرائيل":

يمكن للعرب الاستفادة من القرار عبر زيادة الضغط على حلفاء "تل أبيب"، خاصة في القارة الأوروبية، لتغيير سياساتهم أو تقليل دعمهم لها، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي.

سادساً، تعزيز موقف المقاومة:

فاستناداً إلى تلك الإدانة الدولية لممارسات حكومة الاحتلال، يمكن لوسائل الإعلام العربية التكثيف من حجم المواد المنشورة دفاعاً عن المقاومة وشرعية وجودها. فثمة احتلال يرتكب المجازر بحق أصحاب الأرض من الفلسطينيين، وبالتالي فإن صور المقاومة كافة، بما يشمل النمط المسلح، هي مقاومة مشروعة ولا بد أن تحظى بالقبول الدولي.

المخطط الإسرائيلي في الضفة الغربية ما بعد "هدنة غزة"

21 يناير 2025

لا يخفى على أحد حجم ما تُضمّره الإدارة الأميركية من انحياز لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وأغلب التحليلات التي تناولت الضغوط التي مارسها الرئيس الأميركي دونالد ترامب - قبل استلامه الرسمي للحكم - على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للقبول بهدنة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، لم تنتبه إلى أن المبعوث الأميركي كما مارس إكراهاً لتحقيق مآربه فإنه أيضاً أقرّ بالتزامات وتوعدّ بأشياء جميعها في صالح الاحتلال وأجندته.

الحقيقة أن نتنياهو أدرك بعد خمسة عشر شهراً من الحرب في قطاع غزة أن المزيد من الرضوخ إلى "نصائح" إيتمار بن غفير ممثلاً لحزب "العظمة اليهودي" وكذلك بتسلايل سموتريش ممثلاً للصهيونية الدينية، لن يؤدي إلى تحقيق أي إنجاز سياسي أو عسكري، غاية الأمر هو مزيد من المذابح التي ترتكب بحق الفلسطينيين ما يؤدي إلى مزيد من تلطيخ صورة "إسرائيل" في العالم، بالإضافة إلى مضاعفة الخسائر الاقتصادية، أما الهدفان المتمثلان بالقضاء على الفصائل المسلحة الغزيّة وتحرير الأسرى، فلا يمكن تحقيقهما حتى لو استمرت الحرب عاماً إضافياً.

لذا كان زعيم حزب الليكود عقلاً إلى الحد الذي دفعه إلى التعاطي الإيجابي مع المبعوث الأميركي، ضارباً عرض الحائط باعتراض وزير الأمن القومي بن غفير الذي ساقه إلى الاستقالة لاحقاً ومعه وزراء حزبه، من دون أن يعني ذلك سقوط الحكومة التي ما زالت تتمتع بدعم أغلبية أعضاء الكنيست (62 مقعداً)، والسبب ببساطة يرجع إلى عدم استقالة سموتريش من الحكومة، في تصرفٍ يعدّه اليمين الإسرائيلي اليوم "طعنة في الظهر". ما رشح من معلومات عن تفاصيل ما دار في الغرف المغلقة التي جمعت مبعوث إدارة ترامب ستيف ويتكوف مع نتنياهو، تؤكد أن اليميني الثري

"أبا إيفانكا" كان يريد أن يثبت قوته للجميع عبر إرغامه "الأطراف كافة" على وقف الحرب في الملف الأكثر سخونة بالعالم حتى قبل أن يتسلم السلطة رسمياً، وقد نجح ترامب فيما أراد، وتهكّم صراحة على جو بايدن عندما حاول أن ينسب الفضل لإدارته في المؤتمر الصحافي الذي انعقد بتاريخ 2025/1/15، كآخر مؤتمر رسمي لرئيس الولايات المتحدة السادس والأربعين.

لكن ما من شكّ أنّ هناك جانباً آخر دار في تلك المباحثات تضمّن تلميحات أميركية للقيادة الإسرائيلية بخصوص مشاريعها التوسّعية في مناطق أخرى في فلسطين كالضفة الغربية، كما تضمّن ترتيبات مستقبلية تتعلّق بتوسيع حيّز التطبيع العربي/الإسرائيلي، ليشمل دولاً خليجية كبرى، كانت توشك أن توقع مع "تل أبيب" لولا عملية "طوفان الأقصى" التي قلبت الموازين تماماً على مدار الشهور الماضية، وكان لها الفضل في عودة القضية إلى الصدارة بالشارع العربي بعد سنوات من الغياب.

الضفة الغربية.. وما ينتظرها

خلال الأيام القليلة المقبلة تترقّب حكومة الاحتلال قيام واشنطن برفع الحظر الذي فرضته إدارة بايدن على توريد قنابل زنة ألفي رطل إلى "إسرائيل"، وسيكون هذا القرار مُكمّلاً لقرار ترامب برفع العقوبات التي فرضها سلفه على مستوطنين إسرائيليين مُتهمين بشنّ هجمات عنيفة على الفلسطينيين في الضفة الغربية، هذا بدوره يخدم مخططات نتنياهو الساعية إلى تطيب خاطر حلفائه من اليمين المتطرّف، الذين اعتبروا الهدنة في غزة بمثابة "وثيقة استسلام"!

وكان مكتب نتنياهو قد صادق مطلع الشهر الجاري على سلسلة من العمليات العسكرية الإضافية في الضفة الغربية، مستهدفاً القبض على عناصر تابعة للمقاومة الفلسطينية ودفعهم إلى السجون الإسرائيلية، في الوقت الذي توفّر حكومته كامل الدعم والحماية للمجموعات الصهيونية المتطرفة التي تواصل الاعتداء على ممتلكات الفلسطينيين من مركبات ومنشآت تجارية ومنازل سكنية في مناطق مختلفة داخل الضفة وعلى

أطرافها.

ويشهد الاستيطان الإسرائيلي ارتفاعاً كبيراً منذ وصول الحكومة اليمينية برئاسة نتنياهو إلى الحكم في كانون الأول/ديسمبر 2022، وقد صادق مجلس التخطيط والبناء الأعلى خلال عام 2023 على مخططات بناء أكثر من 12 ألف وحدة سكنية في المستوطنات، وعلى مخططات بناء قرابة الـ 10 آلاف وحدة سكنية بعام 2024، في حين قالت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية إنَّ المستوطنين، منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، أقاموا 29 بؤرة استيطانية تركّزت في مدينة الخليل بواقع ثمانى بؤر، إضافة إلى القيام بشقّ سبعة طرق لتسهيل تحرّكهم، وربط بؤر بمستوطنات قائمة.

السعي نحو تغيير البنية الديموغرافية داخل الضفة الغربية بالإضافة إلى التوسّع في الاستيطان يبدو أنها من بين أمور عديدة سيتمنحها نتنياهو لليمين المتطرّف كنوع من المواساة بعد إحباط مشروع الإبادة الجماعية الذي حاولوا تنفيذه في قطاع غزة، وهذا يتناغم مع تأكيد سموتريتش المتكرّر أنّ عام "2025 سيكون عام السيادة في يهودا والسامرة" (الضفة الغربية)، وقد بدأه مبكراً عبر مصادرة نحو 24 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية لصالح التوسّع الاستيطاني الشهر الماضي.

وتتّابع "تل أبيب" تنفيذ مشاريعها الرامية إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، على أن تشمل تلك المشاريع خططا لضمّ أجزاء من الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وبناء جدار على الحدود مع الأردن، وهو مشروع قديم يتجدّد بين الحين والآخر، ويهدف إلى "تعزيز الأمن ومنع التسلّل"، لكنه يُثير مخاوف بشأن تأثيره على الفلسطينيين المقيمين في تلك المناطق.

وكانت الضفة الغربية قد شهدت تصاعداً ملحوظاً في العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال العام الفائت، خاصة في مدن جنين وطولكرم ونابلس. ففي صيف 2024، أطلق "جيش" الاحتلال عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال الضفة، مستهدفاً مخيمات جنين وطولكرم وطوباس،

واعتبرت العملية هي الأكبر منذ عام 2002، إذ شارك فيها أكثر من ألف جندي، وأسفرت عن مقتل 39 فلسطينياً وإصابة 112 آخرين، ومع نهاية العام، اقتحمت القوات الإسرائيلية مخيم بلاطة في نابلس، كما شهد مخيم الجلزون شمالي رام الله وكذلك بلدات في طولكرم وبيت لحم عمليات مماثلة.

هدوء الأوضاع في الضفة أحد ضمانات صمود هدنة غزة

تشهد الهدنة المبرمة بين الاحتلال وحركات المقاومة داخل قطاع غزة صموداً منذ أن دخلت حيز التنفيذ يوم الأحد 2025/1/19، وتتضمن الهدنة خطوات إنسانية متبادلة في المرحلة الأولى، منها الإفراج عن 90 معتقلاً فلسطينياً، وإطلاق حركة حماس سراح ثلاث رهائن إسرائيليات، وانسحاب قوات الاحتلال من مناطق داخل القطاع. لكن رغم هذا الصمود، تثار تساؤلات حول مدى استمرارها، خاصة في ظل الضغوط التي يمارسها اليمين الإسرائيلي، وتهديد وزير المالية سموتريتش بالإطاحة بالائتلاف الحكومي إذا لم يتم استئناف الحرب بعد انتهاء أول مرحلة بعد ستة أسابيع. وفقاً لتلك المعطيات، فإنه من المتوقع أن يصمد الاتفاق في مرحلته الأولى، حيث يحقق أهدافاً سياسية لنتنياهو، مثل تخفيف الضغط الداخلي الذي يمارسه أهالي الأسرى الإسرائيليين، بالإضافة إلى إرضاء الحلفاء الدوليين بزعماء الولايات المتحدة الأميركية، مع ذلك، قد تواجه المراحل اللاحقة تحديات، خاصة مع عدم تحديد جداول زمنية واضحة لها.

وكان ترامب قد أعرب عن شكوكه بخصوص احتمال صمود اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة خلال مؤتمره الصحفي الأول كرئيس للبلاد، في الوقت الذي تعهد نتنياهو أمام الإسرائيليين بعدم السماح لغزة بأن تشكل تهديداً لهم بأي صورة، مما يشير إلى موقف حازم قد يؤثر على استمرارية الهدنة، خاصة مع تشبث قوات الاحتلال بالبقاء في محور فيلاديلفيا، وإقامة منطقة عازلة بالقرب من الحدود بعمق 700 متر داخل قطاع غزة، وتصل إلى أكثر من كيلومتر في بعض المناطق.

من جهة أخرى ثمة علاقة وثيقة بين الأوضاع الملتهبة في الضفة الغربية

وهدنة غزة، حيث إنّ الديناميكيات السياسية والأمنية بين المنطقتين ترتبط بشكل كبير بسبب الطبيعة الجغرافية والسياسية للصراع، ومن بين النقاط التي توضح طبيعة الترابط:

أولاً، النظرة الإسرائيلية:

تتعامل "إسرائيل" مع الضفة الغربية وغزة باعتبارهما ضمن ملفٍّ أمني واحد، فأَيّ تصعيد لقوات الاحتلال في الضفة قد ينعكس على غزة، وكثيراً ما تستخدم القوات الإسرائيلية سياسة الضغط على إحدى المنطقتين لتقليل التصعيد في الأخرى، أو لتحديد المقاومة في أيٍّ من المنطقتين.

ثانياً، استراتيجيات المقاومة:

الفصائل الفلسطينية تتسّق بين الضفة الغربية وغزة بشكل غير مباشر، حيث يمكن أن تستخدم غزة كوسيلة ضغط لردع العدو الإسرائيلي عن التصعيد في الضفة، خاصة إذا كانت هناك انتهاكات كبيرة في القدس أو عمليات عسكرية بالضفة.

ولا يخفى أنّ عملية السابع من أكتوبر، قد جاءت ردّاً على تدنيس المسجد الأقصى، وكذلك ردّاً على التوسّع في إنشاء المستوطنات بالضفة الغربية، ما يعني عمق الصلة في عموم الأراضي الفلسطينية.

ثالثاً، الرأي العام الفلسطيني:

من المؤكّد أنّ اندلاع أيّ أحداث ذات صدى في الضفة، مثل الاقتحامات أو الاعتقالات أو اعتداءات المستوطنين، ستثير الرأي العام في غزة، مما يضع ضغطاً على الفصائل المسلحة في القطاع للردّ.

تحديات وآمال

يأمل أهالي قطاع غزة أن تصمد الهدنة بالشكل الذي يسمح لهم بالتقاط الأنفاس بعد سقوط عشرات الآلاف بين شهيد وجريح، لكن في الآن ذاته لا يمكن أن تكون التهدئة داخل القطاع مقدّمة لتوسيع العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل الضفة الغربية، وإذا شعرت الفصائل المسلحة في غزة أنّ

حكومة الاحتلال تسعى إلى التصعيد ضدّ الفلسطينيين في الضفة، فإنها قد تُهدّد بخرق التهدئة.

وتؤدّي القاهرة والدوحة دوراً في نزع فتيل الأزمة داخل قطاع غزة، وسط مساعٍ من الدول العربية كافة لإمداد الأهالي بما يحتاجونه من مساعدات شتى، لكن تلك الجهود تتأثر دائماً بما يحدث في الضفة الغربية، خاصة إذا أدّى ذلك إلى احتجاجات فلسطينية واسعة جذبت المشهد برمته نحو التصعيد الشامل، هذا بدوره يضع اتفاق وقف إطلاق النار أمام تحديات واسعة، تفرض بدورها نوعاً من الضغوط على "تل أبيب" كي يتمّ إرغامها على وأدٍ مبكر لمخططاتها المُعلنة وغير المُعلنة بخصوص الضفة الغربية.



التهجير إلى سيناء.. وأدوات مصر للمواجهة والإفشال

29 يناير 2025

لا تزال تداعيات مقترح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن دفع فلسطيني قطاع غزة إلى الهجرة باتجاه مصر والأردن تثير ردود الأفعال على نطاق واسع، إذ أعلن عدد من الوزراء الإسرائيليين دعمهم للمقترح، مُحَرِّضِينَ على الإسراع في تنفيذه، بينما أعلنت الحكومتان المصرية والأردنية رفضهما لعملية التهجير، مشدّدتين على أن هذا الملف بمنزلة "خط أحمر لا تهاون بشأنه"، وسط ترقب مواجهة عميقة حول تلك القضية، دبلوماسياً وسياسياً، وربما اقتصادياً.

أفكار من هذا النوع ليست جديدة بالنسبة إلى الجمهور العربي، فأكثر من مرة، على مدار الخمسة عشر شهراً الماضية، حرّض السياسيّان اليمينيّان إيتمار بن غفير وسموتريتش، بالإضافة إلى العميد السابق أمير أفيفي والسفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة داني أyalون، على تنفيذ نكبة فلسطينية ثانية شبيهة بما جرى في عام 1948، مع تسوية قطاع غزة بالأرض، ومن ثمّ دفع الغزيين إلى الفرار عبر معبر رفح الحدودي مع مصر والبحث عن ملجأ في شبه جزيرة سيناء.

تلك الدعوات تتسجم مع الخطة الموجودة داخل أدرج الحكومة الإسرائيلية لنقل السكان البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة إلى شبه جزيرة سيناء وتحويلها إلى بديل لفلسطين، وقد تضمنت الخطة تقديم دعم نقدي للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وتشجيعهم على الهجرة أيضاً، وكان معهد "مسغاف" للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، الذي يقوده مسؤولون سابقون في مجال الدفاع والأمن، قد نشر ورقة بحثية في 17/10/2023 تحثّ بنيامين نتنياهو على الاستفادة من "الفرصة الفريدة والنادرة لإخلاء قطاع غزة بأكمله" وإعادة توطين الفلسطينيين في مصر،

على أن يتم الأمر قسراً في حال فشل التهجير الطوعي. يدافع اليمين الإسرائيلي عن أفكاره باعتبارها "إجراءً وقائياً لحماية المدنيين حتى يقوم الجيش الإسرائيلي بعملياته العسكرية ضد الفصائل المسلحة"، أي يزعم أعضاء الأحزاب اليمينية أن مقترحهم هو لأهداف "إنسانية"، وهو خطاب مشابه لمقترح ترامب عندما اعتبر أن الدعوة إلى تهجير 1.5 مليون من أبناء غزة، هي لضمان عيش الفلسطينيين "في مكان خال من العنف، بعد أن صارت غزة كالجحيم على مدى سنوات عديدة"؛ لكن بعض المنتمين إلى التيارات اليمينية يتحدثون صراحةً عن قبول العالم لتهجير الفلسطينيين عند "إنشاء إسرائيل قبل نحو 76 عاماً"، فما الإشكال لو قبلوه اليوم!

تاريخ طويل من المحاولات

لطالما حاولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تنفيذ مخططات لإخلاء غزة وإعادة توطين الفلسطينيين في سيناء، فبعد حرب يونيو/حزيران 1967، شنت قوات الاحتلال حملة عنيفة ضد حركات المقاومة داخل مخيمات اللاجئين في غزة، وتم نقل 16 ألف فلسطيني دُمّرت منازلهم إلى مدينة العريش المصرية التي كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي حينها، في الوقت الذي تم نقل 12 ألفاً من أقارب الفدائيين الفلسطينيين إلى مخيمات جديدة في صحراء النقب، وعندما تم فك الارتباط عن قطاع غزة خلال عام 2005، اقترح رئيس "الأمن القومي" الإسرائيلي أن تقبل مصر نسبة كبيرة من سكان غزة مقابل الحصول على أراضٍ في جنوب "إسرائيل"، وهو ما رفضه حينها الرئيس المصري حسني مبارك.

وكانت واشنطن في العديد من المرات داعمة للمخططات الإسرائيلية، فبعد نزوح 200 ألف لاجئ فلسطيني من أراضيهم إلى غزة بحلول مارس/ آذار 1949، نتيجة للمجازر الإسرائيلية، دعم البيت الأبيض اقتراح الأمم المتحدة لإعادة توطين عشرات الآلاف منهم في صحراء سيناء، وأشرف على المقترح صانع سياسات أميركي مخضرم، جون ب. بلانديفورد.

وكانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

(الأونروا) قد أجرت مسحاً في مطلع خمسينيات القرن الماضي لاستكشاف إمكانية استصلاح الصحراء في سيناء، وكانت الخطة أن يشارك اللاجئون في مشاريع التنمية الزراعية الجديدة، وبالتالي يُعاد إدماجهم في الاقتصاد المصري، وخصصت الولايات المتحدة الجزء الأكبر من التمويل للمشروع، والذي تم تقديره بنحو 30 مليون دولار.

لكن الحكومة المصرية مدعومة بالحكومات العربية الأخرى رفضت حينها مخططات توطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء، ومعها مشاريع الاستصلاح ذات الغرض السياسي، وذلك في تصريحات علنية في الأمم المتحدة، وأصرّت على أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يتم البحث عنه داخل فلسطين، وليس في أي مكان آخر، ثم تلا ذلك انتفاضة قوية للفلسطينيين، حيث تظاهر الآلاف في جميع أنحاء غزة، فيما أصبح يعرف باسم "انتفاضة مارس"، وأجبرت تلك الاحتجاجات، التي وصل صداها إلى مختلف دول العالم، "الأونروا" والولايات المتحدة والحكومات العربية على التخلي عن خطط إعادة التوطين.

كيف يمكن لمصر أن تقاوم "النكبة الفلسطينية الثانية"؟

بالتزامن مع إطلاق قوات الاحتلال عملياتها البرية الواسعة رداً على عملية "طوفان الأقصى"، أعلنت مصر موقفها الرافض لتهجير الفلسطينيين، قسراً أو طوعاً، خارج أراضيهم، معتبرة أن هذا الإجراء من شأنه تصفية القضية الفلسطينية، وتحقيق أحلام مؤسسي "إسرائيل" بوراثنة أرض بلا شعب، كما تخشى القاهرة أيضاً من أن تصبح مخيمات اللاجئين قاعدة جديدة لعمليات المقاومة، الأمر الذي قد يجزّ الدولة إلى مواجهة عسكرية محتملة مع قوات الاحتلال، أو يجبرها على اتخاذ إجراءات أمنية مشددة تُلقى عليها بالمزيد من الأعباء المالية.

وعلى العكس من الرئيس الأميركي السابق جو بايدن الذي سعى إلى دفع مصر للقبول بفكرة إعادة التوطين بشكل غير صريح، يحاول الرئيس ترامب اليوم إغراء الحكومة المصرية وحثها علانية على القبول بهذا المخطط، مع تقديم حوافز اقتصادية متنوعة في وقت تواجه الدولة

المصرية أزمة ديون حادة، إضافة إلى مشكلات تتعلق بتوفير النقد الأجنبي لتغطية احتياجاتها الواردة من الخارج، مع تلويح الإدارة الأميركية في الوقت ذاته بإمكانية "استخدام وسائل الضغط كافة" بهدف التأثير على القرار المصري والعربي إجمالاً.

وتملك القاهرة مجموعة من الأوراق التي يمكن أن تعتمد عليها بهدف مقاومة الضغوط الأميركية بالشكل الذي يضمن مصالح الشعب العربي في القطرين المصري والفلسطيني، ويمكن رصدها عبر النقاط الآتية: أولاً، عدم ترك الرأي العام العربي فريسة للدعاية الأميركية، وملاحقة أي أخبار تنشرها وسائل الإعلام الغربية بالنفي والتوضيح، وهو منهج عمل الإدارة المصرية حتى الآن. وقد حصل أن نفّت القاهرة حدوث اتصال بين الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ونظيره المصري، عبدالفتاح السيسي حول غزة، ذلك بعد ساعات من نقل وسائل إعلام مرافقة لترامب قوله إنه تحدث مع السيسي بشأن استقبال بعض اللاجئين الفلسطينيين من القطاع. ثانياً، بناء جبهة إقليمية ودولية رافضة لمشاريع واشنطن و"تل أبيب"، مع التركيز على أن تنفيذ المخطط لا يضر فقط بالقضية الفلسطينية، بل يمثل تهديداً لاستقرار المنطقة بشكل عام.

ثالثاً، التواصل الفعال مع الحركات والتنظيمات الفلسطينية، ودعمها في موقفها الرافض للتهجير والداعي إلى التشبث بأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ومخاطبة العالم بالاستناد إلى الموقف الفلسطيني، ما يمنح مصر ورقة ضغط أساسية لإحباط المشاريع الإسرائيلية.

رابعاً، السعي عبر جامعة الدول العربية لاستصدار موقف عربي موحد رافض لمخططات التهجير، وإعطاء الأولوية لهذا الملف باعتباره يخص مصالح دولتين حيويتين هما مصر والأردن، كما يتعلق بفلسطين، قضية العرب المركزية.

خامساً، إتاحة المجال أمام الشعب المصري بمختلف طوائفه للتعبير عن الموقف الداعم للقضية الفلسطينية والرافض لأي مخططات لتصفيتها عبر سيناريو التهجير. وقد شارك مئات الآلاف من المصريين في تظاهرات

داعمة للمقاومة الفلسطينية خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023، فيما عُدَّ حينها رسالة سياسية وشعبية غاية في الأهمية.

سادساً، التلويح بإمكانية إعادة النظر في الترتيبات الأمنية والعسكرية المفروضة بموجب اتفاقيات "كامب ديفيد"، مع وقف التسهيلات اللوجستية المُقدّمة للقوات الأميركية في قناة السويس والمطارات، ومنع أي محاولات لفرض قوات حفظ سلام دولية قد تمهد لإعادة توطين الفلسطينيين.

سابعاً، تقديم شكاوى واعتراضات عبر الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لرفض أي محاولة لفرض حلول غير شرعية للقضية الفلسطينية.

ثامناً، استمرار عمليات مكافحة الإرهاب التي ينفذها الجيش المصري لتعزيز السيطرة المصرية على أراضي سيناء ومنع أي تحركات غير شرعية، مع تعزيز الرقابة على الحدود لمنع أي محاولات تهجير قسرية للفلسطينيين أو فرض أمر واقع في سيناء.

تاسعاً، تنفيذ مشروعات سكانية وزراعية وصناعية لإحكام السيطرة الديموغرافية وجعل سيناء بيئة غير قابلة لأي مخططات توطين، مع تحفيز المصريين على الانتقال إلى سيناء من خلال توفير بنية تحتية متطورة وفرص عمل ومزايا اقتصادية.

عاشرًا، التركيز دوماً على أن الحل العادل يتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أراضيها المحتلة، وليس بتهجير الفلسطينيين إلى أي دولة أخرى، مع الاستمرار في دعم غزة وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية، مع التشديد على عدم التفريط في أي شبر من سيناء.

شهر رمضان.. وافتقاد إطلالة نصر الله

2 مارس 2025

لسنوات عديدة، حرص السيد حسن نصر الله، الأمين العام الأسبق لحزب الله، على إلقاء كلمات أو خطابات خلال شهر رمضان المبارك، يحث فيها جمهوره على الاهتمام بشؤون المحتاجين والصدقة للفقراء لما لذلك من دور اجتماعي يُعوّض عجز النظام الاقتصادي عن تأمين حياة كريمة لهم، إلى جانب المحتوى السياسي الذي يركز دوماً على تحرير فلسطين والعمل لأجل الخلاص من الهيمنة الغربية.

قبل أسبوع من حلول رمضان 2025، شُيِّع السيد حسن نصر الله ومعه خليفته هاشم صفي الدين إلى مثواهما الأخير في مكان تم إعداده خصيصاً لهذا الغرض على طريق المطار في بيروت، وقد شارك مئات الألوف في مشهد الوداع المهيّب، الذي أعاد نكاً جراح لم تندمل في قلوب المحبين بيد أنه منحهم الفرصة لذرف دموع حبسوها في صدورهم خمسة أشهر تقريباً.

وكان الشهيدان قد ارتقيا بالتتابع، بين السابع والعشرين من أيلول/سبتمبر 2024، والثالث من تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، نتيجة غارات إسرائيلية عنيفة، أرادت من خلالها حكومة الاحتلال كسر شوكة المقاومة في الإقليم بشكل عام عبر اغتيال قادتها. لكنّ المخطط تم إفساده أو على الأقل منعه من تحقيق أهدافه كاملة، عبر أمرين:

الأول، مشهد الوداع العارم الذي حصل في ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية، أكبر ستاد رياضي في لبنان، على مشارف الضاحية الجنوبية. والثاني، الضريح الذي يحتضن جسدَي الشهيدين، والذي يلعب الآن دوراً رمزياً ووجدانياً، لا يمكن التغافل عنه، إذ أصبح للمقاومة عنوان عريض داخل بيروت، وسيظل متجذراً وقادراً على الإلهام أكثر وأكثر مع مرور الزمن.

ولعلّ ذلك بالتحديد، ما أزعج "جيش" الاحتلال، ودفع قاداته إلى التفكير جدياً في قصف الجنازة، ذلك بحسب ما أفادت القناة 14 الإسرائيلية، نقلًا عن رئيس الأركان الإسرائيلي، المنتهية ولايته هرتسي هاليفي.

شهر رمضان من دون صوت السيد حسن!

جمهور المقاومة، المحبّ لنصر الله، حزينٌ ولا شك، فهناك شعور عام بالحسرة أو إحساس جمعي بأن الأمور لم تسر كما يجب، العزاء الوحيد أن قضية فلسطين قد عادت إلى الصدارة، وأن الحركات الغزيّة المناضلة صمدت في وجه آلة التوحش الإسرائيلية وأطاحت مخططات بن غفير وسموتريتش، وأن السيّد نصر الله وقبله إبراهيم رئيسي وبعده يحيى السنوار، جميعهم قد ارتقوا شهداء على طريق القدس، أي رحلوا عن الدنيا بأشرف صورة مُمكنة.

في رمضان الفائت، كان قد مضى على عملية "طوفان الأقصى" وما تلاها من عدوان إسرائيلي نحو ستة أشهر، وقتها خطب نصر الله في 14/3/2024، تركزت كلمته يومها على جوهر الصراع مع "إسرائيل"، وأن المعركة ممتدة منذ ما قبل 1948، مشيرًا إلى فشل نتياهو في تحقيق أهدافه أو التخلّص من الحركات المسلحة داخل القطاع؛ كما أكد أن واشنطن لا تريد إنهاء الحرب، وأن حركة حماس وضعت شرطًا بسيطًا لإنهاء الحرب، هو خروج "جيش" الاحتلال من غزة، ووقف كلي للعدوان، وعودة النازحين من أبناء شمال القطاع إلى أراضيهم.

اللافت أن نصر الله، حينها، أشار إلى أن التعتّ الإسرائيلي هو ما يعطلّ التفاوض، وأنّ واشنطن وعددًا من العواصم الأوروبية وبعض الإسرائيليين باتوا على يقين بأن استتصال حركات المقاومة مثل حماس والجهاد الإسلامي أمر مستحيل، وأنه رغم الوحشية والمجازر، سيكون نتياهو مجبرًا على التفاوض والقبول بشروط المقاومة؛ المهم هنا أن نبوءة نصر الله قد تحققت كاملة مع اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم عقده في منتصف كانون الثاني/يناير 2025، أي بعد أكثر من مئة يوم على استشهاده! عند محاولة رصد خطابات السيد نصر الله خلال مواسم رمضان

الستة الماضية، أي منذ عام 2018 تقريباً، تجد أنها جميعاً تشترك في العمل على استثمار تلك الطاقة الروحانية العالية، ومن ثم توجيهها إلى السياق الأنسب، بحيث يُثمر النشاط الديني بشكل إيجابي في المجالين الاجتماعي والسياسي، مع فسح المجال لرياضات تزكية النفس، وما يتبع ذلك من معانٍ سامية، تجعل الشخص بعيداً من التغطرس أو حمل الضغائن أو تعمّد إصابة الآخرين بالضرر.

ويمكن رصد العلامات المميزة لخطابات الأمين العام السابق لحزب الله، خلال تلك الفترة، عبر النقاط الآتية:

أولاً، الدعوة الدينيّة التقليدية إلى الإكثار من العبادات، والتوسّع في الدعاء وسؤال الخالق؛ لكن اللافت في هذا السياق تركيز السيّد نصر الله على الأخلاق العامة، وإعطاء الحيّز الأكبر للمسائل المتعلقة بالإنفاق على المحتاجين، وإكرام الأيتام، والعمل الدؤوب على تقديم الغذاء والكساء للشرائح الأقل دخلاً.

ثانياً: تنوّع الخطاب ليشمل العديد من المحاور الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ من النادر أن يقتصر خطاب للسيّد نصر الله على شقّ دون آخر، فعلى سبيل المثال، في خطابه بتاريخ 2022/4/12، الذي وافق الحادي عشر من رمضان، أشار نصر الله إلى تاريخ الصراع مع الكيان الإسرائيلي، مُذكّراً بمجزرة دير ياسين التي وقعت في 1948/4/9، ثم انتقل إلى إدانة التدخلات الأميركية في الشأن الداخلي للدول العربية، ومنها لبنان، عبر العمل على تأجيل الانتخابات النيابية.

وفي مثال آخر بتاريخ 2023/3/22 مع اقتراب دخول شهر رمضان، ألقى نصر الله خطابه، الذي كان مخصّصاً لنعي القائد في الحزب حسين الشامي، وتطرق فيه إلى أوضاع لبنان الاقتصادية، محذراً من التلاعب في سعر العملة المحلية لصالح الدولار الأميركي، مكرّراً دعوته إلى التوجه شرقاً، والانفتاح على الصين وغيرها من الدول، والتفاعل بإيجابية مع المتغيّرات العالمية، والخروج من الفلك الأميركي.

ثالثاً: إحياء يوم القدس في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان، وهي

المناسبة التي دعا إليها مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني في أعقاب انتصار الثورة عام 1979 ، كيوم للتضامن مع القضية الفلسطينية والإعلان عن رفض الاحتلال الإسرائيلي. وقد وازب السيد نصر الله على إحياء تلك المناسبة.

ففي عام 2018 ، ركّز في خطابه على المخططات التي يُعدّها البيت الأبيض بالتعاون مع حكومة الاحتلال للنيل من حقوق الفلسطينيين ، خاصة مع اعتراف إدارة دونالد ترامب ، إبان فترة رئاسته الأولى ، بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" ، وفي عام 2019 ، لفت السيد حسن إلى أن المقاومة الفلسطينية تطوّرت ، بحيث تقترب من معادلة قصف "تل أبيب" مقابل غزة ، كما حدّر حينها من خطورة شن حرب ضد طهران ، لأن الحرب ستشعل المنطقة ، بما يشمل استباحة المصالح الأميركية.

وفي عامي 2020 و2021 ، ركّزت خطابات نصر الله على أهمية اليقظة والانتباه إلى المخططات الأميركية التي تجري بالتنسيق مع بعض الأنظمة الإقليمية ، للحيلولة دون انتشار ثقافة المقاومة بين الشباب العرب ، ولاستنزاف الدول التي تتبنى خيارات رفض الهيمنة الأميركية عبر سلاح العقوبات ، مؤكداً أن أي مساس بالمقدسات الفلسطينية سيؤدي إلى حرب إقليمية ، وأن معركة "سيف القدس" أعادت الاعتبار إلى القضية الفلسطينية ، ووجّهت ضربة قاسية لمسار التطبيع.

أما في عام 2022 ، فشدد على أهمية ما يقدمه الشعب الفلسطيني من تضحيات ، مؤكداً قدرة إيران على توجيه ضربة إلى "إسرائيل" مباشرة ، وأنّ مقدمات هذا الأمر تكبر ، وهو ما حدث بالفعل خلال عام 2024 ، أي بعد خطاب السيد نصر الله بعامين! . وفي عام 2023 ، أعلن عن سقوط الرهان على محور إسرائيلي-عربي ضد إيران ، مؤكداً تنامي قدرات المقاومة.

وفي رمضان 2024 ، بينما كانت المعارك في قطاع غزة مشتعلة ، كرّر نصر الله دعمه عملية "طوفان الأقصى" وعمليات جبهات المساندة التي وضعت الكيان الصهيوني على حافة الهاوية ، مشدداً على أهمية التشبث بخيار المقاومة رغم الصعوبات ، وعدم الالتفات إلى كلام المثبّطين.

حضور لا يغيب

أمثال السيد نصر الله لا يغيبون، إذ نحن بصدد شخصية استثنائية تركت بصمة عميقة في تاريخ المقاومة والسياسة في المنطقة، وقد كان صوته حاضراً دائماً في المحطات المفصلية، ومواقفه الثابتة شكلت رمزاً للصمود والإرادة الحرة.

لن يغيب من يحمل قضية عادلة ويقف إلى جوار شعبه في أصعب الظروف؛ فمهما طال الزمن، يبق أثر القادة الكبار في وجدان الشعوب، لأن المبادئ التي يدافعون عنها لا تموت. فالسيد نصر الله ليس مجرد شخصية سياسية، بل هو رمز للمقاومة والكرامة، وصدى صوته سيُلهم الأجيال القادمة لمواصلة طريق الحق والثبات.

ولا شك أن خطابه لم تكن مجرد كلمات إنشائية تُلقى في المناسبات، بل هي بوصلة توجّه الرأي العام وتواكب تطورات الحاضر، وقد جاءت في لحظات مفصلية لتضع النقاط على الحروف. وفي عالم مليء بالتحديات والتحوّلات، تبقى خطابه مصدر ثقة، لأنها نبعت من رؤية واضحة ومواقف صادقة. فحضور صوته يعكس ارتباطه الدائم بقضايا أمّته، ويؤكد أن الحكمة والحق لا يغيبان مهما تغيّرت الظروف.



بين رفض إملاءات ترامب و"الحزام الأمني البحري 2025".. كيف تستعد طهران للمواجهة؟

10 مارس 2025

رفضت طهران دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للتفاوض على اتفاق نووي، لأن قيادتها تعي أن هذا المسار لا يستهدف معالجة القضايا العالقة أو حل أي مشكلات تعطلّ نشوء علاقات طبيعية بين إيران والمعسكر الغربي، بقدر ما يستهدف التدخل في شؤون الدولة الإيرانية وفرض سياسات وإجراءات محددة، لا تصب في مجملها في صالح المواطنين الإيرانيين، وكذلك عموم أبناء المنطقة.

ردًا على الموقف الإيراني، كرّر المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض براين هيووز، مقولة ترامب، ومضمونها أن إيران أمام خيارين إما مواجهة ضربة عسكرية عنيفة أو القبول بالجلوس مع المفاوضين الأميركيين بزعم التباحث حول "كبح جماح البرنامج النووي"، بيد أن التجارب المتعددة لهذا النوع من "المفاوضات" تثبت أن واشنطن لم تكن يومًا جادة في التوصل إلى سلام دولي، بل هي تبحث عن الهيمنة وإخضاع العواصم الأخرى.

"تل أبيب" تراقب المشهد جيدًا، وتدرك دورها كقاعدة عسكرية متقدمة للقوى الغربية، وأنها ستكون مدعومة إلى المشاركة في الحملة على إيران، إذا ما تابع ترامب رعونته، وذهب باتجاه التصعيد العسكري؛ وهو ما سيكون بمنزلة استجابة لدعوات زعماء اليمين الإسرائيلي، والذين يرون أن اللحظة الحالية هي الأنسب لتدمير العديد من المنشآت الإيرانية، لكن قادة "الجيش" الإسرائيلي لا يملكون الجرأة ولا الإمكانيات اللازمة لتنفيذ مثل ذلك الهجوم من دون الدعم اللوجستي والعسكري الأميركي الواسع النطاق.

التدريبات التي يجريها ضباط الاحتلال وجنوده على قمة جبل الشيخ

ضمن الحدود السورية ، والتي تشابه في تضاريسها بعض المناطق الإيرانية ، تشير إلى أن "تل أبيب" تأخذ خيار العمل العسكري على محمل الجد ، في الوقت الذي يؤكد فيه مسؤولون إسرائيليون أن تلك المناورات تحاكي سيناريوهات معقدة تتضمن إنزالاً جويًا واشتباكات في مناطق جبلية وعرة. في مواجهة تلك التحديات ، أعلنت طهران أنها ستصدى بقوة لأي هجوم إسرائيلي أو أميركي ، وأنها مستعدة للرد ، وأن منشآت "إسرائيل" النووية ستكون ضمن أهداف الرد ؛ وقد أجرت القوات الإيرانية مناورات عسكرية واسعة النطاق تضمنت اختبار صواريخ متطورة ، من بينها صاروخ "خيبر 4" الذي يتمتع بقدرة تدميرية تعادل 60 طنًا من TNT.

في ضوء تلك الظروف المعقدة ، وسعي واشنطن لاستغلال سلاح العقوبات الاقتصادية الخانقة للضغط على إيران ، بالإضافة إلى مساعي "إسرائيل" لاستثمار المتغيرات الإقليمية ، وإضعاف رأس محور المقاومة في طهران ، تأتي مناورات "الحزام الأمني البحري 2025" بين روسيا وإيران والصين ، والتي تجري على مدار أيام عدة في الجزء الشمالي من المحيط الهندي ، إذ ستقوم الطواقم بتنفيذ مهمات تتعلق بالبحث والإنقاذ في البحر ، بالإضافة إلى إجراء تدريبات على إطلاق النار بالمدفعية ضد أهداف بحرية وجوية.

استعداد إيران للمواجهة.. والتنسيق مع الحلفاء

نادت الثورة الإيرانية منذ أيامها الأولى بعالم يخلو من الهيمنة ، وحشدت كل طاقتها على مدار عقود لمنع الولايات المتحدة الأميركية من التحكم في شؤون غيرها من الدول ؛ ولتحقيق ذلك الهدف سعت طهران لحشد الحلفاء الأممين الذين يتشاركون معها الحلم العادل ذاته ، واليوم تحاول القيادة الإيرانية تعزيز العلاقات بصورها كافة مع كل من موسكو وبكين ، بغرض مواجهة أي مخططات أميركية متهورة قد يلجأ إليها دونالد ترامب. على مدار ستة أعوام ، نظمت إيران بشكل دوري مناورات بحرية بالغة الأهمية مع روسيا والصين ، حملت اسم "حزام الأمن البحري" ، ولم تتوقف طوال تلك الفترة سوى في 2020 بسبب وباء كوفيد - 19 ، لكنها هذا العام ، تكتسب أهمية مضاعفة بسبب التوترات التي تجري في منطقة

الشرق الأوسط، نتيجة الحرب على غزة، واستشهاد أبرز قادة المقاومة في لبنان، وكذلك سقوط النظام السوري الذي كان بمنزلة الحليف الأبرز لكل من طهران وموسكو.

مضمون مناورات 2025، ليس عسكرياً بقدر ما هو سياسي؛ صحيح أن هذا النوع من المناورات سيلعب دوراً كبيراً في منح القوات البحرية التابعة للدول الثلاث الخبرات القتالية اللازمة، لكن أهم ما في الأمر أنه رسالة إلى الإدارة الأميركية، مفادها أن هناك تنسيقاً عالي المستوى بين أهم ثلاث عواصم في الكرة الأرضية اليوم، تكافح من أجل عالم متعدد الأقطاب يخلو من الهيمنة، ويسمح للشعوب بتحديد مصائرها بحرية ومن دون تأثير من دول أجنبية.

ويشارك هذا العام في مناورات "حزام الأمن البحري"، نحو 15 سفينة وسفينة دعم وزوارق قتالية، بالإضافة إلى طائرات مروحية تابعة للطيران البحري، وتمثل الجانب الروسي الفرقاطات "ريزكي" و"بطل الاتحاد الروسي أدار تسيدنيجا بوف"، بالإضافة إلى ناقلة الوقود البحرية المتوسطة "بيتشينغا" التابعة لأسطول المحيط الهادئ؛ أما وزارة الدفاع الوطني الصينية، فأشارت إلى أن الأسطول الصيني سيتضمن مدمرة وسفينة إمداد. وتأتي تلك المناورات، بعد شهرين تقريباً من إطلاق القوات البرية للحرس الثوري الإيراني، المرحلة الأولى من مناورات «الرسول الأعظم- 19» في محافظة كرمانشاه غربي إيران، بمشاركة وحدات مختلفة من القوات الخاصة واستخدام أسلحة ومعدات جديدة، وهي المناورات التي تحدث بشكل دوري في مياه الخليج ومضيق هرمز لاختبار الجهوزية العسكرية ولتجريب أسلحة جديدة.

رسائل سياسية من المحيط الهندي إلى البيت الأبيض
يُحسب للقيادة الإيرانية وعيها الدائم بحقائق القوة على الأرض، واستعدادها الدائم بما يلزم من معدات عسكرية وبُنَى صناعية وتحالفات سياسية، تُمكنها من الصمود ومن ثمّ الردّ.
ولعل هذا الشيء بالتحديد هو ما ضمن بقاء طهران كقوة إقليمية ومؤثرة

في المنطقة إلى اليوم، ومنع الإدارات الأميركية المتتالية من تحقيق أحلامها بالانتصار عليها.

فطهران التي ترفض التفاوض تحت الضغط، معتبرة أن أي حوار يجب أن يحصل في أجواء طبيعية، بعيداً من العقوبات الخانقة التي فرضتها إدارة ترامب، هي ذاتها التي ضاعفت مناوراتها العسكرية خلال العام المنصرم، فأجرت نحو 30 تدريباً برياً وجوياً وبحرياً، كما اختبرت منذ أسابيع صاروخ كروز المضاد للسفن من طراز "قدر 380" بمدى يتجاوز 1000 كيلومتر، ما يعدّ تهديداً للسفن الحربية الأميركية في المنطقة.

واليوم، بالتعاون مع قطبين عالميين، تحشد قواها البحرية، انطلاقاً من ميناء تشابهار المطل على بحر عمان، لإجراء مناورات بحرية ضخمة، ما يُعدّ رسالة سياسية إلى الولايات المتحدة وحلفائها، مفادها: إيران ليست وحدها، وهي قادرة على تشكيل تحالفات استراتيجية لمواجهة النفوذ الأميركي في المياه الدولية.

أهم الرسائل السياسية الموجهة إلى الولايات المتحدة

1 - إيران جزء من تكتل دولي جديد: التعاون العسكري بين إيران وروسيا والصين يُظهر أن طهران ليست معزولة، رغم العقوبات والضغط الغربية. يعزز هذا التحالف موقف إيران في مواجهتها مع الولايات المتحدة، سواء في الشرق الأوسط أو في القضايا الدولية الأخرى.

2 - تحدي الوجود الأميركي في عموم المنطقة: الولايات المتحدة تملك تحالفات بحرية قوية، مثل الأسطول الخامس في البحرين والتحالفات الأمنية في الخليج، كما أنها شكّلت في نهاية 2023 تحالف "حارس الازدهار"، بهدف قطع الطريق على المشاريع التجارية الصينية "الحزام والطريق"، وحماية أمن "إسرائيل" من هجمات حركة أنصار الله في اليمن.

في المقابل، تثبت إيران قدرتها على الرد عبر تشكيل تحالفات مضادة، وتُظهر مناورات "الحزام الأمني البحري" تحدياً مباشراً للوجود العسكري الأميركي في المنطقة.

3 - القدرة على حماية الأمن البحري والممرات التجارية: تبعث طهران

رسالة بأن لديها القدرة على حماية مصالحها التجارية وأنشطتها الاقتصادية في مجالها الحيوي، وأنها قادرة على مواجهة أي نوع من التحديات أو المخططات التي تستهدف أمن الشعب الإيراني ومعاشه.

4 - ممرات الطاقة العالمية: تُعدّ منطقة الخليج بالإضافة إلى المحيط الهندي، من أهم المناطق التي يُصدّر النفط والغاز منها إلى مختلف الدول، ويعدّ مضيق هرمز وباب المندب، أهم ممرين للطاقة في العالم.

ولا شك أن إظهار القوة البحرية في تلك المناطق يعني أن إيران تمتلك القدرات اللازمة للتأثير على حركة النفط والتجارة العالمية، إذا تعرضت لضغوط عسكرية أو اقتصادية كبيرة.

واشنطن في مواجهة صنعاء: نمر من ورق

23 مارس 2025

عبقرية حركة أنصار الله، كما سائر حركات المقاومة، تكمن في قدرتها على تحدي القوى العظمى التي يتجنب الجميع إزعاجها أو مخالفة أوامرها، ثم إثبات القدرة على تحقيق الانتصار، الذي يعني، وفق التعريف العملي: نيل الاستقلال الحقيقي، ومنع أي جهة خارجية من فرض شروطها أو التحكم في شؤون البلاد الداخلية.

يعيش أهل اليمن اختباراً صعباً، اليوم، مع إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، شن ضربات عنيفة على البلاد، منتصف شهر آذار/مارس الجاري، وكانت الخارجية الأميركية صنفت حركة أنصار الله "منظمة إرهابية عالمية"، مطلع الشهر ذاته، فيما عدّه وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، حينها، تنفيذاً لإحدى الوعود الأولى التي قطعها ترامب عند توليه منصبه.

استخدم ترامب لغة شديدة العنف والعجرفة منذ بداية العدوان، حين هدد بـ"أمطار قادمة من جهنم" ستسقط على أبناء اليمن، ثم عاد ليقطع تعهد يقضي بـ"الإبادة التامة" لأعضاء حركة أنصار الله. وبين هذا وذاك كانت حاملة الطائرات الأميركية، كارل فينسون، والمدمرات المرافقة لها، يتم إرسالها إلى الشرق الأوسط، لتصبح حاملة الطائرات الثانية، بعد "هاري أس ترومان" الرابضة قبالة سواحل اليمن المطلة على البحر الأحمر، والتي تم تمديد انتشارها مدة شهر.

ما الأسباب التي حرّضت ترامب على اللجوء إلى هذا المسار؟

أولاً: إيهام الجمهور الأميركي بأنه أكثر قوة من سلفه جو بايدن، وأنه قادر على الذهاب بحاملات الطائرات الأميركية بعيداً حتى الشرق الأوسط، وشنّ العمليات العسكرية، وحماية أمن "إسرائيل" من جهة،

والتحكم في واحد من أهم خطوط الملاحة الدولية، من جهة أخرى. المثير للجدل أن الشارع الأميركي بالفعل يصدق ترامب، في خطوة تعكس تأثير حالة "الهوس بنموذج القوة"، وهي الحالة التي دفعت كثيرين إلى نسيان الكم الهائل من العمليات العسكرية، التي تم شنتها ضد اليمن طوال عهد "الديمقراطي" بايدن. فهناك، على الأقل، تحالف "حارس الازدهار" الذي قادته واشنطن منذ نهاية عام 2023، والذي شنّ غارات على محافظات صنعاء والحديدة، بداية من كانون الثاني/يناير 2024، حملت اسم "سهام بوسيدون (إله البحار في اليونان القديمة)"، وبلغ عددها نحو 774 غارة حتى الذكرى الأولى لعملية طوفان الأقصى.

ثانيًا: تحقيق أهداف اليمين الإسرائيلي، الطامح إلى إشعال المنطقة بأسرها، واستهداف كل ساحات المقاومة التي تقدم دعمًا وإسنادًا إلى القضية الفلسطينية، إذ يحلم زعماء أحزاب أقصى اليمين في "تل أبيب" بأن تصبح المنطقة خالية من أي نظام أو حركة سياسية ترفض التطبيع أو تعلن التمرد على أفكار البيت الأبيض، ويحاول ترامب التماهي مع تلك "الأحلام"، وشنّ الهجمات العسكرية على عدد من المواقع، مع توجيه رسائل تحذير متكررة إلى عمود خيمة محور المقاومة في طهران.

ثالثًا: إزعاج القيادة الصينية عبر السيطرة على أحد أهم شرايين التجارة في العالم، وهو مضيق باب المندب، إذ تجني بكين 160 مليار دولار سنويًا من صادراتها عبر ممر البحر الأحمر، ومن خلاله تمر 60% من صادراتها المتوجهة إلى أوروبا. وتخطط الإدارة الأميركية استغلال تلك الورقة أداة ضغط على الدولة الصينية في أي مفاوضات مرتقبة.

الموقف اليمني

ردّ صنعاء على السلوك الأميركي ربما هو أشد ما يزعج البيت الأبيض، فهناك استخفاف واضح بأدوات الحرب النفسية، التي يشنّها ترامب ومعاونوه، واللجوء دومًا إلى الردّ في الميدان. فقبل اندلاع العدوان الأميركي، كان قادة "أنصار الله" يعلنون استئناف العمليات العسكرية ضد السفن الإسرائيلية، التي تعبر منطقة العمليات المعلنة في البحرين

العربي والأحمر، ردًا على قيام "تل أبيب" بمنع دخول المساعدات لقطاع غزة وإغلاق المعابر.

أمّا مع شروع واشنطن في تنفيذ عدوانها فعليًا، فكانت الصواريخ اليمنية تتجح في اصطلياد هدفين:

الهدف الأول، حاملة الطائرات الأميركية وعدد من القطع الحربية في البحر الأحمر، بما في ذلك حاملة الطائرات "يو أس أس هاري ترومان". وتم ذلك عبر إطلاق عدد غير محدد من صواريخ كروز والطائرات المسيّرة، إذ جرى تنفيذ أربع هجمات خلال 72 ساعة، واعترف البنتاغون بتلك الهجمات. الهدف الثاني، الأراضي المحتلة، بحيث طارت الصواريخ والمسيرات اليمنية، وعبرت البحر الأحمر، لتسقط داخل "إسرائيل"، وتطورت الأهداف لتصل حتى إلى مطار "بن غوريون"، الذي تم استهدافه بصاروخ فرط صوتي من نوع "فلسطين 2"، الأمر الذي أجبر مئات الآلاف من الإسرائيليين على دخول الملاجئ، ومعهم رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، الذي فضّ اجتماعًا في الكنيسة وتوجّه إلى الملجأ، صباح الخميس الماضي. يأتي هذا ضمن العمليات العسكرية التي تنفّذها القوات المسلحة اليمنية، إسنادًا لقطاع غزة، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأعلنت القيادة اليمنية أن تلك العمليات لن تتوقّف مهما استمر العدوان الأميركي، وأنها متواصلة حتى يتمّ إنهاء العدوان على غزة ورفع الحصار عنها.

استعراض أميركي للقوة.. بلا طائل

العمليات، التي ينفذها الجيش الأميركي ضد أبناء اليمن اليوم، لا تتباين شكلاً أو موضوعاً عن العمليات التي تم تنفيذها على مدار العامين الماضيين، وكلها نتج منها شهداء وجرحى وتخریب لعدد من المنشآت المدنية والعسكرية اليمنية، لكنها، في الوقت ذاته، لم تؤدّ إلى أي نوع من التغيير في الموقف اليمني الداعم للقضية الفلسطينية والمتشبث بخيار المقاومة، كما لم تتجح في شتي أبناء اليمن عن حظر ملاحاة السفن الإسرائيلية، أو إطلاق الصواريخ في اتجاه الأراضي المحتلة. وفقاً لوزارة الدفاع الأميركية، فإن حملة ترامب العسكرية ضد صنعاء

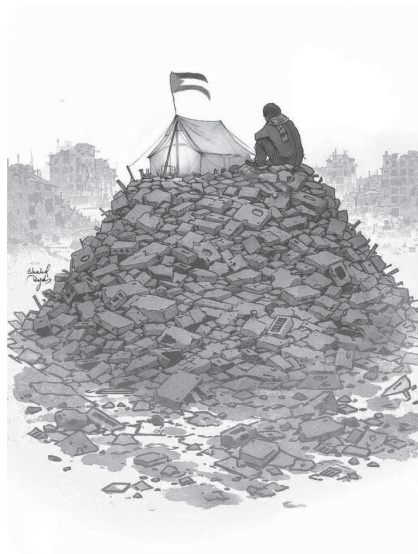
تستهدف مجموعة أكبر من الأهداف، التي خططت ضربها حملة بايدن، إذ تشمل مواقع تدريب وخبراء للطائرات المسييرة. ومع ذلك، يحذر محللون غربيون من أن التصعيد العسكري قد يؤدي إلى تورط واشنطن في صراع طويل الأمد من دون تحقيق نتائج حاسمة، وخصوصاً أنه لا يترافق مع استراتيجيات دبلوماسية واضحة أو مسار اقتصادي شامل، كما أن الحملة الأخيرة لا تحظى حتى بدعم الحلفاء التقليديين لواشنطن.

من المؤكد أن الولايات المتحدة تمتلك قدرات عسكرية هائلة، بما في ذلك حاملات طائرات وقاذفات استراتيجية وتقنيات استخباراتية متقدمة، لكن لدى اليمنيين، في المقابل، قدرة عالية على الصمود في مواجهة الهجمات الجوية، ولديهم طبيعة جغرافية تجعل من العسير استهدافهم، كما أن واشنطن، على رغم حالة الغرور التي تنتاب ترامب، فإنها تتحاشى استفزاز محور المقاومة إلى الدرجة التي تؤدي إلى فتح جبهات جديدة ضد قواتها وقواعدها العسكرية واستثماراتها التجارية في المنطقة.

وتجلت القوة العسكرية لأنصار الله في التخلي عن الأسلحة التقليدية والبدائية، والاعتماد على تكتيكات الحروب غير المتكافئة، أو ما يطلق عليه "الحروب الهجينة"، الأمر الذي أدى إلى تغيير قواعد اللعبة بصورة كاملة، من خلال استخدام الصواريخ الباليستية والطائرات من دون طيار، والانتقال من وضع الدفاع إلى الهجوم، إذ استخدم اليمنيون "صاروخ طوفان"، الذي وصل مداه إلى أكثر من 1600 كم، الأمر الذي كشف قدرتهم على الوصول إلى أهداف خارج اليمن.

"العقلاء" داخل الإدارة الأميركية، اليوم، باتوا يخشون النظرة السلبية التي سيتبنّاها كثيرون تجاه الرئيس الأميركي إذا لم تحقق الحملة على اليمن أهدافاً استراتيجية واضحة، مثل وقف الهجمات، أو تقليل ترابط ساحات المقاومة، فالانطباع العام حينها سيكون أن ترامب "ثرثار كبير" محض، و"رجل أقوال لا أفعال"، وهؤلاء ينصحون باللجوء إلى خيار الحصار الاقتصادي، لأنه سيكون مجدياً بصورة أكبر من الضربات العسكرية، التي اختبرها بايدن، وقبله عدد من دول المنطقة، ولم تُجدِ نفعاً.

الولايات المتحدة أبحرت بغرور إلى سواحل اليمن، وفق مخطط يستهدف استنزاف "أنصار الله"، لكن تلك الحركة، التي تعتمد أساليب حرب غير نظامية، ولديها مخزون عقيدة يحثها على الثبات حتى الرمق الأخير، وتملك تضاريس جبلية وعرة، ستمكن من قلب الآلة، وإجبار واشنطن، في نهاية المطاف، على الاعتراف بفشلها الاستراتيجي، والانسحاب من دون تحقيق أي هدف من الأهداف التي تعلنها، بصورة متكررة، منذ بدء العدوان. المتوقع أن الضربات الجوية ستستمر فترة، لكن من دون تحقيق أهداف ملموسة، وهو ما يمثل استنزافاً للقدرات الأميركية، وربما ينتج من ذلك ضغط داخلي من الشارع الأميركي لإنهاء العملية العسكرية، كما حدث في حرب فيتنام في القرن الماضي. ولا يمكن استبعاد أي سيناريوهات في ظل تخبط الإدارة الأميركية، فهي ذاتها، التي كانت تصر منذ شهرين تقريباً على مسألة تهجير أبناء غزة، وتعلن مشاريع لتحويل القطاع إلى "ريفيرا الشرق"، ثم تبخّرت كل العناوين، في لحظة، وخبّت النيران، التي أشعلتها تصريحات ترامب في المنطقة.



"لا للتهجير" شعارٌ يتردد مجدداً في الميادين المصرية..

أي سياقٍ وأي رسائل؟

2 إبريل 2025

في آخر أيام شهر مارس/آذار 2025، وعقب أداء صلاة عيد الفطر، احتشد مصريون في الميادين العامة لتأييد نضال الشعب الفلسطيني ضد آلة الموت الإسرائيلية، إذ تم رفع الأعلام الفلسطينية إلى جانب الأعلام المصرية ورُدَّت الهتافات المعهودة الراضة للاحتلال، لكن الشعارات الأبرز تركزت حول رفض مخططات تهجير أهالي قطاع غزة إلى خارج أراضيهم، وهو الملف الأبرز لدى الدولة المصرية منذ بدء العدوان الإسرائيلي في أكتوبر/تشرين الأول العام قبل الماضي.

اللافت في هذا الحدث أنه تناغم مع مشهد نظير عياد، مفتي الديار المصرية، الذي أطلَّ الليلة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، لإعلان موعد عيد الفطر، وإلى جواره خريطة فلسطين التاريخية من نهر الأردن حتى البحر الأبيض، بما يشمل المدن والقرى والمناطق العربية التي تم احتلالها، وتأسيس الكيان الإسرائيلي على أنقاضها، وهو أمر استقبله أغلب المصريين بالثناء والإشادة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

المؤكد أن حراك الشارع المصري صار اليوم مضبوطاً بإرادة أجهزة الدولة، وأصبح كل شيء محسوباً بعناية ويستهدف إيصال رسائل محددة، ذلك بعد فترة سيولة شهدتها الوسط السياسي المصري خلال نهايات عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك ووصولاً إلى سنوات ما بعد "الربيع العربي".. فما الرسائل التي تحرص الإدارة المصرية على إيصالها عبر السماح لآلاف المصريين بالإعلان عن موقفهم الداعم للقضية الفلسطينية، وما السياق السياسي العام الذي تأتي فيه تلك التظاهرات الحاشدة؟

أولاً: التعبئة الجماهيرية في مواجهة انفلات اليمين الإسرائيلي

تشعر القاهرة بالقلق إزاء أفكار الأحزاب اليمينية التي تقود "تل أبيب" منذ نهايات عام 2022، مع تأسيس بنيامين نتنياهو حكومته السادسة، والسابعة والثلاثين في عمر حكومات "إسرائيل"؛ فالأفكار الدينية المتطرفة التي تحرّك عدداً من الوزراء داخل تلك الحكومة، والتي تتمثل في التصريحات السياسية غير المنضبطة واللجوء إلى التصعيد العسكري ضد الجبهات كافة والتحريض على إشعال المنطقة، جميعها أمور تحث الإدارة المصرية على الحذر، وتدفعها إلى حشد الرأي العام في الشارع لمواجهة أي تصعيد محتمل.

ولا تخفى على خبراء السياسة في مصر الأيديولوجيات التي تحكم مواقف اليمين المتطرف، وخطورة ذلك على الأمن القومي المصري، تحديداً إذا تعلق الأمر بسيئاء وتجدد الأطماع الإسرائيلية، كذلك ما أثير من قبل بعض السياسيين الإسرائيليين حول المطالبة بإعادة النظر في اتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل"، وهو ما دفع القاهرة إلى تكثيف وجودها العسكري في سيناء لحماية أمنها القومي، وتوجيه رسالة بأن الدولة على أتم استعداد لمواجهة أي مخاطر أو مستجدات.

إضافة إلى ما سبق، فإن تحالف اليمين الإسرائيلي المتطرف مع تيارات داخل الإدارة الأميركية لا سيما الجمهوريين، قد يزيد من الضغوط على مصر لقبول تسويات إقليمية لا توافق عليها، أو دفعها إلى اتخاذ مواقف ضمن سياستها الخارجية ربما لا تتوافق مع أجندة العمل المصرية. ولا شك أن مصر منذ عقود تتحاشى الصدام مع البيت الأبيض إلى أبعد درجة ممكنة، من دون أن يعني ذلك التخلي كلياً عن استقلال القرار أو التفريط في الدور المحوري، عربياً وإقليمياً.

ثانياً: ما بعد "طوفان الأقصى" .. موقف ثابت ضد التهجير

لدى الدولة المصرية موقف واضح إزاء رفض تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، وقد تم الإعلان عنه بشكل قاطع على لسان الرئيس السيسي منذ بدء العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي أعقب عملية "طوفان الأقصى"؛ وجاء الموقف المصري حينها كردّ فعل على تصريحات

وتسريبات كشفت عن مواقف عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين مثل جيل غامليل، وزيرة الاستخبارات الإسرائيلية (قبل إلغاء الوزارة)، وداني أيلون، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، بالإضافة إلى عسكريين سابقين مثل العميد أمير أفيضي.

موقف القاهرة انطلق من ثلاثة مبادئ:

أ- الأمن القومي المصري، والتخوفات المتعلقة بوجود تجمع كبير لأبناء قطاع غزة على الحدود مع "إسرائيل"، وفي منطقة حساسة أمنياً مثل شبه جزيرة سيناء، والتي كان شمال شرقها معقلاً لعدد من التنظيمات المتطرفة.

ب- رفض تصفية القضية الفلسطينية، وتحقيق أحلام مؤسسي الكيان بالاستيلاء على أرض خالية بلا شعب.

ت- قلق الأجهزة المصرية أن يكون ملف التهجير، هو رأس جبل الثلج، وبالتالي يكون التجاوب معه مقدمة لمزيد من التنازلات، خصوصاً في ضوء الأفكار التوسعية التي لها ظل كثيف داخل حكومة الاحتلال اليوم. طوال عهد الرئيس الأميركي السابق جو بايدن، كان يبدو أن الدولة المصرية نالت ما أرادت، خصوصاً أن تظاهرات مليونية ضخمة كان قد سُمح بتنظيمها خلال تلك الفترة المضطربة في النصف الثاني من شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وفيها عبّر المصريون عن دعم فلسطين ورفض التهجير؛ لكن الأمور تغيرت بعودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إذ أعلن بشكل مفاجئ عن دعمه لإخراج أبناء غزة من القطاع في اتجاه مصر والأردن، مُرجعاً ذلك إلى "أسباب إنسانية تتعلق بصعوبة العيش وسط الركام" واعداً بإنشاء مشاريع سياحية ضخمة تحوّل غزة إلى "ريفيرا الشرق"، رفضت مصر بطبيعة الحال، واتحدّ الموقف العربي لإفشال المخطط.

تراجع ترامب عن دعوته، التي كانت قد لاقت تأييداً وافراً من أبرز الوجوه اليمينية المتطرفة، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سيموتريتش، رغم ذلك لم تشعر القاهرة بالاطمئنان، خصوصاً أن اتفاق وقف إطلاق النار كان قد انهار، وعادت قوات الاحتلال لحصد أرواح الفلسطينيين منذ 2025/3/18،

بعد أن كانت الهدنة قد صمدت لقراءة شهرين. في ظل تلك المعطيات، أصبحت الإدارة المصرية مطالبة مجدداً بإعلان موقفها الراض للتهجير والداعم لتعمير قطاع غزة عوضاً عن أي مقترح آخر، في ظل مزاعم رددتها بعض وسائل الإعلام، تتعلق بقبول مصر محاولات التهجير مقابل مساعدات اقتصادية يتم ضخها لها.

وكانت الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، أكدت منذ نحو أسبوع، رفضها أي محاولة لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، قسراً أو طوعاً، مشيرة إلى أن "السياسة الخارجية المصرية لم تقم قط على مقايضة المصالح المصرية والعربية العليا بأي مقابل، أياً كان نوعه"، وعلى الأغلب رأت الدولة المصرية في أجواء العيد الفرصة المناسبة لتأكيد هذا الموقف، خصوصاً أن المصريين يتألمون فعلياً بسبب مشاهد القتل التي تحدث بحق الفلسطينيين، ويرغبون في التعبير عن مشاعرهم من خلال المسيرات والتظاهرات.

ثالثاً: التشبث بالدور التاريخي

تمتلك مصر كل ما يؤهلها للعب دور قيادي في المنطقة، هذا الدور يتعطل لفترات بسبب الضغوط الاقتصادية والتوجهات السياسية التي تجرّ البلاد نحو التماهي مع الإملاءات الغربية، على الرغم من ذلك، تحاول الحكومات المتعاقبة الحفاظ على الحد المعقول من ذلك الدور، وتجد القاهرة نفسها مدفوعة الآن للقيام بمهام أكبر، في ضوء التخوف من انعكاس الأوضاع داخل فلسطين على المنطقة ككل.

السماح مجدداً بعودة الجماهير إلى الشارع بعد فترة انقطاع ومن بوابة دعم القضية الفلسطينية، هي رسالة شديدة الأهمية، وقد وظفت الدولة الرفض الشعبي المتصاعد للممارسات الإسرائيلية لتعزيد موقفها الممانع لتهجير الفلسطينيين ولتوفير المعونات لأهالي غزة، ثم لاحقاً في الوساطة بين حركات المقاومة الغزيّة وبين الاحتلال لوقف العدوان، وقد نجحت القاهرة والدوحة في التوصل إلى اتفاق 2025/1/19، وهو ما فتح الطريق لعودة النازحين إلى الشمال وتدفق المساعدات، وتحاول مصر مجدداً إحياء

وقف إطلاق النار، بعد انهياره، بسبب رفض ننتياهو التفاوض لبدء المرحلة الثانية، والانسحاب من محور صلاح الدين "فيلا دلفيا"، ولجؤه مجدداً إلى الآلة العسكرية.

رابعاً: ضبط التوازن السياسي الداخلي

بعيداً من الأهداف الأساسية للتظاهرات التي انطلقت في مصر بعيد أداء صلاة عيد الفطر دعماً لقضية فلسطين، وما تعكسه من تناغم بين الموقفين الشعبي الرسمي، واستفادة الحكومة منها لتأكيد وتعزيز موقفها الدبلوماسي على الصعيدين الدولي والإقليمي في مواجهة أي ضغوط خارجية، فإن السماح بالتظاهرات تحت رقابة الدولة يتيح لها إدارة الحراك الشعبي من دون السماح بخروجه عن السيطرة، ويُظهر أن القيادة السياسية تتفهم مشاعر الشعب وتقديرها، ما يعزز صورتها داخلياً وخارجياً.

وتسعى المعارضة -كقاعدة عامة- لاستغلال الأوضاع المشتعلة إقليمياً للحشد ضد السلطة السياسية، لذا فإن السماح بالتظاهرات يُقلل من احتكار حركات المعارضة للمشهد، فعندما يجري تنظيم الفعاليات في إطار رسمي، تكون مسألة التوجيه أيسر مقارنةً بتحركات غير منظمة قد تخرج عن الإطار المطلوب، ومن المؤكد أن الشارع المصري متفاعل بقوة مع القضية الفلسطينية، و يتيح السماح بالتظاهرات متفهماً للتعبير عن الغضب الشعبي، ما يقلل من احتمالية تحوّل الاحتقان إلى موجات غضب أوسع.

وبشكل عام، فإن انطلاق التظاهرات في القاهرة ومدن مصرية أخرى لدعم فلسطين هو جزء من استراتيجية سياسية تجمع بين احتواء الغضب الشعبي، وإظهار الدعم للقضية الفلسطينية، وتوجيه رسائل سياسية إلى الخارج، بالأخص القوى الدولية الضاغطة للقبول بتسويات تُفضي إلى تصفية القضية الفلسطينية، مع ضمان بقاء الأمور ضمن المُحددات الأمنية والسياسية.

هل تشكّل الأصوات الإسرائيلية الرافضة للحرب

عامل ضغط حقيقياً على نتنياهو؟

16 إبريل 2025

على مدار شهور، منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، هناك أصوات إسرائيلية تعلن رفضها للحرب، وتدعو إلى عقد صفقة مع المقاومة الفلسطينية تضمن تحرير الأسرى الإسرائيليين، وتمنع تدهور صورة "إسرائيل" على المستوى العالمي، بعد أن صار رصيدها الحقوقي في السالب، وأصبح العديد من الهيئات الفاعلة في فضاء حقوق الإنسان يقيم نشاط حكومة الاحتلال كنشاط إجرامي وضار للعنصر البشري.

أغلب الرافضين للحرب كانوا من أهالي الأسرى، الذين رأوا أن توسّع رقعة القتال من الطبيعي أن يعرّض حياة ذويهم للخطر، وجرت مؤازرتهم بواسطة فنانيين ومثقفين وأكاديميين إسرائيليين، رأوا أن الآلية التي يدير بها بنيامين نتنياهو المعركة لا يمكن أن تُفضي إلى "نصر أخلاقي"، بل ستسبب في دمار شامل يحرق المنطقة بأسرها، بما يشمل "إسرائيل"، وقد ذكرت صحيفة "هآرتس" مؤخراً بأنّ حوالي 1700 مثقف إسرائيلي قد وقّعوا على عريضة تدعو إلى وقف الحرب.

اللافت أنّ رقعة المعارضة لاستمرار القتال قد اتسعت لتشمل المؤسسات الأمنية في "إسرائيل"، إذ طالّت وحدات عسكرية من قوات الاحتياط والمتقاعدين، فوقّع 1600 من قدامى الجنود في لواءيّ المظليين والمشاة على بيان يطالب بإعطاء الأولوية لإعادة الأسرى، كما وقّع 100 طبيب عسكري في الاحتياط على بيان مماثل يدعو إلى وقف القتال، وكان نحو ألف من عناصر سلاح الجو الإسرائيلي قد بعثوا في وقت سابق برسالة للمطالبة بوقف الحرب، ولاحقاً انضم إليهم جنود في الاحتياط من الوحدة "8200" التابعة للاستخبارات.

وقد أثار هذا المسلك من قبل العسكريين الإسرائيليين انتباه قادة

الاحتلال، ما دفع رئيس الأركان إيال زامير إلى التصديق منذ أيام على قرار يقضي بفصل قادة كبار ونحو ألف جندي احتياط من الخدمة، ذلك بعدما نشر الإعلام العبري الأخبار التي تكشف عن توقيعهم تلك الرسائل الداعية إلى إنهاء الحرب، كما حذر زامير من أن نقص عدد الجنود يُحتمل أن يحد من القدرة على تحقيق طموحات القيادة السياسية ومخططاتها داخل غزة سواء في الوقت الحالي أم في المستقبل.

في مواقع التواصل، والتي تعطي صورة نسبية عن الرأي العام داخل "إسرائيل"، يمكن رصد حالة الانقسام الواسعة حول هذا الملف:

القسم الأول، يرى أن عملية "طوفان الأقصى" تسببت في أذى هائل للمجتمع الإسرائيلي، بما أنها وصلت إلى عمق الكيان، ونجحت على مستويات غير مسبوقة، لذا فلا مفرّ. بحسب هذا الرأي - من توجيه ضربة شرسة للفلسطينيين، تهدف إلى منعهم من التفكير مجدداً في عملية مماثلة، وتقوم باستئصال المقاومة الفلسطينية من جذورها، حتى لو ترتّب على ذلك "إبادة قطاعات واسعة من سكان قطاع غزة" وهذا الرأي يدعمه اليمين الإسرائيلي، ويؤصّل له.

القسم الثاني، يرى أن السبيل الممكن للقضاء على العمل المسلّح الفلسطيني، يكون عبر احتضان النماذج الفلسطينية "المعتدلة" التي تقبل بوجود "إسرائيل"، وأن الحكومة مطالبة بتقديم صورة حسنة عن أدائها لتحث الفلسطينيين على القبول بالعيش تحت "العلم الإسرائيلي"؛ ويركّز أصحاب هذا الرأي على أن "إسرائيل" تتمتع بقبول عالمي، لأنها شكّلت ملاذاً لليهود الذين عانوا الاضطهاد على مدار قرون وحتى صعود النازية، وبالتالي على الحكومة الإسرائيلية أن تحافظ على هذا الشكل من "المظلومية"، وتتوقف عن ارتكاب المجازر التي تجعل "إسرائيل" في نظر العالم هي المعادل الموضوعي لألمانيا النازية مع فارق الزمن.

بالطبع يركز معارضو الحرب داخل "إسرائيل" على وجود 59 أسيراً محتجزاً في قطاع غزة حتى الآن، منهم 24 على قيد الحياة، ووجود حاجة ملحة لتحريرهم، إضافة إلى إلقاء الضوء على تجنيد 360 ألفاً من جنود

الاحتياط للمشاركة في الحرب منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، والانعكاسات السلبية لهذا الإجراء على المجتمع وأنشطته، كما يلفتون الأنظار إلى الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية التي تراجعت على نحو غير مسبوق خلال الفترة الماضية.

المؤيدون للحرب أم الرافضون لها، من هم أصحاب النسبة الأكبر؟
هذا السؤال لا يمكن حسمه بسهولة، فهناك كتلة صلبة في كل فريق، قد تشكلت على أسس أيديولوجية أو فكرية، لكن أغلب الإسرائيليين في وادٍ آخر، يتأرجحون بين التأييد والرفض، بحسب المواد الإعلامية التي يتعرضون لها، وكنتيجة لآليات تفكيرهم الذاتية؛ وهؤلاء يمكن تسميتهم بـ"المؤيدين / الرافضين الرماديين"، أي الأشخاص الذين ليست لديهم منطلقات أيديولوجية حقيقية تجاه الحرب، لكنهم قد يشعرون بالإحباط والسأم من استمرار الحرب لفترة طويلة، فيعلنون الرفض، إلا أن موقفهم قد يتغير في لحظات بسبب فيديو لجندي إسرائيلي مُصاب يتحدث عن "بطولاته" و"تضحياته" في غزة!.

بحسب استطلاع رأي أجرته القناة 12 الإسرائيلية نهاية الشهر الماضي، فهناك 69% من الإسرائيليين يؤيدون إنهاء حرب غزة، مقابل اتفاق يجري عبره الإفراج عن جميع الأسرى المتبقين في القطاع، لكن هذا لا يعني أن هؤلاء قد يقبلون - مثلاً - باستمرار فصائل المقاومة في إدارة قطاع غزة، أو بأن يحصل الغزيون على لوازم العيش التي تجعل حياتهم طبيعية تماماً، فنسبة كبيرة من الـ 69%، تريد إنهاء الحرب، لكنها في الوقت ذاته لا تزال تشعر بالحقد تجاه الفلسطينيين بسبب عملية "طوفان الأقصى".

وقد تتصلت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من إتمام المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، معتبرة أن لديها هدفاً لم يتحقق بعد، يتمثل في إبعاد حماس عن إدارة القطاع، والقضاء على أي فرصة قد تسمح لها أو لغيرها من الحركات بأن تجمع أعضاءها وتدريبهم وتنظيمهم وتسليحهم، بالشكل الذي يهدد أمن "إسرائيل" مستقبلاً! لكن المعضلة التي تواجه نتنياهو هي أنه عاجز عن تحقيق هدفه حتى اليوم، رغم ذلك

يستمر في عدوانه من دون أفق زمني، بالشكل الذي يضعه في خضمّ حرب داخلية موازية، مع اتساع موجة الرفض لسياساته.

هل يمكن أن يُجبر المحتجون نتنياهو على إنهاء حربه؟

في البداية يجب الفصل بين المحتجين الذين يُعبّر نشاطهم وحراكهم السياسي عن أهداف تتعلق بوقف الحرب على قطاع غزة بالفعل، وبين محتجين آخرين لديهم خلافات مع نتنياهو حول أمور تتعلق بآليات إدارة الدولة، أو أنهم يخشون المساس بـ"إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية ذات مؤسسات تُحكم بشكل هرمي".!

المجموعة الأولى تشمل عائلات الأسرى وتيارات يسارية وناشطين في المجتمع المدني، وهؤلاء يعارضون استمرار القتال، ويرون أن الحل يكمن في ميدان السياسة، لكنهم أقلية مقارنة بالتيارات اليمينية التي تهيم على الحكومة ووسائل الإعلام؛ أما المجموعة الثانية، فتختلف مع رئيس الحكومة حول أمور إجرائية، كما جرى عند إقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، الذي كان قد قال "إن إسرائيل ستقتل قادة حماس في كل مكان، حتى لو استغرق الأمر سنوات"، وذلك بحسب تسجيل صوتي جرى الكشف عنه في الـ 3 من كانون الأول / ديسمبر 2023.

لإيضاح الأمور أكثر، يجب الإدراك أن التظاهرات التي حاصرت بيت نتنياهو رفضاً لإقالة رئيس الشاباك، والمحكمة العليا التي أصدرت أمراً يلزمه بالاستمرار في عمله، هما حدثان لا يتعلقان بشكل مباشر بالموقف من الحرب، إذ لا يختلف بار عن نتنياهو فيما يتعلق بالموقف من المقاومة الفلسطينية، غاية ما يجري أن هناك شعوراً لدى قطاع من الإسرائيليين بأن الحكومة باتت تُدار بحسب أهواء شخصية، وبأن ثمة محاولة للتغطية على مخالفات وتمويلات من الخارج، والمحتجون هنا يريدون الحفاظ على "نزاهة المؤسسات"، ومنع قادة الحكومة من السيطرة على كل شيء.

بناءً على ما سبق، فإن من الخطأ التعامل مع سائر الاحتجاجات التي تحدث في الشارع الإسرائيلي، باعتبارها تتعلق بالعدوان على غزة، فأغلبها يخص ترتيبات البيت الإسرائيلي من الداخل، شأنها شأن التظاهرات

الضخمة التي عارضت محاولات الحكومة الحد من سلطة المحكمة العليا ومنح الائتلاف الحاكم أغلبية في اللجنة التي تقوم بتعيين القضاة، وذلك في مطلع عام 2023، أي قبل اندلاع الحرب بحوالى عشرة أشهر. الحقيقة أن هناك جبهة رفض داخل "إسرائيل" للحرب، لكن تأثيرها لا يزال محدوداً، ولا سيما أن "تل أبيب" تُدار بواسطة الحكومة الأكثر يمينية وقومية ودينية منذ عقود؛ رغم ذلك فإن مساحة الرفض تتزايد، وبالتالي يتنامى التأثير، وخاصة أن هناك ضباطاً كباراً صاروا يعلنون رفض القتال ويحشدون الرأي العام خلفهم، ولا شك في أن هذا أشد ما تخشاه القيادة الإسرائيلية، ولا سيما إذا أخذت في الاعتبار الأخبار التي تتحدث عن استعداد 40 % فقط من جنود الاحتياط للخدمة العسكرية.

وكانت تقارير منسوبة إلى "الجيش" الإسرائيلي قد تعرّضت خلال الأشهر الماضية لمشكلة نقص الجنود النظاميين بسبب عدم تجنيد اليهود المتدينين "الحريديم"، إضافة إلى عزوف جنود من الاحتياط عن الخدمة؛ ورغم أن المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية غالباً ما تُظهر تماسكاً في أوقات الأزمات، فإن وجود أصوات معارضة من داخل المنظومة الأمنية قد يتسبب بحدوث خلخلة في "الإجماع الوطني" ما يُلقى بمزيد من الأعباء على القيادة السياسية.

المؤكد اليوم، أن هناك جبهة رفض للحرب على غزة، وهناك ما يدل على تملل داخل "الجيش الإسرائيلي"، ورسائل وعرائض تكشف نوعاً من الرفض لاستمرار القتال، وهناك أيضاً اتهامات لقادة الحكومة بالتطرف والعمل على تحقيق مصالح شخصية، لكنها حتى اللحظة لم تصل إلى نقطة الضغط الحاسمة التي يمكن أن تُجبر نتنياهو على تغيير مسار الحرب. لكن الأمور قد تتبدل إذا استمرت الحرب لفترة أطول، وما يتبع ذلك من ارتفاع في أعداد القتلى من الجنود الإسرائيليين، وتفاقم أزمة الأسرى، وتزايد الضغوط الدولية، إضافة إلى تكرار الاضطرابات السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار الائتلاف الحاكم، وسقوط نتنياهو، وبالتالي وقف القتال.

تغيّرات في النظرة الإسرائيلية لملف الأسرى ودور اليمين المتطرّف في صياغتها

23 إبريل 2025

منذ نشأة الكيان الإسرائيلي، حمل المجتمع داخله حساسية شديدة تجاه وقوع أيّ من أفراده في الأسر لدى فصائل المقاومة الفلسطينية. هذا الشعور تجلّى في سياسات حكومات الاحتلال المتعاقبة التي حرصت، على مدى عقود، على مجارة نبض الشارع الإسرائيلي وتجنّب أيّ خطوات قد تمسّ ما يُعتبر "قيمة استثنائية" لكلّ مواطن إسرائيلي.

ودفعت هذه السياسة الحكومة في أكثر من مرة إلى الرضوخ لشروط المقاومة، وتقديم تنازلات في سبيل استعادة الأسرى. لكن اليوم، يبدو أنّ هذا النهج أخذ في التغيّر، بوتيرة غير مسبقة.

في البداية كان الإسرائيليون يشعرون بهشاشة كيانهم "الوليد"، وأنه عرضة للانهياب بسهولة إذا قرّر سكانه القليلون هجرته والعودة إلى بلادهم التي ولدوا وعاشوا فيها، وكان هناك حرص بالغ على استمرار تدفق الهجرات اليهودية من دول العالم كافة إلى الأراضي الفلسطينية، كما أنّ القيادات الإسرائيلية سعت إلى الحفاظ على صورة "الدولة الجديدة" كواحة الأمان يضمن فيها اليهود حياة مستقرة وخالية من المتاعب بعد أن عانوا من "الشتات والاضطهاد" لقرون.

بمرور الوقت، نشأت أجيال إسرائيلية جديدة لم تعرف "وطناً" غير "إسرائيل"، وتراجعت مشاعر الغربة والانتماء المزدوج. على الصعيد الدولي، ارتفع مستوى القبول بوجود الاحتلال، حتى في أوساط عربية رسمية بدأت تطبّع العلاقات وتتعامل مع الكيان كأمر واقع.

هذا، إلى جانب سلسلة من الانتصارات العسكرية التي حققتها "إسرائيل"، ساهم ذلك في تغيّروعي المجتمع الإسرائيلي بذاته، فبات أكثر ثقة في ديمومة كيانه، وأقلّ توجّساً من احتمالات الزوال. ورغم أنّ

قضية الأسرى لا تزال حاضرة في وجدان الشارع، إلا أن الحماس الشعبي لاستعادتهم بأيّ ثمن لم يعد كما كان.

منذ عام 1968 وحتى عام 2011، تاريخ انطلاق ما عرف بـ "الربيع العربي"، نفذت فصائل المقاومة الفلسطينية عشر صفقات تبادل أسرى مع الاحتلال. من أبرزها "عملية الجليل" المعروفة باتفاقية جبريل في أيار/ مايو 1985، و"صفقة وفاء الأحرار" في تشرين الأول/أكتوبر 2011، إذ تمكّن الفلسطينيون من فرض شروطهم وإطلاق آلاف الأسرى مقابل ثلاثة إسرائيليين في الأولى، وجندي واحد في الثانية.

كذلك، نجحت المقاومة اللبنانية في إتمام عدة صفقات بارزة، منها صفقة عام 2004 التي أفرج فيها عن مئات الأسرى مقابل الضابط الإسرائيلي إلعان تانينباوم، و صفقة عام 2008 التي حصل فيها حزب الله على الإفراج عن سمير القنطار وأربعة مقاتلين آخرين، إضافة إلى رفات مقاتلين فلسطينيين وعرب، مقابل جثتي جنديين إسرائيليين.

أسرى "السابع من أكتوبر": ورقة مؤجلة في حسابات نتنياهو
منذ تنفيذ عملية "طوفان الأقصى" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر عام 2023، شهدت الساحة الإسرائيلية تحولاً كبيراً في أولوياتها الأمنية والسياسية. العملية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية أثارت صدمة واسعة داخل المؤسسة الإسرائيلية، إذ توغل مقاتلو الفصائل الفلسطينية لمسافة تجاوزت 25 كيلومتراً داخل العمق الإسرائيلي، واجتاحوا تجمّعات سكنية وقواعد عسكرية، وأسروا نحو 251 شخصاً، نصفهم تقريباً من الجانب أو من مزدوجي الجنسية.

مع بداية الحرب، طرحت حركة حماس مبادرة للإفراج عن جميع الأسرى مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. لكن حكومة بنيامين نتنياهو اختارت التصعيد العسكري، مستخدمة القوة وسيلة للضغط على المقاومة لتقديم تنازلات، ووسيلة لمعاينة سكان غزة بشكل جماعي على دعمهم للفصائل المسلحة.

لاحقاً، وفي ظل ضغوط دولية وداخلية، أفرجت المقاومة الفلسطينية

عن 105 أسرى ضمن صفقة تبادل في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2023، ثم أطلقت 30 آخرين في صفقة ثانية خلال كانون الثاني/يناير عام 2025. كما أفرجت حركة حماس عن أربعة من جانب واحد، بينما تمكّنت قوات الاحتلال من العثور على ثمانية آخرين داخل قطاع غزة. بذلك، استعادت "إسرائيل" 147 أسيراً على قيد الحياة، إضافة إلى 44 جثماً. تلك الأرقام تشير إلى أنّ "إسرائيل" قد استردّت معظم أسرى عملية "السابع من أكتوبر"، وأنّ العدد المتبقي يبلغ 59 أسيراً، منهم 24 فقط أحياء، ما يخفّف بالتدريج من الضغط على الحكومة.

في الداخل الإسرائيلي، تستمر عائلات الأسرى والمفقودين في تنظيم الاحتجاجات للضغط على الحكومة من أجل عقد صفقة تضمن إنهاء الحرب وعودة جميع الأسرى. ومع ذلك، يظلّ خطاب الحكومة متمسّكاً بالأولوية العسكرية، موجّهاً تركيزه نحو إلحاق ضرر بالغ بالبنية التحتية في غزة، وتصفية الفصائل المسلحة، وبثّ رعب واسع في الأوساط العربية لمنع أيّ دعم مستقبلي للمقاومة.

أحزاب أقصى اليمين وتأثيرها على ملف الأسرى

منذ أيام، كشف وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بصراحة عن رؤية أحزاب أقصى اليمين لملف الأسرى، إذ قال "إعادة الأسرى من غزة ليست الهدف الأكثر أهمية، ومن يريد إعادتهم عبر الخضوع لحركة حماس يطلب فعلياً سحق قوة الردع الإسرائيلية". من المعلوم أنّ سموتريتش من أبرز الداعمين لاستمرار العدوان على قطاع غزة، ويقود حزب "الصهيونية الدينية"، الذي يُعدّ اليوم أبرز أحزاب اليمين المتطرّف داخل "إسرائيل"، ويحرّض على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية، شأنه شأن حزب "العظيمة اليهودية"، الذي يقوده إيتمار بن غفير.

لم تأتِ تصريحات سموتريتش، خارج سياق مواقف اليمين الإسرائيلي المتطرّفة، بل جاءت استمراراً لتوجّه أيديولوجي قائم على تصعيد العنف وتغليب الأهداف العسكرية على الاعتبارات الإنسانية، ففي شباط/فبراير الماضي، أثارت وزيرة الاستيطان الإسرائيلية، أوريت ستروك، جدلاً واسعاً

عندما صرّحت بأنّ "الحكومة التي تلقي كلّ شيء في سلة المهملات من أجل إعادة 22 أو 33 رهينة لا تستحقّ البقاء، ويمكن التخلّي عن بعض الأسرى من أجل تحقيق النصر". هذا التصريح يعكس بوضوح مدى استعداد المسؤولين الإسرائيليين لتقديم التضحيات البشرية ضمن حسابات سياسية وأمنية بحثة.

في السياق ذاته، ذهب هليل فريش، أحد المرجعيات الأيديولوجية للائتلاف الحكومي والأستاذ في جامعة بار إيلان، إلى استدعاء تجربة تاريخية مختلفة، إذ دعا إلى الاقتداء بالإدارة الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية، والتي واصلت حربها ضدّ اليابان رغم احتجاز القوات اليابانية لـ 41 ألف أميركي في ظروف قاسية. وأشار إلى أنّ واشنطن لم تُجرّ سوى عمليتين لتبادل الأسرى، أسفرتا عن إطلاق سراح 8% فقط من المحتجزين، معتبراً أنّ هذا النهج يمثل سياسة ناجحة ينبغي لـ "إسرائيل" اتباعها.

كما رأى فريش أنّ عملية "طوفان الأقصى" التي نفّذتها فصائل المقاومة الفلسطينية أضرتّ بمصالح "إسرائيل" أكثر من الضرر الناجم عن الهجوم الذي شنته دول المحور على ميناء بيرل هاربر الأميركي، في تشبيه يعكس مدى القلق الإسرائيلي من تداعيات هذه العملية على المستويات الأمنية والاستراتيجية.

ما سبق يعني أنّ تصريحات قادة اليمين الإسرائيلي ومفكره لا تعبّر فقط عن مواقف فردية، بل تعكس توجّهاً سياسياً وأخلاقياً يتعالى على الاعتبارات الإنسانية، ويستند إلى مقارنات تاريخية مشبوهة لتبرير خيارات عسكرية تتجاهل حياة المدنيين والرهائن على حد سواء، وبشكل عام نجح اليمين الإسرائيلي في حشد جزء معتبر من الرأي العام بهذا الاتجاه، وأعيد الجدل بخصوص بروتوكول هاننيبال، والذي كان ينصّ على منع أسر الجنود الإسرائيليين، بأيّ وسيلة حتى لو تطلب الأمر إيذاء الجنود أنفسهم.

ورغم أنّ أغلب استطلاعات الرأي الإسرائيلية لا تزال مؤيِّدة لعقد صفقة

تضمن تحرّر الأسرى ولو كان المقابل وقف الحرب، إلا أنّ أغلب المؤيدين يتمنّون لو تمّت عملية التحرير من دون الاضطرار إلى الرضوخ لشروط فصائل المقاومة الفلسطينية، أو القبول بوجودها في قطاع غزة مستقبلاً. أهالي الأسرى الإسرائيليين ونشطاء سياسيون يساريون يرون أنّ سلوك اليمين الإسرائيلي المتطرّف ينسف المبادئ كافة التي تأسست عليها "العقيدة الصهيونية" التي تقوم على حماية المقاتلين وضمان عودتهم أحياء مهما كان الثمن فادحاً، كما أنّ تصريحات الوزراء اليمينيين المتتالية تكشف عن تعطّش مريب للدماء ورغبة مستمرة في الضغط العسكري من دون أيّ اعتبار لإنسانية الفرد، وأنها تتجاهل بشكل تامّ معاناة عائلات الأسرى.

في المقابل يُصرّ قادة اليمين الإسرائيلي على مواقفهم، معتبرين أنّ تحرير الأسرى الإسرائيليين لا يمكن تحقيقه عملياً سوى بالتصعيد العسكري، وأنّ "إسرائيل" أمام فرصة تاريخية للقضاء على كلّ التهديدات التي تمثلها المقاومة الفلسطينية، وهذا هو الضمان الحقيقي كي لا يقع إسرائيليون جدد أسرى في المستقبل. وقد نجح اليمين الإسرائيلي حتى اليوم في إحباط أيّ حراك جماهيري معارض، من خلال تأكيد أنه لم تعد ثمة ضمانات أو خطوط حمراء في السياسة الإسرائيلية.

التطبيع لم يعد كافياً: "إسرائيل" تسعى للهيمنة الإقليمية

4 مايو 2025

قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلي توسيع العملية العسكرية في قطاع غزة، واستدعاء آلاف من جنود الاحتياط، بالرغم من مرور أكثر من عام ونصف على انطلاق العملية البربرية التي حصدت أرواح أكثر من 52 ألف فلسطيني. توازيًا، زادت معدلات التدخلات السياسية والعسكرية في الشأن السوري على نحو غير مسبوق، كذلك ارتفاع وتيرة الخطاب اليميني المُحرّض على استهداف إيران..

جميعها أمور تكشف عن تحولات جذرية في السياسة الإسرائيلية تجاه العالمين العربي والإسلامي، إذ لم تعد "تل أبيب" قانعة بنيل الاعتراف الإقليمي، بل باتت تريد الهيمنة على المنطقة، والتحكّم بمصيرها، وتتصيب نفسها شرطياً عليها، وحتى يتحقق ذلك، لا بدّ لها أن تكسر شوكة أي دولة تُهدد مشروعها.

التطبيع كخطوة نحو الهيمنة الاستراتيجية

في بدايات عملية السلام التي رعتها واشنطن بمراحلها كافة، ومارست ضغوطاً على الأنظمة العربية للقبول بها، بدا أن حكومات الاحتلال تسعى إلى الاعتراف والتعايش، مستهدفة كسر العزلة العربية والدولية. لكن، بعد أن نجحت في إقامة علاقات مع مصر أول الأمر، ثم الأردن والسلطة الفلسطينية، وأخيراً الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسودان، بدأت ملامح طموح أوسع تظهر بوضوح.

لم تعد العلاقات تقتصر على الشؤون الدبلوماسية أو التعاون الاقتصادي، بل امتدت إلى التعاون العسكري والأمني، ما يعكس رغبة في التغلغل في البنى التحتية للدول العربية، فالمؤكد أن "إسرائيل" لم تعد تلعب دور الدولة المحاصرة اليوم، بل أصبحت تسعى بوضوح لتكون "مرجعية إقليمية" في مجالات الدفاع والاستخبارات والسياسة الخارجية.

تفكيك القوة وإضعاف الصف

لم يكن هدف "تل أبيب" من البداية، نسج علاقات مع الأنظمة العربية ونيل الاعتراف فقط، بل دوماً ما تم تسويق ملف التطبيع باعتباره ملفاً شاملاً يتضمن تكسير أجنحة أي دولة عربية تقبل به، بحيث لا تكون قادرة على التحليق في مجالها الجغرافي الحيوي، وتصبح معزولة غائبة عن الفعالية الإقليمية. بمعنى آخر، يحدث تبادل في الأدوار، إذ تصبح "إسرائيل" أكثر حرية في الإقليم، ويصبح مفهوم الانكماش والعزلة من نصيب النظام المُطبّع الذي يصبح تخطيه حدوده محكوماً، وللابد، بموافقة "إسرائيل" ومباركة الولايات المتحدة.

لنجاح المخطط الإسرائيلي، كان لزاماً أن يتم تمرير التطبيع في لحظة تفوّق لـ "جيش" الاحتلال، كي يرسخ في وعي الشعب العربي أن مواجهة "إسرائيل" متبوعة دوماً بالخسائر، وتجلب "الهزيمة" و"العار"، بالتالي من الأجدى تحاشيها. يتوازى مع ذلك التزام الأنظمة المُطبّعة ببرامج اقتصادية تُرغمها على التخلي عن التخطيط والملكية العامة والتنمية المستقلة، وتدفعها نحو إباحة أسواقها للمستثمر الغربي، بهذا تفقد الدولة بالتدريج استقلالها الاقتصادي وتغرق في الاستدانة ما ينتهي بها إلى خسارة استقلالها السياسي، أما في حال كانت الدولة غنية بفضل ثروات طبيعية، فتكون ملزمة بتوجيه عوائد تلك الثروة نحو النشاط الاستهلاكي والترفيهي، وفي أفضل الأحوال الخدمي، بينما يُحظر عليها تأسيس بنية صناعية متطورة أو الاستثمار في أي نشاط إنتاجي آخر.

اختلال موازين القوى في الإقليم

في كل مرة عقدت دولة عربية اتفاقاً للسلام مع الاحتلال، كانت "إسرائيل" تريح مساحة سياسية أكبر في المنطقة، وظلّ الأمر تبعاً لتلك المعادلة على مدار عقود.

ما عكّر صفو "النصر الإسرائيلي الاستراتيجي" كان دوماً محور المقاومة ونشاطه المناهض لمشروع الاحتلال في المنطقة، كان عقل المحور في طهران، وقلبه في جنوب لبنان، وسكن باقي الجسد في

فلسطين.

مع الوقت انضمت صنعا ومعهما جنوب العراق، حتى بات المحور مكتمل الأركان يحيط بـ"دولة" الاحتلال ويحاصرها ويستنزفها، وصولاً إلى عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.

انخرط المحور بساحاته كافة في المعركة دعماً للقرار الذي اتخذته المقاومة الغزية ونفذته بإرادتها المستقلة، وفي لحظة ما كاد العالم أن يعلن هزيمة "إسرائيل"، لكن الدعم الأميركي المستمر، وشراسة الخطاب الصهيوني اليميني، ووعي المجتمع الإسرائيلي بأن الإقرار بالهزيمة هو إعلان زوال الكيان، جميعها أسباب منعت سقوط "تل أبيب".

تدريجياً، أخذت الأمور مسارات أخرى، ذلك مع ارتفاع وتيرة المجازر في قطاع غزة، ثم استشهاد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في مايو/أيار 2024، وما تلاه من اغتيال لعدد من قادة المقاومة الفلسطينية، وصولاً إلى ارتقاء الشهيد الأسرى، السيد حسن نصر الله، في أيلول/سبتمبر 2024، ثم سقوط النظام السوري نهاية العام ذاته، ومغادرة الرئيس بشار الأسد إلى روسيا، وما أعقب ذلك من تدمير 90% من أسلحة الجيش السوري ومخزونه بواسطة الطيران الحربي الإسرائيلي.

منحت تلك الأحداث جرعة ثقة كبيرة للمجتمع الإسرائيلي، ولولا ملف الأسرى في غزة، وبعض صور الفساد المالي، لنصب البعض تماثيل لبنيامين نتنياهو في ميادين "إسرائيل"، مع أخذ مسألة الديمقراطية وروح الليبرالية الغربية السارية في الشارع الإسرائيلي بالاعتبار.

في كل الأحوال، أنجزت "تل أبيب" تحولاً كبيراً في معادلات القوى في المنطقة، ورغم أن المقاومة من اليمن جنوباً حتى غزة شمالاً مستمرة بفدائية منقطعة النظير في عملياتها، فإن مجمل ما حصل دفع قادة الاحتلال

إلى التفكير جدياً في الوثوب إلى الأمام.

تحركات محسوبة لإظهار التفوق

بدأت "إسرائيل"، مدفوعة بمنجزها العسكري، تستعرض عضلاتها إقليمياً، فباتت تطالب بفضاظة الدول التي لم تُوقع معها اتفاقاً للسلام

بتسريع الخطوات، وجرى الحديث عن تهجير الغزيين علناً، ما اقتضى التحرش سياسياً بكل من القاهرة وعمّان، وأصبحت الأراضي السورية في الجنوب مستباحة أمام المدرعات الإسرائيلية، وعبر سلاح الجو الإسرائيلي صارت "تل أبيب" طامحة لفرض قرارها على دمشق ذاتها، وهندسة البنية الاجتماعية والسياسية للدولة، إن لزم الأمر.

يجري ذلك على الرغم من "الرسائل الإيجابية" التي تبعثها السلطات السورية إلى "إسرائيل"، عبر الحديث المتكرر عن ذمّ الدور الإيراني، والاستعداد للانخراط في "عملية السلام". ولعلّ ذلك يؤكد أن "إسرائيل" اليوم صارت فعلياً لا تكتفي بالتطبيع، بل تطمح للسيطرة على مفاصل المنطقة.

في قطاع غزة، لم يعد المشهد مجرد مواجهة بين مقاومة واحتلال، بل غدا فصلاً دمويّاً من فصول مشروع أبعد مدى، وأشدّ خطورة.

فنتنياهو، زعيم الليكود، ومعه قادة أحزاب أقصى اليمين، لم تعد غايتهم محصورة في كسر شوكة المقاومة أو استعادة الأسرى، بل اتّسعت شهيتهم حتى باتوا يتطلّعون إلى اقتلاع غزة من جذورها، وإفراغها من أهلها، ومسحها من الجغرافيا والتاريخ معاً.

هي ليست حرباً فقط، بل رسالة مُرَقَّمة بالشظايا، مختومة بالدماء، موجّهة إلى كل عربي لا يزال يؤمن بالمقاومة، خلاصتها أن "التفكير مجدداً في مباغته إسرائيل سيجلب أنهاراً من الدماء وأطناناً من الركام"، وما تلك المجازر إلا تعبيد لطريق يُطلق عليه بعض المحللين العبريين "زمن إسرائيل"، زمنٌ تكون فيه "تل أبيب" قبلة الاستقرار، ومنارة الحداثة، ومحور التحالفات. زمنٌ يتحوّل فيه الخصم إلى تابع، والعربي إلى مستجدي ودّ من كان بالأمس خصماً وعدواً.

السعي إلى تهميش القضية الفلسطينية

كانت استعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية من أبرز مكاسب "عملية طوفان الأقصى"، لكن مع الوقت، تغيّر مزاج الشارع العربي، والأسباب ترجع إلى طول أمد الحرب، وسقوط الآلاف من الشهداء والجرحى،

والمشكلات الاقتصادية المعتادة التي تواجه الأسر العربية؛ من دون أن يعني ذلك قبول الشارع العربي بالتطبيع، أو تخليه إجمالاً عن حلم تحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر.

على أي حال، تدعم "إسرائيل" كل ما من شأنه خفض معدل اهتمام الشارع العربي بالقضية الفلسطينية، إذ يُسهّل ذلك من قدرتها على التحاور مع الأنظمة العربية، وتطوير العلاقات، من دون أي اضطراب للحديث عن الحقوق الفلسطينية، ما يمنح "إسرائيل" شعوراً بأن في إمكانها تجاوز المسألة الفلسطينية من دون تكلفة حقيقية. وهذا بحدّ ذاته يُعدّ شكلاً من أشكال الهيمنة الرمزية والسياسية.

الهاوية التي تقترب

رغم أن التطبيع بحدّ ذاته كان يشكل إنجازاً سياسياً لـ "إسرائيل"، بيد أن الوقائع على الأرض أثبتت أن الهدف لم يكن السلام بقدر ما كان اختراق البيئة العربية والتأثير في مراكز القرار فيها، كمقدمة لما يمكن وصفه بـ "الهيمنة الإقليمية"، مستغلة التغيرات الجيوسياسية، والانقسامات العربية، وخصومة بعض الأنظمة مع محور المقاومة، ما مكّن "إسرائيل" من عرض خدماتها على أنها البديل الآمن، الذي تستطيع أي دولة أو "مكوّن اجتماعي" عقد تفاهمات أو تشاركات أمنية معها.

اليوم، لم تعد الخسائر حكرًا على الفلسطينيين، بل امتد لهيبها ليحرق جميع أبناء المنطقة. لقد نجحت القوى الاستعمارية، التي رسمت ملامح "إسرائيل" منذ ولادتها واحتضنتها حتى الساعة، في تفكيك دول عربية واحدة تلو الأخرى، حتى أضحت الساحة مهيأة لحكومة الاحتلال كي تعبث بمقدّرات "الشرق الأوسط" بما يخدم مصالحها ومصالح رعاتها في الغرب.

وإذا لم تصحُ الأنظمة العربية من غفلتها، وتستدرك خطر هذا التمدد، فإن المنطقة برمتها قد تتحول إلى رقعة شطرنج، تحرّك "تل أبيب" أحجارها كما تشاء، وتُسقط من تشاء!.

كيف منعنا صنعاء من الكفر بالعروبة؟

18 مايو 2025

في زمن طغى فيه الصمت الرسمي والخذلان العربي، ارتفعت من صنعاء صرخة الكرامة، لا بالشعارات وحدها، بل بالمواقف الفعلية والتحركات الميدانية.

منذ انطلاق عملية "طوفان الأقصى" التي دشنتها المقاومة الفلسطينية في أكتوبر/تشرين 2023، وما تلاها من عدوان إسرائيلي غاشم، سجّلت صنعاء حضوراً عربياً نادراً، كسر قاعدة الصمت، ورسّخ معادلة جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي، عنوانها: "من اليمن يأتي الرد".

في لحظة كاد فيها اليأس أن يبتلع الوعي العربي، ويكفر الناس بجدوى الكرامة والنضال، وينحني الجميع لـ "السيد الأميركي"، برزت حركة أنصار الله من اليمن، كضوء في آخر النفق، تثبت أن العرب لم يُخلقوا للاستسلام، وأن في الأمة نبضاً لم يمت.

لم تكن صواريخها الموجهة نحو الكيان المحتل مجرد أدوات حرب، بل رسائل إيمان: أن المقاومة ممكنة، وأن العدو ليس أسطورة عصية على الهزيمة، وأن الدم العربي لا يزال قادراً على أن يُفاجئ العالم.

لقد أعادت صنعاء تعريف ما يمكن للعربي أن يكونه؛ لا تابعاً ولا مفرطاً، بل فاعلاً وصلباً؛ وحين اختنق البعض تحت ثقل الهزيمة، فتحت صنعاء نافذة للأمل، ومنعت أمةً بأكملها من الكفر بذاتها وقدرها.

صنعاء تطلق الصواريخ... والخليج يستقبل ترامب

في مشهد يكشف حالة الانقسام العربي، كانت صنعاء تطلق صواريخها على "إسرائيل"، بينما كانت دول الخليج تفتح أبوابها للرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال جولته التي بدأها من الرياض بتاريخ 2025/5/13، إذ بدا المشهد وكأن هناك فسطاطين عربيين: أحدهما يوقع على الاستثمارات،

وآخر يقاتل بالصواريخ.

خلال 24 ساعة ، كانت المقاومة اليمنية قد أطلقت ثلاثة صواريخ باتجاه الأراضي المحتلة ، مُستهدفة مواقع عسكرية بطائرات مسيّرة وصواريخ بالستية طويلة المدى ، وقد أسفرت الهجمات عن تعليق لعمليات الهبوط والإقلاع في "مطار بن غوريون" ، في أجواء مشحونة بالقلق والتأهب ، خاصة بعدما تكررت العمليات العسكرية اليمنية خلال فترة زمنية قصيرة.

جرى ذلك في الوقت الذي كان يزهو فيه دونالد ترامب داخل قاعدة العديد ، متباهياً بنجاحه في توقيع صفقات اقتصادية وعسكرية بمئات المليارات مع المسؤولين في السعودية والإمارات وقطر ، وسط تجاهل واضح للعدوان على غزة.

في خطابه الأخير ، لمناسبة ذكرى النكبة الفلسطينية ، قال قائد حركة أنصار الله ، السيد عبد الملك الحوثي ، أن القوات المسلحة اليمنية نفذت تسع عمليات خلال أسبوع واحد ، تزامن بعضها مع كلمة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ، وقد أُستهدفت العمليات فرض حظر جوي على العدو الإسرائيلي ، إذ لا تزال عشرات شركات الطيران تُعَلِّق رحلاتها إلى مطار اللد (مطار بن غوريون).

اليمنيون لم يكتفوا بتعطيل الملاحة الإسرائيلية ، وحظر أي سفينة يثبّت تعاونها مع دولة الاحتلال من المرور في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي ، بل استطاعوا فرض حظر جوي أيضاً على الإسرائيليين ، عبر صواريخهم ومسيّراتهم التي تطير بشكل دوري لأكثر من 2000 كم ، وتسقط في أهم المدن الإسرائيلية ، بالشكل الذي أثار سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي ، وأبكى عيون قادة أحزاب اليمين المتطرف ، وهم يرصدون ملايين الإسرائيليين يفرون إلى الملاجئ.

لماذا تختلف صنعاء عن العواصم العربية الأخرى؟

من البداية ، نظرت صنعاء إلى قضية فلسطين باعتبارها معركة وجود ، وليست مجرد قضية تضامن ، لذا شرعت بتنفيذ عمليات عسكرية فعلية ضد الكيان الصهيوني ، في مشهد غير مسبوق على مستوى الوطن العربي

منذ عقود؛ وفي مقابل الصواريخ اليمنية، أقصى ما قدّمه كثير من العواصم العربية لم يكن أكثر من عبارات عاطفية جوفاء، تُظهر الشفقة على أهالي غزة، وتلمز في الوقت ذاته من جهة المقاومة الفلسطينية، مُحمّلة إياها - ضمناً أو صراحةً - مسؤولية ما آلت إليه الأمور.

لقد بدا المشهد كأن هناك من يخجل من قوة الفلسطينيين، أكثر مما يغضب من بطش المحتل!، لكن الخطاب القادم من صنعاء، دوماً ما قلب الموازين، فلم يتردد في إعلان الدعم للمقاومة الفلسطينية، والدفاع عنها، وحثّ الشعب العربي على الالتفاف حولها، منذ اندلاع الحرب، وحتى الجمعة الماضية، التي شهدت خروج ألف وسبع وستين مَسيرةً يمنيّة حاشدة ومصغّرة، بحسب المحافظات، بدءاً من ميدان السبعين، وصولاً إلى المديرية والأرياف.

رفضت صنعاء التطبيع، مؤكدة أن كرامة الأمة لا تُباع مقابل صفقات أو تحالفات سياسية، وأن الاعتراف بـ"إسرائيل"، هو خيانة كبرى، وارتداد كامل عن نصره القضية الفلسطينية العادلة، كما فضحت الدور الأميركي، عبر التأكيد أن علاقة واشنطن بالأنظمة العربية قائمة على الابتزاز، وأن الإسرائيلي هو شريك في كل المكاسب الأميركية سواء كانت مالية أم سياسية.

في المحصلة، يمكن اختصار رسالة صنعاء التي حملتها طوال

العامين الماضيين، بما يلي:

1. تعريف جديد للدعم العربي لفلسطين

لم تكتفِ صنعاء بالبيانات والتعاطف الإعلامي، بل انتقلت إلى فعل ميداني مباشر، فأطلقت الصواريخ، وهددت مصالح العدو، مؤكدة أن الدعم الحقيقي يُقاس بالأفعال لا بالكلمات.

2. ترسيخ معادلة ردع إقليمية

أظهرت أن الاعتداء على الفلسطينيين لن يمر من دون تكلفة، وأن أي استهداف لفلسطين يعني اضطراباً في الممرات الدولية ومواجهة مفتوحة مع مناصري المقاومة.

3. كشف ازدواجية المواقف العربية

أظهرت المفارقة الحادة بين من يطبّع ويهادن، وبين من يقاوم ويدفع الثمن، ما جعل مواقف الخضوع والتطبيع تبدو عارية من أي مبرر أخلاقي أو استراتيجي.

4. إسقاط أسطورة التفوق الإسرائيلي

من خلال الصواريخ والطائرات المسيّرة، والقدرة على تعطيل الملاحة، أثبتت صنعاء أن الردّ العربي ممكن، وأنّ الردع لا يزال في متناول اليد بشرط توافر الإرادة.

5. القدرة على تحدي الولايات المتحدة

صمدت صنعاء في وجه الجيش الأميركي الذي أبجرت حاملات طائراته حتى مضيق باب المندب لقصف أبناء اليمن، ولم تتجح القوات الأميركية في إجبار القيادة اليمنية على التخلي عن واجبها في معركة إسناد فلسطين، وما كان من دونالد ترمب إلا أن أعلن، في نهاية المطاف، وقف عدوانه، منسحباً من المنطقة... لكن قبل ذلك، كان مجبراً على وصف أبناء حركة أنصار الله بالمقاتلين الأشداء.

6. تجسيد العروبة كهوية نضالية

قدّمت صنعاء النموذج الصحيح للعروبة: عروبة تُقاوم لا تساوّم، تقف مع فلسطين لا ضدها، وتتحاز للمظلوم لا للمحتل. هذا النموذج أعاد إحياء شعور الانتماء في أمة كادت أن تفقد الثقة بنفسها.

صنعاء.. حين أيقظت أمة نائمة

اليوم تتجسد الكرامة العربية من صنعاء، لا من عواصم الرفاه. وبينما فُرش السجّاد الأحمر منذ أيام لرئيس زوّد الاحتلال كل أسباب القتل والبطش، كانت صنعاء تردّ بالصواريخ والمواقف الصلبة. هناك، وقّعت الصفقات، وهنا، كُتبت الرسالة بمداد النار: أن العروبة ليست زينة للخطاب، بل مسؤولية تُحمّل حين تشتدّ المحنة.

في هذا السياق، يبرز قادة حركة أنصار الله كشموس في سماء محور المقاومة، يخاطبون الأمة من صنعاء، بلغة العزيمة والبصيرة، تماماً كما

كان يفعل السيد حسن نصر الله من بيروت، قبل ارتقائه شهيداً. جميعهم يُشكّلون أصواتاً عقائدية مقاومة، تنطلق من أرض مُحاصرة لتخاطب أمة محاصرة بالتخاذل.

وبينما يُفتقد حضور كثير من الزعماء العرب على منابر الكرامة، يرى أنصار المقاومة في أبناء صنعاء عزاءً وتوازناً، وامتداداً لخطّ السيد نصر الله في الصدق والبصيرة والارتباط العضوي بفلسطين، وفي وجه الردّة الجماعية، بات هذا الصوت مرجعاً للمقهورين، ولمن لم ينسَ بعدُ أن العروبة الحقّة لا تصافح اليد التي تلطّخت بدماء أطفال غزة.



خطرسة اليمين الإسرائيلي والنبد الدولي المتصاعد

25 مايو 2025

منذ نشأتها، سعت "إسرائيل" إلى ترسيخ نفسها كدولة تتبنى قيم الديمقراطية الغربية في قلب الشرق الأوسط، مدعومة بتحالفات استراتيجية ومظلة دولية قوية، غير أن التحولات الأخيرة، وخاصة منذ عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر 2023، وما أعقبها من حرب مدمرة على قطاع غزة، وضعت صورة الكيان الإسرائيلي على المحك. فبينما كانت تروج حكومة الاحتلال لنفسها كـ "ضحية للإرهاب"، تكشف أمام العالم فظائع الحرب وجرائم ضد المدنيين العزل، ما أدى إلى انعطافة جذرية في الموقف الدولي منها، فلم تعد "إسرائيل" تُعامل كدولة فوق القانون، بل باتت في نظر قطاعات متزايدة من المجتمع الدولي دولة مارقة تنتهك القانون الإنساني الدولي، وتمارس سياسات فصل عنصري والاضطهاد الجماعي.

فمن التظاهرات العالمية المليونية، إلى قرارات المحاكم الدولية، والمقاطعات الثقافية والأكاديمية المتزايدة، يبدو أن "تل أبيب" تقترب أكثر من أي وقت مضى من عزلة دولية شبيهة بتلك التي عاشها نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) في جنوب أفريقيا، والذي ساد بين عامي 1948 و1991.

منتصف الأسبوع الماضي، أعلن قادة المملكة المتحدة وفرنسا وكندا في بيانٍ مشترك، معارضتهم توسّع العمليات الحربية الإسرائيلية في غزة، معتبرين أن كمية الغذاء التي تصل إلى غزة غير كافية، مهددين باتخاذ إجراءات ملموسة، بما يشمل العقوبات، إذا لم تتوقف حكومة نتنياهو عن "أفعالها المشينة"؛ تلى ذلك إعلان لندن تعليق محادثات التجارة الحرة مع "إسرائيل" واستدعاء سفيرتها، وفرض عقوبات على مستوطنين في الضفة الغربية؛ في الوقت ذاته، صعد وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو من

لهجته، واصفاً الممارسات الإسرائيلية بأنها حوّلت قطاع غزة إلى "مكان للموت، إن لم يكن مقبرة"!.

بالوتيرة نفسها، أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً بمراجعة اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الحكومة الإسرائيلية القائمة منذ نحو عشرين عاماً، وعودة نواياه بالاعتراف بدولة فلسطينية، متهماً "إسرائيل" بعدم الالتزام بالمادة الثانية من اتفاق الشراكة، والتي تحث على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وتُشكّل عنصراً أساسياً في هذه الاتفاقية.

تلك المواقف بحدّ ذاتها، غير كافية لإجبار قوات الاحتلال على وقف عدوانها على قطاع غزة، فكل بيان أو موقف أوروبي نحا باتجاه إدانة حكومة نتنياهو، كان مصحوباً بـ"تأييد حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها في مواجهة الإرهاب"، لكن التطوّر في الموقف الدولي ينصبّ على فكرة أن "الرد الإسرائيلي المشروع" كان مبالغاً فيه وغير متكافئ، لذا بدأت الأصوات الرسمية تعلو بوتيرة منتظمة في اتجاه الضغط على "تل أبيب" حتى إيقاف الاستهداف المستمر لأبناء غزة.

أما لماذا هي غير كافية؟ فلأن قادة اليمين الإسرائيلي باتوا يواجهون مثل تلك المواقف الأوروبية بتحد غير مسبوق وبنوع من الطيش واللامبالاة، وهم يتصورون أنهم "ضحايا" يناضلون بذلك في سبيل "تحرير إسرائيل من سلطة الأوروبيين"، أو أنهم "رسل الحضارة في مواجهة الهمجية"، حتى إنّ المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، في تعقيبه على بيان بريطانيا الأخير، قال: "لقد انتهى الانتداب البريطاني قبل 77 عاماً، وأن الضغط الخارجي لن يُثني إسرائيل عن الدفاع عن وجودها وأمنها ضد أعداء يسعون لتدميرها"!.

المشكلة أن أحزاب أقصى اليمين في "إسرائيل" باتت تتعامل مع الوقائع التاريخية كأنها ضرب من الخيال، فهناك إغفال تام لكون "إسرائيل"، في جوهرها، غرساً استعماريّاً غربياً، ومخططاً احتضنه وزير خارجية بريطانيا اللورد هنري بالمرستون في القرن التاسع عشر، لإقامة "حاجز بشري" في فلسطين، يحول دون تمدد عرب أفريقيا نحو المشرق العربي، ويُعزّز من واقع التجزئة العربية؛ ثم لاحقاً وفّر الاستعمار الإنكليزي كل أسباب نشوء

الكيان، بعد احتلال فلسطين، ودخول قائد القوات البريطانية، الجنرال إدموند ألنبي، مدينة القدس في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1917، ثم لاحقاً إعلان الانتداب وتفعيل وعد بلفور الذي يقضي بتأسيس "دولة وطنية للشعب اليهودي"، ما أسفر عن تضاعف عدد السكان اليهود في فلسطين من 10% من إجمالي السكان عام 1920 إلى نحو 31.5% بحلول عام 1948. وبعيداً من التاريخ القديم، فإن المساندة الغربية، سواء من واشنطن أو العواصم الأوروبية الكبرى، هي فعلياً ما مكن "إسرائيل" من الوقوف على قدميها بعد عملية "طوفان الأقصى". ولولا أن قامت واشنطن بإرسال حاملتي الطائرات "يو إس إس جيرالد فورد" و"يو إس إس دوايت أيزنهاور"، ومجموعة من السفن الحربية، وغواصة النووية من طراز "أوهايو" إلى منطقة الشرق الأوسط، بالتزامن مع الإعلان عن جسر جوي وبحري استمر حتى أغسطس/آب 2024، لانهار الكيان الإسرائيلي، مجتمعياً وعسكرياً، أمام صواريخ محور المقاومة التي كانت تلاحقه من مختلف الساحات معظم فترات عام 2024.

تصاعد الضغوط الدولية وأثرها المحتمل

بالرغم من الجدل المثار حول تقييم الأثر الناجم عن المواقف الأوروبية الراضية لاستمرار الحرب على قطاع غزة، فإن من المهم، على المستويين العربي والفلسطيني، استثمار هذه المواقف لدعم الجهود التي تفضح جرائم الاحتلال، وتوجيه الرأي العام العالمي نحو عزل "إسرائيل" والتعامل معها كرمز للظلم في العصر الحديث. فمثل هذا التوجه، حتى إن لم يؤت ثماره فوراً، يمكن أن يسهم في تعزيز المكاسب الفلسطينية على المدى البعيد. حتى على الصعيد الإسرائيلي الداخلي، فتمة حالة انقسام تتصاعد إزاء الموقف من استمرار الحرب، فاليوم لم يعد أهالي الأسرى الإسرائيليين والناشطين اليساريين وحدهم من يضغطون على الحكومة لوقف الحرب، هناك أيضاً وجوه معارضة، محسوبة على يسار الوسط، من أمثال زعيم حزب "الديمقراطيين"، واللواء المتقاعد في "جيش" الاحتلال، يائير غولان، الذي صرّح بأن سلوك "إسرائيل" في غزة يهدد بوضعها على مسار التحول

إلى دولة منبوذة بين الدول مثلما كانت جنوب أفريقيا في يوم من الأيام. تصريحات غولان، أشعلت النيران داخل "إسرائيل"، وجلبت له هجوماً من جميع الأطياف السياسية تقريباً، من أقصى اليمين إلى الوسط المعتدل، فهاجمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية جدعون ساعر، ووزير الحرب إسرائيل كاتس، ووزير الاتصالات شلومو كرعى.. حتى إن البعض دعا إلى تجريده من رتبة "لواء"، لكن هذا الهجوم الشرس، من جهة أخرى، فجّر جدلاً لا ينتهي داخل المجتمع الإسرائيلي حول نظرة العالم إلى حكومتهم، وكيف أن الأمور تزداد سوءاً يوماً بعد آخر.

بعض المحللين السياسيين الإسرائيليين يُقللون من أهمية المواقف الأوروبية، ما دام الدعم الأميركي مستمراً، لكن واقعياً، من الصعب تجاوز أن دونالد ترامب، أحد أقرب حلفاء "تل أبيب"، تجاهل نتياهو خلال أول زيارة خارجية برّاقة قام بها إلى منطقة الشرق الأوسط منتصف الشهر الجاري، حين تعمّد عدم التعرّيج على "إسرائيل"، ما يؤكد أن حكومة الاحتلال باتت اليوم عبئاً على الإدارة الأميركية، وأن الأخيرة تفكّر في دعم كل ما يسهّل التخلص من تلك الحكومة، وحتى يحدث ذلك فإن واشنطن قد تفضّل التعامل مع قوى أخرى في الشرق الأوسط.

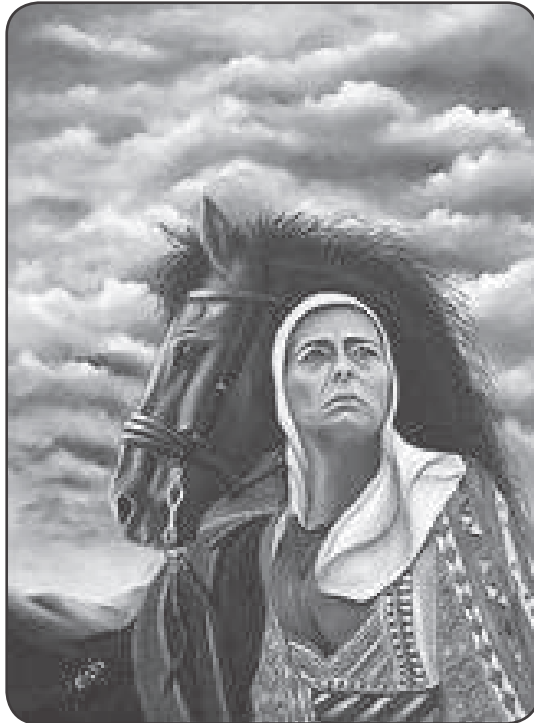
ومن المؤكد أن مواقف الزعماء الأوروبيين الأخيرة الناقدة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، تتبع بشكل أو آخر من سياسة واشنطن التي لم تعد متحمسة للدفاع عن "إسرائيل" كما كانت، وبالتالي بدأت تغض الطرف عن المواقف الدولية الراضية لغطرسة نتياهو؛ والأکید أن انصراف الإدارة الأميركية عن مهمة "الدفاع الدبلوماسي والدعائي عن إسرائيل" سيُحفّز آخرين للنزول إلى الميدان، وسيؤدّ مزيداً من الانتقادات الدولية أو ستتخذ إجراءات ملموسة ضد "إسرائيل".

مستقبل الاحتلال في ضوء المتغيرات الدولية

مع تصاعد الضغوط الدولية وازدياد عزلة "إسرائيل" على الصعيدين السياسي والإنساني، يبدو أن حكومة نتياهو تواجه تحديات لم تشهدها من قبل. الدعم الغربي، الذي كان يشكل عصباً أساسياً لبقاء الكيان

الإسرائيلي في مواجهة الأزمات، بدأ في التراجع، ما يعكس تغيراً في موازين القوى الدولية. وفي الوقت ذاته، يشهد المجتمع الإسرائيلي انقساماً داخلياً حول استمرارية الحرب.

إذا استمر هذا الاتجاه التصاعدي في الضغط الدولي، فقد تجد "إسرائيل" نفسها في عزلة متزايدة. بينما تبقى الأوضاع الفلسطينية في قلب الصراع، فإن النجاح في تعزيز هذا الضغط الدولي سيظل يشكل أحد العوامل الرئيسية في إعادة صياغة موازين القوى في المنطقة، وربما يسهم في تحقيق تقدم على صعيد العدالة الفلسطينية في المستقبل القريب.



"إسرائيل" تحاصر الرواية: عزل غزة عن العالم

10 يونيو 2025

بانقضاء أيام عيد الأضحى المبارك، يكون قد مرّ 613 يوماً على بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي أسفر عن استشهاد أكثر من 54 ألف فلسطيني بخلاف 126 ألف جريح؛ ورغم انقضاء تلك المدة، لا تزال سلطات الاحتلال متشبثة بقرارها الذي يمنع المراسلين الأجانب التابعين لوكالات دولية من الوصول إلى ساحات الحرب ورصد الأوضاع الإنسانية الكارثية التي يعيش فيها الغزيون.

رفضت حكومة بنيامين نتنياهو منح المراسلين الدوليين التصاريح اللازمة في الأسابيع الأولى من اندلاع المعارك بذريعة عدم توافر الأوضاع الأمنية الملائمة لعمل الإعلاميين، رغم أن عمل الإعلامي بطبيعته يتواءم مع هذا النوع من المخاطر؛ لكنّ المفارقة أن "جيش" الاحتلال بات يتحكم في قطاع غزة اليوم بشكل واسع، والمفترض أنه قادر على ضمان أمن المراسلين، ومع ذلك لا يزال قرار الرفض معمولاً به، ولا تتمكن العديد من الوكالات الدولية من رصد الصورة كاملة.

تحتلّ الحرب الدائرة في قطاع غزة باهتمام واسع، لا في منطقة الشرق الأوسط وحدها، بل على مستوى العالم أجمع، والأخبار المتعلقة بها تحتلّ صدارة النشرات التي تبثها أغلب المؤسسات الإعلامية، وهذا يُجبر العاملين في مجال الصحافة والإعلام على إعداد تقارير مكثفة، يُفترض أن تُقدّم للمتلقي مادة جديدة ومتنوعة تجعله على اطلاع على مجريات الحرب، وبالتالي، تلجأ وسائل الإعلام الممنوع على مراسليها دخول غزة إلى طواقم من الصحفيين المحليين من أبناء القطاع.

يقوم المتعاونون من الصحفيين الغزيين بتغطية المستجدات وإرسالها للمسؤولين عن التحرير، ومن ثمّ يجري إعداد التحقيقات والتقارير التلفزيونية، لكن هذا العمل أصبح شاقاً على الأطراف كافة، إذ يواجه

الصحافيون المحليون أخطار الحرب والموت وتقييد الوصول، فهؤلاء قد أضناهم النزوح المتكرر والجوع المستمر، كما أنهم غير قادرين على الوصول إلى كل الأماكن، بل يُرغمون على التحرك في نطاق محدود، وهذا في المجمل قد يتسبب في افتقار المواد المنشورة للاحترافية اللازمة. في الواقع، فإن العدد الأكبر من الصحفيين الموجودين داخل القطاع، والذين يؤدّون دورهم كمراسلين، إما استشهدوا أو أصيبوا بجروح أو فقدوا منازلهم وعائلاتهم، وكل ذلك يقيّد العمل الإعلامي، ويجعل مهمة الصحفي العامل مع وسيلة إعلامية خارج غزة عسيرة للغاية. رغم ذلك، تتشبّث "تل أبيب" بمواقفها بهدف حجب الحقائق عن العالم، ضاربة عرض الحائط بمناشدات الصحفيين الدوليين، التي كان آخرها طلب وقعت عليه 130 وسيلة إعلام ومنظمة تعنى بالدفاع عن الإعلاميين.

تعنّت إسرائيلي يُشرعن التعتيم... ومساعي لتلوين الحقائق
على ذكر الموقف المُتعنّت لحكومة الاحتلال، تجدر الإشارة إلى الالتماس المقدم إلى المحكمة العليا الإسرائيلية في نهاية عام 2023، بواسطة جمعية الصحافة الأجنبية، التي تمثل المراسلين العاملين في "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية. وكان الالتماس يسعى لإدانة كبار قادة "الجيش" الإسرائيلي الراضين لدخول الإعلاميين إلى غزة، لكن المحكمة ردّت على الالتماس بالرفض القاطع، مكررةً المبررات الواهية المتعلقة بـ"المخاطر الأمنية".

اللافت أيضاً في الموقف الإسرائيلي، أن "تل أبيب" لا تريد، فقط، منع العالم من رؤية حقيقة ما يجري على الأراضي الفلسطينية، بل تريد التحكّم فيما يُعرض على صفحات الجرائد وعبر الشاشات، لذا فإن وزير الإعلام الإسرائيلي شلومو كارهي، وفي إطار ردّه على الصحفيين الدوليين، قال أن الرفض ليس مطلقاً، وإنه يمكن السماح بجولات للصحفيين، لكن الشرط هو أن تكون "برفقة الجيش الإسرائيلي، والذي سيكون مسؤولاً عن تعريفهم بالأوضاع في غزة".

الحقيقة أن قوات الاحتلال لطالما مارست مواقف مشابهة، أبرزها

خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000 - 2005)، إذ جرى منع وصول الصحفيين الأجانب إلى مناطق الاشتباك، واستهدف العديد من الصحفيين المحليين والدوليين بالرصاص الحي وقنابل الغاز.

التلميذ الإسرائيلي على درب معلمه الأميركي

ما يحدث اليوم في غزة ليس الحالة الأولى من نوعها، إذ شهد التاريخ الحديث عدة حالات مشابهة تم فيها فرض حصار إعلامي لتغيب الحقيقة، وكان البيت الأبيض سباقاً في هذا المضمار، إذ سعت الإدارات الأميركية المتعاقبة لإخفاء العديد من الحقائق، ومنع العالم من الاطلاع على جرائمها التي ارتكبتها بهدف تعزيز هيمنتها في العديد من المناطق بالعالم.

حرب فيتنام (1955 - 1975): في بداية الحرب كان الإعلاميون قادرين على الوصول إلى جبهات القتال بدرجة مقبولة، إلا أن نشر صور مروعة مثل "فتاة النابالم" ونقل أخبار مذبحة ماي لاي، جعل الحكومة الأميركية تشدد القيود على العمل الإعلامي، لأن نقل مثل تلك الوقائع جعل أصحاب الضمائر حول العالم يصطفون ضد التدخل الأميركي في فيتنام.

حرب العراق (2003): خلال الغزو الأميركي للعراق، قامت واشنطن بفرض قيود صارمة على حركة الصحفيين، وأنشأت ما عُرف بـ "الصحفيين المضمّنين" (Embedded Journalists) الذين كانوا يرافقون الجيش الأميركي، ما أدى إلى نشر تقارير متحيّزة لوجهة النظر الأميركية، التي كانت تزعم أن الهدف من وراء العملية هو "نشر الديمقراطية".

سجن غوانتانامو: منعت السلطات الأميركية لعقود وسائل الإعلام من تغطية ما يجري داخل سجن غوانتانامو الشهير، إذ تم منع التصوير أو إجراء مقابلات مباشرة مع المعتقلين، وهو ما جعل الجرائم المرتكبة هناك تبقى طيّ الكتمان لفترات طويلة، حتى وصلت الأمور إلى حد لا يُجدي معه الحجب. سجن أبو غريب (2003 - 2004): رغم الجرائم التي كشفت عنها تسريبات صور جنود أميركيين وهم يعذبون السجناء العراقيين، إلا أن البنتاغون حاول إبقاء الانتهاكات سرّاً، ولم يُسمح لوسائل الإعلام بالوصول أو التحقيق في الحادث حتى بعد انكشافه.

التحدي المستمر: أن تبقى فلسطين في الصدارة

إن الحصار الإعلامي الذي تفرضه "إسرائيل" على غزة يتخطى كونه محاولة لحجب الحقائق، بل هو جزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى تزييف الواقع وإخفاء الجرائم التي تُرتكب بحق الفلسطينيين، ومع استمرار هذا التعتيم، يكون العرب خارج فلسطين مطالبين بدور أوسع لرفع الوعي الدولي عامةً بما يجري داخل قطاع غزة.

تريد "تل أبيب" أن تُنسى فلسطين، فلا يذكرها أهلها من العرب، ولا يتضامن معها أحدٌ في العالم، من هنا تأتي المجهودات الإسرائيلية لفرض الحصار الإعلامي أو تشويه الحقائق، فالهدف النهائي هو تحويل القضية الفلسطينية إلى ذكرى باهتة في وجدان العالم، ما يجعلها أكثر قابلية للنسيان والتجاهل مع مرور الوقت.

لقد كان أهم مكسب لـ "طوفان الأقصى" هو إعادة طرح القضية الفلسطينية كقضية أولى في العالم، كما قال الشهيد الأسمر، السيد حسن نصر الله. لذا تسعى حكومة نتنياهو إلى سلب هذا المكسب من الفلسطينيين، عبر حصار حضور القضية الفلسطينية في الإعلام الدولي، لكنّ التجارب التاريخية تُثبت أنه لا يمكن حجب الحقيقة إلى الأبد؛ وفي النهاية، لا بد أن ينتصر الفلسطينيون لأنفسهم وقضيتهم.

أيام نتنياهو الأخيرة: هل تكتب الحرب نهايته السياسية؟

19 يونيو 2025

في خضمّ أعنف موجة تصعيد تشهدها المنطقة منذ عقود، يقف رئيس الحكومة الإسرائيلية نتياهو أمام مفترق حاسم.. فالرجل الذي وعد الإسرائيليين بضمان الأمن داخل الأراضي المحتلة، والتمدد خارج فلسطين، إما عبر درب التطبيع أو بالقوة العسكرية، بات اليوم يواجه لحظات مفصلية تبدو فيها "أيامه الأخيرة" في الحكم أقرب من أيّ وقت مضى.

اليوم تلوح في الأفق نهاية مرحلة كاملة من اليمين الإسرائيلي المتطرّف، ارتبطت اسماً وفعلياً، بزعيم حزب الليكود، بنيامين نتياهو؛ فالضغط الداخلية تتراكم مع نمو الأصوات المعارضة، وبداية تفكك تحالف قوى اليمين بشقيه القومي والحريدي، أما على المستوى الخارجي، فالعاصمة "تل أبيب" باتت شوارعها صورة مصغرة من شوارع قطاع غزة، بعد أن أنهكتها الصواريخ الباليستية الإيرانية، وهو المسار العسكري الذي لجأت إليه طهران ردّاً على الضربة الغادرة التي اغتالت عبرها "إسرائيل" علماء وقادة عسكريين إيرانيين في صباح الثالث عشر من حزيران/يونيو.

على جبهتين: غزة وإيران

في آن واحد، يُقاتل "جيش" الاحتلال على جبهتين؛ واحدة في قطاع غزة حيث تواصل آلة القتل الإسرائيلية حصد أرواح الفلسطينيين، من دون أن يمنع ذلك فصائل المقاومة من مواصلة عملياتها؛ وأخرى أشدّ خطورة ضدّ إيران، وقد اندلعت بعد عملية "الأسد الصاعد"، والتي صارت في نظر الشارع الإسرائيلي اليوم بمثابة مغامرة غير محسوبة، كانت لخدمة أجندة نتياهو الشخصية، وجلبت دماراً واسعاً على المدن والبلدات الإسرائيلية.

قليلون من يدركون حجم ما يعنيه قصف "تل أبيب" بالصواريخ، فمنذ النكبة الفلسطينية، كانت "إسرائيل" تحارب خصومها على أراضيهم تقريباً، فمثلاً، حرب السادس من أكتوبر 1973، والتي كان النصر فيها

من نصيب العرب ، كانت تدور في سيناء المصرية والجولان السورية ، أي خارج "إسرائيل" عملياً ، لكن اليوم ، بات الأمر مختلفاً كلياً.

الصواريخ الباليستية التي حملت اسمي الشهيدان "قاسم سليمان" و"عماد مغنية" ، تسقط الآن في حيفا المحتلة و"تل أبيب" ، والإسرائيليون بالملايين يبيتون ليلهم ويقضون نهارهم في الملاجئ. كل ذلك يجري في "بلد" تمّ تسويقه لليهود الأوروبيين باعتباره "الملاذ الآمن" ، الذي سيحميهم من "الاضطهاد" و"العنف". الكيان الإسرائيلي ، حرفياً ، أصابه الشلل ، وقطاعات كاملة باتت خارج الخدمة ، من السياحة ، التي هي أكثر المجالات حساسية للاضطراب الأمني ، وحتى الزراعة ، التي هي أقدم المهن البشرية ، مروراً بالصناعة والتجارة ، بطبيعة الحال.

تسببت الصواريخ الإيرانية في خسائر بشرية مؤثرة ، من جرحى ومصابين ، بالإضافة إلى تفجيرات ضخمة كما حدث مع استهداف مصافي نفط وشبكات للكهرباء ، ذلك مع الأخذ في الاعتبار ، أنّ الأخبار المنشورة في الإعلام العبري عن الخسائر تخضع للرقابة العسكرية ، وهناك دعوة صريحة أطلقها المتحدث العسكري الإسرائيلي يوم 14/6/2025 ، طالب فيها بعدم تصوير الأماكن التي تضررت بفعل الصواريخ الإيرانية.

تراجع نتنياهو في عيون أنصاره

واقع الحال داخل الأراضي المحتلة على مدار الأيام القليلة الماضية ، يؤكد أنّ نتنياهو قد مرّغ وجه "إسرائيل" في التراب ، وأنّ اندفاعه وتهوّه ، واستجابته لإلحاح بن غفير وسموتريتش ، قد ورّطه في معركة مع خصم ، لم يكن يعرفه جيداً ، أو على الأقل كان يعرف ما لديه من سلاح ، لكنه كان جاهلاً بما لديه من عقيدة صلبة.

قلل الإسرائيليون من قدرة إيران على إعادة تنظيم صفوفها بعد أن استهدفوا القيادة العليا للجيش الإيراني وحرس الثورة ، وتمكّنوا من اغتيال عدد منهم ، حينها توهموا أنّ الأمور قد دانت لهم ، وأنهم نجحوا في تعطيل القيادة والسيطرة داخل طهران ، لكنّ الدولة الإيرانية أثبتت صلابة مؤسساتها في ذلك الاختبار.

على الفور تمّ امتصاص الصدمة، وترتيب البيت من الداخل، وتصعيد قيادات من الصف الثاني، فانقلبت المعادلة 180 درجة، وجلس الملايين أمام الشاشات، يتابعون الصواريخ الباليستية، وهي تتجح في اختراق جميع طبقات أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية، بالضبط كلاعب الكرة الماهر، الذي يُوصل كرتة إلى مرمى خصمه.

"هآرتس" العبرية، والتي تتخذ خطأً معارضاً لسياسيات اليمين بشكل عام، باتت تحذّر من فرار الإسرائيليين والأجانب عبر اليخوت إلى قبرص، وتشير إلى أنّ آلاف الدولارات يتمّ دفعها بغرض نقل مجموعات لا يتجاوز عددها عشرة أشخاص من موانئ هرتسليا وحيفا وعسقلان. المفارقة هنا، أنّ اليمين الإسرائيلي الذي كان يُصارع من أجل تهجير الغزيين من أراضيهم، سيكون قريباً أمام مهمة إقناع الإسرائيليين أو المقيمين في "إسرائيل" بعدم تركها، والفرار منها!

المخاطر المتعلقة بالهجرة العكسية، لطالما أثارت قلق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، أما اليوم، ومع وصول الصواريخ إلى قلب "إسرائيل"، بات فرار الإسرائيليين باتجاه دول أخرى (أكثر غنى واستقراراً) كابوساً حقيقياً، سيطارد نتتياهو على مدار الساعات الأربع والعشرين، وسيعجز عن التعامل معه، ما يتسبّب في خسارته مزيداً من الأنصار. وقد طلبت الحكومة، بالفعل، من شركات الطيران عدم السماح للإسرائيليين بالسفر إلى الخارج، في حال عادت خطوط الطيران إلى العمل.

الداخل الإسرائيلي مُمزّق

قبل اندلاع الحرب، بيوم واحد تقريباً، كان الكنيست الإسرائيلي يصوّت على حل نفسه، بطلب من المعارضة ممثلة في حزبي "هناك مستقبل" برئاسة يائير لابيد، و"إسرائيل بيتنا" بقيادة وزير الحرب الأسبق أفغدور ليبرما، ذلك عقب تنامي النزاع حول مشروع قانون لتجنيد المزيد من اليهود المتشدّدين (الحريديم) في "الجيش".

لم ينحل الكنيست، وضاعت فرصة عقد انتخابات تشريعية مبكرة تُفضي لتشكيل حكومة جديدة، لكن جاءت النتائج لتكشف أنّ 53

نائباً، قد أيّدوا حلّ المجلس، بفارق 8 أصوات فقط عن الرافضين، وما كان هذا ليحصل لولا تكثيف ننتياهو محاولاته للضغط على حزبيّ "شاس"، و"يهדות هتوراه" من جهة، ورئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يولي إدلشتاين من جهة أخرى، بالإضافة إلى الجهد الذي بذله السفير الأميركي، لدى "إسرائيل"، مايك هاكابي، مع قادة من الحريديم للحيلولة دون حل الكنيست وإسقاط الحكومة، تخوفاً من حدوث فراغ في القيادة الإسرائيلية.

الأوضاع الاجتماعية والسياسية داخل "إسرائيل"، تؤكد وجود مشكلة متعلّقة بـ "الحريديم"، فعددهم أخذ في الازدياد، إذ يمثلون 13% من الإسرائيليين، لكنهم فعلياً 20% من يهود "إسرائيل"، هذا يعني أنّ واحداً من كلّ خمسة إسرائيليين فعليين، لن يخدم في "الجيش"، كما أنّ معتقده بالأساس لا يعترف بالصهيونية، لأنه يربط "عودة اليهود إلى فلسطين، وقيام دولتهم، بظهور المسيح"، كلّ ذلك بالإضافة إلى أفكار الحريديم المناهضة للعصرنة والمدنية والعلم الحديث.

تتفاعل تجمّعات الحريديم السياسية مع جهاز "الدولة" الإسرائيلي بنوع من البراغماتية، وتشارك في الكنيست والحكومات، من دون أن تكون معنية بأيّ شيء يتعلّق بالسياسة الداخلية أو الخارجية، فهي، فقط، تهدف إلى الحفاظ على تمويل المدارس الدينية (اليشيفوت)، وضمان الإعفاء من الخدمة العسكرية لطلاب التوراة؛ وعندما يشعر زعماء الحريديم السياسيين أنّ اليمين الصهيوني، والممثل في "الليكود" و"الصهيونية الدينية" و"العظمة اليهودية"، قد يهادن التيار العلماني، على حساب مكتسباتهم، يصبحون على استعداد لفضّ التحالف، وبالتالي تنفصم عرى اليمين الإسرائيلي، وهو ما كان متوقعاً أن يحدث قبل أيام، ولا يزال مرشحاً للحدوث.

من جهة أخرى، فإنّ تصاعد الحرب، والأضرار التي سبّبتها الصواريخ الإيرانية، ستسمح لأصوات اليساريين الإسرائيليين بالعلو مجدداً، فهؤلاء لطالما طالبوا بعقد صفقة مع حركة حماس، لوقف الحرب واستعادة الأسرى، واتهموا ننتياهو بأنه دمّر صورة "إسرائيل" في العالم، وتمادي

في جرائمه، ما دفع مختلف المنظّمات الدولية لنُبذ الحكومة الإسرائيلية والتعامل معها كنظير معاصر لألمانيا النازية؛ واليوم، ستُضاف تهمة جديدة لنتتياهو، وهو أنه جلب لـ "إسرائيل" الهزيمة على أيادي الإيرانيين، بمعنى آخر سيكون التتكيل السياسي بـ "الملك بيبي" يسيراً للغاية.

الرهان على واشنطن لن يُفلح

الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، رجل أعمال في نهاية المطاف، وقد بنى مشروعه الانتخابي على تحسين دخل المواطن الأميركي، عبر حمايته من "المهاجرين" الذين يستفيدون من برامج الدعم الاجتماعي، ويسلبونه وظائفه، بالإضافة إلى تقليل الإنفاق على المجهود العسكري خارج الولايات المتحدة.

لهذا تلاسّن ترامب أكثر من مرة مع زيلينسكي رئيس أوكرانيا، والذي يطالب بزيادة الدعم الأميركي، كما قرّر سحب قواته من سوريا، وحتى عندما حشد قواته باتجاه باب المندب، وشنّ حرباً على حركة أنصار الله في اليمن، لم يصمد سوى أسابيع معدودة، وسحب قواته، من دون تحقيق أيّ هدف يذكر.

هذا لا يعني أنّ واشنطن في معرض التخلّي عن "تل أبيب"، فكلّ ما جرى من وقت اغتالات طهران، والضربات التي طالت مواقع نووية، كان البيت الأبيض على علم به، لكن ربما الأهداف مختلفة، فإدارة ترامب تريد كسر شوكة الإيرانيين عبر "إسرائيل"، وإرغامهم على القبول بالتوقيع على اتفاق يحظر عليهم تخصيص اليورانيوم، مع القبول ببقاء العقوبات الاقتصادية على حالها.

في المقابل تريد "تل أبيب" ما هو أكثر، فهي تدرك أنّ طهران، بمثابة عمود خيمة محور كامل، تتخرط ساحاته في الصراع مع "إسرائيل" بشكل متكرّر من جنوب لبنان إلى العراق إلى صنعاء، وأنها إذا أرغمت إيران على تغيير سياساتها، والتخلّي عن دورها المناصر للحقّ الفلسطيني، فهذا يعني انفراط عقد المحور، ويثمر ذلك خلو منطقة الشرق الأوسط من الأعداء، فتكون الحقبة الإسرائيلية قد بدأت، ويمكن لحكومة الاحتلال لها أن

تسود وتسوس كيفما تشاء.

الطموح الإسرائيلي، من حيث المبدأ، لا يحظى بمعارضة أميركية، فواشنطن أيضاً تريد تغيير كل ما ترتب على الثورة الإيرانية منذ عام 1979، لكن إدارة ترامب، تدرك جيداً أن تلك المحاولة، تعني وضع القيادة الإيرانية أمام تهديد وجودي، سيُرغمها على الإضرار بالمصالح الأميركية على نحو غير مسبوق، ولدى إيران القدرة على فعل ذلك وأكثر، سواء عبر خلاياها الاستخباراتية ومؤيديها خارج حدودها، أو عبر ترسانتها الصاروخية، التي هي الأكبر والأكثر تنوعاً في الشرق الأوسط، مع الآلاف من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، التي تم تطويرها بالاعتماد على النماذج السوفياتية، وبقدرة ذاتية، وبالتعاون مع دول تتبنى نهجاً معارضاً للهيمنة الأميركية، مثل كوريا الشمالية، ذلك وفقاً لتقرير صدر عام 2021 عن مشروع Missile Threat التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - CSIS.

وتملك القوات الإيرانية أنواعاً متقدمة من الصواريخ، مثل "فتاح 2" و"سجيل" و"خرم شهر" التي يصل وزنها إلى 2 طن، وبعضها مجهز بمركبات قابلة للمناورة، ومزود بزعانف تحكم ونظام ملاحه دقيق عبر الأقمار الاصطناعية. والمؤكد، باعتراف الخبراء العسكريين الإسرائيليين أنفسهم، أن إيران لم تستخدم بعد أسلحتها الأكثر تطوراً، ومن المرجح أنها تدخرها لمراحل لاحقة أو لضربة قاضية.

المعلومات المتعلقة بالإمكانات العسكرية الإيرانية، تعني أن التصعيد الأميركي، والدخول المباشر في حرب، على طريقة جورج بوش، سيُفضي، من دون شك، إلى اندلاع حرب إقليمية واسعة، ثم عالمية، ستتخرب فيها كل الدول الكبرى، حتى تلك التي تحاول النأي بنفسها عنها. والواضح، بمراقبة طريقة عمل الإدارة الأميركية الحالية، أنه سيكون من الصعب عليها أن تستجيب للمتطرفين الإسرائيليين، وأفكارهم الانتحارية، التي تشد النصر حتى لو استدعى الأمر "هدم المعبد على رؤوسهم ورؤوس أعدائهم على طريقة شمشون".

لا بديل عن رحيل الحكومة الإسرائيلية

ضاق العالم بالحكومة الإسرائيلية الحالية، ولم يعد هناك استعداد لتحمل بقائها حتى انتهاء فترة ولايتها نهاية العام المقبل، والتصريحات الصادرة عن العواصم الأوروبية أكدت ذلك طوال الشهور الماضية، فهناك رؤية عامة تؤكد أنّ عودة الهدوء إلى المنطقة، بات مرهوناً بتحجيم نشاط اليمين الصهيوني داخل "إسرائيل"، إذ لم تقتصر صراعات قياداته على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، مع خصوم الكيان التقليديين، بل امتدت إلى دول "الاعتدال العربي"، والتي لديها اتفاقيات لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، منها مصر والأردن، خاصة مع تصاعد الحديث عن تهجير الفلسطينيين إلى دول الجوار، خلال العام الفائت.

إنّ سقوط حكومة نتنياهو، ووقف الحرب في غزة، بالإضافة إلى ضمان حقّ إيران في استكمال مشروعها النووي السلمي، وعدم الرضوخ للشروط الأميركية، سيكون بمثابة انتصار كبير لمحور المقاومة، فرضته صواريخ طهران الباليستية، التي عبرت لمسافة أكثر من ألف كيلومتر، وهبطت في الأراضي المحتلة، فأصبحت للمرة الأولى، صور الدمار تنقل من "تل أبيب"، لا غزة.

إيران تنتصر: من الردع الصاروخي

إلى تقويض الغطرسة الإسرائيلية

26 يونيو 2025

نفذت "إسرائيل"، بدعم استخباري مباشر من الولايات المتحدة، هجوماً مباغتاً على الدولة الإيرانية في يوم 13/6/2025، تحت اسم له أبعاد توراتية: "Operation Rising Lion" (الأسد الصاعد)، استهدف منشآت نووية (نطنز، أصفهان، فوردو)، وقواعد صواريخ أرض-أرض، وعلماء نوويين وقيادات عسكرية عالية الرتب في طهران. في الساعات التي تلت الإعلان عن نتائج الهجوم، كان الإعلام العبري يحتفي به باعتباره أنجح وأوسع هجوم ضد إيران، ويكشف عن قدرات اختراق فذة لجهاز المخابرات الإسرائيلي "الموساد"، لكن الأمور انقلبت رأساً على عقب ما إن بدأ الرد الإيراني.

على الأغلب، كان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وحلفاؤه من أحزاب أقصى اليمين، على علم نسبي بالقدرات العسكرية الإيرانية، لكنهم كانوا يجهلون تماماً العقيدة الصلبة التي منحت الإيمان والصبر والعزيمة، حتى تمكنت إيران من بناء تلك القدرات، رغم عقود من العقوبات الأميركية التي بدأت بتجميد أصول وأرصدة إيرانية (نحو 12 مليار دولار) عقب انتصار الثورة عام 1979، واستمرت حتى تطبيق حظر كامل على الصادرات النفطية الإيرانية عام 2018 خلال فترة حكم دونالد ترامب الأولى. وبين هذا وذاك، مزيج من العقوبات يشمل قيوداً على تحويل الأموال والتعاملات البنكية وحظر تصدير المعادن والمعدات الصناعية الدقيقة.

استوعبت القيادة الإيرانية الضربة الإسرائيلية، وبدأت بتحسين الجبهة الداخلية، والقبض على شبكات التجسس الموجودة في البلاد، مع تصعيد نخبة من العسكريين إلى مواقع القيادة لملء الفراغ بأقصى سرعة، ثم

بدأت الصواريخ تنهمر على رؤوس الإسرائيليين طوال ليلة الرد الأولى، وبات ننتيا هو محاصراً في ملجأ أسفل الأرض، يفكر في تلك الحرب التي بدأها ولا يعرف كيف ينهيها، واستمر الأمر على هذا المنوال 12 يوماً، تمكنت فيها الصواريخ الباليستية الإيرانية من تثبيت معادلة ردع جديدة في المنطقة، وأثبتت قدرتها، لا على تحدي "جيش" الاحتلال فحسب، بل على تحدي رأس الأفعى ذاتها أيضاً، عبر توجيه ضربة إلى قاعدة العديد الأميركية في قطر، التي تحتضن مقر القيادة المركزية الأميركية المتقدمة (CENTCOM Forward HQ) وقيادة المركزية للقوات الجوية، إضافة إلى قيادة العمليات الخاصة.

مشوار النصر: البداية التي صنعت الفرق

على مدار 46 عاماً، هو عمر الثورة الإيرانية، فرضت الدول الغربية حظراً على توريد الأسلحة إلى إيران، إذ اعتبرت كواحدة من "الدول المارقة" التي ترفض الخضوع للتعليمات الأميركية. ظهر تأثير هذا الإجراء العقابي بشكل كبير في مجال الطيران، بشقيه المدني والعسكري، وبالتالي كان البديل أمام القيادات العسكرية الإيرانية هو تطوير البرنامج الصاروخي ليصبح قادراً على إصابة أهدافه خارج البلاد بدقة وبكفاءة، مع تعزيز كفاءة سلاح البحرية، لتصبح كل المسطحات المائية التي تطل عليها إيران من حدودها الشمالية والجنوبية (بحر قزوين - الخليج - بحر العرب) تحت تصرفها بشكل كامل وقت الخطر، إضافة إلى تطوير مستمر للقوات البرية من حيث العناصر والمعدات، لتصبح أكبر منظمة قتالية في القوات المسلحة الإيرانية تتألف من 350 ألف مقاتل، فضلاً عن عدد مماثل كقوات احتياط، ولديها اكتفاء ذاتي في إنتاج معدات دفاعية برية، بما يشمل دبابات وأنظمة تشويش إلكتروني وأسلحة مدرعة.

انتصرت إيران في معركة الـ 12 يوماً، رغم أن قدراتها العسكرية لم تُختبر بالكامل، إذ استطاع قدر يسير من القدرات الصاروخية على شل الحياة كلياً في الأراضي المحتلة. ورغم أن "إسرائيل" من أول يوم في الحرب حرقت أوراقها الاستخباراتية عبر استخدامها - بشكل مكشوف -

في عمليات الاغتيال والإرشاد عن منصّات إطلاق الصواريخ، فإنّ إيران في المقابل أجّلت استخدام تلك الورقة، رغم أنها تملك عناصر ناجحة في اختراق مختلف الأجهزة الرسمية التابعة لحكومة الاحتلال.

وللدلالة على عمق الاختراق الإيراني للكيان الإسرائيلي، تكفي الإشارة إلى ثلاث وقائع، الأولى في أكتوبر 2025، مع إعلان الشرطة الإسرائيلية القبض على "إسرائيلي" كان قد تم تجنيده من قبل إيران لاغتيال عالم إسرائيلي. أما الثانية، ففي سبتمبر من العام ذاته، عندما تم الكشف عن عملية كبرى أدارتها مخابرات الحرس الثوري لاستهداف مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى (نتياهو - غالانت - روني)، إلى جانب تنفيذ عمليات لتخريب البنية التحتية للاتصالات وأجهزة الصراف الآلي، إضافة إلى إشعال النار في الغابات. أما الثالثة، ففي عام ٢٠١٨، عندما تم اعتقال غونين سيغيف، وزير الطاقة الإسرائيلي السابق، وأدين قضائياً بسبب تجسسه لمصلحة إيران.

هذا يعني أن الصمود الإيراني خلال الأيام الماضية لم يكن من فراغ، بل هو نتاج سنوات طويلة من العمل والتخطيط وبناء القدرات وجمع المعلومات والاستعداد المستمر، وقبل كل ذلك إيمان راسخ بإمكانية تحقيق النصر، ما دام قد تم استيفاء شروطه المادية.

كيف عمّقت واشنطن من صورة "إسرائيل" كطرف خاسر؟

قبل أربعة أيام من وقف إطلاق النار، وخلال لقاء نادر باللغة العبرية مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الإسرائيلية "كان 11"، اعترف نتياهو بحدوث استنزاف لمخزون صواريخ الدفاع الجوي، وخصوصاً صاروخ آرو / حيتس، لكنه أكد أن الولايات المتحدة ستعيد تزويد "إسرائيل" بما تحتاجه. إذا أضفنا مشهد عجز الدفاع الجوي الإسرائيلي عن التصدي للصواريخ الإيرانية إلى مشهد حاملات الطائرات التي أرسلها الرئيس الأميركي السابق جو بايدن إلى الشرق الأوسط بعد عملية "طوفان الأقصى"، قبل أن يهبط بنفسه إلى مطار بن غوريون في 18/10/2023، مؤكداً دعمه اللامشروط لحكومة الاحتلال، محذراً محور المقاومة من التصعيد.. فإن المشهدين كفيلا بأن

يؤكد أن "إسرائيل" كيان هشّ لا يملك عوامل البقاء ذاتية، وأن انهياره مسألة سهلة للغاية، في حال رفعت أميركا يدها.

هذا الأمر يحدّد ذاته شكّل معضلة بالنسبة إلى اليمين الصهيوني داخل "إسرائيل"، والذي شيّد خطابه على فكرة أن "دولتهم" مستقلة وقادرة على الدفاع عن نفسها، وأنها قد تتحدى البيت الأبيض إذا لزم الأمر، لكن ما إن دخلت المعارك مع إيران أسبوعها الثاني، حتى تكشف الوهن الإسرائيلي، إلى درجة أن تمويل صواريخ الدفاع الجوي، الذي يتراوح سعر الواحد منها بين 12,2 مليون دولار، بات أزمة، ولم يكن هناك مخرج سوى الإلحاح على الإدارة الأميركية للتدخل لوقف الحرب، شرط ضمان الخروج المشرف لـ "جيش" الاحتلال، وهو الهدف الحقيقي لعملية القصف التي نفذتها الطائرات الأميركية B-2 للمنشآت النووية الإيرانية فجر يوم 22 يونيو.

لم تُصدر الحكومة الإسرائيلية بيانات دقيقة تكشف حجم الخسائر، وناشد المتحدث العسكري الإسرائيليين كي يمتنعوا عن تصوير الآثار الناجمة عن الصواريخ الإيرانية، والتي كان معلوماً بشكل مسبق أن القبة الحديدية ومقلاع داوود سيكونان خارج حسابات الدفاع عن سماء "إسرائيل" بحكم أنهما مخصصان للتصدي للصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى فقط.

في نهاية المطاف، حصل الإعلام على أرقام متضاربة حول حجم الخسائر البشرية في "إسرائيل"، فهيئة الإسعاف تحدثت عن ٢٨ قتيلًا وأكثر من 1300 مصاب، بينهم خمسة قتلوا بصاروخ إيراني على بئر السبع قبل لحظات من وقف الحرب، لكن وزارة الصحة الإسرائيلية تحدثت عن أعداد أضخم، إذ أعلنت إصابة 3345 شخصًا، وتشريد أكثر من 11 ألف إسرائيلي، وتسجيل نحو 19 ألف طلب دعم نفسي، فيما وصفته مصادر عبرية بأنه "أحد أكبر التحديات الصحية منذ سنوات".

وأدت الهجمات الصاروخية إلى إغلاق كامل المجال الجوي الإسرائيلي، بما في ذلك مطار بن غوريون، ما عزل أكثر من 150 ألف إسرائيلي في الخارج، وتسببت بشلل كامل للقطاعات التجارية والصناعية والخدمية

في مناطق الوسط والجنوب، كما أثبتت فشل منظومة الملاجئ والغرف المحصنة، رغم الإنفاق السخي عليها منذ عام 1951، والذي تم تعزيزه بعد إطلاق الصواريخ العراقية عام 1991. إضافة إلى ما سبق، ارتفع متوسط أعداد اليهود الذين غادروا "إسرائيل" ضمن ما يعرف بـ "الهجرة العكسية" من 36 ألفاً (الفترة من 2018 - 2022) إلى 82700 خلال العام الجاري، وهو ما يمثل تهديداً ديمغرافياً خطيراً بالنسبة إلى كيان الاحتلال.

دفع الوضع الإسرائيلي الصعب دونالد ترامب إلى اتخاذ قراره بالتدخل المباشر، ولم تتجح الضربة في تحقيق أهدافها المتمثلة في تدمير البرنامج النووي الإيراني، بحسب تقارير سرية سُربت عبر الكونغرس الأميركي، ونشرتها نيويورك تايمز وسي إن إن، لكن ثمة أهداف أخرى كانت ضمن برنامج عمل الرئيس الأميركي عندما اتخذ قراره بقصف إيران، وهي أن يكون الطرف الأميركي/الإسرائيلي صاحب الطلقة الأخيرة في المعركة، وهو ما يحرم إيران من جني ثمار منجزها العسكري، وخصوصاً بعدما ارتفع منسوب شعبيتها في الشارع العربي والإسلامي على نحو غير مسبوق.

لذا، كان مهماً للغاية أن ترد إيران على الضربة الأميركية. ورغم أن محور المقاومة كان بإمكانه توجيه ضربة إلى قاعدة عين الأسد في شمال العراق أو القواعد الأميركية عمومًا في مناطق الكرد، فإنه اختار للرد أن يكون مزلزلاً على مستوى الأثر النفسي قبل أي شيء آخر. لذا جاء عبر قصف قاعدة العديد، أكبر القواعد الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أعاد الأمور إلى نصابها، بعد نجاح إيران للمرة الثانية في قلب موازين المعادلة إلى مصلحتها ومصلحة القيم والمبادئ التي تمثلها.

مكاسب الأنظمة العربية من النصر الإيراني

لم تكن إيران في هذه الحرب تمثل نفسها، بل كانت صوتاً عنيداً باسم كل الشعوب التي تتشد العدالة في عالم تسوده الغطرسة ومنطق القوة؛ لقد كان بإمكانها، لو أرادت، أن تختار العزلة والمصالح الضيقة، وأن تتأى بنفسها عن الاشتباك مع الهيمنة الأميركية والصهيونية. وتبعاً

لتلك المعادلة ، كان بإمكانها أن تعزز نفوذها في المنطقة بالتنسيق مع واشنطن ، لكنها اختارت طريقاً أكثر كلفة وأشد وعورة: طريق الانحياز إلى قيم التحرر العالمي ومسار الدفاع عن القضية الفلسطينية. ولا شك في أن النصر الإيراني الأخير ستكون له انعكاسات إيجابية على مستوى العالم بأسره ، غير أن أثره في الساحة العربية سيكون مضاعفاً ، ولا سيما إذا أحسن استثماره والتعامل معه بوعي استراتيجي. ومن أبرز المكاسب العربية التي يمكن أن تترتب عليه:

هزيمة اليمين الإسرائيلي.. ضربة للعداء العلني تجاه العرب:
عاجلاً أو آجلاً ، سيؤدي النصر الإيراني إلى تآكل النفوذ السياسي للتيارات اليمينية داخل "إسرائيل" ، والتي مثلت تهديداً للاستقرار الإقليمي ، ودخلت في صدامات حتى مع دول الاعتدال العربي ، كما جرى مع مصر والأردن ، عندما أثير ملف تهجير الفلسطينيين من أراضيهم إلى الدول المجاورة ، أو كما حصل مع تصريحات سموتريتش ، التي طالب فيها دول الخليج بتمويل الحرب على إيران ، وهو ما استدعى ردّاً إماراتياً يصف هذا النوع من التصريحات بـ "الحماقة".

قصص "العديد": فرصة تاريخية للخليج

للتحرر من التبعية العسكرية لواشنطن:
الضربة التي تلقّتها قاعدة العديد الأميركية في قطر شكّلت صدمة استراتيجية ، فهذه القاعدة ، التي أنشئت بدعوى حماية الخليج ، تحوّلت إلى هدفٍ يُجرّ الأخطار على دوله. ولعلها اللحظة المناسبة للخليج العربي كي يعيد التفكير في جدوى الارتهان للمظلة العسكرية الأميركية التي لم تجلب لهم سوى التهديدات.

ذلك مع الأخذ في الاعتبار تحاشي القوات الإيرانية عن توجيه أي ضربة إلى القواعد الأميركية في دول الخليج ، حتى آخر مراحل الحرب ، في مقابل تركيز العمل العسكري كله على "إسرائيل" ، وهذا بدوره دليل على أن أفكار القيادة الإيرانية المتعلقة بحسن الجوار ومدّ الأيدي للتعاون

هي أفكار جادة. وعندما تم اختبارها في الميدان، أثبت الإيرانيون التزامهم بها.

اهتزاز صورة "إسرائيل التي لا تُقهر" .. يعيد التوازن:

تفكك الردع الإسرائيلي أمام صواريخ إيران الدقيقة أظهر حدود القوة الإسرائيلية، وهو ما يفتح المجال لإعادة رسم توازن القوى على المستويات كافة، بما يشمل "إسرائيل" والدول العربية التي لطالما فرض عليها موقع الضعف في ظل "أسطورة القوة الإسرائيلية التي لا تُهزم".

حرب رسائل وانتصار استراتيجي لطهران

لا يمكن حصر الحرب بين إيران و"إسرائيل" في يونيو 2025 بنتائج عسكرية بحتة أو بلغة الأرقام، فالحقيقة أن ما جرى هو نقطة تحوّل استراتيجية، إذ أثبتت إيران قدرتها على الصمود والرد والردع، فيما ظهرت "إسرائيل" مرتبكة، تخفي خسائرها، وتخسر هيبتها تدريجياً أمام شعوب المنطقة.

الإعلام الأميركي، وإن حاول التخفيف من وقع النتائج، إلا أنه اعترف صراحة بأن الضربات على إيران لم تحقق هدفها، وأن ردّ طهران فاجأ الجميع. أما المكاسب العربية، فبدأت تظهر في صورة فرص جديدة لإعادة التوازن الإقليمي بعيداً عن ثنائية "إسرائيل-الولايات المتحدة".

لقد كانت هذه الحرب، بكل ما فيها من تدمير وخسائر، صفحة جديدة في معادلة الردع ومروءة عاكسة لواقع لم تعد فيه "إسرائيل" قادرة على حسم المواجهات، ولا الولايات المتحدة قادرة على فرض نتائجها بالقوة. إيران، وإن لم تدمر أعداءها، إلا أنها انتصرت بأنها ظلّت واقفة.. وردّت في العمق.. وأجبرت الجميع على إعادة الحسابات.

من 1967 إلى 2025: كيف انقلب يونيو إلى شهر انتصار؟

7 يوليو 2025

لطالما ارتبط شهر حزيران/يونيو في الذاكرة العربية الجمعية بنكسة عام 1967، حين مُنيت الجيوش العربية بهزيمة قاسية أمام القوات الإسرائيلية المدعومة أميركياً، لكن يونيو 2025 جاء ليكسر تلك القاعدة، ويعيد رسم معالم هذا الشهر في الوجدان العربي من جديد، إذ شهد صموداً استثنائياً من إيران في وجه هجوم إسرائيلي-أميركي مباغت، تحوّل سريعاً إلى نصر سياسي وعسكري لطهران، وفي الوقت ذاته، كانت غزة تشتعل بمقاومة لا تلين، إذ نفّذت الفصائل الفلسطينية عمليات نوعية أربكت قوات الاحتلال، وأثبتت أنّ زمن الهزائم قد ولى.

ولعلّ ما جرى مؤخراً يدفع العقل العربي ليراجع ذاته مجدّداً، ليتبيّن مضمون الرؤية التي حملها الزعيم العربي الراحل جمال عبد الناصر، الذي لم يعتبر ما جرى في عام 1967 نهاية الصراع، بل هزيمة في معركة لا تلغي إمكانية النصر مستقبلاً في الحرب، التي هي صراع وجود لا حدود.

صمود وانتصار من غزة إلى طهران

خلال شهر حزيران/يونيو 2025، سجّلت فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، سلسلة عمليات نوعية أظهرت مستوى عالياً من الكفاءة والانضباط القتالي في مواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلي، ففي أواخر الشهر، نفّذت كتائب القسام عمليتين نوعيتين في شرق جباليا، استهدفت خلالهما دبابات ميركافا وآليات راجلة، مستخدمة قذائف "تاندوم" وكمائن دقيقة، في الوقت ذاته، شهدت جبهة الشجاعة خمس هجمات متفرّقة، تنوّعت بين القصف المدفعي، واستخدام الطائرات المسيّرة، وعمليات الاستهداف المباشر، شاركت فيها قوى متعدّدة مثل الجبهة الشعبية وكتائب شهداء الأقصى.

أما على محور خان يونس، فقد أثبتت المقاومة براعة ميدانية لافتة،

إذ تمكّنت من تنفيذ أربع عمليات فاعلة، أبرزها تفجيرات أدّت إلى مقتل عدد من الجنود الإسرائيليين، وكمين مركّب استهدف قافلة عسكرية، فضلاً عن استعادة سيطرة مؤقتة على مستشفى ناصر بعد اشتباكات شرسة. تلك العمليات، التي بلغ عددها نحو 11 خلال شهر واحد، تعكس قدرة المقاومة على تجديد تكتيكاتها، ومواصلة الضغط الميداني رغم ظروف الحصار والقصف المستمر.

وبأيّ حال من الأحوال، لا يمكن فصل التطوّر النوعي في عمليات المقاومة الفلسطينية خلال شهر يونيو 2025 عن الانتصار الإيراني في الحرب التي اندلعت مع "إسرائيل" منتصف الشهر ذاته، فمع تصاعد المواجهة بين طهران و"تل أبيب"، ونجاح إيران في امتصاص الضربة المباغّة ثم الردّ عليها بفاعلية أربكت الداخل الإسرائيلي، بدأت الفصائل الفلسطينية بتنفيذ سلسلة عمليات نوعية في جبالا و خان يونس والشجاعة، اتسمت بالدقة والمباغّة وكثافة النيران.

لقد بدا واضحاً أنّ المقاومة تلقّت دفعة معنوية قوية من صمود إيران، ليس فقط لأنها أضعفت الجبهة المعادية، بل لأنها أكدت للمقاتلين في غزة أنّ هناك من يشاركهم المواجهة ضدّ عدو مشترك، وأنّ المواجهة الكبرى معه لم تعد بعيدة عن ميزان الردع الإقليمي.

لقد منح الانتصار الإيراني غطاءً سياسياً ومعنوياً للمقاومة، وشجّعها على رفع وتيرة الاشتباك، في رسالة موحّدة من محور يمتد من طهران إلى غزة: أنّ الردّ لا يأتي من جهة واحدة، بل من جبهات متزامنة تشكّل معاً طوق نار حول المشروع الصهيوني.

متغيّرات المشهد خلال ثلاثين يوماً

قبل اندلاع حرب الـ 12 يوماً بين إيران والعدو الإسرائيلي، كان معسكر اليمين داخل الأراضي المحتلة يعيش ذروة غروره السياسي والعسكري، شاعراً بأنه أصبح "السيد المطلق" في المنطقة، وينفّذ سياساته من دون ردع أو كلفة تُذكر، خاصة بعد نجاحه في تنفيذ سلسلة اغتيلات استهدفت قادة بارزين في المقاومة، على رأسهم إسماعيل هنية، وإبراهيم السنوار،

والسيد حسن نصر الله. وقد زاد من هذا الشعور بالهيمنة موجة التطبيع العربي المتسارعة، التي بدت وكأنها تسلّم بشرعية "إسرائيل" الإقليمية من دون قيد أو شرط.

لكنّ هذا الإحساس بالتفوّق انهار خلال أيام معدودة، إذ نجحت الصواريخ الباليستية التي أطلقتها القوات الإيرانية باتجاه الأراضي المحتلة في إحداث توازن ردع ميداني ومعنوي أربك الحسابات الإسرائيلية، ما أدى إلى:
أ- كسر الهالة التي أحاطت بـ "إسرائيل" في أعين مؤيديها وخصومها على حد سواء، إذ تراجعت نغمة "التفوّق الإسرائيلي المطلق"، وبدأت معادلات جديدة تتشكّل.

ب- تعزيز الثقة بمحور المقاومة، الأمر الذي منح الفصائل الفلسطينية ثقة أكبر في صلابة التحالف الإقليمي المقاوم لـ "إسرائيل"، خاصة أنّ الدعم الإيراني يشكّل ركيزة عسكرية ومعنوية رئيسية للمقاومة الفلسطينية.

ت- تزامُن نهاية الحرب مع تصعيد عملياتي لفصائل غزة يشير إلى أنّ نتائج الحرب حفّزت الفصائل على المبادرة والهجوم، لا الاكتفاء بالدفاع، وكأنّ الانتصار الإيراني فُسّر على الأرض كضوء أخضر لمواصلة الضغط على "إسرائيل" في وقت كانت فيه تعاني من إنهاك مزدوج.

ث- إثبات القدرة على تحديّ الولايات المتحدة عسكرياً، فثمّة رسالة أرادت القيادة الإيرانية إيصالها خلال تلك الحرب، وهي أنها قادرة على تجاوز الخطوط الحمراء الأميركية والردّ المباشر على مصادر الدعم الإسرائيلي، وقد تجلّى ذلك في قصف قاعدة "العديد" الجوية في قطر، وهي أكبر القواعد العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط.

ج- إثبات أنّ "إسرائيل" لا تستطيع خوض الحرب منفردة، فرغم أنّ قوات الاحتلال هي من بدأت العدوان على إيران فجر الثالث عشر من حزيران/يونيو، إلّا أنّ ردود الفعل العسكرية والسياسية خلال الأيام القليلة التالية كشفت هشاشتها في المواجهة المفتوحة، ودفعتها إلى طلب العون من واشنطن، سواء عبر الدعم الاستخباراتي أو التدخّل الدبلوماسي لوقف التصعيد.

عندما يصبح النصر خطراً على التحالفات الهشة

رغم وضوح نتائج الحرب الإيرانية الإسرائيلية، التي انتهت بصمود إيران وفرضها معادلات ردع جديدة، إلا أن بعض المنصات الإعلامية الناطقة بالعربية بدت وكأنها تسير في اتجاه مغاير للواقع، إذ عملت على تشويش صورة النصر الإيراني أو التقليل منه، في ما يبدو جزءاً من خطاب إعلامي منضبط على الموجة الأميركية-الإسرائيلية، يُراد به التحكم في وعي الشارع العربي، ومنعه من قراءة التحوّلات الجارية بروح مستقلة أو مقاومة، ويمكن فهم هذا التوجّه من خلال أربع ملاحظات رئيسية:

أولاً، تعزيز خطاب "التهوين" من المقاومة والانتصار

تركّز بعض القنوات والمواقع على سردية مفادها أنّ المواجهة مع "إسرائيل" وأميركا غير مجدية، وأنّ ما جرى بين طهران و"تل أبيب" مجرد "جولة رمزية" أو "تبادل رسائل"، وهو خطاب يُراد به كسر أثر الصدمة الإيجابية التي أحدثها صمود إيران لدى الرأي العام العربي، ومنع تطوّر المزاج الشعبي باتجاه الثقة بجدوى المقاومة المسلحة أو التحديّ الإقليمي للهيمنة الغربية.

ثانياً، تجنّب تسمية ما جرى "انتصاراً"

تجنّب الإعلام المحسوب على المحور الأميركي-الإسرائيلي استخدام مصطلحات مثل "الردع"، أو "الانتصار الإيراني"، واكتفى بعبارات غامضة كـ "وقف إطلاق النار"، أو "احتواء التصعيد"، في محاولة واضحة لطمس المعنى السياسي والعسكري الحقيقي لما جرى، لأنّ الاعتراف بالانتصار الإيراني يعني الاعتراف بإمكانية هزيمة "إسرائيل"، وهو ما يتجنّبه هذا الخطاب بشدة.

ثالثاً، تخويف الشارع العربي من الاقتراب من إيران

في مقابل التعتيم على النصر، يتمّ الترويج المستمر لصورة إيران كدولة "خطرة" و"مغامرة" أو "مذهبية"، بهدف منع أيّ انجذاب شعبي نحوها، رغم أنّ إيران حازت خلال الفترة الماضية على قدر كبير من الشعبية العربية

بسبب مواقفها الداعمة لفلسطين وتحديها للهيمنة الأميركية.

رابعاً، الحيلولة دون تشكّل وعي عربي مستقل

الهدف العميق لهذا التعتيم ليس فقط تشويه إيران، بل منع الشارع العربي من الإيمان بأنّ هناك بديلاً ممكناً عن الخضوع والتطبيع، ومنعه من تبني نموذج المواجهة كخيار سياسي.

فالاعتراف بانتصار طهران قد يُلهب المزاج الشعبي، ويعيد الاعتبار لفكرة المقاومة، ويُحرّك الأسئلة حول جدوى المعاهدات والتحالفات التي كرّست التفوّق الإسرائيلي لعقود.



ابتلاع الضفة الغربية:

المشروع الصهيوني يكتمل بالحرق والطرْد

12 يوليو 2025

تتدهور الأوضاع بشكل سريع في الضفة الغربية، بسبب التصاعد الحادّ في عنف المستوطنين، والذي يؤدي إلى تدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، وإرغامهم على النزوح من أراضيهم، فخلال الثلث الأول من شهر يوليو/تموز الجاري، يمكن توثيق ما يزيد على 26 حالة اعتداء مباشر، بمعدل اعتداءين أو ثلاثة يوميًا، وهو ما يتماشى مع معدلات الشهرين الماضيين، وقد تراوحت أنماط الاعتداء بين الطرد القسري وإطلاق الرصاص وتجريف الأراضي وسرقة مواشي الرعاة إلى جانب إضرار النيران في الأبنية والسيارات ودور العبادة، ويجري ذلك كله بدعمٍ شبه رسمي من "الجيش" الإسرائيلي.

ووفقًا لبيانات السلطة الفلسطينية، فإنه بالتزامن مع اندلاع الحرب في قطاع غزة، قتلت القوات الإسرائيلية والمستوطنون ما لا يقل عن 954 فلسطينيًا، عدد منهم ينتمي إلى فصائل المقاومة، لكن النسبة الأكبر هم من المواطنين الفلسطينيين الذين لا يحملون سلاحًا، يجري ذلك في ظل تصريحات عدد من وزراء حكومة نتنياهو، تدعو إلى السيطرة العسكرية الكاملة على الضفة الغربية، والشروع في بناء مستوطنات جديدة، تضمن أسرلة المنطقة بأسرها.

ارتفاع وتيرة العنف أثار انتباه دوائر دولية عديدة، ولم تُعد المسألة محصورة في المجال السياسي العربي أو الإسلامي، فهناك جهات أوروبية مثل الخارجية الألمانية والاتحاد الأوروبي طالبت خلال الأيام القليلة الماضية بـ"ضرورة حماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين، والتحقيق في الهجمات، وإدانة الجهات التي تقف خلفها".

واقع الضفة: بين السيطرة الإسرائيلية والتوسّع الاستيطاني

تمتد الضفة الغربية من نهر الأردن شرقاً حتى الخط الأخضر غرباً، وتمثل 21٪ من مساحة فلسطين التاريخية التي تبلغ نحو 27 ألف كيلومتر مربع، ويسكنها نحو 3.4 مليون نسمة، مع التأكيد أن هذا الرقم لا يشمل سكان القدس الشرقية بالكامل، كما لا يضم المستوطنين الإسرائيليين، الذين يتراوح عددهم بين 700 ألف إلى 750 ألف مستوطن في الضفة.

بناءً على اتفاقية أوسلو، فإن الضفة مقسمة إلى ثلاث مناطق، أكبرها المنطقة (ج)، 60٪ من مساحة الضفة، وتخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة، مدنياً وأمنياً، وتشمل المستوطنات والطرق الالتفافية والأغوار، أما السلطة الفلسطينية، فتسيطر على 18٪ من مساحة الضفة ضمن حدود المنطقة (أ)، وتشمل مدناً كبرى مثل رام الله ونابلس وبيت لحم وجنين، لكن قوات الاحتلال تدخلها متى تشاء لتنفيذ اعتقالات أو عمليات عسكرية، أما بقية المساحة، فهي ضمن المنطقة (ب)، وتمثل نحو 22٪ من إجمالي مساحة الضفة، وتخضع لإدارة مدنية فلسطينية، لكن أمنياً تحت السيطرة الإسرائيلية، وتشمل غالباً القرى والبلدات المحيطة بالمدن.

بنظرة موضوعية إلى الأوضاع، فإن "إسرائيل" تسيطر بشكل مباشر على 60 أو 70٪ من الضفة الغربية، كما تتحكم في المعابر والحدود وخطوط المياه وشبكات الكهرباء، بينما السلطة الفلسطينية تدير فقط جيوباً سكانية معزولة في المنطقة (أ) وأجزاء من (ب)، أما عن المستوطنات، فهناك نحو 160 مستوطنة معترفاً بها من جانب حكومة الاحتلال، إلى جانب مئة بؤرة استيطانية غير شرعية (بحسب القانون الإسرائيلي ذاته).

خلال العامين الماضيين، تم الإعلان عن خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية، وتوسيع المستوطنات القائمة، وتشريع بؤر جديدة، وبدأت حكومة نتنياهو في منح المستوطنين صلاحيات إدارية وأمنية في بعض المناطق (ج)، بما يشبه "الحكم الذاتي الاستيطاني".

تزامن ذلك مع قيام قوات الاحتلال بتنفيذ اعتقالات وعمليات اغتيال بشكل دوري حتى داخل المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، أما المستوطنون فقد تحولوا من مجرد أدوات غير رسمية للسيطرة على

الأراضي، إلى رأس حربة في المشروع الصهيوني الهادف إلى فرض السيطرة الكاملة على الضفة الغربية وضمّها فعلياً إلى "إسرائيل".

حكومة يمينيّة تغذّي العنف وتخطط لضمّ الضفة

ما يميز هذه المرحلة هو الدعم العلني والصريح من حكومة بنيامين نتنياهو، التي تضم وزراء معروفين بمواقفهم المتطرفة مثل، إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي، الذي صرح أكثر من مرة بأن الفلسطينيين "غرباء في أرض إسرائيل"، وكذلك بتسليل سموتريتش، وزير المالية، الذي يدير جزءاً من الإدارة المدنية في الضفة، ويسعى إلى تشريع عشرات البؤر الاستيطانية العشوائية.

ما يجري اليوم في الضفة الغربية لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد توسّع استيطاني عشوائي، بل هو سياسة مُمنهجة تهدف إلى ضم المنطقة من دون إعلان رسمي، وبدلاً من مواجهة ردود الفعل الدولية التي قد تترتب على ضم قانوني، تقوم "إسرائيل" بـ:

أولاً، فرض واقع جديد على الأرض، من خلال التوسع الاستيطاني المتواصل، كما هو القرار الإسرائيلي الصادر في مايو/أيار الماضي، بإنشاء 22 مستوطنة جديدة، من ضمنها أربع على طول الحدود مع الأردن.

ثانياً، تحويل البؤر العشوائية إلى مستوطنات رسمية، وهي ممارسة يتم اتباعها منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، إذ يسيطر المستوطنون على إحدى النقاط الاستراتيجية، ثم يقيمون مساكن بشكل غير قانوني، ومع الوقت تعترف الحكومة بمستوطناتهم، وتقوم بـ"تقنين" أوضاعهم.

ثالثاً، تقسيم الضفة إلى جيوب معزولة، وشق طرق التفافية تحاصر القرى الفلسطينية، ما يجعل التواصل الجغرافي الفلسطيني شبه مستحيل، في الوقت ذاته يُسهّل عملية السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

رابعاً، سحب الأراضي تدريجياً من الفلسطينيين، عبر المصادرة الإدارية، أو عبر الطرد القسري للسكان، كما حدث منذ أيام، حين تم إجبار 30 عائلة فلسطينية بدويّة على مغادرة منطقة المعرجات شمال غرب مدينة أريحا، بعد أن عانوا بسبب الاعتداءات المتكررة من قبل مستوطنين

متطرفين.

وهكذا ، ووفقاً لهذا المخطط المتدرج الذي يجري تنفيذه على الأرض من دون إعلان رسمي ، يتحوّل الفلسطيني تدريجياً من كونه مواطناً يُفترض أن يكون جزءاً من دولة مستقلة ذات سيادة ، إلى مجرد مُقيم محاصر داخل جيوب معزولة ومجزأة ، تُشبه "الكانتونات" المحاطة بجدران واستيطان وجنود ، محروم من حرية الحركة والسيطرة على أرضه ومصيره.

الضفة وغزة: فصلاان في رواية الاحتلال

من قطاع غزة إلى الضفة الغربية ، هناك هدف إسرائيلي واحد ، يتمثل في السيطرة على الأراضي الفلسطينية ، وطرد أهلها منها. المشكلة التي تواجه حكومة الاحتلال ، تتعلق بأن عدد اليهود اليوم في "إسرائيل" يعجز عن مجاراة الأحلام التوسعية ، سواء لانخفاض معدلات الإنجاب أو لارتفاع أعداد المفاجرين للكيان ، فيما يعرف بالهجرة العكسية ، ويعود الفضل في ذلك ، إلى العمليات التي تنفذها ساحات المقاومة المختلفة ، من غزة وحتى طهران ، على مدار الشهور والأعوام الفائتة.

في قطاع غزة ، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تخطى عدد الشهداء حاجز الـ 57 ألفاً ، وهناك مخططات معلنة ، برعاية مباشرة من الإدارة الأميركية ، لتهجير الغزيين خارج القطاع ، وفي الضفة الغربية هناك ما لا يقل عن 40 ألف شخص قد تم تهجيرهم بالفعل منذ بدء الهجوم الإسرائيلي الأخير ، بالإضافة إلى مئات الشهداء والجرحى سقطوا من جراء آلة القتل الإسرائيلية ، سواء أكان القاتل جندياً بزي عسكري أو مستوطناً بزي مدني.

ورغم الإدانات المتكررة التي تصدر عن عدد من عواصم العالم ، والمؤسسات الدولية الكبرى ، بخصوص السياسات الإسرائيلية في فلسطين بشكل عام ، فإن هذه الإدانات تبقى في حيّز التصريحات المجردة من الفاعلية ، إذ لم تترجم هذه المواقف إلى إجراءات عقابية قادرة على كبح جماح السياسة الإسرائيلية أو فرض التراجع عن خطوات توسعية على الأرض.

ويُعزى هذا الجمود الدولي إلى الغطاء السياسي والدبلوماسي الذي توفره الولايات المتحدة لحكومة الاحتلال في المحافل الدولية، فواشنطن، بوصفها الحليف الأبرز لـ "تل أبيب"، لا تكتفي بالدعم المالي والعسكري، بل تواصل استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لإجهاض أي قرار دولي من شأنه فرض محاسبة فعلية على الانتهاكات الإسرائيلية، وبفعل هذا الدعم، تكتسب الحكومة الإسرائيلية شعوراً بالحصانة السياسية، ما يفسر مضيئها قدماً في تنفيذ مخططات الضمّ الزاحف، وتوسيع المستوطنات، وفرض الأمر الواقع على الأرض، دونما خشية من عواقب أو عقوبات.

ما بعد السيطرة.. نحو واقع استيطاني مكتمل

اليوم، تكون "إسرائيل" قد تجاوزت في الضفة الغربية حدود الاحتلال العسكري التقليدي، لتصل إلى طور متقدّم من مشروع إحلالي يسعى إلى محو الوجود الفلسطيني بالكامل، من دون الحاجة إلى إعلان رسمي، فالوقائع التي تُفرض على الأرض، من التوسّع الاستيطاني المتسارع، إلى التهجير القسري، وتقسيم الجغرافيا، وتآكل السيادة الفلسطينية.. تُشكّل في مجملها ملامح نظام استيطاني استعماري مكتمل الأركان.

ومع استمرار هذا الواقع، وغياب أي ردع حقيقي، تغدو مهمة العرب اليوم ليس فقط مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بل منع تحوُّله إلى قدر دائم، ومن المؤكد أنه في مواجهة هذا المخطط، تصبح وحدة الساحات، وبناء مشروع مقاومة متكامل، والضغط على المجتمع الدولي من أجل الخروج عن صمته، خطوات لا بديل عنها.

سوريا المنهكة و"إسرائيل" المتعطسة:

معادلة تفاوض غير متكافئة

19 يوليو 2025

منذ اللحظة الأولى، أدرك مؤسسو "إسرائيل" أن كيانه المصنوع سيبقى جسماً غريباً عن المنطقة، غير قابل للهضم أو الاستيعاب، وأن استمراره مرهون بتفكيك بيئته.

لذا، ربطت النخب الحاكمة في "تل أبيب" بين أمن المجتمع الإسرائيلي واستقراره وبين إضعاف الدول المحيطة به، وحتى حين دخلت في اتفاقيات "سلام" مع بعض جيرانها، لم تكن تنظر إليها كتحوّلات استراتيجية بقدر ما عدّتها هُدُنات مؤقتة مع أطراف قوية نسبياً، تتيح لها التركيز على ساحات أخرى للقتال والتخريب، وبعد أداء المهمة، تعود إلى الانقضاض على الطرف ذاته، كما حدث مراراً في لبنان، وسيناء، وحتى مع السلطة الفلسطينية نفسها. ولا يمكن في هذا السياق فصل "إسرائيل" عن بنيتها الأصلية كامتداد مباشر للمشروع الاستعماري الغربي، بكل ما يحمله من نزعة هيمنة وعنصرية وتفوّق عرقي، لذا فلم يكن الهدف يوماً الاندماج مع المحيط العربي أو الإسلامي، بل التسيّد عليه، كما لم يكن مطلوباً من العرب أن يقبلوا "إسرائيل"، بل أن يخضعوا لها.

على مدى عقود، مضت "إسرائيل" بهدوء وثقة نحو هذا الهدف، مستفيدة من ثلاثة عوامل مركزية:

- التمزّق العربي الداخلي.
- تراجع القوى الإقليمية التقليدية.
- الدعم الغربي اللامحدود.

لكن التقدم الكبير حدث خلال العقدين الأخيرين، مع الانهيار المتسارع للنظام العربي، إما تحت وقع الغزو الأميركي المباشر، أو بسبب الانفجارات الداخلية التي صاحبت ما يسمّى "الربيع العربي" عام 2011،

فقد تسببت تلك الأحداث في سقوط أنظمة كانت على تماسٍ مع قضايا المقاومة، وضربت مفهوم الدولة الوطنية في مقتل، ودفعت بمجتمعات عربية إلى حروب أهلية وانقسامات طائفية وقبيلية غير مسبوقة، ما أدّى إلى تفكيك البنية الأمنية والسياسية لدولٍ محورية في العالم العربي.

"إسرائيل" وسوريا: تفاوض من موقع قوة

ضمن هذا الإطار، تصبح مساعي النظام السوري الجديد لنسج علاقات مع "تل أبيب" خالية من الجدوى، فـ"إسرائيل"، التي تشعر اليوم بغياب أي تهديد فعلي من دمشق، لا تجد نفسها مُلزمة بأي تنازل، فالواقع أن سوريا خرجت عملياً من محور المقاومة، منذ لحظة "انتصار الثورة" في الثامن من ديسمبر/كانون الأول 2024.

منذ ذلك الحين، لم تعد حكومة الاحتلال تتعامل مع سوريا كخصم، بل كساحة مفتوحة لتوجيه الرسائل وتصفية الحسابات، المقاومة الإسلامية في لبنان مثلاً، أصبحت مهددة من جهة الأراضي السورية، لا من حدود فلسطين المحتلة فقط، وسط صمت أو تواطؤ رسمي.

أما الجيش السوري، فقد جرى استنزافه أولاً في حرب دامت أربعة عشر عاماً، ثم جرى تحطيم بنيته وتسريح أعداد كبيرة من قواته مع نهاية عام 2024، والأسوأ أن الصحف العبرية بدأت تتحدث صراحة بأن الإدارة السورية الجديدة، هي من تحتاج اليوم إلى عقد اتفاق مع نتنياهو، لثلاثة أسباب:

الأول: عدم القدرة على المواجهة العسكرية مع القوات الإسرائيلية التي باتت تتصرف بحريّة في الأراضي السورية، حيث تنفّذ "إسرائيل" ضربات جوية منتظمة من دون مقاومة تذكر.

الثاني: حاجة بعض الاتجاهات داخل الدولة السورية اليوم إلى تسويق نفسها أمام الغرب كشريك "معتدل"، ويُقدّم التطبيع هنا، بوصفه شهادة "براءة ذمّة" من الإرهاب والتطرف.

الثالث: تمزّق المجتمع السوري من الداخل، وتدهور الأوضاع الأمنية، وهو ما يفرض على النظام تجنب أي مواجهة مع طرف خارجي قوي كـ"إسرائيل"، حتى يتسنى له الوقت الكافي لترتيب الأوضاع في الداخل.

مسار التطبيع.. بدأ بجسّ النبض وتبلور في أذربيجان

منذ سقوط نظام بشار الأسد وتشكّل نظام جديد بقيادة أحمد الشرع/ الجولاني، بدأت تلوح مؤشرات على تحوّل جذري في الخطاب السياسي السوري، تمثلت في رسائل جسّ نبض لتبيّن استعداد النظام الجديد للانفتاح على "إسرائيل"، وربط ذلك بمسار "التطبيع الإقليمي" الذي بدأ قبل سنوات مع اتفاقيات أبراهام، التي شملت البحرين والإمارات والمغرب والسودان، وقد تحدث الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن هذا الأمر في أكثر من مناسبة، معتبراً إتمام هذا الاتفاق بمنزلة "انتصار سياسي جديد" لإدارته.

خلال النصف الأول من عام 2025، نشطت وساطات غير مباشرة عبر أطراف خليجية وأوروبية، لترتيب قنوات تواصل أمنية بين دمشق و"تل أبيب"، وعلى مدار الشهور الماضية كانت التقارير الإعلامية تخرج تباعاً لتؤكد أن القيادة السورية الجديدة منفتحة على عقد اتفاقية مع الجانب الإسرائيلي، وربما الاعتراف الدائم بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل، بشرط ضمانات اقتصادية، تتمثل في تخفيف أو رفع العقوبات الغربية (وهو ما جرى بالفعل في مايو/أيار الماضي)، مع الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية خلال الشهور السبعة الماضية، ووقف الغارات الجوية الإسرائيلية.

الطرف الأميركي حاضر بقوة في هذا السياق، سواء من خلال تصريحات الرئيس الأميركي المتتالية، أو عبر ستيف ويتكوف، المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، وتوماس باراك، مبعوث ترامب إلى سوريا، والذي رجّح أن تبدأ العملية بـ"حوار غير مباشر بشأن قضايا حدودية، ثم يتطور لاحقاً إلى نقاشات أوسع تهدف إلى منع الصدام بين البلدين".

زيارة الشرع الأخيرة إلى أذربيجان في 12/7/2025، لا تنفصل عن هذا السياق، بل تُعدّ تنويعاً لهذا المسار، فأذربيجان التي أعلنت، على لسان حليفها رجب إردوغان، استعدادها لتزويد الحكومة السورية الجديدة بالغاز، هي ذاتها التي زوّدت "إسرائيل" بأكثر من 60% من البنزين المستهلك فيها، خلال عام 2019، كما تُعدّ الشريك التجاري والاستخباري الأهم لـ"إسرائيل" بين الدول ذات الأغلبية المسلمة، حتى خلال العدوان الأخير

على قطاع غزة، تُعدّ أذربيجان الدولة الإسلامية الوحيدة التي وازلت على دعمها لـ"تل أبيب"، ويفترض أن اجتماعاً جرى خلال تلك الزيارة بين مسؤولين سوريين وإسرائيليين.

التحديات التي تواجه تطبيع العلاقات بين دمشق و"تل أبيب"
جنباً إلى جنب مع شعور "إسرائيل" المتنامي بالقوة، وأفكار اليمين الصهيوني التي تدفع الحكومة الإسرائيلية نحو الهيمنة على المنطقة، لا التصالح معها.. هناك بعض الأمور المتعلقة بالبيئة السورية الداخلية، والتي قد تعطلّ مساعي دمشق للتقارب مع "تل أبيب"، ويمكن رصدها في النقاط الآتية:

أولاً: هشاشة الشرعية الداخلية للنظام الجديد
النظام الذي تشكّل بعد سقوط بشار الأسد لا يتمتع بشرعية سياسية راسخة أو قاعدة شعبية موحدة، فهو نتاج تحالف بين فصائل سلفية محلية وأطراف إقليمية، وبالتالي، فإن أي خطوة نحو التطبيع مع "إسرائيل" يمكن أن تثير تمرداً داخلياً أو انقساماً حاداً في البنية الحاكمة نفسها، خصوصاً في ظل وجود قوى لا تزال ترفع شعارات "تحرير الجولان" و"رفض الاحتلال الصهيوني" في الشارع أو حتى في الفصائل المسلحة.

ثانياً: غياب الدولة المركزية وضعف القرار السيادي
سوريا اليوم ليست دولة مركزية بالمعنى التقليدي، بل هي أقرب إلى دولة منهكة مفككة إدارياً وعسكرياً، تعاني من تعددية مراكز القوة والنفوذ داخل أراضيها، وهذا ما يجعل اتخاذ قرار كبير بحجم التطبيع مع "إسرائيل" أمراً بالغ الصعوبة، لأنه بحاجة إلى حدّ أدنى من التوافق الداخلي غير المتوفر.

ثالثاً: الخشية من السقوط السياسي أمام الرأي العام
رغم تراجع الحضور السياسي للقضية الفلسطينية في الخطاب الرسمي العربي، فإن جزءاً كبيراً من الشعوب، لا يزال ينظر إلى "إسرائيل" كعدو ومحتل، وبالتالي، فإن أي خطوة تطبيعية من دون مقابل فعلي (مثل انسحاب من الجولان أو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية) ستُفسّر شعبياً على أنها خيانة، وتفتح الباب لتمرد سياسي، وقد تؤدي إلى إضعاف النظام أكثر مما تقوّيه.

غزة بين المطرقة والمجاعة: مشروع التهجير في ثوبه الجديد

31 يوليو 2025

منذ أكتوبر/تشرين 2023، لم يكن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مجرد حملة عسكرية عابرة، بل تحوّل إلى مشروع استراتيجي هدفه النهائي هو تفريغ القطاع من سكانه. وفي هذا السياق، لم تستخدم الطائرات والدبابات وحدها، بل تم أيضاً تفعيل سياسات التجويع والحصار الخانق والتدمير الممنهج للبنية التحتية كأسلحة مركبة هدفها دفع السكان إلى خيار واحد: الرحيل أو الموت.

هنا، يتحوّل التجويع من كونه نتيجة جانبية للحصار إلى أداة سياسية محسوبة بعناية، تُدار ضمن خطة تم إعدادها جيداً للوصول إلى أهداف صهيونية/أميركية مشتركة لم تعد تخفى على أحد، فحين يُقطع الغذاء ويُمنع الدواء وتُحاصر المساعدات تحت ذرائع أمنية أو بيروقراطية، فإن الرسالة المراد إيصالها إلى الجمهور العادي، هي: لا مكان للحياة في غزة. معسكر اليمين المتطرف داخل "إسرائيل" لم يتردد في الكشف عن مشاريعه المستقبلية بخصوص قطاع غزة؛ فمنذ أيام، ورداً على اضطراب بنيامين نتنياهو الإعلان عن "فتح ممرات آمنة في غزة والسماح بإسقاط المساعدات جواً"، دعا وزير الأمن القومي إيتamar بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، إلى معارضة قرار رئيس الحكومة، مطالبين إياه بالكفّ عن الخضوع للمناشدات الدولية وإرسال القنابل عوضاً عن المساعدات!

اليمين الصهيوني، صاحب الكلمة العليا في "تل أبيب" اليوم، وهو يرى أن السبيل الوحيد لكسب الحرب ضد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة واستعادة الرهائن هو وقف المساعدات بكل أنواعها، وبشكل كامل، مع احتلال عسكري كامل للقطاع وخلق ظروف معيشية تدفع الغزيين إلى الفرار خارج البلاد.

اللافت أنه دون نفي عدوانية وبربرية مجمل التيارات السياسية داخل "إسرائيل"، فإن تلك المجموعات من أصحاب التوجه اليميني القومي المتشدد

باتت أخطر ما يهدد مستقبل المنطقة ككل ، لا مستقبل القضية الفلسطينية وحدها؛ فهي تتصرف بنوع من الشراسة والجنون، وتبادر بجدّة إلى تحدي المنظمات الأممية والقرارات الدولية، وتدعم التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، كما ترفض أي نوع من التنازلات السياسية للفلسطينيين.

التهجير عبر المجاعة: نكبة بلا جيوش

في نكبة عام ١٩٤٨، تم تهجير الفلسطينيين من قراهم عبر السلاح والمذابح المباشرة، إذ استولت العصابات الصهيونية حينها على ٧٧٤ قرية ومدينة في فلسطين، ودمرت منها ٥٣١. وقد أدى ذلك إلى تهجير أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني من ديارهم، ليصبحوا لاجئين في الضفة وغزة والدول العربية المجاورة، أي أن نصف سكان فلسطين العرب تقريباً قد هُجروا بيوتهم خلال تلك الفترة العسيرة.

ما يجري اليوم في قطاع غزة هو بمنزلة نكبة جديدة للفلسطينيين والعرب، يُراد منها الوصول إلى نتائج قريبة من تلك التي تم التوصل إليها منذ ٧٧ عاماً، وفيها يعتمد الإسرائيليون سياسة الاستنزاف البطيء، وجعل غزة منطقة غير قابلة للحياة، فالיום ٨٠٪ من مساحة القطاع بات تحت أوامر الإخلاء أو التدمير، وتم إجبار أكثر من ٩٠٪ من سكان غزة على النزوح. أما حجم الحطام، فبلغ أكثر من 51 مليون طن، وقد تستغرق عملية إزالة جميع الأنقاض عقدين ونيفاً.

وكان عدد سكان قطاع غزة قبل الحرب قد بلغ نحو 2.23 مليون، بما يمثل أكثر من ٣٠٪ من عدد الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة منذ ١٩٤٨)، وبما يعادل ٤١٪ من سكان دولة فلسطين (الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشرقية وقطاع غزة). وبحسب الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، فقد تراجع عدد سكان قطاع غزة بنحو ٦٪ مع نهاية العام الماضي بسبب استمرار الحرب الإسرائيلية على القطاع.

وفي حال نجحت "إسرائيل" بتنفيذ مشروعها الرامي إلى تهجير الغزيين خارج أراضيهم، تكون قد أعادت إنتاج نكبة ١٩٤٨ بأساليب محدثة

ومركبة، وسيكون هذا التهجير المُحتمل بمنزلة حلقة مركزية ضمن استراتيجية صهيونية أوسع لإعادة رسم الخارطة الديموغرافية لفلسطين بأكملها، عبر تقليص الكتلة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية مستقبلاً، وتكريس فكرة أن الفلسطينيين شعب يمكن كسره وترحيله تحت ضغط العيش المستحيل.

الموقف المصري بين الرفض العلني للتهجير والضغط الدولي

الصامتة

تتمسك مصر بموقف رسمي واضح يرفض تماماً فكرة تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى أراضيها، وتؤكد في كل المحافل الدولية أن التهجير القسري خط أحمر لن يُسمح بتجاوزه تحت أي ظرف، وتتطلق القاهرة في موقفها من اعتبارات سيادية وأمنية واستراتيجية، إذ ترى أن نقل سكان غزة إلى سيناء لا يمثل خطراً على الأمن القومي المصري فقط، بل يضرب القضية الفلسطينية في جوهرها، ويمنح الاحتلال ما فشل في تحقيقه عسكرياً.

لكن في المقابل تتعرض الإدارة المصرية لضغوط غير مباشرة، خصوصاً مع تعمق الأزمة الاقتصادية الداخلية وازدياد التبعية التمويلية للمؤسسات الدولية والدول الكبرى، وتُمارَس هذه الضغوط من خلال الاشتراطات السياسية للمساعدات أو محاولات تقديم مشاريع "إغاثة" تتضمن خطوات تمهيدية لتوطين بعض النازحين مؤقتاً داخل سيناء.

ورغم محدودية إمكانيات معبر رفح اللوجستية مقارنة بالمنافذ الأخرى، فقد أدى دوراً أساسياً في تمرير المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة منذ بداية الحرب، إذ تحمّلت السلطات المصرية العبء الأكبر في تنسيق دخول القوافل الطبية والغذائية والإغاثية من عدة دول. ومع ذلك، فإن مرور هذه المساعدات لم يكن مرهوناً فقط بالإرادة المصرية، بل ظلّ خاضعاً لقيود وضوابط يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من جانبه، بذريعة "الفحص الأمني" أو "عدم ملائمة التوقيت"، وهو ما تسبب في تعطيل آلاف الشاحنات لفترات طويلة.

وتُشير تقارير الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة إلى أن أكثر من ٧٠٪ من

المساعدات التي تنتظر الدخول عبر رفح، لا يتم السماح لها بالعبور بسبب العراقيل الإسرائيلية. وفي ظل ذلك، تبقى مصر في موقع الحرج بين دورها الإنساني المعلن والتضييق الإسرائيلي الفعلي الذي يُفرغ جهودها من مضمونها، ويحوّل المساعدات إلى ورقة ضغط إضافية على السكان المنهكين.

الغطاء الدولي للنكبة الثانية: كيف يُدار مشروع التهجير على

مرأى العالم؟

لعل أخطر ما يجري اليوم هو الصمت الدولي المنهجي الذي يوفر غطاءً سياسياً وميدانياً لعملية التهجير الجماعي في غزة، فمنذ أكتوبر 2013 وحتى يوليو 2025، فشلت الأمم المتحدة في فرض هدنة دائمة أو تأمين ممرات إنسانية، فيما تعثر أكثر من ٣٥ جلسة لمجلس الأمن - أغلبه اصطدم بالفيتو الأميركي - في إصدار أي قرار ملزم لوقف إطلاق النار أو تجريم سياسات الحصار والتجويع.

ومع سيطرة دونالد ترامب على الأمور داخل البيت الأبيض، تحوّلت السياسة الأميركية من الدعم غير المشروط للعدو الإسرائيلي إلى تبني صريح لرؤية اليمين المتطرف، فقد تعهّد ترامب منذ حملته الانتخابية بـ"القضاء على حماس" و"تطهير غزة من الإرهاب"، وهو ما فسّر في "تل أبيب" على أنه تفويض مفتوح لاستكمال عملية الإبادة والتهجير الجماعي. وبحسب تقارير إعلامية أميركية، فقد صدّق الكونغرس في الربع الأول من عام 2026 على حزمة مساعدات عسكرية جديدة لإسرائيل بقيمة تجاوزت ١٥ مليار دولار، مع رفع القيود على استخدام القنابل الفوسفورية والذخائر الثقيلة في المناطق المدنية. وقد تزامن ذلك مع تجميد التمويل الأميركي لوكالة "الأونروا"، وإحباط مبادرات دولية لإنشاء ممرات إنسانية دائمة أو محاسبة الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية.

هذا التواطؤ الدولي بالطبع يشجّع منظري اليمين الصهيوني على طرح مشاريع التهجير العلني من غزة إلى سيناء أو دول أخرى، باعتبارها "حلاً واقعياً للأزمة"، وسط تجاهل تام لمبادئ القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، وحقوق اللاجئين في العودة.

من غزة 2005 إلى غزة 2025:

لماذا سيضطر نتياهو لتكرار انسحاب شارون؟

11 أغسطس 2025

خلال الأيام الماضية، أعلن بنيامين نتياهو خطته لاحتلال كامل قطاع غزة، في خطوة وُصفت بأنها الأجرأ والأكثر إثارة للجدل منذ بداية العدوان الإسرائيلي قبل نحو 22 شهراً. الخطة، التي أقرّها مجلس الأمن الإسرائيلي، تهدف - بحسب ما يروّج له نتياهو - إلى "استعادة الأسرى أحياء أو أمواتاً وتحرير سكان غزة من حكم حماس" عبر السيطرة العسكرية المؤقتة على كامل القطاع، ثم تسليمه لاحقاً إلى سلطة مدنية أو "قوى عربية" مجهولة المعالم.

لكنّ المقارنة التي لا يمكن إغفالها هي بين تلك الخطة وبين ما فعله رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون في عام 2005 حين قرّر الانسحاب الكامل من غزة، هنا نتحدّث عن شارون، الذي كان من أبرز القادة العسكريين في تاريخ "إسرائيل"، لكنه أرغم على الاعتراف بأنّ السيطرة المباشرة على القطاع مكلفة سياسياً وبشرياً واقتصادياً، وأدرك أنّ احتلال "إسرائيل" للقطاع منذ حزيران/يونيو 1967 لم يمنحها أيّ مكسب استراتيجي طويل الأمد؛ واليوم، وبعد عشرين عاماً، يبدو أن نتياهو يسير في طريق معاكس، لكن نهايته قد تكون مماثلة، وربما أكثر مرارة.

لماذا انسحب شارون منذ عشرين عاماً؟

حين قرّر أرئيل شارون الانسحاب من غزة عام 2005، لم يكن الأمر مجرد قرار تكتيكي عابر، بل نتيجة مراجعة شاملة لحقائق الميدان وضغوط الواقع، فقد تبين لشارون حينها أنّ:
أ- الكلفة البشرية: وجود "الجيش" الإسرائيلي في غزة كان يستنزف الأرواح في عمليات مقاومة شبه يومية.

ب-الكلفة الاقتصادية: حماية المستوطنات المعزولة داخل غزة كان يتطلب إنفاقاً ضخماً وموارد هائلة.

ج-العزلة الدولية: الاحتلال المباشر كان يزيد من عزلة "إسرائيل" دولياً ويؤجج الانتقادات في المحافل الأممية.

د-غياب الجدوى الاستراتيجية: السيطرة على غزة لم تمنح "إسرائيل" أوراقاً أمنية إضافية، بل زادت من التهديدات الأمنية عبر مقاومة أكثر تنظيماً.

لذا أدرك شارون أنّ "الانسحاب الأحادي" قد يخفف العبء عن "تل أبيب"، ويحافظ على صورة "جيشها" في الداخل، ويتيح تركيز الجهد على الضفة الغربية والمشروع الاستيطاني هناك، كذلك يمكن له استخدام ورقة الانسحاب من القطاع في إطار خطته لتعطيل "عملية السلام" مع السلطة الفلسطينية، وقد كانت تلك الحسابات واقعية في حينها، وقد أثبتت الأحداث لاحقاً صحتها من ناحية تقليل الاحتكاك المباشر، خاصة مع تركيز حكومة شارون حينها على "المبرر الديموغرافي"، مؤكدة صعوبة السيطرة الأمنية على قطاع يوجد فيه نحو 1.4 مليون فلسطيني.

خطة نتنياهو في 2025: تكرار في الاتجاه المعاكس

في المقابل، يطرح نتنياهو اليوم خطة تتناقض مع تجربة شارون بالكامل، بالقدر الذي تصطدم فيه مع قطاع كبير من القادة العسكريين والأمنيين، بما يشمل، رئيس الأركان إيال زامير، والذي يرى أنّ التوغّل في غزة بمثابة "فخّ استراتيجي"، إذ من الصعب السيطرة على القطاع، بعدد سكانه الذي تجاوز المليونين، وبواسطة قوات عسكرية إسرائيلية تعاني من الإرهاق، إضافة إلى ذلك، فإنّ القرار سيعرّض حياة نحو 24 أسيراً إسرائيلياً للخطر. ويفترض أنّ الخطة التي وافق عليها مجلس الوزراء الإسرائيلي بعد 10 ساعات من المباحثات الساخنة، صباح يوم الجمعة الماضي، تتضمن الآتي:

- إجلاء جماعي لما يقارب مليون فلسطيني إلى جنوب القطاع.
- تقسيم قطاع غزة عبر إنشاء "ممرات أمنية" مثل ممر موراج لقطع

التواصل الجغرافي بين مناطقها.

- الاعتماد على إدارة عربية مدنية ، وهي فكرة يرفضها معظم الشركاء العرب.

- تكثيف العمليات العسكرية الحضرية ، وهي الأكثر كلفة وخطورة على الجنود الإسرائيليين.

ورغم الإعلان عن الخطوط العريضة لخطة نتياهو ، إلا أنّ المعلقين في وسائل الإعلام العبرية ، أكدوا أنّ الخطة تبدو أقرب إلى إعلان نيّات سياسية منها إلى استراتيجية عسكرية قابلة للتنفيذ على المدى الطويل ، خاصة مع تركيز قطاعات كبيرة من الشارع الإسرائيلي على موقف قيادات "الجيش" ، التي عبّرت عن رفضها أو تحفّظها على الخطة ، كذلك هناك تحذير جهاز الأمن الإسرائيلي من احتمال تكرار سيناريو الفلوجة والموصل في غزة ، في إشارة إلى حرب شوارع مع مقاتلي الفصائل الفلسطينية ، كما أثارت الأنباء عن استدعاء نحو 250 ألف جندي لتنفيذ الخطة مخاوف واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي ، خشية انعكاسات تصعيد الحرب على توافر القوى العاملة في السوق المحلية.

الفوارق الميدانية بين 2005 و2025

عند إجراء مقارنة دقيقة بين البيئة الميدانية في عام 2005 وتلك القائمة في عام 2025 ، يتضح أنّ الظروف الحالية باتت أكثر تعقيداً وأشدّ خطورة بكثير على أيّ قوة احتلال ، فالميدان اليوم لم يعد مجرد مساحة جغرافية يمكن السيطرة عليها بالقوة العسكرية التقليدية ، بل أصبح بيئة حضرية مكتظة ، تتداخل فيها البنية التحتية المدنية مع مواقع المقاومة.. ويمكن رصد تلك العوامل ، في النقاط الآتية:

أ- المقاومة المسلحة في غزة اليوم أكثر خبرة وتكتيكاً ، مع شبكة أنفاق واسعة وتجربة قتال حضري معقدة.

ب- الكثافة السكانية ارتفعت ، ما يزيد من صعوبة العمليات ويضاعف الخسائر المدنية ، وهو ما يفاقم الضغوط الداخلية.

ج- الدعم الشعبي للمقاومة في أوساط الفلسطينيين سيصبح أقوى خلال الفترة المقبلة ، فحتى وإن تراجع الحماس الشعبي مؤقتاً بفعل طول أمد

الحرب وكثرة الشهداء، فإن أيّ احتلال إسرائيلي كامل للقطاع سيعيد الفلسطينيين بسرعة إلى تأييد المقاومة.

د- "الجيش" الإسرائيلي نفسه يواجه إرهاباً كبيراً بعد أشهر طويلة من العمليات، وكذلك نقصاً في القوى البشرية ضمن الاحتياط.

تلك المعطيات تعني أنّ ما كان صعباً على شارون قبل عقدين، أصبح شبه مستحيل اليوم.

العوائق السياسية والدبلوماسية

نتنياهو لا يتحرّك في فراغ سياسي، فعلى المستوى الداخلي هناك انقسام حاد بين قادة الجيش والحكومة، كما أنّ المعارضة السياسية ترى أنّ الخطة ليست إلّا محاولة من نتنياهو لكسب دعم اليمين المتطرّف وإنقاذ مسيرته السياسية، وسط محاكماته الجارية بتهم تتعلق بالفساد المالي.

كذلك فرغم أنّ منسوب الإعجاب باليمين الصهيوني قد ارتفع داخل بعض الأوساط الشعبية الإسرائيلية بفعل الإنجازات التي تحقّقت خلال المواجهات مع ساحات المقاومة في لبنان وسوريا تحديداً، فإنّ هذا الزخم لن يدوم طويلاً، نظراً لتزايد الخسائر البشرية والمادية وطول أمد الحرب وتصاعد مشاعر الرفض الدولي، كما أنّ المواجهة التي حصلت خلال شهر حزيران/يونيو الماضي مع إيران، أصابت المجتمع الإسرائيلي عمومًا بخيبة أمل، بعد أن نجحت الصواريخ الباليستية الإيرانية في إجبار الملايين من الإسرائيليين على قضاء عشرات الساعات داخل الملاجئ، ما دفع أعداداً كبيرة منهم إلى الفرار خارج "إسرائيل".

أما على المستوى الخارجي، فقد رفضت الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والعديد من الدول الأوروبية تلك الخطة، معتبرة أنها تصعيد خطير سيؤدي إلى كارثة إنسانية، حتى الحلفاء الغربيون بدأوا بالتلميح إلى أنّ استمرار العمليات قد يضع "إسرائيل" في عزلة دولية أعمق، وربما يؤدي إلى قيود على الدعم العسكري.

"إشكالية" اليوم التالي

بعيداً عن الجدل حول إمكانية نجاح نتياهو في احتلال قطاع غزة والسيطرة على كامل أراضيه، فإن السؤال الجوهرى سيظل معلقاً بلا إجابة واضحة: ماذا بعد ١٩٤٨، فإمكانية تشكّل إدارة عربية تكاد تكون معدومة في ظلّ الرفض الصريح لمعظم الدول العربية القيام بدور الأداة المنفّذة للترتيبات الإسرائيلية، خاصة أنّ الرأي العامّ في الشارع العربى والفلسطيني يرفض أيّ شكل من أشكال التعاون مع الاحتلال، ويرى ذلك خيانة صريحة للقضية الفلسطينية.

أما الإدارة الإسرائيلية المباشرة للقطاع، فستعني الدخول في مستنقع استنزاف عسكري وأمني واقتصادي متواصل، وعودة إلى الوضع الذي حاول أرئيل شارون نفسه التخلص منه، إذ كان الاحتلال المباشر يستنزف موارد "الجيش" ويكبّده خسائر بشرية متواصلة، فضلاً عن تكاليف مالية باهظة في الحماية والإدارة والخدمات.

أما فيما يتعلّق بخيار الإدارة الدولية، فهو وإن كان يبدو على الورق حلاً وسطاً، إلا أنه في الواقع يتطلّب توافقاً دولياً يكاد يكون مستحيلاً في ظلّ الانقسام الحادّ في النظام الدولي وتضارب المصالح بين القوى الكبرى، ناهيك عن أنّ "إسرائيل" نفسها ترفض تسليم السيطرة الفعلية لأيّ جهة دولية خشية أن تقيّد حرية تحرّكاتّها العسكرية والأمنية.

إنّ غياب إجابة واضحة وحاسمة عن سؤال "اليوم التالي" يجعل أيّ نجاح عسكري، مهما بدا ضخماً في اللحظة الأولى، نجاحاً هشاً وقصير الأمد، وسرعان ما سيتأكّل تحت ضغط الواقع الميداني والسياسي.

فالتجارب السابقة تؤكد تلك النتيجة؛ من جنوب لبنان عام 2000، حين اضطرت "إسرائيل" إلى الانسحاب تحت ضربات المقاومة اللبنانية، إلى غزة عام 2005، حين خرجت من القطاع لتتفادى المزيد من الاستنزاف.

البُعد الإنساني.. ومأساة غزة

لا يمكن تجاهل البعد الإنساني والتأثيرات المترتبة عليه، فصور الدمار والضحايا المدنيين داخل غزة ستكون وقوداً للرأي العامّ العالمي ضدّ حكومة نتياهو، فإجلاء مليون إنسان، ونقص الغذاء والدواء، وموجات

النزوح الجماعي، ستجعل الاحتلال عبئاً أخلاقياً وسياسياً لا يمكن تحمّله طويلاً، حتى بالنسبة لأنصار اليمين الإسرائيلي المتطرّف.

ومع مرور الوقت، سيتحوّل هذا الواقع إلى بيئة خصبة لتعاظم روح المقاومة بين الفلسطينيين، ليس فقط كردّ فعل على الجرائم الإسرائيلية، بل لأنهم سيجدون أنفسهم أمام خيارات معدومة: الموت تحت القصف، أو الموت جوعاً، أو الموت في رحلة النزوح؛ وهو ما سيدفع شرائح جديدة من المجتمع إلى حمل السلاح أو على الأقل إلى تأييد المقاومة ودعمها مادياً ومعنوياً، وفي ظلّ هذا المناخ، سيكون أيّ وجود عسكري إسرائيلي في القطاع نفسه محاصراً بحرب يومية، تفرض على "الجيش" الإسرائيلي تكلفة تفوق قدرته على الاحتمال.

ال فشل المحتوم.. والتاريخ الذي يعيد نفسه بأسوأ صورة

السيطرة على غزة، حتى لو تحقّقت ميدانياً، لن تمنح "إسرائيل" أمناً، بل ستفتح عليها جبهة قتال مستمرة وتضاعف التهديدات، بينما أيّ وجود عسكري في بيئة حضرية كثيفة السكان سيعني حرب شوارع تُتهك "الجيش" وتستنزف موارده وتثقل كاهل الاقتصاد، ومع استمرار صور الدمار، سيتحوّل الاحتلال إلى عبء خانق، وسيتصاعد ضغط الرأي العامّ الدولي ليتحوّل إلى عقوبات أو ضغوط اقتصادية يصعب على أيّ حكومة تحمّلها.

التاريخ يقدّم الدليل على ذلك؛ فعندما انسحب شارون من غزة عام 2005، كان مدفوعاً براغماتياً بعد أن أدرك أنّ الاحتلال المباشر لا يخدم المصلحة الإسرائيلية على المدى الطويل وأنّ الكلفة تفوق المكاسب. أما نتيا هو اليوم، فيتجاهل كلّ تلك الدروس ويخوض مغامرة في بيئة أكثر تعقيداً وعدائية، مدفوعاً بحسابات داخلية أكثر من ارتباطه برؤية استراتيجية واقعية.

لكن يظلّ منطق الجغرافيا والديموغرافيا والسياسة الدولية أقوى من أيّ دعاية مؤقتة، فاحتلال غزة غير قابل للاستمرار، وأيّ وجود عسكري سيؤدّي عاجلاً أو آجلاً إلى انسحاب، ربما تحت ضغط أشدّ مما واجهه شارون من قبل، ليجد نتيا هو نفسه في نهاية المطاف يخرج من غزة، لا كخيار تفاوضي، بل كضرورة لا مفرّ منها.

التوسع الإسرائيلي والتحدي العربي: قراءة في مشروع "إسرائيل الكبرى" واستراتيجيات الرد

17 أغسطس 2025

منذ نشأة "إسرائيل" قبل 77 عامًا، وهناك تصريحات ترد على السنة عدد من المسؤولين وكبار السياسيين الإسرائيليين تكشف عن نيات مبيتة لاحتلال كامل الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى التوسع نحو دول الجوار مثل مصر والأردن ولبنان وسوريا، لكن تصريح بنيامين نتنياهو، في 13/8/2025، يُعد سابقة تاريخية، لأنه للمرة الأولى على مدار ثمانية عقود، يتحدث رئيس الحكومة الإسرائيلية علانية عن تبنيه لما يسمّى بـ"إسرائيل الكبرى"، والتي تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة وأجزاء من الدول العربية المحيطة.

وقد تسببت تلك التصريحات غير المسؤولة لرئيس حكومة الاحتلال في موجة غضب عربية واسعة على المستوى الشعبي، وإن كان رد الفعل الرسمي أقل من المستوى المأمول؛ خاصة أن تصريحات نتنياهو تزامنت مع تصريحات أخرى لوزير المالية بتسلئيل سموتريتش، والتي أعلن عبرها عن مشروع لبناء بؤرة استيطانية في المنطقة المعروفة باسم "E1" (الواقعة بين مستوطنة "معاليه أدوميم" ومدينة القدس)، ذلك بعد أكثر من 20 عامًا من تجميد البناء فيها، في خطوة تهدف إلى منع نهائي لكل المخططات المتعلقة بقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967.

"إسرائيل الكبرى" من التصور النظري إلى أداة سياسية
تعود جذور فكرة "إسرائيل الكبرى" إلى ما قبل قيام "الدولة" العبرية عام 1948، إذ ظهرت في أدبيات الحركة الصهيونية كتصور جغرافي يتجاوز حدود فلسطين الانتدابية ليشمل مناطق من الأردن وسوريا ولبنان وسيناء المصرية.

البداية مع أواخر الثلاثينيات حين عبّر دافيد بن غوريون الذي أصبح لاحقاً أول رئيس وزراء لـ "إسرائيل" عن استعداده لقبول خطة التقسيم البريطانية كخطوة مرحلية، لكنه أكد أنّ الهدف الأبعد هو ضمّ أراضٍ إضافية في المستقبل، مثل الضفة الشرقية في الأردن وأجزاء من سيناء والجولان، مع هذا لم ترد رؤية بن غوريون في أيّ خطاب علني أو رسمي، لكنها تظهر في محاضرات اجتماعات الوكالة اليهودية (المحفوظة في أرشيف دولة إسرائيل) ومذكراته الشخصية، كما وردت بوضوح في الوثائق الداخلية التي استشهد بها مؤرخون إسرائيليون مثل بني موريس.

ومع "إعلان الاستقلال" عام 1948، لم تحدّد "الدولة" الوليدة حدوداً نهائية، ما ترك الباب مفتوحاً أمام مشروع التوسّع، وفي أزمة السويس سنة 1956 دخلت القوات الإسرائيلية إلى سيناء، وصرّح بن غوريون في الكنيست أنّ السيطرة على هذه المنطقة تمثّل عمقاً أمنياً وحيوياً لـ "دولة" الاحتلال.

ثم جاءت حرب 1967 التي غيّرت المعادلة بالكامل، إذ احتلت "إسرائيل" الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان، حينها أعلن مناحيم بيغن، رئيس الوزراء اللاحق وزعيم حزب الليكود، وقادة من التيار القومي رفضهم لأيّ انسحاب من "يهودا والسامرة" باعتبارها قلب الأرض التاريخية لليهود.

في السبعينيات، صعد حزب الليكود اليميني إلى الحكم بقيادة بيغن، وبرزت شخصيات مثل غيئولا كوهين، قيادية يمينية بارزة وناشطة في مجال الاستيطان، وإسحاق شامير، رئيس الوزراء اللاحق وأحد قيادات التيار القومي، اللذان دفعا باتجاه رفض أيّ تنازل عن الأراضي المحتلة.

في الثمانينيات، اكتسب التيار الديني القومي زخماً متزايداً، وطرح رفائيل إيتان، رئيس أركان "الجيش" الإسرائيلي آنذاك، رؤية أمنية تربط بقاء "إسرائيل" بالسيطرة الدائمة على الضفة والجولان واعتبار الأردن جزءاً من المجال الأمني الطبيعي، أما الحركات الدينية مثل غوش إيمونيم فقدّمت بعداً توراتياً للفكرة، واعتبرت أنّ استعادة كامل "أرض إسرائيل" واجب ديني.

وفي التسعينيات، ومع توقيع اتفاق أوسلو، وافق إسحاق رابين، رئيس

الوزراء من حزب العمل، على مسار يمنح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا، لكن قادة اليمين وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو وشامير حذّرا من أنّ أيّ انسحاب يهدّد المشروع الصهيوني ويقوّض أمن "الدولة".

ومنذ عام 2000، ومع اندلاع الانتفاضة الثانية، عزّزت حكومات اليمين بقيادة أريئيل شارون ثم نتنياهو، خطاب الأمن لتبرير التوسّع الاستيطاني ورفض الانسحاب، فيما واصل التيار الديني القومي التأثير عبر أحزاب مثل "البيت اليهودي" وشخصيات مثل نفتالي بينيت، وزير الدفاع ورئيس الوزراء اللاحق، الذي أكد أنّ الضفة الغربية جزء غير قابل للتفاوض من أرض "إسرائيل".

في العقد الأخير، تصاعد نفوذ الصهيونية الدينية أكثر مع بروز بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية وزعيم حزب "الصهيونية الدينية"، الداعي لضّمّ الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، وإيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي وزعيم حزب "عظمة يهودية"، الراض لأى كيان فلسطيني والداعم للتوسّع بدوافع دينية وأمنية.

وعلى امتداد هذا المسار، يمكن ملاحظة أنّ اليمين الصهيوني، بشقيه السياسي والديني، كان الحاضنة الأكثر إخلاصًا لفكرة التوسّع خارج حدود فلسطين التاريخية، فبالنسبة لقياداته، لا تشكّل حدود 1948 أو حتى 1967 نهاية المطاف، بل نقطة انطلاق نحو ما يعتبرونه "المجال الحيوي لإسرائيل"، الممتد من النيل إلى الفرات في بعض التصورات، أو على الأقل شاملاً كامل الضفة الغربية والجولان وأجزاء من الجوار العربي. وهكذا تحوّلت فكرة "إسرائيل الكبرى" من حلم مبكر إلى عقيدة سياسية ثابتة، تتجدّد مع كلّ جيل جديد من قادة اليمين القومي.

كيف يمكن قراءة تصريح نتياهو الأخير؟

تصريح نتياهو، الذي يقود أشدّ الحكومات الإسرائيلية يمينيّة عبر تاريخها، يعكس جوهر التفكير الاستراتيجي للحركة الصهيونية منذ نشأتها، لكنه هذه المرة جاء بلا أقنعة دبلوماسية أو شعارات سلام مزيفة، فالمشروع اليوم يؤكّد أنّ حكومات الاحتلال لا يمكن أن تتوقف عند

السيطرة على ما تبقى من فلسطين التاريخية، بل ستمتد إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط بما يضمن لـ"إسرائيل" التفوق والقيادة الإقليمية المطلقة، برعاية أميركية، وبتسيق مع القوى الغربية.

بهذا التصريح، كشف نتياهو - ربما باندفاع أو غرور سياسي - أنّ "إسرائيل" ترى نفسها "دولة" فوق الإقليم، مهمتها ليست حماية "حدودها"، بل فرض واقع جديد يضمن لها النفوذ على شرابين التجارة والطاقة، والتحكّم في قرارات العواصم العربية، سواء بالقوة الناعمة أو عبر أدوات الضغط العسكري والاقتصادي، هذه الرؤية تلغي عملياً أي أساس للتطبيع أو "السلام الإبراهيمي" الذي يروّج له البعض.

هذه الحقيقة، رغم قسوتها، تمنح العرب الراضين للتطبيع سلاحاً سياسياً وأخلاقياً، إذ تُسقط كلّ الذرائع التي يستخدمها المطبّعون لتبرير الانفتاح على "تل أبيب"، كما تضع أمام الشعوب العربية صورة واضحة: "إسرائيل لا تنظر للعرب كشركاء، بل كمجال حيوي للتوسّع والسيطرة". في هذا السياق، تبرز المقاومة الفلسطينية كخط الدفاع المتقدّم عن المصالح العربية، وخصوصاً المصرية والأردنية، وعن أمن واستقرار دول الجوار العربي جميعاً، فقد دفع الفلسطينيون عبر عقود من المواجهة دماءهم ثمناً باهظاً لمنع "إسرائيل" من التمدّد خارج نطاق فلسطين التاريخية، وحماية عمق الأمن القومي العربي، فكلّ معركة يخوضها الفلسطينيون في غزة أو الضفة الغربية ليست دفاعاً عن أرضهم، بل سداً مانعاً أمام مشروع توسّعي يسعى لإخضاع دول الجوار للنفوذ الإسرائيلي المباشر.

إنّ قراءة تصريحات نتياهو بهذا العمق تفرض على العرب إعادة التفكير في استراتيجياتهم تجاه "إسرائيل"، ليس من منطلق التضامن مع الفلسطينيين فقط، بل من باب الدفاع عن السيادة والمصالح الوطنية لكل دولة عربية، فالمشروع الذي يتحدّث عنه القادة الإسرائيليون اليوم لا يعرف حدوداً جغرافية، ولا يتوقّف إلا أمام جدار من المقاومة والوحدة العربية الحقيقية.

الردّ العربي الواقع والمأمول

ردّت مصر والأردن والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تصريحات ننتيا هو بتأكيد رفضها لأيّ مساس بالسيادة العربية أو الحقوق الفلسطينية، معتبرة هذه التصريحات تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي، كما شددت القاهرة وعمان على أنّ "إسرائيل" لا يمكن أن تتجاوز حدودها التاريخية، بينما رأت الجامعة العربية أنّ هذه التصريحات تمثل تحدياً للقانون الدولي والأمن الجماعي العربي.

مع ذلك، يظل الشارع العربي ينتظر المزيد من المواقف الفاعلة من الأنظمة والمسؤولين تجاه "إسرائيل"، لا من باب التضامن مع الفلسطينيين فقط، بل دفاعاً عن مصالح الدول العربية جميعاً، فالصمت أو المواقف الرمزية لا تكفي لمواجهة التهديدات التوسّعية.

ومن بين الوسائل التي يمكن أن يستخدمها العرب للردّ على مشروع "إسرائيل الكبرى":

أ- التلويح بوقف أو تجميد اتفاقيات التطبيع القائمة، مثل اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل"، واتفاقية وادي عربة بين الأردن و"إسرائيل".

ب- استخدام الضغوط الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك المقاطعة أو فرض قيود على التعاون الاقتصادي والتجاري مع "إسرائيل".

ج- دعم المقاومة الفلسطينية سياسياً ومادياً، فهي تمثل خط دفاع متقدماً عن مصالح دول الجوار، والمفتاح هنا يكمن في التعاون الإقليمي بين مصر وإيران، الذي يشكّل قلب موازين القوى في المنطقة ويمثل تهديداً حقيقياً لأيّ مشاريع إسرائيلية للهيمنة على الشرق الأوسط.

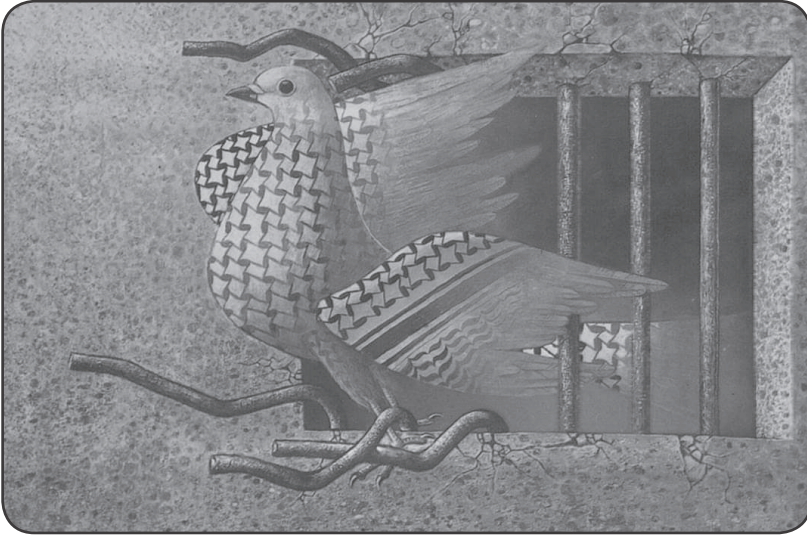
د - تجميد التعاون الأمني والاستخباراتي، وتقييد التعاون العسكري والمناورات المشتركة.

هـ- التحرك القانوني والدولي، إذ يعتبر تصريح ننتيا هو بمثابة إعلان عن مشروع توسّعي يهدّد السيادة؛ ويمكن تقديم شكاوى للأمم المتحدة والمحاكم الدولية، وحشد الدعم الدبلوماسي من التحالفات الإقليمية والدولية لممارسة ضغط جماعي على "إسرائيل"، بما يحوّل القانون الدولي

إلى أداة رادعة تمنع أيّ تصعيد أو تغيير للواقع الجغرافي والسياسي في المنطقة.

و- السماح للتظاهرات الرافضة للممارسات الإجرامية الإسرائيلية بالتحرك بشكل أوسع، وتمكين السياسيين والمجتمع المدني من إيصال صوت عربي قوي مناهض للاحتلال، ما قد يغيّر المشهد السياسي الإقليمي ويزيد الضغط على "إسرائيل" للالتزام بالقوانين الدولية ووقف أيّ مشروع توسّعي.

وبهذه الوسائل، تتضح أهمية الربط بين الردّ العربي الموحد والمقاومة الفلسطينية كخطّ دفاع أوّل، وأهمية توظيف كلّ الوسائل السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية، والدبلوماسية لمواجهة المشروع التوسّعي الإسرائيلي وحماية الأمن القومي العربي.



إقالة قادة البنتاغون.. هزيمة استخبارية أميركية

وانتصار إيراني في معركة السردية

25 أغسطس 2025

قرار وزير الدفاع الأميركي بيت هيفسيث إقالة جيفري كروس، رئيس وكالة استخبارات الدفاع الأميركية (DIA)، إضافة إلى قادة عسكريين كبار من بينهم رئيس الاحتياط ومسؤول قيادة الحرب الخاصة في البحرية الأميركية، يكشف بوضوح حجم الارتباك الحاصل في المؤسسات الأميركية بعد الحرب التي اندلعت بين إيران والعدو الإسرائيلي، خلال الشهر ما قبل الماضي، والتي ألفت فيها واشنطن بثقلها السياسي والعسكري كي تحدّ من آثار الهزيمة التي مُنيت بها حكومة بنيامين نتنياهو.

فالإدارة الأميركية وجدت نفسها بصدد معادلة معقدة: فمن جهة، كانت "تل أبيب" على وشك مواجهة نتائج استراتيجية كارثية بعدما نجحت الصواريخ الإيرانية في اختراق منظومات الدفاع، واستهداف مراكز عسكرية ومدنية في العمق الإسرائيلي بصورة غير مسبوقة؛ ومن جهة أخرى، كان دونالد ترامب بحاجة ماسّة إلى تقديم صورة "النصر" لحلفائه، خصوصًا وهو مقبل على استحقاقات داخلية صعبة، ويواجه انتقادات حادة لسياساته الخارجية.

من هنا، قررت واشنطن الانخراط المباشر في الحرب عبر ضربات عسكرية استخدمت فيها قاذفات B2، ووصفت بأنها "حاسمة ضد المنشآت النووية الإيرانية"، لتتحول حينها الإدارة الأميركية من شريك داعم لـ"إسرائيل" إلى طرف مباشر في المعركة. غير أن النتائج جاءت عكس التوقعات، فلم تحقق الضربة الأثر المطلوب، فالقيادة الإيرانية اتخذت قرارها بالردّ، عبر قصف قواعد أميركية عدّة منها قاعدة العديد الجوية في قطر، وقواعد أخرى في العراق، فيما سُمي عملية "بشائر الفتح"، أما البرنامج النووي الإيراني فتخطّى الأزمة صامدًا، وهو ما وضع البنتاغون وأجهزة الاستخبارات في مواجهة مأزق التناقض بين الواقع الميداني وبين

الخطاب الدعائي للبيت الأبيض.

هذا التناقض سرعان ما تبلور في أزمة داخلية ، إذ ظهرت روايتان متناقضتان: رواية ترامب والبيت الأبيض التي روّجت انتصاراً ساحقاً على إيران ، ورواية مضادة تستند إلى تقارير استخبارية أميركية أكثر تحفظاً أشارت إلى أن الضربات الأميركية لم تؤخر البرنامج النووي الإيراني سوى بضعة أشهر ، وأن القدرات الإيرانية استوعبت الضربة وتتعافى منها ، وهي التقارير التي جرى تسريبها إلى وسائل الإعلام الأميركية ، ووضعت مؤسسة الرئاسة في حرج أمام الشارع الأمريكي.

إقالة كروس وصراع الولاء الاستخباري

وفقاً لأبسط قواعد الديمقراطية ، كان من المفترض أن يحظى الفريق جيفري كروس ، رئيس وكالة استخبارات الدفاع الأميركية (DIA) ، بالتقدير لا بالعقاب ، فقد أدّى مهمته بمهنية عالية ، ونقل ما توصّلت إليه أجهزته من معلومات دقيقة حول الموقف داخل إيران ، متحملاً مسؤوليته كاملة في إطلاع القيادة على الحقائق ، من دون أن يشارك في تضليل الشعب الأمريكي كما فعل الرئيس دونالد ترامب.

كروس ، ببساطة ، يقود جهازاً استخبارياً تابعاً للبيتاغون ، يختص بجمع المعلومات العسكرية لدعم القوات المسلحة في ساحات القتال ، ويُعرف بـ "عين الجيش" ، وهو بذلك يختلف عن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) التي تُعد جهازاً مستقلاً عن وزارة الدفاع ، وتُعنى بملفات سياسية واقتصادية وأمنية أوسع ، وترفع تقاريرها مباشرة إلى الرئيس ، ما يجعلها أقرب إلى "عين الدولة".

لكن ما جرى أن الدولة التي تُتفق مليارات الدولارات وتخوض الحروب باسم "نشر الديمقراطية" ، لم تلتزم بأبسط معاييرها في الداخل ، وتصرف "رئيسها المنتخب" كحاكم مستبد من العصور الوسطى ، يطيح بكل مسؤول يجرؤ على التشكيك في روايته أو التقليل من "انتصاراته" المزعومة ، وهكذا ، بدلاً من تكريم كروس على مهنّيته ، كان نصيبه الإقالة عقاباً على تمسّكه بالحقيقة.

جوهر القضية اليوم، بحسب نخب أميركية ديمقراطية، هو أن مؤسسة الرئاسة لم تعد معنيّة بالتقييمات الموضوعية، بل تفتش فقط عن الولاء السياسي، وفي هذا السياق، تصبح الإقالات محاولة لإسكات أي صوت يهدد الرواية الرسمية، وعلى هذا الأساس، تمت إقالة مفوضة إحصاءات العمل إيريكما ماكينتارفر، الشهر الماضي، لأنها أصدرت تقريراً يشير إلى التباطؤ في وتيرة التوظيف، وقبلها بثلاثة أشهر، أقال الجنرال تيموثي هوج من منصبه كمدير لوكالة الأمن القومي، إلى جانب أكثر من اثني عشر موظفاً في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض.

معركة السردية.. حين تنتصر طهران بالكلمة قبل السلاح

منذ اللحظة الأولى، تبنت إيران خطاباً واقعياً حين أكدت أن الهجمات لم تحدث سوى أضرار محدودة وقابلة للتعويض، وهو ما اتضح لاحقاً أنه الأقرب للصحة، فإصرار ترامب على تصوير الضربات التي نفذت فجر 2025/6/22، وأطلق عليها اسم "عملية مطرقة منتصف الليل، باعتبارها "واحدة من أنجح العمليات العسكرية في التاريخ" اصطدم بالحقائق على الأرض، إذ واصلت طهران أنشطتها النووية وأظهرت قدرة على امتصاص الصدمة، وبعد مرور حوال شهرين، لا تزال واشنطن وعدد من العواصم الأوروبية تسعى للضغط على طهران للتفاوض حول برنامجها النووي، الذي يزعم ترامب ونتنياهو أنها قد دمراه!!.

الإقالات الأخيرة تكشف أن واشنطن لم تخسر فقط في الميدان العسكري، بل أيضاً في معركة السردية؛ إذ بات واضحاً أن إيران استطاعت ترسيخ روايتها وإثبات صدقيتها أمام الرأي العام الإقليمي والدولي، بينما غرقت الإدارة الأميركية في دوامة من التناقضات الداخلية ومحاولات فرض "ولاء استخباري" للرئيس على حساب المهنية.

في المحصلة، يمكن القول إن ما جرى يعكس انتصاراً إيرانياً مزدوجاً: أولاً، بقدرتها على الصمود عسكرياً أمام ضربة أميركية-إسرائيلية مشتركة، والردّ عليها عبر قصف الأراضي المحتلة والقواعد العسكرية الأميركية،

وثانياً، بإثبات مصداقية خطابها مقابل الانكشاف الأميركي أمام العالم. اللافت أن واقعة "إقالة كروس"، يمكن أن تعيدنا من جديد للحديث حول قدرة إيران على ترسيخ نفسها باعتبارها الطرف الأكثر مصداقية في مجال الإعلام خلال فترة الحرب التي استمرت اثني عشر يوماً، فبينما انشغلت واشنطن و"تل أبيب" بتضخيم "الانتصار" وإخفاء الخسائر، كان الإعلام الرسمي الإيراني يقدم تغطية دقيقة وشفافة فاجأت الكثيرين بمستواها المهني، وتلك الشفافية لعبت دوراً محورياً في تحصين الجبهة الداخلية ومنع المواطن الإيراني من الارتقاء في أحضان المنصات الأجنبية، إذ وجد أن إعلام بلاده يواجه الحرب بهدوء وثبات ووضوح غير مسبوق. ففي اللحظة التي فرضت فيها "إسرائيل" قيوداً صارمة على التصوير وراقبت الإعلام لمنع تسليط الضوء على خسائرها، كان الإعلام الإيراني يعلن بسرعة ومن دون موارد تفاصيل الضربات والخسائر التي طالت البنى التحتية والمواقع العسكرية، من دون إنكار أو تهوين، والنتيجة أن المواطن الغربي وجد نفسه مضطراً للاعتماد على وكالات الأنباء الإيرانية مثل "إرنا" و"تسنيم" و"فارس"، إضافة إلى قنوات مثل "العالم" و"برستي" في "كمصادر رئيسية للأخبار".

دروس من التاريخ الأميركي: الإقالات بعد الهزائم

إقالة كروس والقيادات المصاحبة له ليست الأولى من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة، فثمة سوابق تكشف أن الإخفاقات أو الهزائم العسكرية عادة ما تجرّ معها إقالات أو تغييرات في القيادات.

- الحرب الكورية (1950-1953): أقال الرئيس هاري ترومان الجنرال دوغلاس ماك آرثر بعد خلاف حول إدارة الحرب وتصعيده المفرط مع الصين.

- حرب العراق (2003-2011): تم دفع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد نحو الاستقالة عام 2006، ذلك بعد تزايد الانتقادات لإدارة الحرب، واعتُبر ذلك اعترافاً ضمنياً بفشل الاستراتيجية.

- أفغانستان: في 2010 أقال أوباما الجنرال ستانلي ماكريستال قائد القوات الأميركية بعد تصريحات انتقد فيها البيت الأبيض، ما عكس

تبايناً في الرؤية حول إدارة الحرب.

اليوم، تأتي إقالة كروس في السياق ذاته، كمحاولة لإيجاد "كبش فداء" بعد فشل في تحقيق الأهداف المعلنة للحرب على إيران، غير أن الفارق أن الإقالة هنا لم تكن نتيجة خسائر ميدانية، بل جاءت بسبب اختلاف في التقييم الاستخباري، وهو ما يعكس عمق الأزمة داخل النظام الأميركي. تداعيات إقليمية ودولية

المشهد داخل المؤسسة العسكرية الأميركية، والإجراءات التي أشرف عليها ترامب مؤخراً، ربما تعتبر خبراً عابراً لا يثير انتباه المواطن العربي، لكن المشهد في الحقيقة له تداعيات، لا تقتصر على الداخل الأميركي، بل تمتد إلى نطاقات أوسع:

على مستوى الحلفاء: تفقد واشنطن ثقة شركائها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لأنهم يعتمدون على تقييمات الولايات المتحدة الاستخبارية، فكيف يمكن إقناعهم بجديّة التقديرات الأميركية إذا كانت تخضع لمزاج الرئيس؟!

على مستوى الخصوم: تعزز إيران موقفها التفاوضي والسياسي باعتبارها الطرف الذي لم يخسر سرديته، ولم ينكسر أمام الضغوط. على مستوى المنطقة: سيضعف موقف "إسرائيل" التي راهنت على "الضربة القاضية" الأميركية، لتجد نفسها أمام واقع مختلف تماماً، حيث لم تحقق الضربة الردع الموعود.

وفي المحصلة، فإن هذه الإقالات تكشف أن أزمة واشنطن لم تعد محصورة في إخفاق عسكري أو تقدير استخباري خاطئ، بل امتدت إلى أزمة ثقة داخلية وخارجية معاً؛ وبينما تسعى الولايات المتحدة جاهدة لترميم صورتها أمام الحلفاء والخصوم، تبدو إيران الطرف الأكثر قدرة على تثبيت روايته وصياغة سرديته، في وقت تتراجع فيه مصداقية الدولة، التي لطالما قدّمت نفسها باعتبارها "النموذج الديمقراطي" و"الضامن للأمن العالمي".

فلسطين في قلب كراكاس: مادورو ومعرفة التحرر العالمي

5 سبتمبر 2025

منذ مطلع الألفية، ارتبط اسم فنزويلا ارتباطاً وثيقاً بمعسكر الممانعة العالمية ضدّ الهيمنة الأميركية والإسرائيلية، وهو ما جعلها واحدة من أهم الدول اللاتينية الداعمة للقضية الفلسطينية بشكل علني ورسمي، ذلك منذ صعود هوجو تشافيز إلى سدّة الرئاسة في شباط/فبراير 1999، وحتى اليوم تحت قيادة نيكولاس مادورو، وهو المناضل العمّالي، الذي منحه الشعب الفنزويلي ثقته للمرة الثالثة في الانتخابات التي أجريت صيف العام الماضي 2024، وشارك فيها أكثر من 59% من المسجّلين في قوائم الانتخابات.

يقول مادورو، الذي يقود فنزويلا منذ عام 2013، إنّ "بلادنا لديها النظام الانتخابي الأكثر شفافية في العالم، وإنّ الشعب الفنزويلي يختار السلام وينبذ الفوضى والعنف"، وهو محقّ، لأنّه حاكم تمّ اختياره بناءً على عملية تصويت بمشاركة قطاعات واسعة من الشعب، وجرت تحت إشراف المجلس الوطني الانتخابي (CNE)، وهو هيئة دستورية مُستقلة، وفي ظلّ رقابة قضائية، إذ يمكن الطعن أمام المحكمة العليا، أيضاً التصويت يتمّ عبر آلات إلكترونية، وهو ما يجعل العملية غير قابلة للتلاعب، كما أنّ كل عملية اقتراع، تمرّ بمراجعات تقنية علنيّة، بحضور ممثلين عن الأحزاب، إضافة إلى ما سبق هناك جهات دولية تراقب العملية الانتخابية، لكنها بالتأكيد ليست جهات من النوع الذي يحصل على تمويله من واشنطن والاتحاد الأوروبي، وتخرقه عناصر المخابرات الغربية.

لكن على الجانب الآخر، الولايات المتحدة الأميركية لا يمكن أن تعتبر الانتخابات "نزيفة" إلا إذا كان الفائز ملتزماً بخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، ويسير وفقاً للخط الذي يرسمه البيت الأبيض؛ لذا مع كلّ انتخابات تجري في فنزويلا رئاسية أو برلمانية، وتكون النتيجة فوز تيار

التشافيكية (نسبة إلى هوجو تشافيز)، يتعالى الصياح في واشنطن، وتبدأ الحفلات الصاخبة في وسائل الإعلام الغربية، بهدف التحريض على النظام الفنزويلي، واتهامه بـ "التلاعب بإرادة الناخبين"، لتكون خلاصة الرسالة الأميركية: "إما أن يأتي إلى السلطة من نرضاه أو ننتهمكم بالاستبداد والتدليس"، وهي سياسة أميركية باتت متكررة ومملة، وتهدف في النهاية للهيمنة على حكومات العالم وإرهابها وإخضاعها.

لماذا فنزويلا مهمة بالنسبة لنا كعرب؟

منذ عهد هوجو شافيز، ثم استمراراً مع نيكولاس مادورو، تمثل فنزويلا نموذجاً حياً لتحدي المشروع الأميركي وهيمنته على العالم، إذ وقفت كراكاس في مواجهة مباشرة مع واشنطن، معلنة انحيازها لخط الاستقلال السياسي والاقتصادي، ورفضها الخضوع لسياسة القطب الواحد؛ وتجربتها في هذا السياق تمنح الأمل لدول الجنوب والعالم الثالث في إمكانية التحرر من الهيمنة الأميركية وبناء شراكات بديلة مع قوى مثل روسيا والصين وإيران.

والأهمية هنا ليست نظرية فحسب، بل عملية أيضاً، فكراكاس تواجه اليوم أشكال الضغوط ذاتها التي واجهتها أي دولة عربية أو إسلامية قرّرت الخروج من العباءة الأميركية، من حصار اقتصادي خانق، إلى محاولات عزل دبلوماسي، وصولاً إلى التهديدات العسكرية ومحاولات قلب الأنظمة من الداخل.

النزعة التدخلية الأميركية وصلت في حالة فنزويلا إلى مستوى جعل دونالد ترامب، يعلن عن مكافأة جديدة وصلت إلى 50 مليون دولار لمن يقدم معلومات تقود إلى "توقيف مادورو"، في سابقة تشبه ممارسات المافيا أكثر مما تشبه العلاقات الدولية، ومنذ أيام أرسلت واشنطن أسطولاً بحرياً ضمّ سفناً حربية ومدمرة وغواصة نووية إلى منطقة الكاريبي قبالة سواحل فنزويلا، بذريعة "مكافحة الاتجار بالمخدرات".

أما على الصعيد الاقتصادي فتمّ إلغاء تراخيص تصدير نفط صدرت في عهد بايدن، ومنع عمليات شركات كبرى مثل Chevron، مع فرض

تعرفة جمركية بنسبة 25% على الدول المُشتريّة للنفط الفنزويلي، أما على المستوى السياسي، فتضرب أميركا بإرادة الشعب الفنزويلي عرض الحائط، وتعترف بالمرشح الرئاسي الخاسر، إدموندو غونزاليس أوريتيا كـ "رئيس شرعي" للبلاد!!.

تلك السياسات القسرية الأميركية ليست سوى نسخة موسّعة عمّا يعيشه الفلسطينيون تحت الاحتلال؛ إذ تمارس حكومة "إسرائيل" حصاراً خانقاً على الشعب الفلسطيني، وتجويعاً ممنهجاً، إلى جانب أعلى درجات القمع العسكري، في محاولة لكسر إرادته وثنّيه عن خيار المقاومة، لكن كما يتحلّى الفلسطينيون بالصمود سيظلّ أبناء سيمون بوليفار راسخون.

وكما أنّ ممارسات "إسرائيل" الإجرامية بحقّ العرب ليست بجديدة، فإنّ النهج الأميركي المتغطرس لا يفاجئ الفنزويليين، حتى إجراءات ترامب الأخيرة، قد وقعت أشياء مشابهة لها خلال فترة رئاسته السالفة، فحينها فرضت عقوبات واسعة على قطاع النفط الفنزويلي (PDVSA) ما حرم كراكاس من مصدرها الرئيسي للعملة الصعبة، وتمّ تجميد الأصول الفنزويلية في الولايات المتحدة، على رأسها شركة "CITGO" (الذراع النفطي لفنزويلا في أميركا)، كما دعمت واشنطن منصات إعلامية للترويج لرواية "ديكتاتورية مادورو"، وضخّمت صورة المعارضة، وعلى رأسها الدمية الأميركية: خوان غوايدو، إذ تمّ تقديمه في الإعلام الأميركي والأوروبي خلال عام 2019 باعتباره "الرئيس الشرعي"، بعد أن كانت واشنطن قد رفضت بالمثل نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2018.

لكن ماذا حدث بعد كلّ ذلك؟، اختفى غوايدو من المشهد، وهو يعيش اليوم في منفاه بالولايات المتحدة، حياة منطفئة، بلا تقدير يُذكر، ذلك بعد أن صوّتت المعارضة الفنزويلية على إلغاء الحكومة الموازية التي شكّلها غوايدو، وتمّت إزالته من منصبه كرئيس مؤقت، واليوم هو مطلوب ليمثل أمام قضاء فنزويلا، ويفترض أن يلاحقه الإنتربول، بجرائم تشمل خيانة الوطن، غسل الأموال، والارتباط بالإرهاب؛ على الجهة المقابلة لا يزال الشعب الفنزويلي ملتفّاً حول مادورو، مدافعاً عن الثورة البوليفارية رغم كلّ

الصعوبات.

صحيح أنّ دونالد ترامب يشعر أنه في وضع جيد اليوم، خاصة أنّ عودته إلى الحكم في كانون الثاني/يناير الماضي تزامنت تقريباً مع سقوط نظام بشار الأسد، وإدارة ترامب بأكملها لديها قناعة أنّ الأسد قد رحل عن الحكم بسبب العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضت على سوريا بين عامي 2019 و2020، تحت اسم "قانون قيصر"، ما تسبّب في حدوث شلل اقتصادي للبلاد، أدّى إلى تفكّكها داخلياً، لتسقط دمشق في نهاية المطاف بعد أربع سنوات في قبضة "جبهة النصرة".

وتحت تأثير تلك الفكرة يريد ترامب تكرار السيناريو ذاته مع فنزويلا، مع الإبقاء على الخيار العسكري، بالضبط كما كان الحال مع سوريا، لكن كما يقول المثل الصيني: "من يتعثّر بحجر مرّة، يتعلّم أن ينظر إلى الطريق"، وقد تعلّم محور الممانعة العالمي الدرس جيداً، ولن يحقق ترامب أو أيّ من رؤساء أميركا القادمين أهدافهم في فنزويلا.

فنزويلا وفلسطين

من الخطأ الذي لا يغتفر النظر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها ملفاً معزولاً عن سياق الصراع العالمي مع الهيمنة الأميركية، فمن يقف ضد المشروع الأميركي في أيّ مكان في العالم، إنما يقف ضمناً إلى جانب ضفلسطين؛ وليست مفاجأة أنّ عواصم العالم التي ترفض الانصياع لواشنطن، من بيونغ يانغ إلى كراكاس، هي ذاتها التي دعمت حقوق الشعب الفلسطيني تاريخياً، وتعتبر "إسرائيل" قاعدة متقدّمة للنفوذ الأميركي، وهي ذاتها التي رفضت الغزو الأميركي للعراق في 2003، وندّدت لاحقاً بالهجمة الإمبريالية التي نالت من ليبيا وسوريا في سياق ما عرف بـ"الربيع العربي"، وبالتالي، فإنّ الوقوف مع تلك العواصم هو دفاع عن فلسطين وعموم المصالح العربية، لأنّ معركتها ومعركة العرب واحدة في الجوهر.

عند النظر بعمق أكثر لعلاقة فنزويلا بالقضية الفلسطينية، يمكن ملاحظة أنّ التحوّل التاريخي في دعم فلسطين جاء مع تشافيز، فقبل

وصوله إلى السلطة كانت العلاقات بين كراكاس و"تل أبيب" طبيعية، بل ودافئة نسبياً، ففنزويلا صوّتت لصالح قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وأقامت علاقات دبلوماسية وتجارية مع "إسرائيل"، وكانت هناك جالية يهودية نشطة في كراكاس ما عزّز الروابط؛ لكن مع تشافيز، انعطفت السياسة الفنزويلية 180 درجة، فالرجل، المتأثر بتجربة فيدل كاسترو، وزعماء التحرّر الوطني كافة، وصولاً إلى جمال عبد الناصر، تبنى خطاباً مناهضاً للإمبريالية، وأقام علاقات وثيقة مع الثورة الإيرانية وسوريا الأسد، واعتبر "إسرائيل" ذيلًا لواشنطن في الشرق الأوسط.

لذا جاءت إدانة تشافيز لـ "إسرائيل" أثناء حرب لبنان عام 2006، وتمّ سحب السفير الفنزويلي من "تل أبيب"، ثمّ في عام 2009، بعد حرب غزة (الرصاص المصبوب)، تمّ قطع العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل" نهائياً وطرّد سفيرها، وهو الوضع المستمر حتى الآن.

إذ واصل مادورو النهج نفسه الذي بدأه تشافيز، فلم تستأنف العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل"، وظلت فنزويلا من أشدّ المؤيدين لفلسطين والمقاومة في المحافل الدولية، ووُصفت "إسرائيل" في الإعلام الفنزويلي مراراً بأنها "كيان استعماري" و"أداة صهيونية"، وعندما اندلعت الحرب بين إيران وبين "إسرائيل"، في حزيران/يونيو الماضي، أعلن مادورو دعمه الكامل لطهران، ووصف نتنياهو بأنه "هتلر القرن الحادي والعشرين"، وساند عبر المنصات الإعلامية الردّ الإيراني، مؤكّداً أنّ الصواريخ الإيرانية أثبتت أنّ "إسرائيل" ما هي إلا نمر من ورق.

في المقابل فإنّ زعماء المعارضة الفنزويلية كافة الذين ترعاهم واشنطن، يعلنون تأييدهم لـ "إسرائيل"، بداية من خوان غوايدو، الذي كان قد أعلن في شباط/فبراير 2019 أنه سيعمل على إعادة العلاقات مع "إسرائيل"، وأنه ربما يعترف بالقدس عاصمة لها، وصولاً إلى المعارضة النشطة حالياً، ماريا كورينا ماشادو، والتي تتلقّى دعماً سياسياً معلناً من البيت الأبيض، فهي تؤكّد أنّ مشروعها السياسي على المستوى الخارجي، يتضمّن إعادة العلاقات الطبيعية مع "إسرائيل"، وتتنقّد مادورو بسبب

انحيازه لمحور إيران/فلسطين، كما تهاجمه، برفقة، المرشح الخاسر إدموندو غونزاليس، بسبب التحالف مع موسكو وبكين.

اللافت أيضاً، الموقف الإسرائيلي المعادي بشراة لمادورو؛ فنتياهو عندما كان رئيساً للحكومة الإسرائيلية في 2019 اعترف رسمياً بخوان غوايدو كـ "رئيس مؤقت" لـ فنزويلا، وحرّض حينها على إسقاط مادورو، وهذا العام 2025 يتكرّر المشهد نفسه، فبالتزامن مع الحرب على قطاع غزة، تُعلن حكومة الاحتلال دعمها لزعيمي المعارضة في فنزويلا، إدموندو غونزاليس وماريا كورين، ويردّد الإعلام العبري المزاعم الأميركية ذاتها بخصوص عدم "نزاهة الانتخابات الفنزويلية"، وتتمّ دعوة غونزاليس لزيارة "إسرائيل"، ويُوصف الرئيس الفنزويلي المنتخب مادورو بأنه "حليف لنظام إيران المُجرم"!!.

فلعلّ تلك المواقف الإسرائيلية المعلنة، واللغة الحادّة التي يواظب القادة والسياسيون الإسرائيليون على استخدامها، كافية لأن ترشد المواطن العربي إلى المعسكر الصحيح الذي ينبغي أن ينحاز إليه.

من هجرات الفقراء إلى هجرة النخب: مفارقة المشروع الصهيوني

18 سبتمبر 2025

حين بدأت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين أواخر القرن التاسع عشر، لم يكن قادة الحركة الصهيونية يعولون على الأثرياء أو البورجوازيين اليهود في أوروبا الغربية، فهؤلاء كانوا مندمجين في مجتمعاتهم، مستفيدين من الثورة الصناعية والحقوق المدنية الجديدة. بل إن كثيراً منهم عارض المشروع الصهيوني خوفاً من اتهامه بعدم الولاء لدولته، لذا كان المهاجرون الأوائل من الفقراء المعدمين في روسيا القيصرية وبولندا ورومانيا، ممن عانوا من المذابح (Pogroms) والتمييز.

ومع ذلك، استطاعت الصهيونية أن تحوّل هؤلاء الفقراء إلى مادة بشرية لبناء مشروع استيطاني جديد، سرعان ما أخذ في التمدد بدعم غربي وأوروبي مباشر؛ ومع مرور العقود، سوّقت "إسرائيل" لنفسها باعتبارها "واحة علمية" و"حديقة متقدمة" وسط صحراء الشرق الأوسط المتخلفة. صورة وُظفت بكثافة في الإعلام الغربي لتبرير تفوقها العسكري والتكنولوجي على محيطها العربي.

لكن هذه الصورة اللامعة بدأت تتصدع من الداخل، فالمجتمع الإسرائيلي الذي تأسس على قيم التحديث والتعليم يتعرض خلال العقدين الأخيرين لعملية تفكك بطيئة، فأكثر من 13% من الإسرائيليين المتعلمين باتوا يهاجرون إلى الغرب خلال العشرين عاماً الماضية، بينما تضاعف نفوذ الحريديم الذين يشكّلون اليوم قرابة 14% من السكان، مع توقعات بأن يصلوا إلى ربع المجتمع بحلول 2050؛ في المقابل، تعلن مراكز أبحاث إسرائيلية أن نسبة المشاركة في سوق العمل بين الحريديم متدنية للغاية، ما يزيد الأعباء الاقتصادية على الدولة.

هذا التحول أثار تحذيرات من داخل "إسرائيل" نفسها، إذ وصف رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك عام 2010 ما يجري بأنه "تدهور نحو دولة

ثيوقراطية"، بينما حذر يوفال نوح هراري، المؤرخ الإسرائيلي المعروف، من أن استمرار هجرة العقول المتعلمة يهدد بتجفيف مصادر القوة التي تميز "إسرائيل" تكنولوجياً واقتصادياً.

هكذا، فإن "الواحة العلمية" المزعومة في قلب المنطقة بدأت تتآكل من الداخل، وتتحول تدريجياً إلى مجتمع تخترقه الأفكار الرجعية المتعصبة.

الهجرات الأولى: الفقراء في المقدمة

العلياء الأولى (1882-1903): جاءت أساساً من روسيا وبولندا ورومانيا، وكان معظم المهاجرين فلاحين بسطاء أو عمالاً فقراء، لم يمتلكوا رأس مال، واعتمدوا على دعم جمعيات خيرية يهودية مثل "أحباء صهيون"، وعلى تمويل البارون إدموند دي روتشيلد الذي أسس مستعمرات زراعية.

العلياء الثانية (1904-1914): تميزت بالشباب المثاليين المتأثرين بالأفكار الاشتراكية، وجاءوا من روسيا بعد الثورة الفاشلة عام 1905، هؤلاء لم يكونوا من طبقة الأغنياء، بل من العمال الفقراء، أسسوا لاحقاً "الكيبوتسات" كمزارع تعاونية.

العلياء الثالثة والرابعة (1919-1929): بعد الحرب العالمية الأولى، زادت الهجرة من بولندا وروسيا، لكن الطبقة المهاجرة هنا بدأت تضم صفار التجار والحرفيين، أما الأغنياء ففضلوا الهجرة إلى الولايات المتحدة أو بريطانيا.

العلياء الخامسة (1933-1939): مع صعود النازية، هاجر إلى فلسطين عشرات الآلاف من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وقد كانوا أكثر تعليماً، وينتمون إلى الطبقة الوسطى، لكنهم لم يكونوا النخبة الاقتصادية الأوروبية. اللافت أيضاً، أنه رغم كل الدعاية التي أحاطت بمشروع الدولة العبرية، ما زال نصف يهود العالم تقريباً يعيشون خارج فلسطين المحتلة. فإجمالي اليهود اليوم يقدر بحوالي 15.8 مليون، منهم ما يقارب 7.1 ملايين فقط في "إسرائيل"، بينما يتوزع الباقون بين الولايات المتحدة وأوروبا وأميركا اللاتينية.

والأهم أن هؤلاء لم يقبلوا الجنسية الإسرائيلية المفتوحة أمامهم بموجب "قانون العودة"، في دلالة على أن المشروع الصهيوني، الذي بُني على فكرة "الوطن القومي لكل اليهود"، لم ينجح في استقطابهم جميعاً، بل ظل كثير

منهم يفضلون المجتمعات الغربية حيث فرص العيش والاستقرار أكبر.

بناء جيل جديد متعلم

رغم فقر المهاجرين الأوائل، خلق مشروع الاستيطان المدعوم أوروبياً مؤسسات تعليمية قوية في فلسطين، إذ تأسست الجامعة العبرية في القدس عام 1925، ومع مرور العقود أصبح أبناء هؤلاء الفقراء أطباء ومهندسين وعلماء وضباط جيش. أي أن المشروع الإسرائيلي أنتج طبقة جديدة من النخب المتعلمة خرجت من رحم القاع الاجتماعي القادم من أوروبا الشرقية.

ظاهرة "الييريدا" - الهجرة العكسية

منذ قيام الدولة العبرية عام 1948، وُجد تيار صغير من الإسرائيليين المتعلمين يهاجرون إلى أميركا الشمالية وأوروبا بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل، وأوضاع أكثر أمناً، خاصة في ظل الأوضاع السياسية المستقرة نسبياً، والتي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، لكن الظاهرة اتسعت في العقود الأخيرة.

يمكن القول إنه بالتدريج بدأت تتحول الظاهرة من حالات فردية إلى تيار اجتماعي ملحوظ، ففي الثمانينيات والتسعينيات، انتقل آلاف العلماء والمهندسين الإسرائيليين إلى وادي السيليكون والجامعات الأميركية، حيث وجدوا بيئة أكثر خصوبة للإبداع والتطور.

وبعد عام 2000، شهدت الظاهرة دفعة جديدة مع اندلاع الانتفاضة الثانية وتدهور الوضع الأمني، وتصاعد الأمر بمرور الوقت، فقد ازدادت الضغوط الداخلية من غلاء المعيشة وأزمة السكن إلى تصاعد النزاع بين المتدينين والعلمانيين، فضلاً عن تراجع صورة "إسرائيل" عالمياً بسبب حروبها المستمرة، الأمر الذي دفع أعداداً متزايدة من الإسرائيليين إلى التفكير بالهجرة العكسية والبحث عن مستقبل خارج فلسطين المحتلة.

أرقام ما بعد "طوفان الأقصى" تكشف عمق الأزمة

شكّلت عملية طوفان الأقصى في أكتوبر/تشرين الأول 2023 نقطة تحول مفصلية في الوعي الإسرائيلي، ليس فقط عسكرياً وأمنياً بل اجتماعياً أيضاً؛ فبعدها مباشرة بدأت تظهر أرقام صادمة حول هجرة

الإسرائيليين إلى الخارج.

ففي عام 2024، غادر نحو 82,700 إسرائيلي لفترات طويلة، مقارنة بمتوسط 36,900 فقط في السنوات 2018-2022، أي أن الرقم تضاعف تقريباً في أعقاب العملية.

الأزمة تبدو أوضح في قطاع النخب الأكاديمية؛ إذ يعيش حوالى 10% من حملة الدكتوراه الإسرائيليين في الخارج لفترات طويلة، وترتفع النسبة إلى 14% في مجالات الهندسة والعلوم، بينما تقل إلى 3.8% فقط في العلوم الإنسانية. هذه المعطيات تشير إلى نزيف في الموارد البشرية التي يُفترض أنها عماد المشروع الصهيوني.

وحتى على مستوى الوعود بالعودة، تظهر الأرقام فجوة مقلقة، فبينما يصرح 61% من المهاجرين عند مغادرتهم بأنهم ينوون العودة، إلا أن النسبة تنخفض إلى 16% فقط بعد سنوات في الخارج، ما يعني أن الغالبية العظمى تستقر بعيداً عن فلسطين المحتلة.

الأمر لا يتوقف عند حدود التعليم والأكاديميا، بل يطال قلب الاقتصاد الإسرائيلي، أي قطاع التكنولوجيا الفائقة، ففي عام 2024 وحده، خسر هذا القطاع نحو 5,000 موظف، وهو أول تراجع منذ عقد كامل، في وقت يُعتبر فيه عصب الاقتصاد الإسرائيلي.

الأكثر دلالة أن "إسرائيل" سجّلت للمرة الأولى منذ 2009 تقريباً هجرة صافية سلبية؛ أي أن عدد المغادرين فاق عدد العائدين. ففي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025 وحدها، تم رصد نحو 23,000 مغادرة طويلة الأمد، مع انخفاض واضح في أعداد العائدين، وهو ما يعكس أزمة بنيوية تتعمق بفعل تداعيات "طوفان الأقصى" والحروب المستمرة.

الهوس الديني: من المختبر إلى البقرة الحمراء

يتجلى التحول داخل المجتمع الإسرائيلي اليوم في صعود معدلات الهوس الديني، والذي لم يعد مقتصرًا على الخطاب السياسي بل امتد إلى مشاريع عملية تتعلق بالعقيدة اليهودية القديمة.

من أبرز الأمثلة، قصة الأبقار الحمراء التي استوردتها "إسرائيل" من الولايات

المتحدة عام 2022، في إطار مخططات جماعات "أمناء جبل الهيكل" لإقامة طقوس الذبح والحرق، والتطهر من "نجاسة الموت"، إذ ينظر الفكر التوراتي إلى مجرد لمس الميت أو الوجود في مكان به جثة على أنه مصدر للنجاسة القصوى، وتلك النجاسة لا تُمحي إلا برش رماد البقرة الحمراء الممزوج بالماء على الجسد، وفق ما جاء في سفر العدد (الإصحاح 19).

هذا الاعتقاد مرتبط بفكرة أن الموت هو نتيجة مباشرة لخطيئة آدم الأولى، أي العصيان الذي أخرج البشرية من حالة الخلود إلى حالة الفناء، لذا ظل غياب "البقرة الحمراء" عقبة أمام اليهودية الطقسية، ما جعل بعض الحاخامات يصفون المجتمع اليهودي بأنه "نجس بالكامل" حتى عودة تلم الممارسة "التطهريّة".

هذه الطقوس المتعلقة بجلب الأبقار الحمراء و"فحصها اليوم بدقة للتأكد من مطابقتها للمواصفات"، يُنظر إليها باعتبارها خطوة تمهيدية لبناء "الهيكل الثالث"، وهو ما يثير مخاوف من تصعيد ديني-سياسي بالغ الخطورة. الفكرة أن إدراج مثل هذه المعتقدات ضمن أجندة علنية يعكس مدى تغلغل النزعة الدينيّة المتعصبة الموهوسة في مجتمع كان يُسوِّق نفسه يوماً كـ"واحة للعقلانية" في المنطقة.

المفارقة التاريخية

تكمن المفارقة الكبرى في أن المشروع الصهيوني الذي تأسس على استجلاب فقراء اليهود من أوروبا وإعادة توطينهم في فلسطين، قد أنشأ خلال قرن طبقة جديدة من المتعلمين والعلماء والأطباء والمهندسين الذين شكّلوا العمود الفقري للمجتمع الإسرائيلي.

هؤلاء الأحفاد الذين خرجوا من رحم الفقر والاضطهاد، هم اليوم الذين يقودون موجة الهجرة العكسية، لكن دوافعهم تختلف جذرياً عن دوافع أجدادهم، فالיום لا يهربون من مذابح أو مجاعات، بل يبحثون عن جودة حياة أعلى واستقرار سياسي وفرص مهنية أوسع في أوروبا وأميركا الشمالية. وبذلك، فإن الدولة التي قامت على أنقاض معاناة الجيل الأول تواجه الآن نزيفاً من الجيل الثالث والرابع الأكثر تعليمًا، وهو نزيف يهدد ركائزها

الاقتصادية والعلمية والأكاديمية.

انعكاسات على العرب والقضية الفلسطينية

أولاً: غياب النخب الإسرائيلية المتعلمة وتفريغ المجتمع من العقول الأكاديمية والتكنولوجية يُضعف قدرة "إسرائيل" على الحفاظ على تفوقها النوعي، سواء في ميادين البحث العلمي أم في التكنولوجيا العسكرية والمدنية. هذا الضعف لا يظهر فوراً، لكنه على المدى المتوسط سيؤثر في قدرة "الجيش" الإسرائيلي على تطوير أنظمة تسليح متقدمة، وفي قدرة الاقتصاد على المنافسة في أسواق عالمية قائمة على الابتكار، وبذلك يمكن أن يجد العرب والفلسطينيون فرصة لإعادة ترميم موازين القوى، خصوصاً إذا استثمروا في التعليم والبحث العلمي لتعويض الفجوة التاريخية. ثانياً: مغادرة هذه النخب تركت فراغاً يُملأ عادةً من قبل تيارات أكثر محافظةً وتعصباً، فالمجتمع الإسرائيلي قائم على توازن هش بين العلمانيين والمتدينين. ومع تزايد هجرة العلمانيين والمتعلمين، يتقدم المتدينون القوميون والحريديم لاحتلال مساحات أكبر في السياسة والاقتصاد. هؤلاء أقل ارتباطاً بالمعايير العلمية وأقل اهتماماً بالحدثة، وأكثر ميلاً للخطاب الديني الإقصائي، وبذلك، فإن السياسات المتطرفة تجاه الفلسطينيين قد تصبح أكثر حدة، لا كنتيجة لزيادة القوة، بل بسبب نقص البدائل العقلانية داخل "إسرائيل" نفسها.

ثالثاً: بروز هيمنة اليمين المتعصب داخل "إسرائيل" سيُسرع من تدهور صورتها عالمياً، فالمجتمع الدولي، خاصةً في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، بدأ أصلاً يُظهر تذمراً من سياسات الاحتلال والحروب المتكررة. ومع صعود قوى دينية متشددة إلى واجهة القرار، ستتعمق الفجوة بين "إسرائيل" وحلفائها التقليديين، ما سيخلق فرصاً جديدة للدبلوماسية الفلسطينية والعربية لإعادة طرح القضية في المحافل الدولية، مستفيدين من عزل "إسرائيل" وتراجع قدرتها على تقديم نفسها كدولة "ديمقراطية متقدمة".

رابعاً: تراكم هذه العوامل قد يدفع "إسرائيل" إلى الدخول في نفق

مظلّم من الانقسام الداخلي، بسبب غياب الكفاءات، وتغوّل المتطرفين الدينيين. الانقسام بين المتدينين والعلمانيين، وبين الشرقيين والغربيين، وبين المستوطنين وسكان المدن الكبرى، قد يتحول إلى أزمة بنيوية تهدد وحدة المجتمع الإسرائيلي نفسه.

بالنسبة إلى العرب والفلسطينيين، فإن هذا يعني مواجهة عدو أكثر انقسامًا وأقل كفاءة، لكنه أيضًا أكثر اندفاعًا نحو العنف كوسيلة لحسم أزماته الداخلية... وهنا تكمن المفارقة: ضعف "إسرائيل" البنيوي قد يجعلها أكثر خطرًا على المدى القصير، لكنه سيفتح الباب على المدى الطويل لإعادة صياغة موازين القوى في المنطقة إذا أحسن استغلال الفرص.



فلسطين والاعتراف الدولي.. بين المكاسب الرمزية والكمائن السياسية

25 سبتمبر 2025

منذ أن أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988 قيام "دولة فلسطين" على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ظل الاعتراف الدولي بهذا الإعلان يتوسع تدريجياً.

رغم ذلك، ظل الرأي العام العربي والفلسطيني منقسماً حول النهج الذي تبنته القيادة الفلسطينية، إذ رأى كثيرون أن الإعلان، الذي ألقاه الشاعر الراحل محمود درويش، ينطوي على قبول بشرعية الاحتلال الإسرائيلي لما يقارب 78% من مساحة فلسطين التاريخية.

مؤخراً، شهدت قضية "الدولة الفلسطينية" تحولات متسارعة غير مسبوقة، خصوصاً خلال شهر أيلول/سبتمبر الجاري، إذ دخلت مرحلة يمكن وصفها بأنها الأكثر زخماً منذ عقود. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى موجات الغضب الشعبي العالمي المتنامي، في ظل الجرائم التي ترتكب بحق المدنيين في قطاع غزة منذ ما يقارب العامين، والتي وُصفت في العديد من التقارير الحقوقية والدولية بأنها ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

وبفعل هذه التطورات، باتت "دولة فلسطين" اليوم تحظى باعتراف ما بين 156 و157 دولة عضواً في الأمم المتحدة من أصل 193، أي ما يعادل نحو 81% من المجتمع الدولي. هذه النسبة لم تتحقق دفعة واحدة، بل جاءت عبر مسار طويل اتسم بتباين المواقف بين الدول، ولا سيما الغربية منها. غير أن ما يميز المستجدات الأخيرة هو انضمام دول كبرى من العالم الغربي، كانت حتى وقت قريب تتحفظ على الاعتراف، إلى معسكر المؤيدين رسمياً لقيام دولة فلسطين.

اعترافات أيلول/سبتمبر 2025: زخم غير مسبوق

خلال أسبوع انعقاد الدورة الـ80 للجمعية العامة للأمم المتحدة في

نيويورك، شهد العالم دفعة متلاحقة من الاعترافات التي وصفتها بعض وسائل الإعلام بأنها "تاريخية".

21 أيلول/سبتمبر 2025: أعلنت كل من المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، والبرتغال اعترافها بدولة فلسطين، وقد أثارت تلك الخطوة جدلاً كبيراً على الصعيد العالمي، فهذه الدول لطالما ارتبط موقفها بالموقف الأميركي، ولطالما امتنعت عن اتخاذ خطوة أحادية كهذه.

22 أيلول/سبتمبر 2025: جاءت المفاجأة الأكبر مع إعلان فرنسا اعترافها الرسمي بدولة فلسطين، في خطاب للرئيس إيمانويل ماكرون أمام الجمعية العامة. وإلى جانبها انضمت دول أوروبية أخرى مثل بلجيكا، لوكسمبورغ، مالطا، أندورا، وموناكو.

23 أيلول/سبتمبر 2025: لحقت دولة سان مارينو بالركب، لتضيف بعداً رمزياً جديداً، إذ قلما تدخل الدول الصغيرة في مواقف حساسة بهذا الوضوح. بهذا، ارتفع العدد الكلي للدول المعترفة إلى حدود 157، بما يجعل فلسطين أقرب ما تكون إلى الحصول على اعتراف دولي شامل، وإن بقي بعض الدول المهمة مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان خارج القائمة حتى الآن.

ماذا يعني هذا للفلسطينيين؟

الاعترافات المتزايدة بالدولة الفلسطينية لا تحمل بالضرورة انعكاساً مباشراً على حياة الفلسطينيين اليومية، خصوصاً في ظل استمرار الانقسام الداخلي بين السلطة الفلسطينية، تحت قيادة حركة فتح، من جهة، وفصائل سياسية أخرى على رأسها حركة حماس، من جهة أخرى؛ إضافة إلى الوضع المأسوي في قطاع غزة، حيث الحصار والدمار والضحايا لا يتأثرون بمجرد بيانات دبلوماسية أو اعترافات رسمية.

ومع ذلك، يمكن النظر إلى هذه الاعترافات من زوايا عدة:

أولاً، على الصعيدين السياسي والقانوني، فإنها تُكسب القيادة الفلسطينية شرعية إضافية تتيح لها توسيع حضورها الخارجي عبر فتح ممثلات وسفارات، والانضمام إلى اتفاقيات ومنظمات دولية جديدة، بما يعزز أوراقها في الساحة الدبلوماسية.

ثانياً، تُشكّل الاعترافات عامل ضغط متدرج على "إسرائيل"، إذ تسهم في عزلها على المستوى الدولي، وتُضعف من موقعها في المحافل الأممية. ورغم تفوق "إسرائيل" عسكرياً واقتصادياً وتحالفها مع قوى كبرى، فإن تراكم هذا العزل قد يُترجم مستقبلاً إلى تضيق سياسي أو اقتصادي أو حتى قانوني، على غرار ما حدث مع أنظمة أخرى في التاريخ مثل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ثالثاً، من الناحية الرمزية والمعنوية، يُمثّل انضمام دول كبرى كفرنسا وبريطانيا إلى قائمة المعترفين تحولاً في الخطاب الدولي، إذ لم يعد من السهل اختزال القضية الفلسطينية في صورة "نزاع إقليمي متوازن بين طرفين"، بل بات يُنظر إليها في سياق أوسع يرتبط بالعدالة وحقوق الشعوب.

الاعترافات الدوليّة بفلسطين... حتى لا تكون حبراً على ورق؟

رغم هذا الزخم الكبير الذي يحيط بالاعترافات الدوليّة المتسارعة بفلسطين، ورغم أنّ هذا التطوّر يشكّل لحظة فارقة في تاريخ القضية، فإنّ الطريق لا يزال محفوفاً بالقيود والتحدّيات، فالمسافة بين الاعترافات الرمزيّة وبين تحويلها إلى واقع سياسي ملموس على الأرض ليست قصيرة، بل تعترضها معوّقات كبرى تتعلق بالبنية الدوليّة والواقع الميداني وأولويّات الدول نفسها. أ- مجلس الأمن والأمم المتّحدة: لن تصبح فلسطين عضواً كامل العضويّة في الأمم المتّحدة إلّا بعد توصية من مجلس الأمن، وهنا تكمن المعضلة الأساسيّة، إذ تمتلك الولايات المتّحدة حقّ النقض (الفيتو) وتستعمله تاريخياً لمنع هذا المسار.

وحتى مع اعتراف 157 دولة، يمكن لواشنطن أن تبقى فلسطين في خانة "دولة مراقب غير عضو"، كما هي الحال منذ عام 2012.

ب- الواقع الميداني: الاعترافات لا توقف الاستيطان في الضفّة الغربيّة ولا الحصار على غزّة، إذ تواصل "إسرائيل" فرض وقائع على الأرض، من مصادرة الأراضي إلى بناء المستوطنات وتقييد الحركة. وبالتالي، يبقى الفلسطينيون محاصرين بين الشرعيّة الدوليّة الرمزيّة وحقائق الاحتلال اليوميّة.

ج- إرادة التنفيذ: كثير من الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية لا

تُترجم مواقفها إلى خطوات عملية، مثل فرض عقوبات على المستوطنات أو تعليق صفقات السلاح مع "إسرائيل". ومن دون إجراءات ملموسة، قد يبقى الاعتراف وثيقة جميلة في الأرشيف الدبلوماسي أكثر من كونه رافعة سياسية على الأرض.

د - اختبار المستقبل: الشهور والسنوات المقبلة ستكشف إن كان هذا الزخم سيتحوّل إلى مسار استراتيجي أم سيتبدد في ضوضاء التصريحات، ومن المفترض أن تسعى القيادة الفلسطينية لاستثمار الاعترافات في توسيع شبكة التمثيل الدبلوماسي، ورفع قضايا أمام المحاكم الدولية، إضافة إلى محاولة بناء جبهة أوروبية - لاتينية - آسيوية للضغط على الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

لكن، ما دامت واشنطن متمسكة باستخدام "الفيتو"، فإن سقف التوقعات الواقعية يظل محدوداً، وعندها سيظل الخطر قائماً بأن تتحوّل الاعترافات الكثيرة إلى مجرد "حبر على ورق". أي وجود قانوني واسع على المستوى الدولي، يقابله غياب أثر ملموس على حياة الفلسطينيين اليومية في القدس وغزة والضفة الغربية.

مسار الاعتراف.. الخطر الكامن وراء الزخم الدولي

الأخطر من ذلك أنّ هذا المسار يثير مخاوف عميقة من تكريس واقع جديد يقضي على أي إمكانية مستقبلية لتحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، إذ تتحوّل الاعترافات شيئاً فشيئاً إلى غطاء دولي لترسيخ "إسرائيل" ككيان شرعي دائم في المنطقة.

فبعد أن كانت "إسرائيل"، خلال العقود الأولى من قيامها، تبحث جاهدة عن القبول بين الدول العربية والإسلامية، بات هذا القبول اليوم واقعاً لا يُناقش، بينما أصبح الفلسطينيون، أصحاب الأرض، هم من يسعون وراء الاعتراف بوجود سياسي محدود محصور في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي على نحو خمس مساحة فلسطين التاريخية فقط.

هذا التحوّل لا يعني فقط تراجع سقف المطالب الفلسطينية، بل يشير أيضاً إلى تبدّل في ميزان الشرعية، فمن صراع على وجود "إسرائيل" من

الأساس إلى معركة لإثبات حق الفلسطينيين في كيان سياسي مُصغّر ومُهدّد في كلّ لحظة بالانهيار تحت ضغط الاحتلال والحصار والانقسام. وهو ما يجعل الاعترافات، على أهميّتها الرمزيّة والدبلوماسية، عرضة لأن تتحوّل إلى ورقة تُستخدم لترسيخ الأمر الواقع بدل تغييره.

التغيّر في النظرة إلى القضية الفلسطينية، بات يرسم معالم السياسة العربية بشكل عام، فمنذ أربعة أو خمسة عقود، كانت "صفقات السلام" تُبنى على أساس انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المُحتلة مقابل أن تمنحها الأنظمة العربية الاعتراف، وتطبّع العلاقات معها، وتتوقف عن دعم المقاومة الفلسطينية، وتخرج من دائرة التأثير الإقليمي؛ وهذا هو الأساس الذي وقّعت عليه اتفاقية "كامب ديفيد" بين القاهرة و"تل أبيب". اليوم، انقلب المشهد 180 درجة، وباتت بعض دول الطوق التي تملك حدوداً مع "إسرائيل"، تسارع إلى تطبيع العلاقات مع حكومة نتنياهو، لا بحثاً عن تسوية عادلة أو استعادة للأراضي المحتلة في يونيو/حزيران 1967، بل فقط لضمان ما تعدّه "أمنها الداخلي"، ومن دون أي إشارة، ولو هامشية، إلى الحقوق الفلسطينية.

بين الرمزية والواقع

إن الاعتراف الدولي يُشكّل محطة تاريخية تعكس ترايد قناعة عواصم العالم بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة ذات سيادة. ومع ذلك، تبقى المسافة بين هذه الرمزية وتحويلها إلى تغيير فعلي على الأرض طويلة ومشحونة بعوائق سياسية وجيوستراتيجية، فمن دون إرادة دولية قادرة على مواجهة "الفيتو" الأميركي، ومن دون جرأة أوروبية في ترجمة المواقف إلى إجراءات عملية ملموسة (كفرض عقوبات أو تعليق تعاون عسكري)، ستبقى غالبية هذه الاعترافات مجرد مهرجانات خطابية ودبلوماسية.

الأخطر من ذلك أن المسار الحالي يطرح احتمالاً مزعجاً يتمثل في تقويض أي فرصة مستقبلية لتحرير فلسطين كاملة؛ ذلك أن تقبّل المجتمع الدولي لوضع سياسي محدود يكرس واقعاً مفروضاً قد يحوّل هدف التحرير الكامل إلى ذكرى تاريخية، بينما تصبح مهمة الفلسطينيين محصورة في الحفاظ على بقايا وجود سياسي ضيق في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خطة ترامب لقطاع غزة:

فخ سياسي لإضعاف المقاومة وتعزيز السيطرة الإسرائيلية

3 أكتوبر 2025

في آخر أيام شهر سبتمبر/أيلول، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطة موسعة للتعامل مع قطاع غزة، وُصفت بأنها محاولة لإنهاء النزاع المستمر بين "إسرائيل" وفصائل المقاومة الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس، إضافة إلى تحسين الوضع الإنساني في القطاع. على الورق، قدّمت الخطة سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى وقف الحرب، وإعادة الإعمار، وإدارة فلسطينية مؤقتة للقطاع، لكن قراءة متأنية للموقف تكشف أن الخطة لم تكن أكثر من فخ سياسي مُتقن يخدم أهدافاً إسرائيلية محددة، ويضع المقاومة في موقف حرج أمام العالم والرأي العام الداخلي، خاصة بعد ارتفاع الأصوات الفلسطينية التي تنادي بوقف الحرب بأي ثمن.

الخطة وأهم محاورها

قدّمت خطة ترامب على أنها محاولة لإنهاء حالة الحرب المأساوية المستمرة منذ نحو عامين، والتي أدت إلى استشهاد عشرات الآلاف من أبناء قطاع غزة، وتنصّ على وقف جميع العمليات العسكرية فور قبول الخطة، مع انسحاب تدريجي للقوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة في القطاع، بالتزامن مع نزع سلاح المقاومة.

وكمحاولة لتعزيز موقف بنيامين نتنياهو أمام الرأي العام الإسرائيلي، شدّدت الخطة على ضرورة إطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين، أحياءً وأمواتاً، مقابل إطلاق سراح عدد محدود من الأسرى الفلسطينيين، من جانب آخر قدّمت الخطة حوافز لأعضاء حركة حماس الذين يوافقون على نزع السلاح، بما في ذلك توفير ممرات آمنة في حال رغبتهم بمغادرة غزة،

وهو ما يعكس محاولة إسرائيلية لتفكيك القدرة العسكرية للحركة وإضعاف حضورها داخل القطاع.

إضافة إلى ذلك، دعت الخطة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإعادة إعمار القطاع، بما يشمل شبكات المياه والكهرباء والمستشفيات، غير أن مراقبين أشاروا إلى أن عمليات الإعمار ستكون مشروطة بالامتنال الكامل للشروط الإسرائيلية وبالمراقبة الدولية، ما يُقلل من استقلالية الفلسطينيين في إدارة شؤونهم، خاصة وأن المجموعة الدولية التي ستتخذ القرارات المصيرية بشأن القطاع ستتكوّن من شخصيات مثل دونالد ترامب، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليير، ورجل الأعمال اليهودي الأميركي مارك رومان، الذين سيتراأسون ما سُمي بـ"لجنة السلام"، والتي ستكون لها الكلمة العليا، فيما تتولّى إدارة انتقالية تكنوقراطية فلسطينية تسيير الأمور الإدارية في القطاع.

على المستوى الاقتصادي، تم الإعلان عن برنامج اقتصادي جاذب للاستثمارات، بإشراف خبراء شاركوا سابقاً في مشاريع بناء "مدن حديثة" بالشرق الأوسط، إلى جانب إنشاء منطقة اقتصادية خاصة تتمتع بامتيازات جمركية وحوافز استثمارية، لكنها مقترنة بالسيطرة الإسرائيلية المستمرة على الحدود والممرات الرئيسية.

وفيما يتعلق بملف الهجرة، فلن يُجبر سكان القطاع على مغادرته مع منحهم حرية الخروج والعودة.

جميع هذه الإجراءات ستأتي في إطار جهد أمني، سيُشرف عليه مراقبون مستقلون يضمن تحويل غزة إلى منطقة منزوعة السلاح و"لا تشكل تهديداً لجرانها"، مع ضمان موافقة حماس والفصائل الأخرى على ألا يكون لها أي دور مطلقاً في حكم غزة، وتدمير جميع البنى التحتية العسكرية، بما في ذلك الأنفاق ومنشآت إنتاج الأسلحة.

الجرائم الإسرائيلية والضغط على غزة

لا يمكن الحديث عن خطة ترامب بمعزل عن الجرائم الإسرائيلية ضد قطاع غزة، والمستمرة في إطار تصاعدي، منذ أكتوبر/تشرين الأول

2023، فمع كل صباح يُعلن عن سقوط عشرات الشهداء، ويُرغم آلاف الفلسطينيين على النزوح من أماكن سكنهم، وتتوسع عمليات التدمير الممنهج لصور الحياة كافة داخل القطاع. هذه الظروف المأسوية جعلت من غزة مسرحاً دائماً للأزمات الإنسانية، وقد جاء إعلان خطة ترامب في وقت كان فيه الضغط الدولي على "إسرائيل" يتزايد نتيجة لتلك المجازر. مع ذلك، كانت الخطة تصب في مصلحة الحفاظ على الهيمنة الإسرائيلية على القطاع، إذ صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من واشنطن، بعد وقت قصير من إعلان الخطة، أن "القوات الإسرائيلية ستبقى في أغلب قطاع غزة، وأنه لم يقبل بإقامة دولة فلسطينية، وأن الخطة قلبت الطاولة على حركة حماس، والآن يضغط العالم عليها لقبول الشروط التي وضعناها، ألا وهي إطلاق سراح جميع الرهائن، مع بقاء الجيش الإسرائيلي".

من هنا يظهر بوضوح أن جانب الإعمار الإنساني والسياسي في الخطة مرتبط بشروط إسرائيلية صارمة، تشمل نزع السلاح ومنع حرية الحركة والإدارة المستقلة للفلسطينيين.

موقف اليمين المتطرف الإسرائيلي

اليمين الإسرائيلي، بقيادة شخصيات مثل بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، يتبنى موقفاً متشدداً تجاه غزة وحماس، فهؤلاء يدعمون التحكم الكامل في قطاع غزة، ونزع السلاح بشكل صارم، وتحريض الفلسطينيين على الهجرة من أراضيهم، ويرون أي تنازل تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي، ويرقى إلى مرتبة "الخيانة".

في المقابل، يُظهر نتنياهو موقفاً براغماتياً، إذ يدعم خطة ترامب أمام عدسات المصورين، بينما يُشدد في تصريحات تالية على الاحتفاظ بالقوات الإسرائيلية داخل القطاع، وذلك كنوع من النفاق السياسي، فمن جهة، يسعى إلى إرضاء المجتمع الدولي وإظهار "إسرائيل" كطرف يسعى للحل السياسي، ومن جهة أخرى، يواصل العمل على تحقيق طموحات اليمين الإسرائيلي التوسعية، والهادفة إلى إنهاء وجود الفلسطينيين تماماً داخل ما تبقى من أراضيهم، مع الهيمنة العسكرية والسياسية على منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

الهدف الحقيقي: حماس أمام العالم

أبرز الأهداف الخفية لخطة دونالد ترامب، هو إظهار حركات المقاومة كأنها الطرف الذي يعيق تحقيق السلام أمام الرأي العام الدولي، فنتيها هو وحلفاؤه يريدون أن تصبح الحركة الفلسطينية هي الطرف الذي يبدو رافضاً لأي تسوية أو وقف لإراقة الدماء، وهو ما يؤدي إلى:

أولاً: تزايد الضغوط الدولية والعربية على حركة حماس وفصائل المقاومة الأخرى، وبهذا يتغير المشهد برمته، وبدلاً من أن يكون الضغط باتجاه الاحتلال، تصبح المقاومة هي الطرف المحاصر سياسياً، والمُطالب بتقديم التنازلات.

ثانياً: تراجع الدعم الشعبي للمقاومة بين الفلسطينيين، إذ إن الظروف المأسوية التي يعيشها سكان غزة تدفعهم إلى المطالبة بوقف الحرب مهما كان حجم التنازلات المطلوبة، وفي حال رفضت قيادة المقاومة خطة ترامب التي تُعتبر مُذعنة للشروط الإسرائيلية، سيظهر ذلك أمام قطاعات واسعة من الرأي العام المحلي، وكأن المقاومة غير معنية بمصالح شعبها، وغير ملتزمة بوقف نزيف الدماء الذي يتواصل يومياً في القطاع.

ثالثاً: تبرير استمرار المجازر والوجود العسكري الإسرائيلي في غزة، وهو ما أشار إليه ترامب بوضوح، حين قال إن "إسرائيل" ستحظى بدعمه الكامل لإنهاء مهمتها العسكرية في حال رفضت حماس الخطة، علماً بأن المُدة الممنوحة للحركة كي تناقش البنود وتردّ عليها ضيقة للغاية. وهو ما يوحي بأن ترامب ونتنياهو قد أعدّ الخطة على النحو الذي يدفع فصائل المقاومة إلى رفضها، حتى يكون ذلك مبرراً للتصعيد الإجرامي الإسرائيلي.

وبذلك، تصبح الخطة أداة سياسية مزدوجة: تُقدّم مظهر الحل والتعاون الدولي، لكنها في الواقع تعزز النفوذ الإسرائيلي وتضع حماس في موقف ضعيف أخلاقياً وسياسياً.

السياق الدولي والدعم لفكرة الدولة الفلسطينية

في الفترة الأخيرة، شهد العديد من الدول دعماً متزايداً لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، سواء عبر اعترافات رسمية أم من خلال مؤسسات

دولية مثل الأمم المتحدة. هذا الدعم يشكل تهديداً لاستراتيجية "إسرائيل"، خصوصاً للتيار اليميني الذي يسعى للحفاظ على مصالح الدولة من دون تقديم تنازلات حقيقية للفلسطينيين.

خطة ترامب إذاً تأتي كوسيلة لإضعاف الدعم الدولي الممنوح للفلسطينيين، وكسر العزلة الإسرائيلية، وتحويل الجلاد إلى ضحية والعكس؛ فالفصائل الفلسطينية في غزة باتت عملياً أمام خيارين قاسيين، فإما الاستسلام الكامل للشروط الإسرائيلية، أو أنها ستظهر أمام العالم وأبناء غزة كـ"طرف عنيد"، غير عقلاني، لا يتمتع بالمسؤولية الكافية، ويرفض الحل والسلام"،

الحقيقة وراء المظاهر

خطة ترامب لقطاع غزة، رغم تغليفها بعبارات السلام والإعمار، ليست سوى فخ سياسي يخدم أهداف "إسرائيل" الاستراتيجية، فهي تُعطي مظهر الحل الشامل للقطاع، لكنها في الواقع تهدف إلى:

- الحفاظ على السيطرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية في غزة.
- إضعاف موقف حماس دولياً ومحلياً، وإظهارها كالعائق أمام السلام.
- تقديم حل شكلي يُخفف الضغط الدولي على "إسرائيل" من دون المساس بسيطرتها الفعلية.

- تعزيز الوجود الأميركي في منطقة الشرق الأوسط عبر الإشراف المباشر على قطاع غزة وبرنامج التنمية الاقتصادية

بإيجاز، ما يُقدّم على أنه خطة إنسانية وسياسية، يظهر في جوهره كأداة لحكومة نتنياهو لتعزيز نفوذها وشرعنة وجودها العسكري المستمر في غزة، وفي المقابل تدفع المقاومة إلى موقف صعب أخلاقياً وسياسياً أمام المجتمع الدولي، لكن الرهان يبقى على قدرة الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية على إدارة الأزمة بثبات وذكاء، لضمان تجاوز هذا الاختبار من دون أن يحقق الجانب الإسرائيلي أي مكاسب.

من الحرب الكبرى إلى الصراع الصامت:

غزة في مرحلة ما بعد "قمة شرم الشيخ"

16 أكتوبر 2025

لم يكن تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب لشبكة "سي أن أن" بأنّ "نتنياهو قد يضطرّ لاستئناف القتال في غزة، وأنّ القوات الإسرائيلية قد تعود إلى الشوارع بمجرد سماع كلمة الإدارة الأميركية" مجرد انفعال إعلامي، بل جاء كإشارة سياسية تعبّر عن واقع هشّ يتربّص بأيّ إخلال يتعلّق بتطبيق بنود اتفاق وقف إطلاق النار الأخير الذي تمّ توقيعه في مدينة شرم الشيخ المصرية، بناءً على خطة ترامب التي تمّ الإعلان عنها في نهاية شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

فرغم قمة السلام التي حظيت باهتمام إعلامي واسع ومشاركة إقليمية ودولية متعدّدة، ووفرت لها القاهرة كل عوامل النجاح الممكنة، تبقى الأنظار معلقة بحذر على الخطوات اللاحقة من الخطة الأميركية، وسط تساؤلات مشروعة حول قدرة الهدنة العسكرية على الصمود. إذ لا يبدو، في الواقع، أنّ الحرب على قطاع غزة قد انتهت فعلياً، بل إنّها ربما اتخذت شكلاً جديداً مغايراً، من دون أن تتوقّف فعلياً.

اتفاق هشّ فوق ركاب الحرب

انتهى مؤتمر شرم الشيخ، الذي عُقد في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2025، إلى تفاهمات مبدئية تهدف إلى وقف القتال وإطلاق سراح الأسرى، وبدء مرحلة "إعادة الإعمار" تحت إشراف دولي. غير أنّ القراءة المتأنّية لمضمون الاتفاق تكشف أنّه أقرب إلى هدنة تقنية منه إلى تسوية سياسية شاملة. فالبنود المتعلّقة بتبادل الأسرى يبدو الشقّ الوحيد الواضح والقابل للتنفيذ فعلياً، فيما تبقى البنود الأخرى (مثل نزع سلاح المقاومة، وإنهاء وجود حركة حماس والفصائل الأخرى، وإدارة القطاع عبر لجنة دولية

وتكنوقراط محلّيين) بنوداً إشكالية يصعب تطبيقها عملياً، كما أنها مرفوضة فلسطينياً، على الأقل بصيغتها الحالية كما وردت في خطة ترامب.

كذلك، التصريحات كافة التي يُدلي بها السياسيون والعسكريون الإسرائيليون، بما يشمل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تتحدّث صراحةً عن البقاء في قطاع غزة، وعدم الاستجابة لأيّ ضغوطات تتعلّق بـ "الانسحاب الشامل"، و"إعداد الخطط اللازمة لهزيمة حماس في حال تجددّ الحرب"، وسيكون من اليسير على "إسرائيل" تقديم "المبررات" لمثل هذا السلوك. لذا، يمكن القول بأنّ "تل أبيب" تنظر إلى الهدنة باعتبارها فرصة لإعادة التوضع لا لإنهاء الحرب، ووزراء أقصى اليمين يقفون بالمرصاد، لرفض أيّ ترتيبات تُبقي حماس أو جناحها العسكري في غزة. كما أنّ القوات الإسرائيلية ما زالت متمركزة في محيط مناطق عديدة داخل القطاع، خصوصاً الشمال والحدود الشرقية، وهذا يعني أنّ أيّ احتكاك بسيط أو "حادث إطلاق نار" يمكن أن يتحوّل إلى ذريعة لتجدّد الحرب.

من جهة أخرى فإنّ "الاتفاق الأخير" لم يتضمّن، في مراحله الأولى، لجنة مراقبة أو قوات فصل دولية، وهذا يعني أنّ أيّ طرف يمكنه اتهام الآخر بالخرق من دون مرجعية تُحاسب. والتجارب التاريخية تؤكد أنّ مثل هذه الاتفاقات تنهار سريعاً إذا لم يكن هناك رادع ميداني أو ضمان خارجي واضح. ومع ذلك، توجد جملة من العوامل التي تقلّل من احتمالات العودة إلى الحرب بالشكل الواسع الذي شهدته العامين الماضيين:

أولاً: حالة الإنهاك العسكري لدى الطرفين. فقد خرج "الجيش" الإسرائيلي من الحرب مثقلاً بالخسائر البشرية والمعنوية، وسط تراجع واضح في التأييد الشعبي لأيّ عملية برّية طويلة أو مفتوحة. وفي المقابل، تكبّدت فصائل المقاومة خسائر جسيمة في بنيتها التنظيمية والعسكرية، ما يجعلها أكثر حذراً وتريثاً إزاء خوض مواجهة جديدة. كما أنّ الرأي العام داخل قطاع غزة بات أكثر رفضاً لأيّ تصعيد عسكري بعد سقوط هذا العدد الهائل من الشهداء والجرحى، ووقوع دمار شبه شامل طال المباني

السكنية والمدارس والمستشفيات، بحيث لم يعد المجتمع الغزي يحتمل دورة عنف جديدة بالوتيرة نفسها.

ثانيًا: الضغوط الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الموقف الأميركي، فواشنطن تدرك أن استئناف الحرب الآن سيقوّض "مشروع ترامب" المتمثل في السيطرة الاقتصادية على قطاع غزة قبل أن ينطلق، لذلك تمارس ضغوطًا على "إسرائيل" لكبح أيّ تصعيد مفتوح، وتبحث خلف الكواليس عن وسائل ضغط غير عسكرية تجبر فصائل المقاومة في غزة على تسليم السلاح والانسحاب تدريجيًا من المشهد.

في الوقت نفسه، تسعى واشنطن إلى صياغة "ترتيب أممي" يسمح بوجود قوات إسرائيلية في مساحات واسعة من القطاع، وبذلك تُلبّي طموحات "تل أبيب" في الضبط الأمني، بينما تفرض في المقابل إطارًا سياسيًا واقتصاديًا يضمن لأميركا دورًا مهيمناً في إدارة أحداث الشرق الأوسط، ويتيح لها الدفع باتجاه توسيع اتفاقيات أبراهام والتنسيق لاحتواء واستنزاف النفوذ الثوري الإيراني.

ثالثًا: الظرف الإنساني الكارثي. فالأوضاع داخل قطاع غزة بلغت درجة من التدهور لا تسمح باندلاع جولة جديدة من القتال، إذ يعيش السكان تحت ضغط إنساني غير مسبوق، من انهيار الخدمات الأساسية إلى شحّ الغذاء والدواء والمياه. ومن المؤكّد أن أيّ تصعيد عسكري جديد سيُقابل هذه المرّة بموجة غضب دولي عارمة، قد تترافق مع عقوبات أو تحقيقات دولية واسعة النطاق. و"إسرائيل" تدرك هذه الحقيقة تمام الإدراك، حتى وإن تجاهلها بعض وزرائها المتطرّفين الذين يواصلون التحريض على استئناف العمليات.

من الحرب الكبرى إلى التصعيد المحسوب

في ضوء ما سبق، تبدو احتمالات تجدد القتال خلال الشهرين المقبلين محدودة نسبيًا، غير أنها مرشّحة للارتفاع تدريجيًا مع مرور الوقت، لتصبح ممكنة خلال الأشهر الأربعة إلى الستة المقبلة.

ويعود ذلك إلى أن الهدنة الراهنة تستند إلى تفاهات سياسية غير مُلزمة، حتى أن طرفي القتال – حركة حماس و"إسرائيل" – لم يوقّعا على الاتفاق،

ما يجعلها هشة وقابلة للانهايار عند أول اختبار ميداني. وإضافة إلى ذلك، فإن بنود الاتفاق الجوهرية، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح وإدارة قطاع غزة، تبدو غير قابلة للتطبيق عملياً. فخلال الأيام القليلة الماضية، نفذت حركة حماس عمليات أمنية داخل القطاع استهدفت جماعات وأفراداً مناهضين لها، في مؤشر واضح إلى سعيها نحو تعزيز حضورها الأمني وتأكيد موقعها كسلطة حاکمة في مرحلة ما بعد الحرب، ويعني ذلك أن الحركة تتصرف باعتبارها الطرف الوحيد المخوّل باحتكار السلاح وإدارة شؤون القطاع، وهو ما يتعارض جوهرياً مع خطة ترامب التي تتحدث عن إدارة دولية ومرحلة انتقالية تحت إشراف لجنة سلام. غير أن ما قد يتغير فعلاً هو طبيعة العمليات العسكرية الإسرائيلية. فحكومة الاحتلال، التي نجحت في استرداد جميع أسراها الأحياء وتعمل حالياً على استعادة جثامين القتلى، ستسعى إلى إدارة أيّ مواجهة مقبلة بأعصاب باردة، بعيداً عن الانفعالات التي ميّزت سلوكها خلال مراحل الحرب السابقة.

كما أنها تُدرك تماماً حجم الرفض الدولي المتصاعد حيال سياساتها الإجرامية في غزة، وتعلم أن صورتها الخارجية تعرّضت لضرر بالغ في الرأي العام العالمي، لدى الحكومات والشعوب على حد سواء. ومن ثمّ، فمن المرجّح أن تلجأ في الفترة المقبلة إلى عمليات محدودة ومركزة تُنفذ تحت غطاء أمني أو استخباري، بدلاً من حرب شاملة قد تُعيد إلى الواجهة الاتهامات القديمة وتُفاقم عزلتها السياسية.

فالمعارك المرشحة للتجدّد داخل غزة ستحمل طابع "الحرب المحدودة" أو "الصراع منخفض الوتيرة"، أي ستشمل عمليات ضيقة النطاق واستهدافات مركزة وتوغّلات موضعية تُدار في صمت نسبي بعيداً عن الإعلام، ولا تنتج عنها خسائر بشرية كبيرة بين المدنيين، وسيكون الهدف منها ليس السيطرة الميدانية والانتقام المفرط كما في السابق، بل استكمال مهمة نزع السلاح وتفكيك البنية العسكرية للمقاومة عبر عمليات متفرقة، وإثبات الحضور الأمني.

وقد صرّح وزير الحرب الإسرائيلي، إسرائيل كاتس، بأنّ "تدمير الأنفاق جزء رئيسي ضمن مهمة نزع السلاح"، ما يعني أنّ "إسرائيل" تعتبر نفسها في "مهمة قتال مستمرة"، حتى لو توقفت الغارات الجوية الكثيفة؛ كما أنّ الإعلام العبري، يناقش اليوم بجدية، وبالتزامن مع احتفالات عائلات الأسرى الإسرائيليين، أوامر كاتس المتعلقة بإعداد خطة شاملة لهزيمة المسلحين في قطاع غزة إذا تجددت الحرب في القطاع.

بهذا المعنى، لا يمكن القول إنّ الحرب انتهت، بل إنّها دخلت طوراً جديداً أقلّ صخباً وأكثر تخطيطاً، يعتمد على "العمليات" بدل "الحروب"، وعلى "المهام الأمنية" بدل "الاجتياحات". وهذه الصيغة تمنح حكومة نتياهو هامشاً واسعاً للتحرّك العسكري من دون تحمّل تبعات سياسية أو إعلامية كبيرة.

وهنا تتجلّى ملامح الدهاء الأميركي بوضوح؛ فبمجرد إعلان خطة ترامب وما تبعها من مؤتمر شرم الشيخ، جرى عملياً رفع سكين الإدانة الدولية عن رقبة "إسرائيل". فبعد أن كان نتياهو يُنظر إليه كمجرم حرب بموجب أحكام المحكمة الجنائية الدولية، وكسياسي منبوذ يتجنّب القادة الدوليون الاستماع إلى خطابه في الأمم المتحدة، ويؤكدون في المقابل دعمهم لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، أصبح الآن طرفاً في "عملية سلام"، يُمنح بموجبها القدرة على استرداد الأسرى وفرض هيمنة أمنية على قطاع غزة، وذلك بتنسيق مباشر مع ترامب الذي يفترض أن يترأس لجنة السلام المكلفة بإدارة القطاع.

وفي الإطار ذاته، يمكن قراءة المكاسب الأميركية من هذه الخطة على نحو أعمق، إذ تتيح لواشنطن الهيمنة الفعلية على غزة تحت لافتة "إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية"، لتعود بذلك إلى قلب الشرق الأوسط من بوابة "السلام" هذه المرّة، لا من بوابة التدخّل العسكري المباشر. وهكذا، وبعد أن كانت الولايات المتحدة تُتهم على نطاق واسع بدعم الإرهاب الإسرائيلي، أصبحت في الخطاب الدولي الراهن قائدة مسيرة السلام، والطرف الوحيد القادر على "إنهاء الحرب" وإرساء دعائم الاستقرار - أو على الأقل، ما تُريد واشنطن أن يبدو كذلك.

مشروع التهجير:

هل أوقفه اتفاق شرم الشيخ أم لا يزال يلوح في الأفق؟

24 أكتوبر 2025

في 13 أكتوبر 2025، اجتمع قادة أكثر من 30 دولة في مدينة شرم الشيخ المصرية لعقد قمة السلام، التي ترأسها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الأميركي دونالد ترامب. كانت هذه القمة، المعروفة بـ"قمة شرم الشيخ للسلام"، خطوة دبلوماسية تاريخية تهدف إلى إنهاء الحرب في قطاع غزة، التي استمرت لأكثر من عامين منذ اندلاعها في أكتوبر 2023.

وقع الوسطاء - الولايات المتحدة، مصر، قطر، وتركيا - على "وثيقة شرم الشيخ" أو "إعلان ترامب للسلام الدائم والازدهار"، والتي تضمنت وقف إطلاق النار، تبادل الأسرى، وخطط إعادة الإعمار. لكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم، هو: هل يعني هذا الاتفاق نهاية مشروع التهجير الإسرائيلي لسكان غزة، أم أنه مجرد هدنة مؤقتة تسمح لليمين المتطرف في "إسرائيل" بإعادة ترتيب أوراقه؟

سياق القمة وأهدافها الرئيسية

عقدت القمة في مركز المؤتمرات الدولي بـ"الشيخ"، وسط حضور دولي واسع شمل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، ملك الأردن عبد الله الثاني، وممثلين عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

كانت المبادرة مشتركة مصرية-أميركية، تهدف إلى دعم اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التفاوض عليه في وقت سابق بوساطة مصرية وقطرية وأميركية وتركية. تضمنت وثيقة ترامب التي أعلن عنها من نيويورك 20 نقطة رئيسية، منها: وقف فوري للنار، تبادل الأسرى (نحو 20 رهينة

إسرائيلية حية مقابل 2000 سجين فلسطيني)، انسحاب إسرائيلي تدريجي من غزة، ودعوة إلى مؤتمر إعادة إعمار في القاهرة نوفمبر 2025، ونزع سلاح فصائل المقاومة.

تم تحديد معالم قمة شرم الشيخ، بناءً على وثيقة الرئيس الأمريكي، وبعد التوقيع وصف ترامب الحدث بـ "يوم عظيم للشرق الأوسط"، مشيراً إلى أنه "أنهى الكابوس الطويل والمؤلم" في غزة، أما السيسي، فقد أكد أن الاتفاق "أجهض مخططات التهجير"، معتبراً إياه فرصة أخيرة للسلام. ومع ذلك، غاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن القمة، مبرراً ذلك بالمناسبات الدينية اليهودية، ما أثار تساؤلات حول التزام "إسرائيل" الكامل ببنود الهدنة، خصوصاً في ضوء التصريحات الإسرائيلية المتكررة الراضة للانسحاب من قطاع غزة.

مشروع التهجير: هل انتهى فعلياً؟

منذ بداية الحرب، أثرت مخاوف من خطط إسرائيلية لتهجير سكان غزة (نحو 1.9 مليون نازح) إلى سيناء أو مناطق أخرى، كجزء من استراتيجية لتغيير الديموغرافيا.

في فبراير 2025، اقترح ترامب "نقل سكان غزة إلى مناطق مجاورة"، لكن مصر، مدعومة بموقف العواصم العربية الأخرى، رفضت ذلك رفضاً قاطعاً، معتبرة أي تهجير بمنزلة خط أحمر يهدد استقرار المنطقة ككل، لذا أكد اتفاق شرم الشيخ صراحةً على "عدم تهجير أي فلسطيني قسرياً"، وحق العودة للنازحين، مع التركيز على إعادة الإعمار في غزة نفسها.

لكن المخاوف لم تتلاش بالكامل، فهناك إمكانية حدوث "تهجير ناعم" تحت ستار المساعدات الإنسانية، أو برامج لم الشمل، أو إعادة توطين مؤقتة تديرها منظمات دولية، ما قد يخلق مخرجاً للسياسات التوسعية الإسرائيلية من دون انتهاك ظاهر للاتفاق.

هذا السيناريو يثير القلق من أن تكون هناك محاولة تدريجية لتغيير التركيبة الديموغرافية في غزة، عبر أساليب غير مباشرة، قد تؤدي إلى تفريغ تدريجي للقطاع من سكانه الأصليين، بما يكرس الهيمنة

الإسرائيلية على المناطق الحدودية ويضعف قدرة الفلسطينيين على الصمود والمطالبة بحقوقهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار التلويح بملف التهجير، حتى بشكل مخفي، له آثار سياسية ودبلوماسية، إذ يمنح اليمين الإسرائيلي ورقة ضغط على الحكومة الأميركية والدول العربية، ويجعل أي خطوات نحو حل دائم أكثر هشاشة.

موقف اليمين الإسرائيلي: إصرار على الاستمرار

اليمين المتطرف في "إسرائيل"، ممثلاً في حزبي الليكود والصهيونية الدينية، لم يظهر أي تراجع عن نواياه، فوزير المالية بتسلئيل سموتريتش صرح بعد يومين من اجتماع شرم الشيخ بأنه سيتم بناء مستوطنات يهودية في غزة، لأنه "من دون مستوطنات لا أمن لإسرائيل"، كما دعت وزيرة الابتكار جيل غامليل إلى "هجرة طوعية" من غزة، معتبرة القطاع "غير صالح للسكن". هذه التصريحات تعكس أيديولوجيا ترى غزة جزءاً من "أرض إسرائيل الكبرى"، وتدعم خطأً لتوسيع المستوطنات، ما يتطلب تفرغ السكان الفلسطينيين بشكل غير مباشر.

أما نتنياهو فرفض أي دور للسلطة الفلسطينية في غزة، ووعد بعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية، وأكد مبكراً أن هدف "خطة ترامب" لم يكن سوى "إحراج حركة حماس مع ضمان بقاء القوات الإسرائيلية في القطاع".

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن 82% من اليهود الإسرائيليين يدعمون طرد سكان غزة من أراضيهم، ما يعكس قوة الأفكار التي تتبناها الأحزاب اليمينية داخل المجتمع الإسرائيلي، ورغم أن القوات الإسرائيلية نفذت انسحاباً جزئياً إلى "الخط الأصفر"، فإن النخب السياسية الإسرائيلية تضغط كي تُستغل "المرحلة الثانية" لتوسيع السيطرة، ما يجعل الاتفاق يبدو كـ"هدنة مؤقتة" لا أكثر.

ردود الفعل العربية: بين المسار الدبلوماسي والضغط المُثمر

لعبت مصر دوراً محورياً في رفض أي تهجير لسكان غزة، مستندة إلى موقعها الاستراتيجي وقدرتها على التأثير عبر القنوات الدبلوماسية. ولا

تزال القاهرة تمارس ضغوطاً مستمرة عبر الوسطاء لضمان تنفيذ اتفاق شرم الشيخ، مؤكدة أن أي محاولات للالتفاف على بنوده ستكون مرفوضة. على مستويات أخرى، يمكن التنسيق عبر جامعة الدول العربية، والخروج ببيانات إعلامية حادة وموجهة إلى دول العالم، يتم فيها رصد الخروقات التي ترتكبها القوات الإسرائيلية منذ توقيع اتفاق شرم الشيخ، لكسب الأنصار الدوليين وإظهار "إسرائيل" كدولة غير ملتزمة بأي إجراءات تُقضي إلى "التسوية السلمية"، أما اقتصادياً فلا تزال الفرصة قائمة للتلويح بإمكانية تعليق اتفاقيات التطبيع مثل كامب ديفيد وإبراهيم، إذا استمرت "إسرائيل" في استفزازها أو خرقها للاتفاقيات.

رغم ذلك، تبدو المواجهة مع حكومة الاحتلال صعبة، خصوصاً مع غياب موقف عربي موحد يدعم المقاومة الفلسطينية المسلحة، التي تُعد الطرف الوحيد القادر على إحداث ضغط حقيقي على سلطات الاحتلال وعرقلة مخططات التوسع الاستيطاني. هذا الواقع يوضح هشاشة الرد العربي الرسمي أمام التصعيد الإسرائيلي، ويبرز الحاجة الملحة إلى تنسيق عربي وإقليمي فاعل، يجمع بين الضغط الدبلوماسي والاقتصادي والدعم الشعبي لمواجهة أي تهديد مستقبلي لقطاع غزة.

توسيع التحالفات: نحو جبهة مع إيران، روسيا، والصين

لمواجهة التصعيد الإسرائيلي القائم، تبرز الحاجة إلى توسيع التحالفات الإقليمية والدولية، فعلى الصعيد الإقليمي، يلزم تعزيز العلاقات مع إيران، التي ترعى محوراً واسعاً للمقاومة يمتد من طهران وصولاً إلى صنعاء، وكانت القاهرة قد بدأت بالفعل خطوات للتقارب مع طهران في 2025، إذ زار وزير الخارجية الإيراني القاهرة مرات عدة، وتم الاتفاق على فتح حوار سياسي حول أمن البحر الأحمر وقطاع غزة.

هذا التقارب لا يفترض أن يقتصر على البُعد السياسي فقط، بل يجب أن يمتد إلى إمكانيات التعاون التجاري والعسكري، رغم التحديات المتمثلة في تحفظ بعض دول الخليج، التي ترى في "النفوذ الإيراني" خطراً على مصالحها.

على المستوى الدولي، يمكن تعزيز التنسيق مع روسيا والصين لتشكيل جبهة اقتصادية ودبلوماسية قوية تدعم الاستقرار في المنطقة، فروسيا، التي تمتلك علاقات استراتيجية طويلة مع مصر في مجالات متعددة، بما في ذلك الأسلحة، تدعم استمرار وقف إطلاق النار وتقديم حلول أمنية للمنطقة. أما الصين، فقد نجحت في التوصل مع 22 دولة عربية إلى إجماع على وقف النار، وتستثمر بشكل متنامٍ في الاقتصاد العربي، ما يجعلها شريكاً فاعلاً يمكن الاستفادة منه في ممارسة ضغط دبلوماسي متوازن.

دور المنصات الدولية والحملات الشعبية في مواجهة التهجير
إلى جانب التحالفات الإقليمية والدولية، يمكن للعرب والفلسطينيين الاستفادة بشكل أكبر من المنصات القانونية والدبلوماسية العالمية لوقف محاولات التهجير وفرض رقابة على الانتهاكات الإسرائيلية. الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (ICJ) تظل أدوات حيوية، كما ظهر في قرار المحكمة في يوليو/تموز 2024 الذي أعلن أن الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس غير قانوني، بالإضافة إلى دعوات الخبراء الأميين لوقف نقل الأسلحة إلى "الجيش" الإسرائيلي، ما يتيح إطاراً قانونياً لمساءلة الاحتلال وعرقلة أي خطوات لتغيير الوضع الديموغرافي بالقوة.

على المستوى الشعبي، تلعب المنظمات الدولية دوراً محورياً في الضغط على الحكومات والأطراف المعنية. منظمات مثل أمنستي إنترناشيونال واللجنة الدولية للإنقاذ (IRC) تقود حملات عالمية تشمل دعوات للمقاطعة ووقف التمويل العسكري لـ "إسرائيل"، مع مشاركة أكثر من 250 منظمة إنسانية تطالب بوقف توريد الأسلحة.

هذه الحملات، المدعومة بحراك شعبي متنامٍ في الولايات المتحدة وأوروبا، يمكن أن تتحول إلى أداة ضغط فعالة، تُضطر الحكومات إلى إعادة النظر في علاقاتها مع "إسرائيل" وفرض عقوبات على أي انتهاكات، ما يعزز قدرة الفلسطينيين والدول العربية على حماية حقوق المدنيين في غزة والحد من محاولات التهجير.

كذلك، يجب عدم إغفال الحقائق بأن تهجير أهل غزة لن يضر بالقضية

الفلسطينية فحسب، بل سيمنح اليمين الإسرائيلي هيمنة إقليمية أوسع، ما يهدد الاستقرار في المنطقة ككل. وهذا ما يدفع الولايات المتحدة للحفاظ على الممارسات الإسرائيلية ضمن هذا السياق، لأنها تحتاج إلى إتمام عدد من التسويات في سوريا ومناطق أخرى، كذلك حشد إقليمي يستهدف منع إيران من استعادة نفوذها، بالإضافة إلى رغبة واشنطن في تعزيز التعاون مع تركيا، ما يجعل التصعيد الإسرائيلي عقبة أمام مصالحها الإقليمية.

هدنة مؤقتة أم سلام دائم؟

الاتفاق يمثل إنجازاً إنسانياً، لكنه هشّ أمام إصرار اليمين الإسرائيلي وغياب توقيع إسرائيلي مباشر، لذا فهو يبدو حتى اللحظة كـ "هدنة مؤقتة" تمنع التهجير الفوري، لكن من دون حل جذري للقضية الفلسطينية، حتى ولو كان من نوع "الحلول المقبولة دولياً" كإعلان الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967.

في ظل تلك التحديات، فإن العرب بحاجة إلى توحيد أنفسهم وعقد تحالفات جديدة لضمان القدرة على التأثير على مجريات الأحداث، وإلا سيظل التهجير شبحاً يهدد السلام، ففي النهاية، السلام الحقيقي يتطلب عدالة، لا مجرد توقيعات.

خاتمة:

فصل يُطوى.. وصراعٌ يتجدد

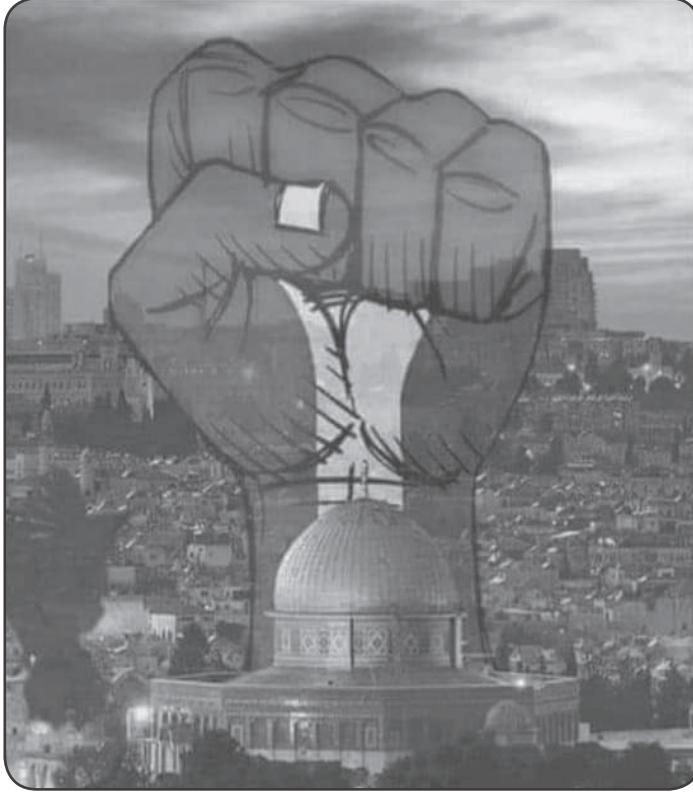
مع طيّ الصفحة الأخيرة من هذا الكتاب، الذي استغرق عامين من الرصد والتحليل لأحداث "طوفان الأقصى" وتداعياتها، نجد أنفسنا أمام حقيقة كبرى: نحن لا نكتب نهاية القصة، بل ندوّن ختام فصل من أكثر فصول الصراع العربي الصهيوني كثافةً وإيلاماً وانكشافاً. إن هذا العمل البحثي والمقالي لم يكن مجرد توثيق لزمن الحرب، بل كان محاولة لفهم حركية التاريخ في قضية ممتدة منذ عقود، تأبى النسيان أو التصفية.

إن هذا الصراع، في جوهره العميق، يتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة المباشرة ليلامس جوهر الوجود الإنساني؛ فهو تمثل حيّ للمعركة الأزلية بين الخير والشر، وبين الحق والباطل. هذه المعركة هي السمة العامة للحياة منذ بدء الخليقة، حيث يتصادم نزوع الإنسان نحو العدل والحرية مع غطرسة القوة والظلم. وما فلسطين اليوم إلا المختبر الأكبر لهذا الصراع القيمي العالمي.

وعلى صعيد التحليل الاستراتيجي، فإن هذه المواجهة لا تنفصل بحال من الأحوال عن المعركة الكونية الكبرى التي تخوضها الشعوب الطامحة للاستقلال ضد القوى الاستعمارية. لقد كشف العالمان الماضيان، بما لا يدع مجالاً للشك، أن "إسرائيل" لم تكن يوماً دولة طبيعية، بل هي مشروع وظيفي استعماري بامتياز. لقد غرست في قلب المنطقة العربية بقرار دولي وتواطؤ استعماري، وقدمت لها كافة أشكال الرعاية التكنولوجية والعسكرية والمالية لضمان استمرارها كقاعدة عسكرية بشرية متقدمة. وظيفتها الأساسية كانت ولا تزال منع نهضة هذه المنطقة، وتمزيق نسيجها الجغرافي، وإبقاء شعوبها تحت وطأة التبعية.

إن "طوفان الأقصى" جاء ليزلزل أركان هذه القاعدة الوظيفية، وليثبت

أن إرادة الشعوب حين تلتصق بأرضها وتاريخها ، تصبح قادرة على مباغثة أقوى المنظومات الأمنية في العالم. إننا نختم هذا الكتاب ونحن ندرك أن المسار طويل ، وأن التضحيات التي قُدمت هي وقود لفصول قادمة من التحرر. إن صفحات هذا العمل هي شهادة على مرحلة فارقة ، تؤكد أن الصراع لم يعد مجرد نزاع على حدود ، بل هو مخاض عسير لولادة فجر جديد تعيد فيه الشعوب رسم مصيرها بعيداً عن هيمنة القوى الاستعمارية وأدواتها.



الفهرس

5	•	الاهداء
7	•	مقدمة
9	•	كيف تصدّر طوفان الأقصى المشهد السياسي في مصر؟
13	•	"طوفان الأقصى": عودة التطبيع العربي / الإسرائيلي إلى المربع صفر
19	•	قصف مستشفى المعمداني
24	•	لا وقت للبكاء
29	•	العدوان الإسرائيلي على غزة: مصر في قلب المعمة
36	•	اليمن و"طوفان الأقصى"
41	•	بعد نجاح حملات المقاطعة..
47	•	"طوفان الأقصى" وفرصة الأنظمة العربية المهددة
53	•	بين غزة والدونباس.. عالم جديد يتخلّق
58	•	معركة "عض الأصابع".. كيف باتت شوارع غزة متاهة كبيرة؟
67	•	حزب الله: الوعي العربي عند مفترق الطرق
72	•	بين وحدة الساحات وحطام المستوطنات:
79	•	من "السلام البارد" إلى خيارات القاهرة
85	•	الغطرسة الإسرائيلية وتمدد القتال في اتجاه جنوبي غزة
89	•	هل استعدّت القاهرة حقًا لمعركة رفح؟
95	•	كيف يمكن أن نردّ الجميل إلى اليسار اللاتيني؟
101	•	رهانات نتياهو الخائبة
107	•	المخطط الأميركي لاستنزاف غزة معنويًا عبر "المساعدات"
113	•	نتياهو المحشور في الزاوية
118	•	المأزق الإسرائيلي ومتغيّرات الموقف الأميركي
123	•	يومُ القدس.. طوفانٌ متجدد للشعوب المقاومة
128	•	عبقريّة الحياة في قطاع غزة

- 133 عبثية الرهان على توتر العلاقة بين واشنطن و"تل أبيب"
- 138 ورطة بايدن: الجامعات تنتفض
- 143 سيطرة "إسرائيل" على معبر رفح
- 148 قبل اجتياح رفح.. هل تملك "قمة البحرين" أن تغيّر شيئاً بالمشهد
- 155 من عاش لفلسطين.. لم يمت
- 160 استشهاد مجند مصري يُعشّ آمالاً شعبية بانتهاء زمن التطبيع
- 166 هل تراجع الحراك العربي المناصر لغزة؟
- 172 إنهم يتحاشون الاعتراف بانتصار المقاومة!
- 177 تخبط إسرائيلي.. ما قبل الإقرار بالفشل
- 183 "انظروا إلى تل أبيب إنها تحترق".. هل اقتربت؟
- 190 هل يمكن للإسرائيليين البقاء في غزة؟
- 198 هل يتجاوب "محور الاعتدال" العربي مع المُتغيرات الراهنة
- 204 ننتياهو المذعور من طهران
- 209 ديمومة المقاومة ردٌّ كافٍ على الصلف الإسرائيلي
- 214 بعيداً من الأنظمة..
- 220 بين التصعيد الإسرائيلي والتبريد الأميركي..
- 226 تشبُّث ننتياهو بالبقاء في "فيلادلفيا"..
- 231 دلالات المجازر الإسرائيلية المتصاعدة
- 236 لقد منحنا النصر باستشهاده
- 240 في ذكرى "طوفان الأقصى" الأولى
- 245 حرب الاستنزاف التي ستخسرّها "إسرائيل" مجدداً
- 251 "إسرائيل" تعيش نشوتها الأولى منذ السابع من أكتوبر
- 255 تنامي فرص المقاومة في ضوء اتساع الانقسامات داخل "إسرائيل"
- 261 ترامب يعود إلى البيت الأبيض..
- 266 كيف يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من قرار الجنائية الدولية؟
- 271 المخطط الإسرائيلي في الضفة الغربية ما بعد "هدنة غزة"
- 277 التهجير إلى سيناء.. وأدوات مصر للمواجهة والإفشال

- 282 شهر رمضان.. وافتقاد إطلالة نصر الله
- 287 بين رفض إملاءات ترامب و"الحزام الأمني البحري 2025"..
- 292 واشنطن في مواجهة صنعاء: نمرٌ من ورق
- 297 "لا للتهجير" شعارٌ يتردد مجدداً في الميادين المصرية..
- 302 هل تشكّل الأصوات الإسرائيلية الرافضة للحرب
- 307 تغييرات في النظرة الإسرائيلية لملف الأسرى
- 312 التطبيع لم يعد كافياً: "إسرائيل" تسعى للهيمنة الإقليمية
- 317 كيف منعنا صنعاء من الكُفر بالعروبة؟
- 322 غطرسة اليمين الإسرائيلي والنبد الدولي المتصاعد
- 327 "إسرائيل" تحاصر الرواية: عزل غزة عن العالم
- 331 أيام نتنياهو الأخيرة
- 338 إيران تتصر
- 345 كيف انقلب يونيو إلى شهر انتصار
- 350 ابتلاع الضفة الغربية
- 355 سوريا المنهكة و"إسرائيل" المتعطسة
- 359 غزة بين المطرقة والمجاعة
- 363 من غزة 2005 إلى غزة 2025
- 369 التوسع الإسرائيلي والتحدي العربي
- 375 إقالة قادة البنتاغون.. هزيمة استخبارية أميركية
- 380 فلسطين في قلب كراكاس
- 386 من هجرات الفقراء إلى هجرة النخب
- 393 فلسطين والاعتراف الدولي
- 398 خطة ترامب لقطاع غزة
- 403 من الحرب الكبرى إلى الصراع الصامت
- 408 مشروع التهجير
- 414 خاتمة

الكاتب

السيد شبل إبراهيم

- كاتب وباحث سياسي مصري متخصص في الشؤون العربية والدولية ، ومعني بقضايا المقاومة ومناهضة الاستعمار.
- بكالوريوس في الإعلام من جامعة القاهرة.
- حاصل على درجة الماجستير في الصحافة وإعلام التواصل الاجتماعي من جامعة القاهرة.
- دبلومة دراسات عليا في مجال الحضارات والسياسات الآسيوية من جامعة الزقازيق.
- باحث بمعهد الدراسات المستقبلية ، بيروت.
- متخصص في قضايا "الشرق الأوسط".
- كاتب رأي بشبكة الميادين الإعلامية ، ويظهر بصفة دورية على شاشة القناة لتحليل الشؤون السياسية منذ عام 2019.
- عمل كمحرر ديسك في العديد من المواقع الإخبارية والصحف الورقية بين مصر وسوريا ولبنان والأردن في الفترة ما بين عامي 2012 و 2017 ، وشارك في إعداد برامج تلفزيونية لمحطات خاصة.
- عمل كمراسل لقناة الاخبارية السورية وكاتب منتظم في جريدة تشرين حتى الثامن من ديسمبر 2024.
- صدر له، وشارك في تأليف:
- نقد الردة عن المشروع القومي (مؤلف مشارك مع عدد آخر من الكُتّاب العرب) ، 2017.
- بصمات الدم (نظرة في بنية التنظيمات الإرهابية في الوطن العربي وارتباطاتها الخارجية) ، مركز الحضارة العربية ، 2018.
- للعلم بالشيء (مقالات في الشأن السياسي / كتاب من جزئين) ، 2021/2020.



يأتي هذا الكتاب ليكون عملاً وثائقياً وتحليلياً شاملاً، يرصد بالكلمة والموقف تفاصيل المخاض الذي عاشته المنطقة على مدار عامين منذ انطلاق عملية "طوفان الأقصى". إنه ليس مجرد سرد للأحداث، بل هو محاولة جادة لانتزاع الرواية من براثن النسيان، وحرصاً على ألا تظل هذه الحقائق التاريخية أسيرة للشبكة العنكبوتية؛ تلك المساحة التي باتت مسرحاً لسياسات الحصار الرقمي والرقابة الممنهجة التي تمارسها محركات البحث ومنصات التواصل الاجتماعي ضد كل ما يمت للمقاومة بصلة.

بين صفحات هذا العمل، نقتضي أثر عامين من التحولات الكبرى: نرصد الانكسارات التي أدمت القلوب، والهزائم التي كانت جزءاً من ضريبة التحرر، ونعايش لحظات الإحباط التي تلتها موجات عارمة من الآمال والبطولات الأسطورية. إن الكتاب، في كل فصوله، ينطلق من انحياز أخلاقي وتاريخي صريح ومبدئي: الانحياز المطلق لحق الشعوب في المقاومة المسلحة والشاملة لانتزاع أرضها وحريتها.

إن المادة البحثية والسياسية الواردة هنا ترفض حصار القضية الفلسطينية داخل حدود الجغرافيا الضيقة أو اعتبارها نزاعاً حدودياً معزولاً، بل تنظر إليها بوصفها قلب الصراع ضد قوى الاستكبار العالمي. إنها معركة لا تنفصل خيوطها عن بعضها البعض، ممتدة في محور إنساني وجيوسياسي واسع يبدأ من طهران ويمر ببيروت وصنعاء، وصولاً إلى كراكاس وكل العواصم التي ترفض الهيمنة الإمبريالية.

هذا الكتاب هو محاولة لكسر طوق العزلة التي تفرضها القوى الاستعمارية وأدواتها التكنولوجية، ليكون مرجعاً للأجيال القادمة، يحفظ ذاكرة الدم والبارود، ويؤكد أن إرادة المقاومة هي الثابت الوحيد في عالم يموج بالتحولات، وأن معركة التحرير هي قدر الشعوب التي أدركت أن كرامتها لا تسترد إلا بالكفاح.

